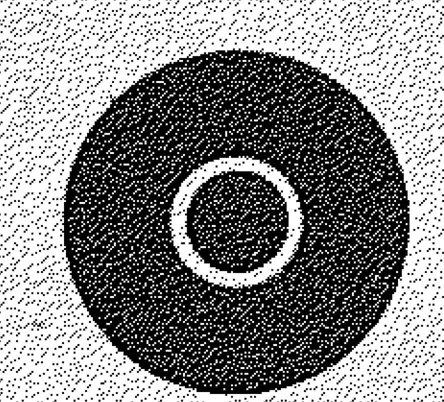
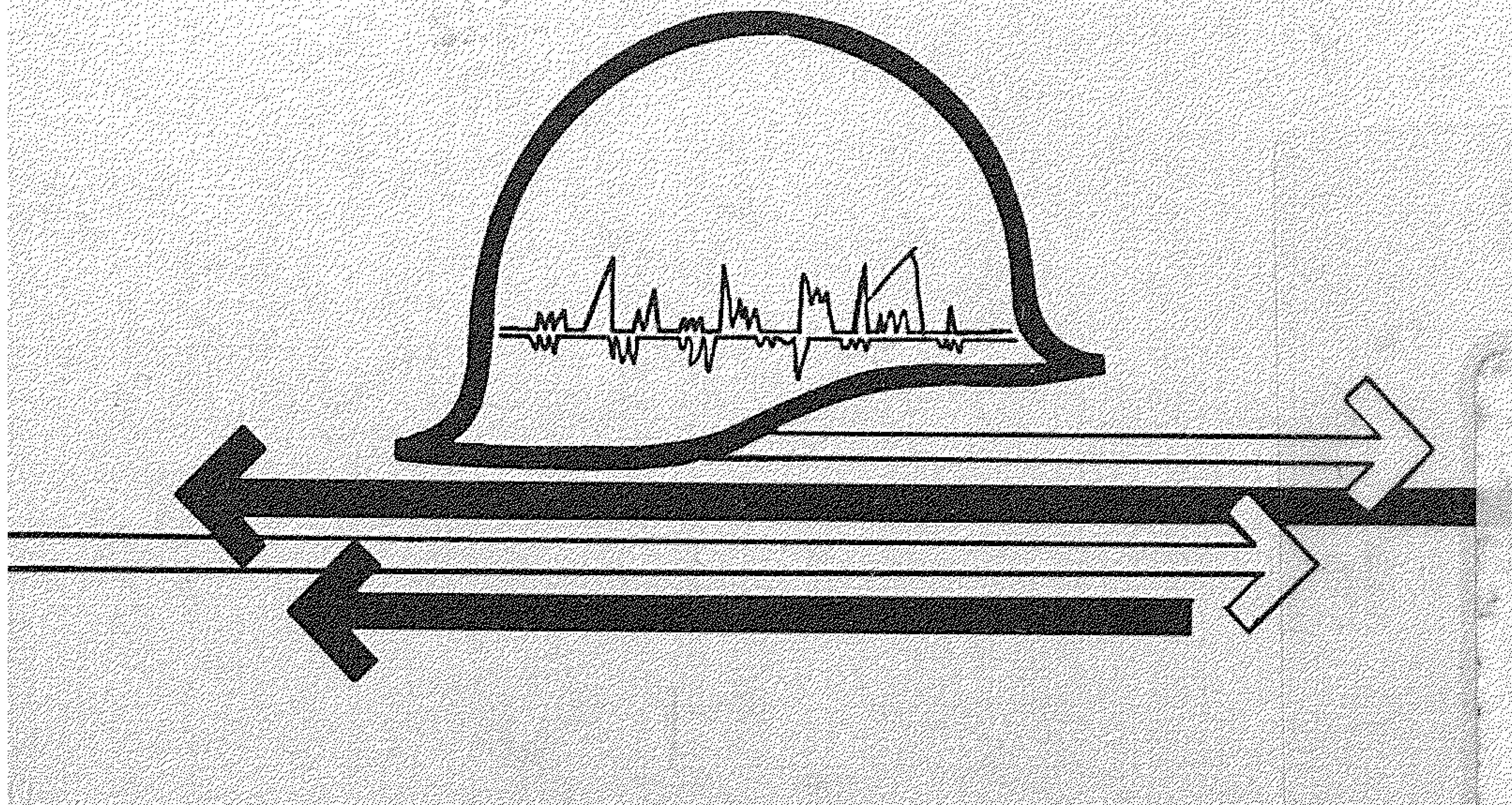


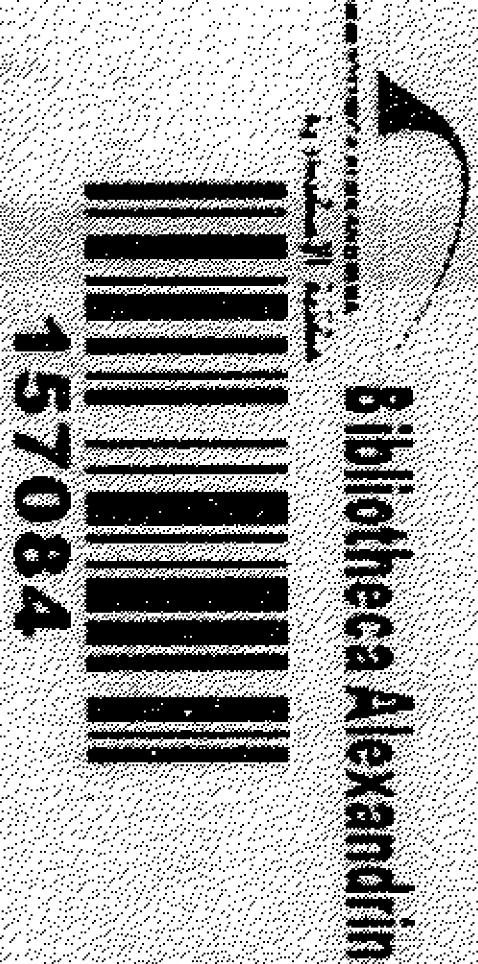
المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن

المسح الاستراتيجي

١٩٨٢ - ١٩٨٣





نقله الى العربية : الدكتور خليل هندي



المسح الاستراتيجي

١٩٨٢ - ١٩٨٣

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً - موكيالي بيروت - ص.ب : ٥٤٦٠-١١ بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٥

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن

المسح الاستراتيجي

١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

نقله الى العربية : الدكتور خليل هندي
تدقيق ومراجعة : قاسم محمد جعفر

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر



I. تمهيد عام

قد يكون كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قادراً على إبادة الطرف الآخر وغالبية البشرية ، ولكن لم يكن لجبروتها كبير أثر على حروب عام ١٩٨٢ . فقد استمر كل من إيران والعراق في تحطيم الآخر على مقربة من حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية الحساسة وإمدادات الغرب النفطية الرئيسية في الخليج . وعاملت إسرائيل امتعاض الرئيس ريغان باحتقار ، وذلك بمواصلتها لغزو لبنان إلى النهاية وصولا إلى بيروت . ولم يحقق الاتحاد السوفياتي كثيراً خلال سنة أخرى من الصدام الدموي في أفغانستان . وتجاهل الجنرال غالتييري مناشدات الرئيس ريغان له بألاّ يغزو جزر الفولكلاند ، ولم يستطع الجنرال ياروزلسكي إعادة توحيد بولندا رغم الحكم العرفي ورغم دعم الكرملين له .

من هذا المنظور لم يكن عام ١٩٨٢ عاماً جيداً للقوتين العظميين ، وشكّل دليلاً آخر على أن عدداً متزايداً من الأطراف يدير اليوم الشؤون العالمية . وتضم هذه الأطراف فيها يتعلق بالغرب قادة حركات الاحتجاج المناهضة للحرب والمعادية للقوة النووية ، وفي أوروبا ، على الأقل ، المعادية للأميركيين . لكن الأكثر خطورة بالنسبة للنظام السوفياتي كان اتساع انتشار الانشقاق السلبي ، أي « الهجرة الداخلية » التي ينسحب فيها المواطنون السوفيات كل إلى حياته الخاصة مستنكفين عن المشاركة الحرة في أهداف ورغبات الدولة وإن لم يقوموا بأعمال مباشرة مضادة لها .

ولم يكن عام ١٩٨٢ جيداً أيضاً بالنسبة لكثير من الدول ، خاصة تلك المنهمكة في حروب . فقد بينت الأحداث ان القوة العسكرية القادرة على إيقاع أضرار فادحة ليست

على الدوام قادرة على كسب نصر حاسم . وقدمت القوتان العظميان وأقطار أخرى بعض الدعم لهذه الدول المتصارعة ، ولكن كان على هذه القوى أن تتصرف بحذر كي لا تشعل نيران صراعات أوسع وأكثر خطورة . وكانت هذه الوجهات أكثر وضوحاً وبياناً في الحروب الثلاثة الرئيسية التي وقعت خلال العام : بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ، وبين إيران والعراق ، وبين الأرجنتين وبريطانيا .

■ الحرب اللبنانية :

اعتمدت إسرائيل في غزوها لبنان في منتصف عام ١٩٨٢ على المعدات الأميركية . ومع ذلك بعد أن طهرت قواتها المنطقة الواقعة إلى الشمال من حدودها مع لبنان مباشرة، لم تكبح الاعتراضات الأميركية جماحها ولم تحلْ دونها والاندفاع إلى بيروت وقصفها براً وبحراً وجواً . وكانت أهداف إسرائيل أكثر شمولاً بكثير مما بدت في المرحلة الأولية من عملية الغزو التي قامت بها . فهي لم تقم بعملية بسيطة لتطهير حدودها الشمالية من القوات المعادية ، بل كانت تقصد إذلال منظمة التحرير الفلسطينية وتدميرها كقوة عسكرية وإجبارها على الاعتراف بأن الطريق الوحيد نحو السلام يمر عبر التوصل إلى حل وسط سياسي ، وفي الوقت نفسه إحكام قبضتها على الضفة الغربية .

وتسبب قصف بيروت وما تلا ذلك من قيام اطراف لبنانية حليفة لإسرائيل بمذبحة راح ضحيتها المئات من المدنيين الفلسطينيين المزيد من الإحراج للولايات المتحدة ، كما أن ذلك أغضب الرئيس ريغان وحول الرأي العام الأميركي الى مزاج يتسم بالاستياء والامتعاض . والواقع أن التغير الواضح في توجه إسرائيل ـ من الرغبة في خوض حروب دفاعية أو استباقية فحسب ، إلى التدخل بعدوانية في شؤون جيرانها كي تغيّر بيئتها الامنية ـ جعل من الصعب على الأقطار الغربية بشكل عام دعم أعمالها . ولا شك أن باستطاعة إسرائيل الذهاب إلى أن نجاحها قد حقق الأمن لقراها ومدنها الشمالية من هجمات منظمة التحرير الفلسطينية انطلاقاً من جنوب لبنان وقلل احتمالات نشوب حرب شرق أوسطية رئيسية لعدة سنين قادمة وحدّ أكثر من النفوذ السوفياتي في المنطقة . ولهذه الحجج وزنها على المدى القريب ، أما على المدى البعيد فقد يثبت أن أساسها واه فإرادة الاستمرار في القتال لدى منظمة التحرير الفلسطينية والعطف الذي اجتذبته من كثير من الأمم ونمو الرأي المعادي لإسرائيل في أقطار كانت حتى الآن تدعمها كلها أمور الأغلب ان تستمر وتثبت . وقد يتبين في نهاية المطاف أنها تفوق في أثرها المكاسب قصيرة الأمد .

وليس باستطاعة الاتحاد السوفياتي أن يستلهم العزاء من هذا الصدام ، ذلك أنه أكد الضآلة التي آل اليها نفوذه في الشرق الأوسط . وقد حاول الحفاظ على مواقعه في سوريا بتعويض الخسائر السورية ، ولكن ليس هناك ما يدل على انه يستطيع القيام بأكثر من ذلك لا لإستعادة المواقع التي خسرها بفشله في التدخل إلى جانب الفلسطينيين في لحظة حاجتهم القصوى أو المساعدة فيما بعد على بناء سلام أكثر أمناً . وبدلاً من ذلك لجأ الاتحاد السوفياتي إلى محاولة تحويل الانتباه عنه بالإعلان مراراً وتكراراً أن إسرائيل تخدم المصالح الأميركية مستخدمة الأسلحة الأميركية ومنفذة أوامر أميركية .

وعلى الرغم من أن هذا الخط يتطابق مع وجهات نظر كثيرين في المنطقة حول دور الولايات المتحدة، إلا أن تدهور العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية في أعقاب الغزو جعل من الأصعب الذهاب إلى أن الحملة اللبنانية مثّلت/أي تلاق للمصالح بين القطرين وقد تعقد العلاقةُ الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الديبلوماسية الأميركية في العالم العربي ، ولكن ليس من الواضح بأي حال من الأحوال انها تشكل عجزاً اميركياً دائماً بل على العكس من ذلك فإن هذه العلاقة الخاصة والأمل في استخدامها للضغط على إسرائيل ضغطاً فعالاً كان ولا يزال عاملاً رئيسياً حدا بدول ومنظمات عربية مختلفة إلى السعي إلى علاقات يتزايد وثوقها أبداً مع الولايات المتحدة .

وقد اضطر الصدام الولايات المتحدة على الأقل إلى صياغة مقترحات جديدة لتسوية أوسع للصدام العربي الإسرائيلي . ولا شك أن خطة ريغان جوبهت بالنقد من جانب إسرائيل والدول العربية على حد سواء ، ولكن لم يجر حتى الآن رفضها بصورة مطلقة ، وقد تشكل بعد أساساً للمفاوضات بين الطرفين خاصة إذا ما اختار الملك حسين أن يلعب دوراً فعالاً . والأكثر من ذلك أن استمرار البحث في الخطة في الجانبين وضآلة شأن المقترحات السوفياتية يؤكدان النفوذ السياسي الأوسع للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . فالاتحاد السوفياتي لا يلعب دوراً إلا على الهامش ، إذ يقتصر على العمل مع السوريين لإفساد أي تسوية يمكن بغير ذلك أن يتم التوصل اليها بين إسرائيل والاردن والفلسطينيين . غير أن تضافر تعزيز النفوذ الأميركي والعجز السوفياتي البين يخلقان للولايات المتحدة فرصة ويشكلات عبئاً عليها في الوقت ذاته . فقد أصبح يُنظر اليها على أنها القوة الخارجية الوحيدة التي تستطيع أن تلعب دور وساطة هامة ، ولذا يوجه الضغط اليها للقيام بجهد مستمر صادق للتوصل إلى تسوية شرق أوسطية . لكنها إن لم تفعل

ذلك (أو ظهر انها لا تفعل ذلك) فإن مكاسبها السياسية والدبلوماسية القصيرة الأمد قد تتحول الى خسارة على المدى البعيد .

■ **الحرب الإيرانية ـ العراقية :**

أوضح السجال العسكري بين إيران والعراق منحى آخر من مناحي العلاقات بين القوتين العظميين : في صدام يحدث على مقربة من مناطق ذات أهمية حيوية للطرفين ، لا يمكن لأحدهما أن يتدخل تدخلاً ذا شأن دون المخاطرة الحادة باستثارة تصعيد له نتائج معاكسة . ولذا كان الطرفان في وضع لا يستطيعان فيه غير القيام برد فعل على الأحداث بدلاً من السعي الى السيطرة عليها .

وقد لعب الاتحاد السوفياتي دوراً نشيطاً في تزويد الطرفين المتقاتلين بالإمدادات ، فساعد في البداية إيران عندما كانت في وضع حرج ، ولكنه في نهاية المطاف تحول بدعمه إلى العراق بعد مدة من اضطرار هذا الأخير إلى اتخاذ موقف دفاعي . ولم يكن حافز هذا التحول ببساطة الرغبة في الحيلولة دون إخضاع طرف لآخر ، بل كان على علاقة أكبر بالضرر الذي كان نظام الخميني يلحقه بالمصالح السوفياتية . فما أن حلّ عام ١٩٨٢ حتى كان قمع حزب توده الشيوعي وتصلب موقف طهران تجاه الاتحاد السوفياتي يبرهنان على أن الخسارة الأميركية في إيران ليست بأي حال من الأحوال مكسباً سوفياتياً اتوماتيكياً . وفي الوقت ذاته كانت حاجة العراق الماسة والمتزايدة إلى إمدادات وقطع غيار نتيجة للمقاطعة السوفياتية عملياً ونتيجة للهجوم الإيراني تؤدي به إلى البحث عن مصادر سلاح أخرى . وفي الوقت الذي زودته بعض الدول العربية بأموال ، باعته فرنسا ومصر والبرازيل والصين كميات كبيرة من المعدات . وفوق ذلك بدا واضحاً أن الولايات المتحدة ، التي حرمتها الحكومة الإيرانية الثورية المعادية لها بتصميم من لعب أي دور ، تستفيد بجلاء من تغير توجه العراق ، رغم أنه ليست هناك بين البلدين علاقات ديبلوماسية . ولذا ما أن حلّت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كان الاتحاد السوفياتي يستأنف شحنات أسلحة واسعة النطاق إلى العراق مظهرا بذلك تبدّلا في تفسيره للمسائل التي يدور الصدام حولها .

وعلى الرغم من حجم الترسانتين الإيرانية والعراقية وقدرة العراق على القيام بمشتريات أسلحة أخرى ، لا تزال الحرب بين البلدين تتخذ عموما شكل اشتباكات بدائية بالمشاة والمدفعية فلا تزال إيران غير قادرة على استخدام غالبية معداتها الأميركية

والأوروبية المتقدمة ، ولم يبد العراق مقدرة كبيرة ولا خيالاً واسعاً في استخدام دروعه وطائراته ، إذ قام ببعض الغارات على القوات والمنشآت الإيرانية مثل منشآت النفط في جزيرة الخرج ، لكن هذه الغارات لم تكن كثيفة بما يكفي لإيقاع خسائر فادحة بحشود القوات الإيرانية المنكشفة عندما كانت تعد هجوماتها ، أو بما يكفي لتعطيل منشآت النفط الإيرانية . وعلى الرغم من أن هذه العوامل جميعاً يمكن أن تتغير ، فإن تجربة عام ١٩٨٢ تشير إلى أن عدداً قليلاً منها سيتغير فعلاً ، هذا إن تغير أي منها على الإطلاق ، وأن الحرب ستستمر دون نجاح واضح لأي من الطرفين ، مما يقلّل إلى الحد الأقصى المخاطر الممكنة للمصالح السوفياتية والمصالح الأميركية معاً ، ولكنه في الوقت ذاته يطيل أمد عذاب الطرفين المتحاربين والتوتر الذي يشعر به جيرانهما .

■ حرب الفولكلاند :

أثبتت حملة الفولكلاند ، مثلها في ذلك مثل الحرب الإيرانية ـ العراقية ، أنها مربكة ومحبطة للقوتين العظميين . فقد كانت حرباً غير عادية الى حد كبير . وقد ظل الاتحاد السوفياتي على حافة الأحداث يبحث عن طرق لتحسين علاقاته مع الارجنتين لكنه فشل في ذلك فشلاً بائساً من كافة النواحي . أما الولايات المتحدة فقد اضطرت الى الوقوف إلى جانب بريطانيا رغم التزاماتها تجاه الارجنتيين بموجب معاهدة « ريو » ورغم التعقيدات الناجمة عن هذا الموقف في علاقاتها مع أميركا اللاتينية بشكل عام . غير أن ريغان استعاد بعض المواقع التي خسرتها الولايات المتحدة نتيجة للحرب عن طريق الدبلوماسية النشيطة خلال زيارات قام بها إلى عدة أقطار اميركية جنوبية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ . (كان لبعض هذه الأقطار ظلامات خاصة بها تجاه النظام الارجنتيني ، ولذا كانت في السر أقل اكتئاباً بسبب التعاطف الأميركي مع بريطانيا مما ادعت علناً) .

وكان رد فعل الحكومة البريطانية السريع الحازم حالما صحت من هول المفاجأة الأولية لجرأة الجنرال غالتييري ، منطلقاً مع المزاج الوطني العام في بريطانيا ، كما أنه قوبل بدعم صلب من حلفاء بريطانيا التقليديين . وقد أثار قرار القتال بعض النزاع في بريطانيا ، لكن هذا النزاع لم يكن حول التزامات بريطانيا بتزويد نوع أو آخر من المعونة لسكان جزر الفولكلاند البالغ عددهم ١٦٠٠ نسمة بقدر ما كان حول مأزق العلاقات مع الأرجنتين التي ستؤدي اليه الحرب معها . وكان التشوه الممكن لبنية القوات

البريطانية الذي قد تفرضه الحاجة إلى الحفاظ على قدرات تدخل ذات مدى طويل والنفقات المالية للحفاظ على حامية كافية في الجزر لعدد من السنوات عاملين سلبيين لا يمكن إنكارهما ، لكن حكومة تاتشر اختارت ببساطة قبولهما على أنهما ثمن ما اعتبرته واجبها .

وقد أقام الصدام الدليل على قوة المعدات الحديثة في الحربين البرية والبحرية ، خاصة في حقلي الصواريخ والالكترونيات . وأدت خسارة الطراد الارجنتيني « الجنرال بلغرانو » وعدة سفن بريطانية إلى نقاش عالمي حول قدرة السفن على البقاء في المستقبل . لكن هذه المسألة لم تكن جديدة على من كانوا واعين لقدرات أنظمة الصواريخ الحديثة . وكانت إجراءات مضادة عديدة متوافرة لاستخدام السفن والطائرات البريطانية خلال الحملة . وبدلاً من أن يؤدي الصدام إلى نتائج جديدة رئيسية حول استخدام القوة البحرية والحيوية في الحرب الحديثة فإنه لعب أساساً دور إعلان زيادة فعالية الأسلحة الحديثة كما أدى إلى نقل النقاش العام ونقاش الخبراء إلى مرحلة أخرى من مراحل تطورهما التدريجي . وقد أثبتت الطريقة التي تغلبت بها القوة البريطانية المهاجمة على الحامية الارجنتينية الأكثر عدداً في ظروف مناخية قاسية وفوق تضاريس صعبة جدوى الكثير من الفضائل العسكرية التقليدية والقيمة المستمرة لممارسات التدريب البريطانية الراهنة ، لكن الأغلب أن يثبت الصدام على أن المدى الطويل باهظ الثمن لبريطانيا ولربما ثبت أن نفقات استعادة قاعدة أمامية معزولة عن قواعد الامبراطورية والإبقاء على حامية فيها مرتفعة بشكل لا يمكن قبوله ، وقد تتأثر سلباً مساهمة بريطانيا في حلف شمال الأطلسي بسبب تحويل الجهود إلى الفولكلاند .

■ صدامات إقليمية أخرى :

أكد الصدام في أفغانستان مرة ثانية الدرس الذي يبدو أن قادة الدول القوية غير راغبين في تعلمه : مهما كانت قوة دولة خارجية متفوقة عظيمة فإنها لا تستطيع بسهولة ، إن استطاعت على الإطلاق ، فرض نظام عميل غير مستساغ على عدو مصمم تلهبه عواطف قومية جامحة ويعمل داخل بلاده نفسها. وقد جربت فرنسا ذلك مرتين في فيتنام والجزائر فانتهت إلى مأزق وواجهت معارضة متصاعدة في الداخل واضطرت إلى التراجع . وقضت الولايات المتحدة ٨ سنوات في فيتنام تكرر تتبع الأحداث ذاته . والآن يدخل الاتحاد السوفياتي السنة الرابعة من محاولة إخضاع العصابات المعادية له في افغانستان . وبينما لا يوجد هناك احتمال أن يضطر إلى مجابهة معارضة محلية كتلك التي

شكلت عاملاً هاماً في الحالتين الجزائرية والفيتنامية ، فليس هناك بعد أية إشارة إلى انه سيكون أحسن حظاً في ساحة المعركة من أي من سلفيه .

وفي حين أن موقف الاتحاد السوفياتي ليس ضعيفاً لإنه يسيطر على الطرق الرئيسية والمدن الكبرى ، إلا أنه لا يزال بعيداً جداً عن إحراز نجاح يمكنه من تخفيض التزاماته والإعتماد على الحكومة الوكيلة له في كابول لتحقيق أهدافه . وتؤكد تقارير الصحافيين الذين رافقوا رجال العصابات من جماعات « المجاهدين » في عمليات داخل افغانستان نفسها أنهم يسيطرون على ما قد يصل إلى ٨٠ بالمائة من الريف . ويشكل استمرار الخسائر التي يوقعها المجاهدون في غاراتهم وكمائنهم داخل كابول وحولها أو الخسائر الناجمة عن كارثة نفق سالانغ دليلاً على تكاليف الإحتلال المستمرة .

وهناك بالإضافة إلى ذلك تكاليف أخرى هامة، وإن تكن معاينتها أقل، فقد خسر الاتحاد السوفياتي الكثير من منزلته في العالم الثالث وتضررت مصالحه ونفوذه في الباكستان والهند بفعل الورطة التي وقع فيها في افغانستان ، تلك الورطة التي كانت هي ذاتها عاملاً رئيسياً في تحسين علاقات هذين البلدين مع الولايات المتحدة . وكان هذا التغير في الموقف أوضح ما يكون في حالة الباكستان التي تقبل الآن مساعدة أميركية عسكرية بعد سنوات من التوتر . ولكن تغير التوازن واضح حتى في حالة الهند ، فزيارة السيدة غاندي إلى الولايات المتحدة في تموز (يوليو) ١٩٨٢ ، وهي الأولى منذ عام ١٩٧١، إشارة إلى أن ميل الهند البارز نحو الاتحاد السوفياتي قد بدأ يخف .

وبالإضافة إلى كافة الحروب التي ذكرناها ما زال هناك لجوء مستمر إلى العنف في آسيا واميركا اللاتينية وافريقيا . فالصراع بين الفيتناميين وقوات المقاومة الكامبودية مستمر وهو ينفجر بين الحين والآخر فيتخطى الحدود إلى تايلاند ، وكانت هناك حوادث حدود بين القوات الصينية والفيتنامية وإن يكن بتواتر متضائل .كذلك استمرت حوادث صغيرة تتكرر على الخط الفاصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . أما الحرب الأهلية في السلفادور فلا يزال اوارها مستعرا ، ولا يزال هناك قتال في نيكاراغوا المجاورة . واستمر الصدام بين أثيوبيا والصومال متفاقماً سنة أخرى ، وربما لا يكون الصدام في تشاد قد انتهى رغم أنه مر بعدد من نقاط التحول ذات الأهمية . ولا تزال المغرب وقوات البوليساريو تتنازع السيطرة على الصحراء الغربية ، رغم أنه يبدو أن حدة هذا الصدام قد خفتت . وحدثت صدامات متكررة في ناميبيا وأنغولا ، إذ تحاول جنوب

افريقيا إضعاف قدرة منظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو) على الاستيلاء على ناميبيا اذا ما قررت جنوب افريقيا الإنسحاب في النهاية .

ولا يزال توازن مصالح القوتين العظميين في إفريقيا متأثراً بقوة بمشكلة جنوب افريقيا . فغالبية الدول الافريقية تسعى إلى علاقات اقتصادية وسياسية أفضل مع الغرب ، لكنها تريده أن يكون أصلب بكثير في موقفه من التمييز العنصري وحكومة جنوب افريقيا . وهي ترى أن سياسة إدارة ريغان القائمة على « التعامل البناء » مع بريتوريا ليست ببساطة إلا تورية لتخفيف الضغط الأميركي باتجاه تغيير سياسي داخلي في جنوب أفريقيا ، وأن قيام الولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ بالربط ما بين انسحاب القوات الكوبية في انغولا ومنح الاستقلال لناميبيا سمح لجنوب افريقيا بتأجيل اتخاذ قرار بصدد المسألة الأخيرة . ولكن على الرغم من هذا الامتعاض تجاه موقف ريغان ، لم تنجح جهود السوفيات الرامية إلى كسب نفوذ على حساب الغرب في افريقيا . وقد دعم الاتحاد السوفياتي انغولا والموزامبيق والجزائر وليبيا ، وهو يشارك مشاركة كثيفة في أثيوبيا ، لكن موقفه في افريقيا لا يزال غير قوي . ويخلق استمرار تصادم تشاد والصحراء الغربية إمكانيات أخرى لزيادة النفوذ السوفياتي ، ولكن يتعين على موسكو العمل عبر ليبيا والجزائر بدلاً من القيام بعمل مباشر مستخدمة قواتها الخاصة . وقد نشبت مشاكل سياسية واقتصادية حادة في الكثير من الأقطار الافريقية الأخرى ، فقد واجهت غانا ونيجيريا واوغندا وكينيا وتانزانيا جميعاً سنة صعبة ولكن استخدام القوة العسكرية السوفياتية أو المساعدة العسكرية السوفياتية ، وهما أكثر الأدوات التي يملكها الاتحاد السوفياتي نفعاً ، لن يساعد على حل مشاكل هذه الأقطار .

ولم يكن للقوتين العظميين خيار غير إبقاء على الهامش في هذه الصدامات الإقليمية التي زاد الكثير منها التوترات العالمية زيادة كبيرة . وفي عدد من الحالات تلقت الاطراف المتحاربة الدعم إما من الاتحاد السوفياتي أو من الولايات المتحدة ، ولكن (عدا عن الحرب الأفغانية) لم تستخدم أي من القوتين العظميين قواتها الخاصة في عملياتها القتالية ولم تبرز أي إمكانية ذات شأن في ان تشتبك القوات السوفياتية والأميركية مباشرة في أي من هذه الأزمات . ومع ذلك فإن في تجاهل إمكانية التصعيد التي تحتويها هذه الأزمات إخلادا إلى طمأنينة كاذبة (يستطيع المرء أن يتخيل تفاقم الوضع في الشرق الأوسط أو كوريا أو غيرهما من الأماكن مما يخلق اجهادات في النظام الدولي أكبر بكثير مما تعرض له

حتى الآن) . غير ان القوتين العظميين واعيتان لأخطار الصدام المباشرة وهما لا تبديان أي تلهف على الانجرار نحو الدمار لأجل حليف صغير أو دولة عميل . وهكذا ورغم ميل الاحتكاكات ذات المستوى المنخفض (وقد كان منها الكثير في عام ١٩٨٢) إلى اختيار النظام الدولي الراهن ، فإن هذا النظام اثبت انه مستقر نسبياً . ولذا يمكن القول أن أحداث عام ١٩٨٢ أكدت نمطاً لا يزال موجوداً أساساً منذ وصول أزمة افغانستان إلى ذروتها عام ١٩٨٠ .

■ الوجهات في توازن الشرق ـ الغرب :

ـ الولايات المتحدة :

اضطرت إدارة ريغان خلال عام ١٩٨٢ إلى الاعتراف بواقع الأمور والبدء في تكييف أهدافها والتحول إلى حلول وسط مع قوى لم تستطع السيطرة عليها . وكانت أي من علامات التعافي الاقتصادي الموعود غائبة بشكل ملحوظ حتى ربيع عام ١٩٨٣ ، وارتفعت البطالة بشكل مطرد خلال غالبية السنة . وتعاظم النقاش المحلي حول الأسلحة النووية ، ونمت بنشاط وقوة المعارضة لزيادة النفقات الدفاعية ، وأصبح الرأي العام يرى رابطاً أقوى ما بين البناء العسكري والكساد الاقتصادي . وعلى الرغم من أن الإجماع الأميركي على الوقوف بثبات في وجه القوة السوفياتية المتعاظمة ظل قوياً ، إلا أنه كان هناك عزوف عام عن قبول ان الزيادات الرئيسية التي تنويها الإدارة في الإنفاق العسكري مرغوبة أو ضرورية .

وقد شكلت إنتخابات الكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) تذكيراً صارخاً للرئيس بأن شعبيته الشخصية لا يمكن الاعتماد عليها إلى ما لا نهاية لكسب الدعم لسياساته . وما أن حلت نهاية العام حتى برز مزاج جديد في الكونغرس وبدا واضحاأن الادارة غير قادرة على تمرير كل ما تريده . وأجبر رفض الكونغرس الموافقة على اقتراح تركيز نظام صواريخ « م . أكس » (M X) الباليستيكية النووية على أساس المبدأ المعروف باسم « الحزمة المتراصة » (Dense Pack) الادارة على البحث عن حل وسط لهذه المسألة ، فجمعت هيئة أخرى من « الخبراء للتقدم بتوصيات حول حل لمشكلة انكشاف الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات على الخطر حل يكون مقنعاً فنياً وثمنه السياسي والاقتصادي معقول .

ولم تكن الادارة لتتجه الى الحلول الوسطى بسهولة وهي المصمّمة على تحقيق تغيير

أساسي في نظام أميركا الاقتصادي وقوتها الاستراتيجية النسبية والتي اعتبرت تبني الآخرين لحلول وسطى ضعفاً قاتلاً. ولم تبلغ هذه العملية مداها بعد ولربما لم يتحقق المزيد من الاعتدال الا ببطء . ومع ذلك فلا بد من إظهار الاعتدال إذا كان للإدارة ألاّ تجد نفسها مقيدة باطراد في الداخل ومواجهة بتناقص الهيبة في الخارج . ولم يسجل الجمهور العام عدم رضاه عبر انتخابات الكونغرس والضغط المباشر على أعضاء الكونغرس فحسب ، ولكن أيضاً عبر حملة انتظمت البلاد بأكملها لتجميد كميات الأسلحة النووية لدى الجانبين على مستوياتها الراهنة . واستمر الدعم لهذه المقترحات في النمو . وقد تضافرت في هذه الحركة عناصر عدة : من لا يريدون حشد أي نظام جديد مثل نظام صواريخ « م . أكس » ، ومن يحبذون اتفاقية « سالت ـ ٢ » ويعارضون مناهضة الادارة عليها ، ومن يتساءلون حول الفائدة الاستراتيجية لاختيار الادارة للأنظمة التي ستركّز في المستقبل . وقد أثبت الكثير من المدافعين عن فكرة التجميد أنهم جيدو التنظيم ويستطيعون إسماع أصواتهم ، وحققوا نجاحات بارزة في الاستفتاءات التي رافقت انتخابات الكونغرس .

لكن لمناصري التجميد أهداف كثيرة مختلفة . وقد تواجه الحركة صعوبات في محاولتها التوصل إلى أهداف ووجهات نظر أكثر تحديدا . وهي تستمد قوتها ، مثلها في ذلك مثل الحركات الشعبية عموماً ، من الأثر العريض للرسالة السياسية التي توصلها إلى الادارة ، وليس من أي مخطط تفصيلي لإجراءات دفاعية بديلة .

وتستمر القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة في التحسن نوعياً ، إن لم يكن كمياً ، لكن لا تزال هناك قرارات رئيسية حول بنية القوات تنتظر الإدارة والكونغرس. ففضلا عن مسألة حشد صواريخ « م . أكس » المحيرة ، يحتمل أن تدخل حلبة النقاش بشكل متزايد مسألة مستقبل الصواريخ النووية الأرضية الأميركية وذلك مع تطور وحشد أنظمة صواريخ « ترايدنت ـ ٢ » وصواريخ كروز جديدة . وتستمر المشادة فيما يتعلق بالقاذفة الاستراتيجية « ب ـ ١ » وحاملات الطائرات من طراز « نيمتز » والمقاتلة « ف ـ ١٨ » وتشير القيود المالية والمعارضة التي يبديها الكونغرس إلى أن الإدارة لن تكون قادرة على الأغلب على الاستمرار في هذه البرامج جميعاً على المستوى المخطط له حالياً . ولا شك أنه سيتوجب اللجوء إلى خيارات صعبة فيما يتعلق ببنية القوات التقليدية وذلك للتوصل إلى التوازن الصحيح ما بين تكاليف أفراد القوات وتكاليف الاستحصال على المعدات .

وهناك وجه آخر من وجوه السياسة الدفاعية للإدارة يثير نقاشاً حاداً هو دعمها لسياسة « التصعيد الأفقي » أي مواجهة هجوم سوفياتي بعمل مضاد لا يتوجه بالضرورة إلى النقطة التي انطلق منها الهجوم بل إلى أية نقطة يكون فيها من الأصعب على الاتحاد السوفياتي مواجهته . وبما أن دعاة هذه العقيدة يبحثون أكثر ما يبحثون سيناريو أزمة يثيرها السوفيات في منطقة الخليج ، فقد افترض ان الولايات المتحدة ستسعى إلى الرد في منطقة تختارها هي مثل المحيط الهادىء . ولا شك في أن هناك نقاط قوة واضحة في هذا الاقتراح ، ولكن هناك نقاط ضعف خطيرة ايضاً ، ذلك إنه إذا أسيء الحكم على حساسية المنطقة التي يختارها الأميركيون للرد فيها ، فإن التصعيد الأفقي قد يؤدي بسرعة إلى تصعيد عمودي . كما أنه قد يؤدي أيضا إلى المزيد من التصعيد الأفقي بالنظر إلى قدرة السوفيات على مد يد قوتهم . وهكذا فإن التصعيد الافقي ليس بلسماً شافياً ، كما ان استخدامه يتطلب تحليلاً أعمق قبل أن يتم تبنيه أساساً لاستراتيجية قومية أو أساساً لاستراتيجية التحالف .

وفي نطاق حلف شمال الأطلسي ، استمرت وجهة النظر الأميركية بخصوص الأدوار التي يلعبها حلفاء الولايات المتحدة في تحبيذ المزيد من توزيع العبء وذلك للتخفيف من آثار الضائقة الاقتصادية في الولايات المتحدة . غير أن الحلفاء ، إذ يشعرون بالضغوط الاقتصادية ذاتها انفسهم ويواجهون مشاكل سياسية معقدة تتعلق بالمسائل الدفاعية، غير قادرين على العمل بالقدر الذي يوده بعض الأميركيين . ونتيجة لذلك اصبحت تسمع بوضوح أكثر أصوات المنادين بدرجةٍ من فك الإرتباط الأميركي من طرف واحد . ولا شك في أن بعض هؤلاء يقول ما يقوله أساساً لتشجيع جهود أكبر من جانب شركاء التحالف الآخرين ، لكن يبقى أن البعض الآخر توصّل إلى قناعة بنوع جديد من القومية والأحادية ، وذلك مزاج قد ينتشر في مناخ يتسم بصعوبات إقتصادية حادة مديدة .

ولذا يحتمل ان تواجه سياسات إدارة ريغان تحديات حادة في عام ١٩٨٣ ، تحديات قد يثبت من الصعب بتزايد مواجهتها إذ تتضح أكثر فأكثر التوترات السياسية الناجمة عن الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ١٩٨٤ ، وعلى هذا فإن تطوير قوة استراتيجية فعالة وقادرة على الاستمرار يعتمد على القدر الذي تكون فيه الإدارة مستعدة إلى السعي إلى حلول وسط يتفق عليها مع الكونغرس قبل أن يتحول هذا الأخير إلى تقوية المواقع

الحزبية والفردية استعدادا للحملة الانتخابية القادمة .

ـ الاتحاد السوفياتي :

خرج الاتحاد السوفياتي من واحدة من المراحل الإنتقالية بخلافة يوري انـدروبوف لليونيد بريجنيف ، ولكن لا يزال أمامه عدد آخر من هذه المراحل إذا تيسر للقائد الجديد ما يريد . ولا بد أن تكون الأولوية القصوى للزعيم الجديد تعزيز قاعدة قوته بـالسعي بخاصة إلى بناء الدعم له داخل الحزب الشيوعي نفسه : القلعة الرئيسية التي لم يستول بعـد على قيـادتها بـوفاة ليـونيد بـريجنيف . وقد بـين القائـد الجديـد اهتمامـه بتحسين الإقتصاد السوفياتي وهناك دلائل تشير إلى إجراءات لتقوية الانضباط الداخلي في الأمة كلها : فقد شعر العمال الكسـالى والرسميـون الفاسـدون وانشقاقيـو دويلات البلطيق والمنشقون السوفيات بشكل عام بصقيع النظام الجديد . وليست هناك أي إشارات إلى تراخي الجهود الرئيسية التي بذلت في زمن بريجنيف للحاق بالـولايات المتحـدة في مجال القوة الاستراتيجية .

وستتأثر فرص نجاح أهداف اندروبوف هذه تأثراً عميقاً بأداء الاقتصاد السوفيـاتي حيث أنه ورث إدارة سيئة ينبغي عليه التغلب عليها خاصة في حقل الزراعـة وحيث لا يكفي اتسـاع تطور التكنـولوجيـا الرفيعـة الحديثـة للوفاء بمتـطلبات القـطاعـين المـدني والعسكـري معاً . ومما يزيـد تعقيد مهمـة اندروبـوف الاختناقـات في القوى العـاملة والـطقس القاسي وعـزوف الغرب عن الاستثمـار في التكنولـوجيا المتقـدمة في الاتحـاد السوفياتي أو نقل هذه التكنولوجيا اليه . وقد لا يستطيع رجل واحد جديـد يواجـه كل هذه القوى تحقيق الكثير من التحسينات في السنوات القليلة القادمة .

ويضع تقرير وكالة المخابرات المركزية الأميـركية الـذي نشر في أوائـل عام ١٩٨٣ حول الإقتصادي السوفياتي نقاط ضعف ونقائص هذا الاقتصاد في سياقها . فهو يبين ان الأثر المتضافر لها خطير فعلاً لكن حدته لا تصل إلى حد يسمح للغرب بتوقع أن تؤدي أعمال الحظر المفروضة على التجارة ونقل التكنولوجيا إلى انتزاع تنازلات سوفياتية خلال السنوات القليلة القادمة . أما على المدى الطويل في المستقبل فإن الاحتمالات تبدو أكثر غمـوضاً وتشـوشاً ، إذ سيتعـين على القـطاع العسكـري أن يتنـافس بحـدة أكبـر مـع الاحتياجات المدنية في اقتصاد راكد . وكان الرئيس بريجنيف وغيره من القادة والكتاب السوفيات قد أكدوا للعسكريين في عام ١٩٨٢ أن عليهم أن يستخدمـوا الموارد الـوفيرة

المخصصة لهم بقدر أكبر من الكفاية ، ولم يتوان اندروبوف عن تأكيد هذا الخط لجنرالاته . ولا يعني أي من هذا كله ان العوامل الاقتصادية ستؤدي بالقوة العسكرية السوفياتية إلى الهبوط في الثمانينات (على الرغم من أن تقريراً ثانياً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي ينفق على الدفاع أقل مما كان يعتقد سابقاً) . غير أن ما أشرنا اليه يدل على أمرين اثنين : أولهما أنه إذا لم يكن هناك تهديد مباشر جديد وواضح للعيان للأمن السوفياتي فإن حدوث توسع عسكري سريع أقل احتمالاً من حدوث توسع بطيء أو ربما انعدام النمو إطلاقاً حتى نهاية العقد ، وثانيهما أن السياسات الغربية التي تستهدف إجبار الاتحاد السوفياتي على الإنفاق حتى الإفلاس بواسطة المنافسة العسكرية يحتمل أن لا تكون مجدية .

ولم يتأخر اندروبوف عن جعل أثره محسوساً على المسرح الدولي ، رغم أنه لم يذهب بعيداً عن خط بريجنيف . فقد ثبت بعد تفحص عرضه تقديم تنازلات فيما يتعلق بحشد صواريخ « س . س ـ ٢٠ » ذلك العرض الذي صيغت كلماته بعناية ، أنه ليس إلا تعديلاً طفيفاً للموقف السوفياتي القائم أصلا . وبعد ذلك أدى بعث الحياة في معاهدة عدم اعتداء مقترحة من جانب حلف وارسو ، وعرض إنشاء منطقة نزع تسلح نووي (تغطي بما يلائم السوفيات غالبية المانيا الفيدرالية على جانب حلف شمال الأطلسي) غرض تصوير الحلف وكأنه « معسكر السلام » في نظر جزء من العالم الغربي . وقد أحدثت هذه التكتيكات بعض الأثر في الغرب بزيادة الضغوط على الولايات المتحدة لإبداء قدر أكبر من المرونة في مفاوضات جنيف بصدد القوات النووية متوسطة المدى . كما أنها أدت ايضاً إلى جعل المراقبين المجربين لسلوك الاتحاد السوفياتي اكثر حذراً بخصوص المستقبل .

وقد أبدى الاتحاد السوفياتي ، إذ وضع القدر الأكبر من التأكيد في حملته الاعلامية على مفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى ، وعياً لحساسية هذه المسألة في أوروبا الغربية وفي العلاقات عبر الأطلسي معاً . وكما أن تقوية الارتباط بين القوة النووية الأميركية والأمن الأوروبي كان أحد الدوافع الأولية لقرار حلف شمال الأطلسي لحشد الصواريخ، كان إضعاف هذا الرابط دافعاً رئيسياً في الحملة الاعلامية السوفياتية. أما محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (Start) ، فقد منحت الاتحاد السوفياتي هدفاً أكثر محدودية ، هو بالتحديد السياسة الأميركية المحض الأقل عرضة للتأثر بوجهات نظر

الأوروبيين من حشد القوات النووية متوسطة الأمد الذي يشكل مسألة تهم حلف شمال الأطلسي بأكمله . ولذا ما دامت إمكانية إحباط تركيز صواريخ « كروز » وبيرشنغ ـ ٢ » قائمة ، فإنه من غير المحتمل تحقيق تقدم كبير في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . (Start)

ـ ضبط التسلح والنقاش العام في الغرب :

سيطرت سياسة ضبط التسلح على النقاش العام في الغرب بصدد المسائل الاستراتيجية خلال عام ١٩٨٢ ـ فجابه قلق الجمهور العام تجاه أخطار الحشد المتزايد للأسلحة النووية على مستقبل الإنسانية قرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ أن هناك ضرورة لأنظمة مسرح نووية جديدة في أوروبا الغربية لمقارعة حشد الاتحاد السوفياتي لصواريخ « س . س ـ ٢٠ » . وكانت المهام التي واجهت القادة السياسيين في الغرب ومفاوضي ضبط التسلح الغربيين، ولا تزال، صعبة إلى درجة فائقة ولم تضع الدعاية السوفياتية أي فرصة لتعقيد الوضع أكثر وذلك بتوجهها بنداءات مباشرة إلى الرأي العام الغربي .

وفي الوقت الذي لا يزال فيه اتفاق عام بين القادة الغربيين على أن « خيار الصفر » الذي تبناه الرئيس ريغان لا يزال أفضل أساس للمفاوضات ـ إذ أنه يعرض إزالة طيف كامل من الأسلحة النووية من أوروبا وآسيا ـ فإن بعض الأوروبيين الغربيين يعارضون هذا الاقتراح على أساس ان الغرب بحاجة إلى صواريخ أميركية في أوروبا للحيلولة دون الفصل ما بين الأمن الأوروبي والرادع الاستراتيجي الاميركي . وكان هناك عنصر حيوي آخر بالنسبة للقادة السياسيين هو ضرورة الظهور بمظهر من يفاوض بصدق وإخلاص . لكن الرفض العنيد لتغيير موقف تفاوضي أولي يجعل من الصعب إلى حد أقصى إبداء صدق النية، وليس من المعقول التوقع أن يتنازل طرف ما تنازلاً كلياً أمام دعاوى الطرف الآخر المتصلبة . ولذا قد لا يمكن التوصل إلى « خيار الصفر » . وإذا كان الأمر كذلك ، فماذا بعد ؟ .

بعد أكثر من سنة من المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي حول القوات النووية متوسطة المدى لم يصبح احتمال التوصل الى اتفاق مرئياً ولذا أصبحت مسألة إخلاص الولايات المتحدة في مفاوضات جنيف أكثر إلحاحاً وتتطلب حلاً . وعلى الرغم من أن الرئيس ريغان في خطاب له في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣ أبدى رغبة في البحث عن

حلول مؤقتة أو وسيطة ، فإنه لا يزال من غير الواضح في أوائل عام ١٩٨٣ ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى الموقف التفاوضي . غير أن هناك أمراً واضحاً هو أن موقف الولايات المتحدة سيكون قائماً على مباديء « تساوي الحقوق والحدود » ، وإجراءات التحقق من التطبيق الفعالة ، وإستثناء القوات النووية الفرنسية والبريطانية من المحادثات ، ورفض محاولات الوفاء بشروط أية اتفاقية « بمجرد نقل التهديد من أوروبا إلى آسيا » .

ومع ان المفاوضات في عام ١٩٨٢ كانت من الصعوبة بمكان ، إلا أنها ستكون على ما يبدو أكثر تحديا في عام ١٩٨٣ . ويعتبر كثير من الغربيين المهتمين حشد صواريخ « كروز » وبيرشنغ ـ ٢ » على انه اتخاذ لقرار نووي خطير لا يمكن العودة عنه ، وهم يخشون أنه ما أن توضع الصواريخ في مواضعها حتى يصبح استمرار المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي غير مجدٍ ، ذلك أن الاتحاد السوفياتي سوف يرد بحشد أنظمةٍ جديدة خاصة به ، مما يعني تدهور الأمن مرة أخرى . وهناك ايضاً مخاوف من أن تكنولوجيا الأسلحة أخذت تستعصي على السيطرة ، وان الأسلحة الجديدة تتطور بسرعة اكبر بكثير من تطور الوسائل التي تضبط حشدها ، ولذا فإن النتيجة المحتومة ستكون حرباً رئيسية وربما الإبادة الشاملة . وهناك من يتهم الولايات المتحدة بانها مصرة على تطوير القدرة على القيام بضربة اولى ضد الاتحاد السوفياتي تحت غطاء التحايل السياسي ومفاوضات ضبط التسلح . وسيتعين على القادة الغربيين وخاصة في الولايات المتحدة أخذ هذه العوامل بالاعتبار إذ تتعاظم الضغوط للتوصل إلى اتفاق في جنيف قبل البدء بعملية تركيز الصواريخ الجديدة .

وسيكون من الخطأ أن تحاول إدارة ريغان إستخدام النصر الانتخابي الذي أحرزه الديمقراطيون المسيحيون في ألمانيا في آذار (مارس ١٩٨٣ على أنه تفويض بحشد الصواريخ ، رغم دعم المستشار هيلموت كول القوي لقرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ خلال حملته الانتخابية . فقد تم كسب الانتخابات على أساس مسائل أخرى وبخاصة الاقتصاد ، وتستمر استفتاءات الرأي في الإشارة إلى أن الألمان الغربيين غير متلهفين إطلاقاً على وجود الصواريخ على اراضيهم . كذلك يتعين على واشنطن أن تأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها الاشتراكيون الديمقراطيون إذا أرادت ألا يتسارع الاستقطاب داخل ذلك الحزب . فليس من صالح حلف شمال الأطلسي في السنوات

القادمة أن ينقسم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الى جماعتين ، واحدة صغيرة مخلصة لقرار عام ١٩٧٩ الذي كان لقائد الحزب الاشتراكي الديمقراطي السابق هيلموت شميدت يد طولى في صياغته ، ومجموعة كبيرة ترفض حشد الصواريخ وتعتقد أن محادثات جنيف سراب وتحبذ الاتجاه نحو تحييد ألمانيا ككل .

ولذا فإن حظوظ التحالف مرتبطة بمفاوضات جنيف ، وليس ذلك اقتصاراً بمعنى أنه يجب التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي إذا أريد لأي تحشدات أن تكون مقبولة ، ولكن بالتأكيد بمعنى أنه ينبغي إظهار أن السبل المعقولة كلها قد جربت لاجتناب الحاجة إلى الحشد. ويمكن التوقع ان يستمر الاتحاد السوفياتي في استغلال السبل المتاحة له إلى الرأي العام الغربي لزيادة تعقيد المشاكل . وعلى هذا فإن قادة التحالف يواجهون سلسلة هائلة من الضغوط من الداخل والخارج ، وينبغي عليهم أن يكونوا قادرين على تمييز التنازلات السوفياتية الحقيقية التي تبرر رد فعل إيجابي من المقترحات المسرحية التي تستهدف جمهوراً واسعاً ولكنها ليست ذات محتوى يمكن التفاوض بشأنه .

■ **العلاقات داخل التحالفين :**

ـ حلف شمال الأطلسي (ناتو) :

في عام ١٩٨٠ مر حلف شمال الأطلسي بواحدةٍ من أصعب السنوات في تاريخه . وقد كان للاجهادات أسباب متعددة : اختلاف وجهات النظر بشأن الأولويات الاستراتيجية والعقائد ، والجدل في أوساط الجمهور العام حول حشد صواريخ « كروز » وبيرشنغ » وتصاعد اتجاهات الحماية الاقتصادية ، واصطدام السياسات الأمريكية والأوروبية بشأن خط الغاز السوفياتي ، والخلافات بشأن العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب عامة ، وزيادة انتقاد الحلفاء الاوربيين في الولايات المتحدة ، وانتشار المشاعر المعادية للاميركيين في أوروبا الغربية .

وبدأ قرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ ينفذ في حشد صواريخ « بيرشنغ ـ ٢ » وصواريخ « لاكروز » بدءا من اواخر سنة ١٩٨٣ ، ما لم تنجح محادثات جنيف في تصحيح تفوق السوفيات في مجال القوات النووية متوسطة المدى في أوروبا ، في خلق إنشقاق اولي بين الأقطار الأوربية الأعضاء في الحلف . فمع دنو أجل الحشد ، ظلت بريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا (حيث ستحشد غالبية الصواريخ) صامدة في التزامها بالقرار . لكن بعض الأقطار الأصغر أخذت تبدي علامات شك . ومال هذا الى تقسيم

حلف شمال الأطلسي في اوروبا الى مرتبتين مما زاد في تعقيد الخلاف والتشتت القائمين ضمنه .

هل يثبت اذاً أن هذه الشقاقات جميعاً ستكون قاتلة لحلف شمال الأطلسي ؟ أصبح هذا السؤال أكثر إلحاحاً إذ تتراكم المشاكل . من الواضح طبقاً لاستفتاءات الرأي العام أن الأغلبية داخل أقطار حلف شمال الأطلسي لا تزال تؤيد الحلف ، لكن الاتجاهات غير مشجعة . فاذا أخذ مستوى التهديد السوفياتي ينخفض في نظر الرأي العام الاوروبي ، وصارت السياسات الاميركية تبدو اكثر عدوانية ، وزادت التوترات الاقتصادية ، فان التحالف سيواجه معضلة خطيرة ، ولن يمكن حينذاك استثناء تقوضه (رغم أن من الصعب التنبؤ بالشكل الذي سيتخذه هذا التقوض) . غير أن القادة السياسيين متيقظون لهذا الخطر وقد يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية في عام ١٩٨٣ تتخذ شكل زيادة المشاورات والجهود لتضييق شقة اختلاف التفسيرات ـ خاصة فيما يتعلق بسياسات الاتحاد السوفياتي وبالعلاقات معه . وسيعتمد الكثير على مواقف إدارة ريغان وجهودها لرأب الصدوع . ولكن مع اقتراب أجل الانتخابات الرئاسية الاميركية ، ستزداد قوة إغراء تجاهل أو إساءة تفسير خطابات الحملة الانتخابية .

وستكون واشنطن بحاجة إلى إبداء بعض الاعتبار لتصاعد وعي الاوربيين لمصالحهم الاستراتيجية التي لا تتطابق على الدوام مع مصالح الولايات المتحدة . وينادي بعض الاوربيين بقوة نووية أوروبية ببعض المشاركة من المانيا الغربية ، وذلك كوسيلة لضمان هذه المصالح . بينما ينادي آخرون بالعودة الى مواقف أكثر إيجابية من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . ولا شك في أن توفير قدرة عسكرية أكثر اعتماداً على الذات في أوروبا سيكلف أكثر من القوام العسكري الراهن ، ولكن ذلك لا يردع من ينادون به . غير أن الرأي العام يبدو عازفاً عن القيام بتضحيات كهذه ، ولذا يتعين على الحلفاء الغربيين أن يحذروا احتمالاً ثالثاً : هو : حلف شمال أطلسي ذو بنية ضعيفة جداً يزيد فيها وزن ولايات متحدة قوية كثيراً على وزن اوروبا أضعف يواجهه اتحاد سوفياتي قوي عسكرياً وحاذق ديبلوماسياً . وكلما بدأ رأب الصدوع داخل شمال حلف الأطلسي بسرعة أكبر ، كلما قل احتمال الانسياق في هذا الاتجاه .

ـ حلف وارسو :

بينما لم يتعرض الاتحاد السوفياتي وحليفاته الاوروبيات الشرقيات الى القوى

الانقسامية ذاتها التي تعرض لها الشركاء في حلف شمال الأطلسي ، فان عام ١٩٨٢ لم يكن عاماً سهلاً لحلف وارسو ، وربما تعين على الحلف في المستقبل ان يواجه مشاكل رئيسية تتعلق بالحفاظ على فعاليته . وكانت الصعوبة البارزة هي الأزمة المستمرة في السياسة الداخلية البولندية - وهذه المشكلة خطيرة بخاصة بسبب موقع بولندا الاستراتيجي الهام ، إذ أنها تربط الاتحاد السوفياتي بالجبهة الوسطى وكذلك بسبب دورها في الكوميكون . وقد حقق إعلان الجنرال ياروزلسكي للحكم العرفي في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨١ بعض النتائج الإيجابية من وجهة نظر حكومته . فقد تم تدمير الكثير من تماسك حركة « تضامن » في موجة الاعتقالات التي تبعت ذلك وعاد العمال بشكل عام الى وظائفهم - رغم أن هذا لا يعني أنهم عملوا بصدق وإخلاص أو أن الحياة الاقتصادية البولندية عادت الى وضع يقرب من الطبيعي . وعلى أية حال ، استطاع الجيش والشرطة كسر الزخم الذي استجمعته حركة الاحتجاجات والإضرابات في أواخر عام ١٩٨١ ، وأصبحت مسألة التدخل السوفياتي المباشر للحيلولة دون إنهيار سلطة الحزب الشيوعي البولندي أقل الحاحاً .

ولكن يظل الثمن المستمر وغير المعروف الى حد بعيد للحكم العرفي، ذلك الثمن المتمثل بشق انقسامات بعيدة الغور بين القطاعات الرئيسية للمجتمع البولندي : بين الحاكمين والمحكومين ، بين الحزب الشيوعي وبين الكثيرين الذي لا يزالون ملتزمين بحركة « تضامن » ، بين قوى الأمن والنظام وبين الشعب ، وبين الكنيسة والحكومة ، وبين البولنديين الذي يعطون الاولوية للتعاون مع موسكو وأولئك الذين يهمهم تقوية الروابط الثقافية والدينية والشخصية مع الغرب . ولن يتم رأب هذه الانقسامات بسرعة في ظل النظام القائم ، هذا إن أمكن ذلك على الإطلاق ، بل أنها قد تزداد سوءاً بصمت مؤدية الى فوران جديد للإضرابات والاحتجاجات يهز بنية السلطة القائمة من أساساتها .

وفي الوقت الذي سارع فيه الاتحاد السوفياتي وغيره من الأقطار الاوروبية الشرقية الى التعبير عن الرضى عن الإجراءات الأمنية التي اتخذها يارزولسكي ، فلا يحتمل انها متعامية عن النتائج الأطول أمداً للأزمة على موقع الحزب الشيوعي البولندي . ولا تستطيع هذه الدول الترحيب باستمرار الحكومة العسكرية ، ولكنها تواجه خياراً صعباً . ذلك أنه يتوجب عليها ان لم تتدخل ان تعتمد على ياروزلسكي وأن تحاول ألا تجعل

موقعه من الصعوبة بحيث لا يعـود قادراً عـلى السيطرة بـواسطة قـواته هـو من شرطـة وجيش . أمـا إذا تدخلت فـانها ستتسبب في ازمة رئيسيـة في العلاقـات ما بـين الشرق والغرب تزيد أعباءها القائمة زيادة كبيرة . ولذا يتعين عليها ان تستمر في التيقظ ولكن مع الانضباط . ويتعين عليها أيضاً ان تكسب المزيد من التفهم الغربي لصعوباتها وتحسن العلاقات ما بين الشرق والغرب بالاعتدال فيما يتلعق بمسائل أخرى ، وذلك كي تقوي موقفها الدبلوماسي في حالة ما إذا اقتضت الضرورة القيام بإجراءات قاسية في بولندا . على أية حال أوضحت المسألة كلها للعالم نقائص النظام الشيوعي بشكل عام والحـزب الشيوعي البولندي بشكل خاص .

ولا يبدو بعد سنتين من الاهتمام بالشؤون الداخلية ان حلف وارسو مستعد لجولة جديدة من الصدام الاستراتيجي مع الغرب . وعلى هذا فـإن حملة السلام القـوية التي أطلقها في اجتماع قمته في براغ في اوائل عام ١٩٨٣ ليست مثيرة للدهشة ، ويبدو من المحتمل ان تستمر طوال غالبية العام . أما من ناحية عسكرية فلا يزال الاتحاد السوفياتي يسيطر على حلف وارسو، إذ أنه يدفع قرابة ٩٠٪ من نفقات الحلف العسكرية الإجمالية، ولـذا فان قـوة الحلف في المستقبل تعتمـد على القـوة الاقتصاديـة والعسكريـة لـلاتحـاد السوفياتي . وتلعب ألمانيا الشرقية دوراً هاماً في الحلف بفعل موقعها وبراعة قواتها ، لكن اهم خطر هجوم مفاجىء على الغرب يأتي من مجموعة القوات السوفياتية في المـانيا التي تجري زيادة قدرتها الهجومية عن طريق تحسين قوتها النارية وحركيتها . ولكن عـدا عن الهجوم المحدود في الجبهة الوسطى الذي تستطيع هذه القوات القيـام به ، لا يبـدو ان حلف وارسو قادر على القيام بعمل عسكري تقليدي رئيسي ضد حلف شمال الأطلسي دون فترة اعداد كبيرة . ولا شك أن القدرات التعبوية للحلف هائلة ان أطلقت ، ولكن لن يكون من السهل إخفاء العملية ولا يمكن إصدار اوامر التعبئة دون المخاطرة باستثارة رد فعل قوي من جانب حلف الأطلسي . كذلك فان الوضع السياسي في بولندا يدخل المزيد من التعقيد على أي خطط تتعلق بهجوم رئيسي في الجبهة الوسطى يتطلب تعزيزات من الاتحاد السوفياتي . وهكذا ، ما دامت قيادة حلف وارسو لا تواجه وضعاً يائساً وما لم تمنح فرصة فريدة بفعل ضعف في الغرب ، فان احتمـال القيام بعمـل عسكري ضـد أوروبا يظل ضئيلاً .

■ **شرقي آسيا :**

تأثرت مصالح القوتين العظميين في شرقي آسيا بفعل تغيرين في التوجه عادل الواحد منهما الآخر جزئياً . فقد زاد نفاد صبر الصين تجاه مبيعات الأسلحة الاميركية الى تايوان ، وخفت حدة موقفها الانتقادي تجاه الاتحاد السوفياتي مع تقدم مفاوضات تطبيع العلاقات بينهما ببطء . وفي الجانب الآخر زادت رغبة اليابان في أخذ حث الولايات المتحدة لها على زيادة انفاقها الدفاعي بالحساب مع انتخاب السيد ناكاسوني رئيساً للوزراء ، وزاد برود العلاقات اليابانية ـ السوفياتية بعد تعزيز الحاميات السوفياتية في الجزر الشمالية الأربع المتنازع عليها وإعلان أمريكا أن سربين من طائرات « ف ـ ١٦ » الاميركية سيتخذان من اليابان قاعدة لها . وليست هناك أية علاقة سببية مباشرة بين هذين التحولين ، ولكن يبدو أنه كان للواحد منهما بعض الأثر التعزيزي على الآخر .

ولا شك أن وجهات النظر الشخصية لرئيس الوزراء الجديد كانت الى حد بعيد العامل المقرر في تغير المواقف اليابانية ، ولكن لا بد أن ناكاسوني كان ينظر بعين الترقب إلى نمو القوة العسكرية السوفياتية في الشرق الأقصى ، كما ان استئناف محادثات تطبيع العلاقات الصينية ـ السوفياتية التي يمكن ان تؤدي الى زيادة التهديد الذي ستواجهه اليابان في المستقبل لم تكن لتوحي له بالطمأنينة. وفي الوقت ذاته استمر تعقيد العلاقات اليابانية ـ الاميركية بفعل النجاح الاقتصادي الياباني الذي أدى إلى مطالبات امريكية جديدة بالحماية من الواردات من اليابان ومزيد من الضغوط على اليابان لحمل جزء من عبء الولايات المتحدة الامني في الشرق الأقصى . وقد امتصت الوعود اليابانية بالسعي الى تخفيض الاختلالات التجارية ، وما أعلنه السيد ناكاسوني من نيته زيادة الانفاق الدفاعي بنسبة ٦,٥٪ في السنة القادمة بعض التوتر في العلاقة ما بين البلدين .

ومع ذلك فإن المشاكل التي توجهت لها هذه الإجراءات لن تختفي بسرعة . فقد خلف السيد ناكاسوني الرأي العام الياباني وراءه في مناداته بعلاقة تحالفية اوثق مع الولايات المتحدة وواجه انتقادات لها من الحدة ما قد يجعله اكثر احتراساً في السنة القادمة . ولا تزال المعارضة المحلية للعب اليابان دوراً دفاعياً اكبر ، خاصة بالتشارك مع اقطار اخرى (حتى الولايات المتحدة) كبيرة ، وان تكن أقل مما كانت عليه في أواسط السبعينات عندما كانت غالبية اليابانيين ترى في الاتحاد السوفياتي خطراً أقل . (كذلك يتوجب على ناكاسوني ان يلتزم الحذر لئلا يستثير ردود فعل انتقادية من أقطار شرقي

وجنوب شرقي آسيا الأخرى الهامة لليابان اقتصادياً وسياسياً والتي لا تزال تذكر تجاربها خلال الحرب العالمية الثانية على أيدي اليابانيين) ـ ومن اللافت للنظر ان اليابان اتخذت قراراً خاصاً بتزويد تكنولوجيا عسكرية متقدمة الى الولايات المتحدة . ويعتبر البعض بيع المعدات العسكرية الى أقطار أخرى محرماً بموجب الدستور الياباني ؛ ولكن بعد مباحثات طويلة قررت الحكومة ان بيع الولايات المتحدة مبرّر بمعاهدة الأمن المتبادل التي تربط ما بين البلدين . وعندما أعلنت اليابان هذا القرار أشارت الى انه لا يمكن توسيعه ليشمل تزويد تكنولوجيا عسكرية متقدمة الى أقطار أخرى ، فشكّل هذا الإعلان اعترافاً بمركزية الصلة مع الولايات المتحدة في الأمن الياباني .

أما مخاوف الصينيين من سياسات إدارة ريغان فتعود الى الحملة الانتخابية عام ١٩٨٠ عندما بدا محتملاً ان يعود ريغان الى سياسة « الصينين » . وعلى الرغم من أنه لم يحدث عكس لسياسة الولايات المتحدة بمعنى رسمي ، فان مستشاري ريغان يضعون تايوان في مرتبة أعلى والصين في مرتبة أدنى مما فعلت إدارات كارتر وفورد ونيكسون . وأثارت مسألة نوع الطائرات المقاتلة الاميركية التي ستباع الى تايوان حساسيات قوية في الصين ، وكان ذلك عائداً جزئياً إلى أن المشاورات التي قامت بها الولايات المتحدة لم تكن كافية ، وجزئياً الى ان الصين خشيت ان تايوان يمكن ان تزود بنوع من الطائرات اكثر تقدماً من ذاك الذي لديها . وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تفعل في نهاية الأمر سوى الترخيص بتوسيع إنتاج طائرات « ف ـ ٥ إي » التي تصنع في تايوان ، إلا أن المسألة ظلت تعتمل في صدور الصينين وشجعت القيادة الصينية على السعي الى تحقيق أساس أوسع لسياسة خارجية مستقلة . كذلك ساعد حظر صادرات النسيج الصينية الى الولايات المتحدة على الدفع بالأمور في هذا الاتجاه ، وقام الصينيون بالرد بالحد من وارداتهم من المنتجات الزراعية الامريكية .

ولم يكن الاتحاد السوفياتي ليتغاضى عن هذه التطورات فبدأ حملة ضمنية لإقناع الصين بفتح جولة جديدة من المفاوضات تستهدف تطبيع العلاقات الصينية ـ السوفياتية . فاستجابت بكين في الجزء الأخير من عام ١٩٨٢ بحذر ولكن بإيجابية . وبدأ جليد العلاقات بين البلدين يذوب قليلاً . غير ان الصين نفخت الحياة في قائمة طويلة من المطالب القديمة وقدمتها سعراً للتطبيع ، ولذا ليس هناك ما يدل على ان الصين توشك ان تحتضن الاتحاد السوفياتي بدفء . بل يتوقع ان تواجه المفاوضات طريقاً طويلاً

وصعباً إذ لا يتقدم أي من الطرفين إلا بتنـازلات قليلة . وفي مثل هذه الظروف يمكن ان تتدهور المفاوضات بسهولة بفعل حوادث اخرى .

وكانت السمة الرئيسية للسياسة الصينية نحو القوتين العظميين في عام ١٩٨٢ هي التأكيد على استقلال الصين وتذكير العالم بأن للصـين سلسلة من المصالح الخاصة بها لا تتطابق إلا جزئياً مع مصالح الغرب وبقدرٍ أقل بكثير مـع مصالـح الاتحاد السـوفياتي . وستبقيها التركة التاريخية والخلافات الإيديولوجية والقرب الجغرافي والقلق بصدد توسع القوة العسكرية السوفياتية متوجسة شراً من جارها الشمالي . هكـذا في حين ان اتبـاع الغرب لسياسات خرقاء قد يجعل الصين اكثر رغبة بعض الشيء في التـوصل الى حـل وسطٍ مع الاتحاد السوفياتي ، فإن سياسات غربية ذات قاعدة سليمة قد يكون لهـا الأثر المعاكس في السنة القادمة .

أما على مجنبة الصين الجنوبية فقـد استمرت العـلاقات السـوفياتيـة ـ الفيتناميـة في إحداث قلق لا في بكين فحسب بل وفي عواصم حلف جنـوب شرقي آسيـا الخمس . فعلى الرغم من أن هذه العواصم جميعاً تعي أن دعم فيتنام يشكل إجهاداً حاداً للموارد السوفياتية ، إلا أنها تخشى أن الاتحاد السفياتي يحقق نفعاً استراتيجياً حقيقياً من التزامه هذا .

ويعطي بعض الأساس لهذه المخاوف الوجود البحري السوفياتي الهام في بحر الصين الجنوبي والذي يسهله الاستخدام المتزايد لخليج « كام ران » وإمكانيات التعزيز السوفياتي السريع لفيتنام من الجو . على ان دول حلف جنوب شرقي آسيا نفسها تقوم الآن ببناء دفاعاتها ، وتتطلع الولايات المتحدة الى تحقيق وجود بحري أقوى في غرب المحيط الهادي في السنوات القادمة . أما قبضة فيتنام على كمبوديا فتقتصر عن السيطرة الكاملة ، ولكن ليس هنـاك سوى احتمـال ضئيل في إمكــان طـردهـا من تلك البـلاد رغم ان قـوات المعارضة المتناثرة بدأت تطور شيئاً من التماسك في عام ١٩٨٢ ـ وفي هذه الأثناء وعـلى الرغم من أن الصدامات على الحدود السوفياتية ـ الصينيـة كانت محـدودة خلال السنـة المـاضية ، فـإن استمرار العـداء بين البلدين يبقي عـلى المخاوف الصينيـة من التطويق السوفياتي ويقلل احتمالات حدوث تحسن ذي شأن في العلاقات الصينية ـ السوفياتية .

■ **عالم يعاني إجهاداً اقتصادياً :**

كان الارتباط ما بين المشاكل الاقتصادية والأمنية سمة أخرى من سمات عام ١٩٨٢ . فقد شهد العام انبعاثاً للحماية الاقتصادية لا بد أن يؤدي على ما يبدو الى تقليل فرص التصدير للدول التجارية الرئيسية كلها ، ولا شك في أنه سيعقد العلاقات السياسية فيما بينها . ولهذه الوجهة مضامين هامة بشكل خاص للتحالفات التي ستميل المصالح الأمنية بعيدة المدى والمصالح الاقتصادية قصيرة المدى فيها الى الخروج على التناغم وستكون احدى المشاكل ذات الأهمية الخاصة لحلف شمال الأطلسي التجارة الزراعية ، إذ سيوجه المنتجون واالمصالح المرتبطة بهم ضغوطاً اكبر على الحكومات لاستثناء الواردات المنافسة . ولا تمكن تصفية السعة الإنتاجية الفائضة الهائلة داخل إطار حلف شمال الأطلسي دون نفقات باهظة ، وستؤدي هذه المسألة الى تفاقم المشاكل التي تتسبب فيها الخلافات الاوروبية ـ الاميركية في وجهات النظر حول التجارة مع الاتحاد السوفياتي . فلن تتسامح اوروبا تجاه استمرار الصادرات الزراعية الاميركية الى الاتحاد السوفياتي من ناحية وحض الاميركيين لاوروبا على وضع قيود صارمة على نقل التكنولوجيا الى الجهة نفسها من ناحية أخرى . وقد بينت مسألة خط أنابيب الغاز التي حلت ، وان يكن مؤقتاً ، في أواخر عام ١٩٨٢ كيف ان التوترات داخل التحالف يمكن ان تضخّم بقوة بفعل مسائل كهذه .

كذلك كان هناك قدر كبر من الاهتياج بين المصرفيين إذ تبين أن اقتصادات الأقطار النامية التي راكمت ديوناً أجنبية ضخمة ليست قادرة على التعامل مع المشاكل الراهنة . فاحتلت البرازيل والمكسيك وفنزويلا وكثير غيرها حيزا بارزا في مناقشات المصرفيين الدوليين في عام ١٩٨٢ ، كما أن مشاكل المكسيك وفنزويلا ستزداد سوءاً بفعل هبوط أسعار النفط . وفي آذار (مارس) ١٩٨٣ بذلت أوبك جهداً أخيراً لجعل الأسعار ومستويات الإنتاج مستقرة ، ولكن ليس هناك احتمال واضح في ان الأقطار المصدرة للنفط تستطيع ممارسة قدر من ضبط النفس يكفي لإزالة العرض الفائض من السوق. والنتائج العامة لذلك على المدى القصير على مصدري النفط واضحة . فهو بالنسبة لأقطار الشرق الأوسط سيعني أموالاً أقل لشراء الأسلحة ، كما سيعني قدراً اكبر من الإجهاد للدول العربية المعتدلة التي تعطي العراق كميات كبيرة من الأموال لدعمه في حربه مع إيران . غير ان الأقطار المستوردة الصافية للنفط ، مثل البرازيل واليابان والولايات المتحدة وكثير من الأقطار الغربية الأوروبية ، ستستفيد استفادة جمة . ومع

ذلك فإن الأفق الأبعد مدى بالنسبة للعالم بشكل عام أفق متاعب اكثر منه افق ربح ، إذ ستثبط الاستثمارات الغالية في التنقيب عن النفط وتطوير مصادر الطاقة البديلة ، كما يحتمل أن تتراخى الجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من الكفاية في استخدام النفط ، وبالأضافة الى ذلك سترتفع وتيرة استنفاد موارد الأرض النفطية مرة ثانية . ولهذا فان عناصر أزمة مختلفة أخذت الآن تتجمع ، ولربما يكون لهذه الأزمة أثر حاد قبل أن ينتهي العقد .

وأصبحت الحكومات كافة تعي بشكل مطرد في عام ١٩٨٢ الأكلاف الحقيقية للدفاع المتصاعدة بسرعة ، وخاصة أكلاف المعدات المتقدمة . وقد ادت هذه الوجهة الى خلق معضلات رئيسية ، لأن الاقتصادات التي تمر بضائقةٍ لا تستطيع ان تزود الأموال الإضافية الضرورية لمنح مستويات القوات الراهنة قدرات أعلى باستيعاب التكنولوجيا المتقدمة . ومن سوء الحظ أنه كثيراً ما يكون لحجم القوات الذي يستدعيه الحفاظ على قدرة معينة حد ادنى غالٍ نسبياً (فمثلاً كي تستطيع دولة ما الحفاظ على قوة جوية تابعة للأسطول ، فانها بحاجة الى امتلاك حاملة طائرات واحدة على الأقل ـ وربما اثنتين ـ لكن حاملة جديدة وطائراتها نادراً ما يمكن الحصول عليها لقاء أقل من مليار دولار) . وتمارس آثار التصاعد السريع في التكاليف الحقيقية متضافراً مع النمو البطيء او السلبي في الاقتصادات القومية أثراً سلبياً ملحوظاً على الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي . وقد بدأ الحديث عن المزيد من التكامل والعقلنة ، لكن حلولاً مثل هذه تحمل معها لا محالة تخفيضات في القدرات القومية ان لم يكن في فعالية التحالف ، وفي العادة تعزف الحكومات حتى تلك المتحالفة تحالفاً وثيقاً عن الاعتماد على حكومات أخرى للقيام بأمور كانت هي تقوم بها في الماضي اعتماداً على مواردها الخاصة . ولا بد أن هذه المشاكل تؤثر على الاتحاد السوفياتي وحليفاته ، رغم نمو قواتها العسكرية خلال العقد الماضي ، وان تكن نقاط المقايضة ما بين الإنفاق العسكري وغير العسكري بالنسبة لهذه الأقطار على مستويات مختلفة عن تلك التي في الغرب لأن مزيج العوامل الاقتصادية والسياسية ذات العلاقة مختلف . ولا تتهدد هذه المشاكل أياً من الطرفين بالضرورة بكارثة ، ولكنها تؤكد اكثر على الحاجة الى تطوير بنى القوات طبقاً لمفهوم استراتيجي فعال واضح يدفع الى الحد الأقصى بفعالية ما يمكن تحمله اقتصادياً ويزود معايير صحيحة للخيارات المستقبلية التي تتزايد صعوبتها .

■ **خلاصة :**

تثير مراجعة التطورات الأمنية في عام ١٩٨٢ مسألة ما إذا كانت هناك أية أسباب حقيقية للتفاؤل بصدد العلاقات ما بين الشرق والغرب . ولا بد ان تكون الإجابة عن هذا السؤال في المناخ الحالي مترددة وشرطية كثيراً . فالعلاقات بين الشرق والغرب لم تتدهور تدهوراً ملحوظاً خلال عام ١٩٨٢ ، لكن حالة هذه العلاقات كانت قد وصلت مستوى منخفضاً يماثل في انخفاضه المستوى الذي كانت عليه قبل عقد أو اكثر . وبدا ان الانتقال من بريجنيف الى أندروبوف في نهاية العام يفتح مجالات للتغيير ، ولكن بعد فترة قصيرة من الخطابات المعتدلة من الجانبين ، عاد جو الاتهامات والمرارة المتبادلة ليسيطر على الجو ثانية . ويمكن القول بعد أخذ كافة الحقائق بالاعتبار إن العلاقة بين القوتين العظميين لا تبدو محكومة بتدهور لولبي متسارع محتوم ، بل يبدو أنها قد استقرت في وهدة ، وذلك نمط جديد سيكون من الصعب تغييره بالنظر الى التقلص الذي خبرته العلاقات الاقتصادية والسياسية عبر الخط الفاصل ما بين الشرق والغرب .

وكانت العوامل المؤدية الى التفاقم في السنة الماضية مزدوجة . فهناك اولاً المخاوف المتبادلة في الشرق والغرب معاً من ان الطرف الآخر أخذ يضمن لنفسه اليد العليا ، وهناك ثانياً صدامات المصالح بينهما التي تنشأ عن قيام اطراف أخرى مثل الجنرال ياروزلسكي او مثل بيغن بمبادرات رئيسية . وليس هناك من شك في أن كلاً من الطرفين طور قواته العسكرية خلال السنة بطرق تسبب قلقاً للطرف الآخر . وقد كانت هناك كميات اكبر من الأسلحة الجديدة حشدها فعلاً الاتحاد السوفياتي نتيجة للبناء العسكري المنتظم الذي قام به خلال السبعينات ، لكن هناك تطورات رئيسية في الغرب ستعطي ثمارها في أواخر الثمانينات مؤدية ربما الى التفوق على ما يستطيع الاتحاد السوفياتي تحقيقه خلال الفترة ذاتها ـ ولا يمكن ان يكون هناك شك في ان خطى هذه التطورات ستكون حثيثة ، ولا يستطيع المرء ان يخلد إلى الطمأنينة بشأن اثرها على استقرار العلاقة ما بين الشرق والغرب .

ومما يجعل هذا الوضع اكثر خطورة الصدام بين المصالح الاستراتيجية الذي تتسبب فيه تطورات اخرى كتلك التي بحثناها سابقا والتي تتراوح بين الحرب في لبنان والخليج ، عبر تنامي قلق اليابان بشأن امن محيطها البحري وسعي الصين الى موقع جديد بين القوتين العظميين والغموض الذي يكتنف مستقبل بولندا الى ارتفاع حدة النقاش المحلي

حول المسائل الاستراتيجية في الأقطار الغربية . غير ان هذه المشاكل وما شابهها امور متوقعة بالنظر الى طبيعة المجتمع الدولي ، وسيكون من السذاجة التطلع الى نقص هام في اثرها خلال السنة القادمة .

لكن من حسن الحظ أن قوى الاعتدال تظل قوية . فليس القادة ولا مستشاروهم المدنيون والعسكريون في جانبي الخط الفاصل ما بين الشرق والغرب متغافلين عن طبيعة الكوارث التي قد تنشأ فيها لو سمح للتنافسات ان تنفلت لتدخل حقل العمل العسكري المباشر . ولا يعني هذا انه ليست هناك درجة من « الصقرية » بين المستشارين وبين القادة في الجانبين ، ولكن يبدو ان هذه « الصقرية » في الغالب ذات دوافع دفاعية . والأكثر من ذلك انها تظل مقيدة لا بفعل توجهات سلمية بين المستشارين والقادة بل على الأكثر بفعل منطق الردع . فبالرغم من كل ما يكرهه طرف في الآخر ، لا يرغب اي منهما في المخاطرة بتدمير مدنه ومستوى معيشته وفي النهاية مدنيته ذاتها طالما كان هناك أي أمل في التوصل الى مستقبل أفضل من ذلك معاً .

وتعزز هذه العوامل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالقادة في الجانبين الى صياغة طريقة تعايش أقل كلفة وأقل خطراً . وتعمل هذه القوى بشكل مختلف في الجانبين ، بالطبع . ففي الغرب يغلب أن يكون النقاش العام الجماهيري هو الأكثر اهمية ، أما في الشرق فيبدو أن القلق بصدد أساس القوة الاقتصادية على المدى الطويل هو الأهم ، ذلك إذا قبلنا البيانات الأخيرة التي ادلى بها اندروبوف ومساعدوه . ولا يستطيع المرء ابداً ان يستثني امكانية احتدام عامل أو آخر من هذه العوامل الى درجة تدفع بالسياسيين الى رد فعل متسرع وغير حكيم مما يزيد التوترات في العلاقة ما بين الشرق والغرب . ولكن بشكل عام هناك نسيج قوي من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لا يزال مستمراً في تحبيذ الانضباط والاعتدال وتخفيف حدة التوترات .

هكذا ، وبينما يحتمل ان تبدو علامات التحسن في علاقة الشرق والغرب هشة يمكن ان تنتهي الى مأزقٍ أو حتى تنعكس وجهتها ، فإن قوى الاعتدال والحل الوسط على المدى الطويل تستمر في تقديم أساسٍ للأمل ، مهما كان هذا الامل ضئيلاً . وسيكون الاختبار الذي ستتعرض له القيادات المختلفة في السنة القادمة هو اختبار القدرة على موازنة العوامل الخطيرة الكثيرة التي تدفع باتجاه التوتر مع تلك العوامل القوية بقدر مساوٍ أو

الأقوى التي تشيع الاعتدال والتعاون . ولا شك ان أشياء كثيرة يمكن ان تقع ضحية الخطأ في هذه العملية الدقيقة . فقد تسمح إدارة ريغان لنفسها بأن تخسر المناورة في النقاش الغربي الداخلي ، وقد تتسبب في المزيد من التدهور في العلاقات مع الصين او قد تنتهي إلى إحراج خطير في الشرق الأوسط . وقد يواجه الاتحاد السوفياتي مشاكل أسوأ في بولندا ويخسر قدراً اكبر من النفوذ في العالم الثالث . ولكن إذا ظلت كل من القيادتين عالمة جيداً بما يجري وظلت واثقة بنفسها واجتنبت القرارات المتسرعة بصدد المسائل الاستراتيجية ، واستمرت في حساسيتها تجاه مصالح خصومها كما تجاه مصالح أصدقائها فان من الممكن أن تكسب قوى الاعتدال خلال عام ١٩٨٣ بعض المواقع على حساب قوى الصدام .

II. ضبط التسلح



دار نشاط ضبط التسلح كله عملياً خلال عام ١٩٨٢ حول مسألتين : هل تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التوصل الى نمط تعايش جديد قائم على الحذر الذي يتم التوصل اليه بالتفاوض ؟ وهل يستطيعان ترميم نظام القيود غير الكامل الذي نجم عن جهودهما خلال السبعينات؟ ولكن لن تتم الإجابة بشكل قاطع عن اي من هذين السؤالين رغم بعض التطورات الأساسية التي حدثت خلال العام . فقد تحدث القادة لدى الطرفين عن ضبط التسلح حديثاً شاملاً وحتى راديكالياً ، لكن أفعالهم كشفت عن تناول للأمور اكثر حذراً وحيرة . واتسمت خطى المفاوضات بالتعثر وليس بالتوصل الى فتح مشهود .

وقد كانت هناك زيادة كبيرة في عدد المقترحات والمحادثات الجديدة في عام ١٩٨٢ . ومثّل هذا على الأقل تقدماً بالمقارنة مع السنتين السابقتين . واستؤنف الحوار السوفياتي الامريكي بشأن ضبط الأسلحة الإستراتيجية في حزيران (يونيو) بعد بضعة اسابيع على كشف الرئيس ريغان عن اقتراح وتسارع بشكل ملحوظ ايقاع النشاط والدبلوماسية العالمية المحيطين بمحادثات القوات النووية المتوسطة التي بدأت في جنيف في أواخر عام ١٩٨١ . كذلك اقترحت مبادرات جديدة بشأن إجراءات لبناء الثقة ما بين الشرق والغرب ولتخفيض القوات التقليدية في اوروبا ، وعقدت الامم المتحدة جلسة خاصة ثانية لنزع السلاح في حزيران (يونيو) .

غير أنّ أياً من هذه التطورات لم يساعد على إزالة التوترات والالتباسات التي عصفت بضبط التسلح في السنوات الأخيرة . وكان الاندفاع العام للدبلوماسية متعددة الأطراف

نحـو تناول شـامل لنـزع السلاح غـير متساوق مـع الخطوات المتثـاقلة التي سارت بهـا مفاوضات القوتين العظميين ، بينها مالت هذه المفاوضات الأخيرة الى تأكيد الفـروقات الشاسعة التي تفصل الشرق عن الغرب والمخاطر الحقيقية الكامنة في الاعتقاد بان الحركة الدبلوماسية المتسارعة تعني تحقيق تقدم في أمـور جوهـرية . وظـل الأسـاس السيـاسي للتعاون واهياً وسريع التأثر بمناحي الخصام والمشاتمة في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية . وتـزايدت حـدة اهتمام الـرأي العام بضبط التسلح جـزئياً بسبب الحملة في الـولايات المتحدة الرامية الى تحقيق « تجميد نووي » ، لكنه فشل في القاء الضوء على سبـل يمكن لممـارسات ضبط التسلح ان تصبـح بواسـطتها اكـثر قدرة عـلى تخفيف حدة التـوترات الجغرافية أو تخفيض خطر الحرب أو نتائجها التدميرية . وفي الوقت الذي أبدى فيه كل من الشرق والغرب تلهفـاً على الاستمـرار بالتبـاحث ، فان المسـائل الـرئيسية مـوضع التفاوض لم تحدد إلا سلباً : أي تركز الاهتمام على تقوية الموقع التفاوضي دون المخاطرة بالتعرض الى تقريع الجمهور العام في حالة التوصل الى مأزق بدلاً من البحث في كيفية موازنة التنازلات المتبادلة لتحقيق تقدم بمخاطرة مقبولة . ولذا كانت آفـاق تحقيق إنجاز رئيسي في ضبط التسلح مشكوكاً فيها مع نهاية العام ، رغم أنه لا يمكن استثناء امكانية ان تؤدي الضغوط المستمرة على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً الى تغيير ما في الوضع .

ضبط التسلح : الآلية الجديدة

تاريخياً ، يتعاظم النقاش العام حول المسائل العسكرية خلال اوقات التوتر الدولي ، والفترة المعاصرة ليست استثناءً لهذه القاعدة . ومع ذلـك فقد أخـذ القادة السيـاسيون بشكل عام على حين غرة بالمعارضة المناهضة للقوة النووية التي اجتاحت الأقطار الغربية عقب تدهور العلاقات ما بين الشرق والغرب عام ١٩٧٩ . ولم يعثر هؤلاء القادة بعد على رد فعل إيجابي عليها . وعلى الرغم من ان الخطابية التصادمية التي اتسم بها موقف واشنطن منذ غزو افغانستان تراجعت مع نهاية عام ١٩٨١ ليحل محلها حرص أكبر على الحـذر والتفاوض ، فإن ذلك لم يفعل الكثير لطمأنة الرأي العام المتململ. والواقع ان المعـارضة تخـطت مسائـل نزع السـلاح بكثير ، لتعكس قلقـاً ابعد غـورا يتناول قـدرة الحكومات على التعامل مع تعقيدات السياسة العامة المتزايدة : إذ لم تبد علاقات الشرق بالغرب منفلتة وحدها ، بل بدا كذلـك ان وسائـل ضمان السـلامة العـامة والازدهـار

الاقتصادي والرفاه الاجتماعي غير كافية ايضاً . وهكذا ، على الرغم من ان ضبط التسلح لم يكن المنحى الوحيد من مناحي السياسة العامة الذي فقد المصداقية ، إلا أنه يواجه نتيجة لذلك مشاكل محددة .

أول هذه المشاكل وأوضحها هي مشكلة صياغة قاعدة سياسية لمفاوضات صارمة بطيئة ودؤوب . ففي غالب الحالات تنجم المساومة الجدية عن الضرورة الاستراتيجية وليس عن الصيحة الجماهيرية العامة . ويعود ذلك الى ان نسيج التفاصيل المعقدة والغامضة الذي يشكل لحمة الاتفاقيات الصحيحة المحكمة تعاقدياً والمتوازية داخلياً والمتناسقة ـ وفوق كل شيء الفعالة ـ يجعل ايضاً من الصعب تفسير مزاياها على مستوى العموميات التي يسهل فهمها . وهذا صحيح حتى لو استطاع الخبراء في الجانب الواحد الاتفاق ، فكيف في حالة النزاعات حول التفاصيل الفنية لمفاوضات « سالت ـ ٢ » أو الخطر الشامل للتجارب مثلاً التي تركت الجمهور العام ، لا محالة ، اكثر حيرة منه اكثر اطمئنانا. وفوق ذلك فإن عملية التفاوض نفسها اصبحت اقل سرية وانعزالاً، فلم تعش الدبلوماسية السرية التي ادت الى اتفاقيات « سالت ـ ١ » حتى كانت المفاوضات تجري بصورة دائمة تحت سمع الجمهور وبصره بقدر أو بآخر . وصار الطرفان يكشفان باطراد عن مواقفهما التفاوضية قبل المحادثات لاجتذاب الراي العام الدولي وتقوية دعمهما السياسي . وهنا وجد مفاوضو نزع السلاح ، إذ يتعين عليهم الدفاع عن مواقف عملية ، ان عليهم الحفاظ على المرونة الضرورية إذا كان يراد التوصل الى حلول وسط . ونتيجة لهذا كله تخلفت عملية ضبط التسلح كلها بعيداً عن توقعات الرأي العام وعن الخطابية المتضخمة التي اتسم بها النقاش حولها .

والمشكلة الثانية هي ان مرونة ضبط التسلح تعتمد على افتراضات رئيسية مفهومية وتحليلية كما تعتمد على درجة انتشار هذه الافتراضات فيجب ان يكون هناك مفهوماً إجماع على مكان ضبط التسلح في إطار العلاقات الأعرض بين الخصوم . فهل يتعين على الأقطار الغربية ان تربط ما بين انتظام خطي الحوار بصدد ضبط التسلح والتقدم في حقول اخرى من حقول التعاون مع الاتحاد السوفياتي ؟ لا شك ان نمط الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في الأيام الأولى لـ «سالت» كان يشير إلى أن الانفراج الدولي لا يقوم ببساطة على ضبط التسلح بل على قدرٍ من ضبط كلٍ من القوتين العظميين لنفسها في المجال السياسي الأوسع . غير أن تصاعد الصدام الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط ، ثم

في أفريقيا ، اضعف الدعم الذي كانت تحظى به وجهة النظر هذه . وذهب بعض المراقبين الى ان الحد من التسلح هام الى درجة يجب معها ألا يكون رهينة لتقلبات العلاقات السياسية ما بين الشرق والغرب ـ وان القيود في الواقع مرغوبة اكثر في فترات الأزمة وليس أقل . لكن نقاد وجهة النظر هذه قالوا أن التوصل إلى إتفاق بصدد ضبط التسلح دون ان يصاحبه اتفاق سياسي يمكن أن يعطي للغرب إحساساً زائفاً بالأمن ويخفض دعم الجمهور العام للإجراءات المعاكسة للتوسع السوفياتي ، ولذا فإن المسألة فائقة الأهمية بالنسبة لهؤلاء كما عبر عنها هنري كيسنجر « ليست فيما إذا كنا نثق بالروس ، بل ما إذا كنا نثق بأنفسنا » .

وفيما عدا هذه الاعتبارات السياسية ، فإن الإجماع على بعض المسائل التحليلية ذو قدر مساوٍ من الأهمية حتى وإن يكن منحى أقل وضوحاً من مناحي النقاش بصدد التسلح . فمفاوضات ضبط التسلح الجادة تبدأ في العادة من قاعدة منطقية مشتركة هي ان منهجية (أي « وحدة القياس » لعدّ الأسلحة والحد منها) ومجال التقييدات (أي الأسلحة التي تشملها الاتفاقية وأيها تستثني » سيعززان كل طرف او على الأقل لن ينتقصا منه . إذ يحكم على أي اتفاقية في نهاية المطاف بعلاقتها مع السمة المسيطرة على التنافس التسليحي في الوقت المعني ، وإذا كانت تضم نصوصاً تعتبر غير فعالة ، فإن الاتفاقية كلها يمكن ان تتناثر حطاماً في حمى النقاش السياسي .

ويمكن استخلاص دروس من تجربة « سالت » في هذا المجال . ففي بداية الأمر كان هناك قدر كبير من الاتفاق على الخصائص التي تحدد الأسلحة الاستراتيجية وعلى كيفية عدّ مثل هذه الأسلحة . وكانت الصواريخ العابرة للقارات متميزة بحجمها ومداها وأنماط تركيزها ، وكان ينظر إلى الأسلحة القاذفة (وليس إلى انظمة الإيصال أو القوة التدميرية) على أنها وحدات حساب كافية يمكن التحقق منها . غير ان هذا الوضع لم يدم طويلاً . فبحلول منتصف السبعينات ، جاء تركيز جيل رابع من الصواريخ السوفياتية الباليستيكية العابرة للقارات (« س . س ـ ١٧ » و « س . س ـ١٨» « س . س . س ـ ١٩ ») وبدء استخدام أنظمة تحمل اسلحة حربية متعددة يمكن تهديف كل منها باستقلال عن الآخر ليلحقا ضعفاً خطيراً بقيمة التحديدات القائمة على عدد الأسلحة القاذفة فحسب ، بينما أدى تطوير أنظمة « المنطقة الرمادية » متعددة الاستعمالات مثل القاذفة باكفاير وصواريخ كروز الى طمس خط التمييز التقليدي ما بين الأسلحة

الاستراتيجية وغيرها . فأدخلت تعديلات على منهجية «سالت» لمجابهة هذه التغييرات . وتوصل الطرفان بالتفاوض الى كوابح متكاملة للحيلولة دون المزيد من انتشار أنظمة مزودة برؤوس حربية متعددة يمكن تهديف كل منها باستقلال عن الآخر ، وتم التوصل الى قواعد للعد تميز الأنظمة القادرة على حمل مثل هذه الرؤوس وصواريخ كروز عن غيرها من انواع الأسلحة ، واتفق على نصوص بشأن « الأنواع الجديدة » لوضع قيود على التحسينات النوعية الهامة لأنظمة إيصال الصواريخ الباليستيكية . لكن هذه التعديلات فشلت في الوقوف في وجه فيض من الانتقادات من اليسار واليمين ، انتقادات ذهبت إلى أن القيود التي فرضتها « سالت » كانت إما ذات فعل مسكن فحسب لا يمكنها من تحقيق ضبط حقيقي للتسلح أو أنها غير عادلة في أثرها النسبي على البرامج الأميركية والسوفياتية الاستراتيجية . ومع سيطرة الحجج المتطرفة على النقاش ، أصبح من الصعب أكثر فأكثر تحقيق دعم الجمهور وتفهمه ، هذا إذا طرحنا جانباً حماسته لعملية تفاوض معقدة ومرهقة .

وكانت نتيجة هذا كله منذ عام ١٩٨٠ رغبة عارمة في العودة الى الأصول بمعايير ضبط التسلح السابقة ، والتفاوض بشأن اتفاقيات تكون في الوقت ذاته أقل تعقيداً وأكثر راديكالية في آثارها . وتشكل سياسات إدارة ريغان مثلاً ساطعاً على تناول محدد للأمور : الضغط باتجاه حظرٍ مباشر لأسلحة مختارة مثل الصواريخ المنطلقة من البرّ أو اقتطاعات كبيرة فيها ـ بدلاً من السعي الى صفقة تحد من طيف أعرض بكثير من الأنظمة قد تبدو في آن معاً اكثر تعقيداً واكثر تواضعاً (إذ أنها ستميل الى الحد من أعداد الأسلحة وليس إلى تخفيضها) . أما البديل الذي ينادي به أنصار « التجميد » الأميركيون فيؤدي الى الاتجاه المعاكس بالضبط. فهدفهم هو ان يفرضوا على التوازن النووي الاستراتيجي كله نظاماً من القيود اكثر شمولاً بكثير من أي نظام مضى ، وذلك بإيقاف تطوير كافة الأسلحة النووية . وليس بين هذين التناولين اللذين تبلورا في عام ١٩٨٢ سوى القليل من الأرضية المشتركة . فالمنطق العملي لريغان سيؤدي الى قيود أشد على الأسلحة ولكنه لا يتناول مسألة التحسينات التكنولوجية ، أما خيار التجميد فهو من جهته يتسامح تجاه مستويات قوات أعلى حتى يمكن ضبط المناحي النوعية لسباق التسلح النووي ، ومع ذلك يقف خلف الإتجاهين شك عميق بكفاية الإفتراضات بشأن ضبط الأسلحة النووية وطرق هذا الضبط في الماضي القريب .

■ **حركة التجميد :**

برزت الحملة العامة في طول البلاد وعرضها لـ « تجميد » سباق التسلح النووي كتحدٍ رئيسي لإتجاه وماهية سياسات الرئيس ريغان الأمنية . وكانت الإدارة تتوقع أن يكون هناك بعض الانحسار في الدعم الجماهيري للبناء العسكري نتيجة لاشتداد الكساد الاقتصادي ، لكنها فوجئت بعمق الدعم الجماهيري لفكرة التجميد . وتقول نشرة بعنوان « دعوة الى ايقاف سباق التسلح النووي » وزعت لأول مرة بين جماعات السلام في عام ١٩٨٠ ان هدف الحملة تحقيق « تجميد متبادل لاختبار وإنتاج وحشد الأسلحة النووية والطائرات والصواريخ الجديدة الصممة أساساً لإيصال الأسلحة النووية » . ولذا ، وعلى عكس حركات الاختجاج الأوروبية ، لا يمكن التقليل من شأن حملة التجميد في الولايات المتحدة بدعوى أنها دعوة نزع سلاح من طرف واحد طوباوية ، فالواقع ان كل جهودها تستهدف تعزيز التوازن ما بين الشرق والغرب وليس قلب هذا التوازن .

كذلك لا يمكن تصنيف التجميد على انه راديكالي ، رغم أن مدى أثره المقصود يبعث على الخوف . ذلك أن فكرة فرض تعليق نشأت عام ١٩٦٤ عندما تقدمت إدارة جونسون بمقترح في جنيف يقول بفرض « تجميد يمكن التحقق منه » على بعض أنظمة إيصال الأسلحة النووية والاختبار الميداني وإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة . وبعد ذلك ببضع سنوات ، وخلال المراحل الأولى من مفاوضات « سالت ـ ١ » ، أجاز مجلس الشيوخ الأمريكي باغلبية ٧٢ صوتاً مقابل ستة أصوات مشروع قرار استشاري يدعو الطرفين ان يقوما « بتعليق » أي حشد جديد للأنظمة الهجومية والدفاعية .

وعلى هذا فإن اهمية التجميد ليست في جدته ولا في ماهيته بل في الصورة التي بدا بها على أنه بديل اكثر توازناً واعتدالاً لنداءات الإدارة الصاخبة بضرورة البناء النووي والقيام باقتطاعات كبيرة . فقد رأى دعاة التجميد ، مثلهم في ذلك مثل الديمقراطيين الذين ينتقدون عجز موازنة ريغان ، فرصة للالتفاف حول الإدارة باحتلال الموقع الوسط : لماذا ببساطة لا يتم الإعلان عن إيقاف الأسلحة النووية قبل بدء مفاوضات معقدة طويلة لتخفيض الأسلحة النووية ؟

وما أن حل عام ١٩٨٢ ، حتى صار التجميد عاملاً موحداً . فقد أدى إلى تحالفٍ ذي قاعدة عريضة ، وأن يكن فضفاضاً ، يتضمن جماعات ذات مصلحة خاصة

وجماعات مصلحة عامة ومنشطي الحركة المعادية للحرب في الستينات وعدداً كبيراً من الجماعات المدنية التي ليس لها في الشؤون الخارجية أو ضبط التسلح سوى خبرة ضئيلة . ومال حجم الحركة الكبير ذاته الى تغطية الخلافات بين اولئك الذين يعتقدون منذ زمن طويل بنزع السلاح ، والذين يعني لهم التجميد بكل بساطة مجرد خطوة اولى ، وبين اولئك الأكثر اعتدالاً الذين كانوا يريدون بصفة رئيسية إيصال رسالة امتعاض الى واشنطن . ومع ذلك اكتسب الاقتراح قوة كبيرة نتيجة لتعاظم وعي الجمهور العام للأسلحة النووية ، ذلك الوعي الذي دفعته الى الواجهة التظاهرات الجماهيرية والحلقات الدراسية التي عقدت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ والذي استدرته عاطفياً الرؤ يا الكارثية التي تضمنها كتاب جوناثان شل « مصير الأرض » وفي النهاية تبنى مبادرات التجميد اكثر من ٦٠٠ مجلس مدينة وبلدة و١٢ مجلساً تشريعياً من مجالس الولايات المتحدة ، وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٢ تبين من استفتاء أجرته صحيفة نيويورك تايمز بالتشارك مع المحطة التليفزيونية « سي . بي . إس » ان ٧٢٪ من الرأي العام الامريكي يدعم فكرة التجميد .

وخلال عام انتقل مركز الاهتمام من المجالس البلدية إلى التناطح السياسي على مستوى البلاد بأكملها . فعقدت في واشنطن خلال الربيع مناقشات وجلسات كثيفة في الكونغرس . وتقدم السناتوران كيندي وهاتفيلد في آذار (مارس) بمشروع قرار مشترك يتضمن العناصر الأساسية لاقتراح التجميد، مؤكدين ان تجميداً كهذا يجب ان يكون من الطرفين وقابلاً للتحقق منه، فجابهها السناتوران جاكسون وورنر بمبادرة اكثر تعاطفاً مع موقف الإدارة تحذر من تفوق السوفيات في الأسلحة النووية وتدعو الى تجميد «على مستويات متساوية ومخفضة بحدة » . وتسارع الزخم السياسي للحركة بشكل ملحوظ في ١٢ حزيران (يونيو) ، عندما خرج ثلاثة ارباع مليون شخص في تظاهرةٍ معادية للقوة النووية بمناسبة جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح . وبعد ذلك بقليل ، هزم مجلس النواب بفارق ضئيل اقتراح تجميدٍ باغلبية ٢٠٤ أصوات مقابل ٢٠٢ صوت، رغم أن الحزب الديمقراطي تبنى التجميد في مؤتمره في فيلادلفيا . وفي هذه الأثناء حول دعاة التجميد انتباههم الى انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) . كذلك واجهت سياسات الإدارة انتقادات عنيفة من مصدرٍ آخر غير محتمل هو الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية . فقد انعقد المؤتمر الوطني للمطارنة الكاثوليك في تشرين الثاني (نوفمبر) لبحث مسودة رسالة رعوية بشأن الاستراتيجية النووية كانت قد أعدتها جماعة عمل

برئاسة البطريرك الذي يتمتع باحترام رفيع جوزيف إل برنادين بطريرك شيكاغو . وكانت الجماعة قد انطلقت من رسالة البابا الى جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح والتي ذهبت الى انه لا يمكن التسامح تجاه الردع النووي إلا بوصفه مرحلة على الطريق الى نزع السلاح بشكل مطرد ، ولكنها ذهبت ابعد من ذلك فقد اعترفت بان الأسلحة النووية ساعدت على ردع نشوب الصدامات ، لكنها حاججت ان الرد غير مقبول اخلاقياً لأنه يخلق ظروفاً يمكن ان تؤدي الى إبادة نووية شاملة . كما أنها انتقدت النفقات الباهظة للحفاظ على الردع والتحشيد المخطط له لصواريخ إم اكس وتبنت التجميد . وعلى الرغم من ان بعض المراقبين حاول التقليل من اهمية المسودة على أنها عرض من أعراض ميل الكنيسة المتنامي الى إتخاذ مواقف من المسائل الاجتماعية إلا أن المسودة شكلت تحدياً انقسامياً بشكل غير معتاد لقادة الكنيسة وللرعية على حدٍ سواء . وكان واضحاً في المؤتمر الضغط باتجاه إعادة صياغة الرسالة لوضع قدر اكبر من التأكيد على الحاجة الى الدفاع ضد العدوان الظالم ، لكن الاستفتاءات غير الرسمية بينت ان غالبية المطارنة تفضل التوجه العام للمسودة . وهكذا يبدو من المحتمل ان الرسالة النهائية التي يتوقع ان يتلقاها ٥٠ مليون كاثوليكي امريكي في أيار (مايو) ١٩٨٣ ستتبع الخطوط التي رسمتها المسودة المثيرة للجدل .

وكانت نتيجة انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) دليلاً دافعاً على الدعم الشعبي للتجميد . فقد أُجريت استفتاءات في تسع ولايات فصادق ثمان منها على التجميد ، كما أُجريت إستفتاءات محلية عديدة . وحتى في كاليفورنيا حيث نجح الجمهوريون المعادون للتجميد في انتخابات الحاكمية وانتخابات مقعد مجلس الشيوخ ، حبذ ٥٤٪ من المنتخبين اقتراح التجميد . وقد قدر الناطقون باسم الحملات الانتخابية ان ١٢ مليوناً من بين العشرين مليونا الذين تسنى لهم التصويت على المسألة في البلاد كلها يدعمون التجميد .

ولكن حتى مع هذه الانتصارات ظل الاتجاه السياسي لحركة التجميد غامضاً . فقد اعطى قادتها الأولوية القصوى لتحرير مشاريع قرار محبذة للتجميد عبر الكونغرس في أوائل عام ١٩٨٣ . غير ان الناشطين في الحركة على المستويات المحلية أبدوا اهتماماً أكبر بتوسيع المعارضة لبنود رئيسية في برامج الاستحصال على الأسلحة في الموازنة العسكرية للسنة المالية ١٩٨٤ ، وهذا أمر سيؤدي بالتأكيد الى إضعاف « تبادلية » التجميد الذي

يعتبره كثير من مؤيديه المعتدلين أساسياً . ولذا بدا ان المهمة الرئيسية التي تواجه قادة الحملة هي الحيلولة دون تخلي أعضاء عن الحركة بينما يقومون هم بصياغة اقتراح أدق وأكثر تفصيلاً وأفعل سياسياً . على أية حال كان من الواضح أن حركة التجميد قد أصبحت قوة سياسية هامة .

■ التجميد : هل هو ممكن ؟

أما بالنسبة فيما إذا كان التجميد كاستراتيجية ضبط تسلح عملياً فقد سيطرت على النقاش مسألتان رئيسيتان اثنتان ، اولاهما ماذا سيكون نطاق التجميد ، وأي مراحل دورة حياة الأسلحة النووية يمكن ان تدخل في مجال القيود التي يمكن التحقق منها ؟ وثانيهما هل سينجم عن تعليق تطوير أسلحة جديدة توازن نووي اكثر استقراراً ؟ لا تعطي أساليب تناول مسائل ضبط التسلح مؤخراً سوى دليل غير كامل في أفضل الأحوال . فقد كانت عملية « سالت » تستهدف تجميد سباق الأسلحة الاستراتيجية ، ولكنها أثارت جدلاً عنيفاً لأنها حدت من عدد عربات الإيصال العملياتية دون أن تحد من الرؤوس الحربية أو الوزن المقذوف ، ولأنها فشلت في أن تتعامل بشكل قاطع مع القوات ذات المدى المتوسط . ومع ذلك فإن نقطة البداية في أي تجميد ستتضمن وضع حدود رقمية عليا على انظمة التسليم من النوع الذي استخدم في «سالت» ونصوصاً لضمان التحقق من التنفيذ بالإضافة الى قواعد « للأنواع الجديدة » إذا كان سيسمح ببعض الإستبدال للأسلحة بموجب التجميد . لكن حظر اختبار وإنتاج الأسلحة النووية وشبكات إيصالها كما تحدده غالبية منوعات مقترحات التجميد ، لا بد ان يذهب ابعد من ذلك . فهي ستتطلب إتفاقاً سيكون تعقيده على الأقل في تعقيد اتفاقية « الحظر الشامل على الاختبارات النووية » التي كانت موضع مفاوضات نشيطة حتى عام ١٩٨٠ بالإضافة الى اجراءات متفق عليها للإغلاق الجزئي لمفاعلات الطرفين النووية العسكرية ومنشآت معاملة المواد لديهما وتسهيلات التثرية وصنع الأسلحة ، وأيضاً إجراءات فحص وتدقيق متفق عليها للتمييز بين النشاطات المسموح بها (مثل صيانة الرؤوس الحربية الموجودة) والنشاطات المحظورة . ولا شك في ان هذه الترتيبات الضرورية تنقض أحد العناصر الرئيسية التي تجعل من التجميد جذاباً للجمهور العام : ظهوره بمظهر البساطة الواضحة .

وتقوم جدوى التجميد من وجهة نظر مؤيديه على افتراض هو أن الاتفاقية بمجملها

ستكون اكبر من مجرد مجموع أجزائها . فقد كانت احدى المخاطرات التي رافقت القيود الفردية (مثل القيود على الدفاعات ضد الصواريخ الباليستيكية) في الماضي هو انها يمكن ان تصبح غير ذات شأن بفعل تطورات في مجالات اخرى من مجالات التنافس التسليحي لكن هذه المشكلة قد تكون أقل حدة في حالة التجميد . فمثلاً في الوقت الذي عارض فيه البعض حظر إجراء التجارب على الأسلحة النووية على أساس انه لا يمكن تعديل تصاميم الرؤوس الحربية الموجودة تعديلاً موثوقاً به كي تناسب شبكات الإيصال الأحدث دون اختبارات ، فإن تجميد إنتاج الصواريخ والقاذفات الجديدة في الوقت نفسه سيتغلب على هذه المشكلة . واكد دعاة التجميد ايضاً أن الكوابح المتداخلة (والتي يعزز بعضها بعضاً) قد تؤدي بدورها الى تقليل احتمال المخالفات الممكنة وكذلك تخفيف المخاطرة الأمنية التي تشكلها . ومن المشكوك فيه الى حد بعيد ان يمكن التحقق بثقة من حظر على إنتاج الرؤوس الحربية دون ترتيبات رقابة تتوغل في مجال الطرف الآخر الى حدٍ بعيد ، لكن الحافز للتغاضي عن مثل هذا الحظر ضئيل : ذلك لأن تخزينات الرؤوس الحربية سراً تشكل تهديداً امنياً جديداً في ظل غياب الإنتاج والحشد السريين وربما حتى إختبار طيران أنظمة القذف ، وهذا كله سيضاعف احتمالات الاكتشاف . وبالروحية ذاتها ذهب بعض دعاة التجميد الى ان التحقق من التطبيق قد يبسَّط ، ذلك أن أي نشاط يشير الى تعديل في أنماط الاحتشاد او يشير الى أسلحة جديدة سيشكل حينئذٍ دليلاً على وجود خرق .

ويعترف بعض دعاة التجميد ايضاً انه قد تكون هناك حاجة الى السماح ببعض اختبارات الأسلحة ، وان تفحص المواقع قد يكون أمراً مرغوباً فيه في بعض الحالات ، وان ابدان الغواصات القاذفة للصواريخ يمكن ان تستبدل للحفاظ على مستويات القوات الراهنة . غير ان الكثيرين يذهبون الى ان ليست هناك حاجة لتأجيل التجميد للقيام بمفاوضات اولية . اذ يمكن للجانبين ان يتفقا دون مخاطرة على تعليقٍ لمدة سنة أو أكثر ، وفي هذه الأثناء يبحثون تفاصيل التنفيذ الرسمي . والواقع ان دراما التجميد « بالإجازة » قد تكون جذابة بحد ذاتها للرأي العام بوصفها خطوة حاسمة بعيداً عن الاعتماد على الأسلحة النووية .

ويتراوح انتقاد التجميد من المعارضة المبدأية ضمن صفوف المحافظين في الكونغرس والإدارة الى منازعات حول التكتيكات بين أعضاء جماعات ضبط التسلح التقليدية . أما

أساس موقف الرئيس ريغان فهو تقديره المتشائم الذي يرى أن الاتحاد السوفياتي يملك فعلاً تفوقاً حاسماً في الأسلحة النووية . وعلى هذا فان التجميد طبقاً لوجهة النظر هذه لن يكون عادلاً ولا متوازياً . إذ ستوقف البرامج التي تستهدف معادلة الميزات السوفياتية الموجودة (مثل برنامج صواريخ « ام . اكس ») ، في الوقت الذي سيتم فيه تحييد الميزات التكنولوجية الأميركية التي صمدت وقتاً طويلاً والتي يمكن القول انها دفعت السوفيات الى تقديم تنازلات في الماضي (مثلاً بصدد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية) . كذلك يعني التجميد إلغاء برنامج تحديث القوات متوسطة المدى ، وتشويش التزامات التحالف ، وتأجيل هدف البيت الأبيض المعلن وهو التفاوض بشأن إحداث تخفيضات كبيرة بالنسبة للمستقبل البعيد .

ويرى محللون آخرون اكثر تعاطفاً مع أهداف التجميد ان موقف الإدارة المفضل لا يشكل تبريراً كافياً لرفض الخطوات الوسيطة ـ فلطالما كان الأجود في مجال ضبط التسلح عدو الجيد . كما أن النتائج التي خلصت اليها الإدارة فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي الحقيقي مقبولة بشكل عام . غير أن هؤلاء المحللين يتقدمون بعدة أسباب تدفعهم الى الظن ان التجميد قد يضر بآفاق ضبط التسلح على المدى الأطول . اولاً التجميد الكامل أداة لمجابهة مشكلة التنافس الاستراتيجي مثلومة وتفتقر الى المرونة بشكل لا داعي له . فمثلاً إذا تضمن التجميد أنظمة يمكن ان تحمل رؤوساً حربية إما تقليدية أو نووية فان ذلك قد يحد بقسوة من بعض القدرات التقليدية ويعيق جهود حلف شمال الأطلسي لتقليل الاعتماد على الأسلحة النووية . وبالمقابل فإن ترك بعض التكنولوجيات غير النووية دون قيود قد يزيد انكشاف الصواريخ المسلحة برؤوس نووية والقاذفات على أخطار الإجراءات الدفاعية الإستراتيجية . كذلك فإن تجميد حشد الأسلحة الجديدة قد يجعل من الصعب تقليل انكشاف الصواريخ الباليستيكية بنقلها من الأرض إلى البحر (وذلك هدف من أهداف « سالت » منذ أمد بعيد) أو يؤدي كما يذهب بعض المحللين الى استبدال الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المزودة برؤوس متعددة يمكن تهديف كل منها بالاستقلال عن الآخر بصواريخ أصغر ذات رؤوس حربية مفردة ، مما سيقلل جاذبية القيام بضربة أولى ضد الصواريخ ذات القواعد الأرضية في حالة ازمة . ولذا فإن التجميد كاسلوب للحد من الأسلحة قد يحد من القدرة بشكل لا ضرورة له على القيام بتخطيط دفاعي مدروس لحل المشاكل الاستراتيجية .

وتلوح خلف مشاكل المرونة العملية مسائل تنفيذ أي اتفـاقية تجميـد والتحقق من الالتزام بها . فمجرد إعلان تجميد قبل التوصل الى اتفاق ، كما ينادي البعض ، سيؤدي الى زيادة درامية في خطر أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاقية فإن رد الفعل الناجم عن ذلك قد يلحق ضرراً بآفاق أشكال ضبط التسلح الأخرى . كما ان القيود التي تراقب بشكل غير رسمي لم تنجح في الماضي . كذلك فان توقف الطرفين عن الاختبارات النووية منذ عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦١ ، الـذي انتهى خلال أزمـة برلـين عندمـا استأنف الاتحـاد السوفياتي إجراء الاختبارات فجأة ، أدى فيما بعد بالنقاد الى القول بأن حظراً شاملاً على الاختبارات سيترك الـولايات المتحـدة عرضـة للخداع السـوفياتي . وإذا لم يكن إطـار الاتفاقية محدداً جيداً ، فسيكون هناك مجال لأن يشك كل من الطرفين في التزام الطرف الآخر بها ، وسيؤدي هذا بدوره الى نقاشٍ حادٍ يضعف الدعم الجماهيري العام له .

كذلك فإن التحقق من الالتزام يتضمن مشالك تتعلق برؤ ية الجمهور العام له . فلا شك ان النطاق العـريض للتجميد سيخفف من حـوافز الغش عـلى نطاق ضئيـل وفي الوقت ذاته مخاطر هذا الغش ، بينما يمكن استخدام « أساليب التحقق الفنيـة » للرقابـة بشكل فعال على غالبية مناحي نظام تجميد حيث تشكل المخالفات أكبر تهديد استراتيجي فوري . لكن المخالفات على نطاق واسع ليست هي الخطر الأكثر احتمالاً التي تتعرض له أنظمـة ضبط التسلح . فكما بينت تجـربة « سـالت » ، يمكن لتراكم مشـاكل التـزام مفرطة وحتى هامشية ان تثير مع مـرور الوقت شكـوكاً لا تتنـاسب إطلاقـاً مع القيمـة العسكرية للنصوص موضع التساؤ ل . والالتزام جزئياً عملية بناء للثقة ، وتساهم نوعية الالتزام في كافة الحالات في صورة نوايا الخصم في ذهن الجمهور العام . وهكذا قد يفي بالغرض عند وضع معايير التحقق التوصل الى محكات تقومِ عـلى مجرد الكفـاية ، لكن الالتزام الدقيق (وليس فقط الكافي) يجب ان يكون واضحاً إذا كان للأساس السياسي لضبط التسلح ان يظل سليماً . فاما ان تقتصر الاتفاقيات على نصـوص يمكن مراقبتهـا بمستويات ثقةٍ مقبولة من مسافة أو يجب التوصـل الى ترتيبـات تعاونيـة مفصلة بصدد التحقق في اراضي الغير قبل ان تصبح الإتفاقية المعنية نافذة المفعول . وإذا أريد لضبط التسلح أي مستقبـل على الإطـلاق ، فلا يمكن السمـاح في المستقبل لنـزاعـات بسبب التحقق من تنفيـذ معاهـدات ذات قيمة استـراتيجية هـامشية ، مثـل اتفاقيـة الأسلحة البيولوجية التي وقعت عام ١٩٧٢ ، بان تلقي بظلالها على مسائل علاقات ضبط التسلح السوفياتية ـ الاميركية الأوسع بكثير . ولا تستثنى الأسئلة بصدد التنفيذ والتحقق بالطبع

تبني التجميد كهدف عام لضبط التسلح ، لكنها تشير الى أخطار تبنيه كما لـو انه بـديل سحري للمفاوضات الجادة العنيدة التي تسير خطوة خطـوة » على حد تعبير خبير شؤ ون التسلح والسفير الأميركي السابق بول وارنكه .

■ المسرح الأوروبي :

كان عام ١٩٨٢ بالنسبة لحركة نـزع السلاح في أوروبـا عام تحـول وتكيف . فمع سيطرة افتتاح مفاوضات ضبط التسلح الرئيسية وصدام الفولكلاند والنقاش الحاد بصدد التجارة ما بين الشرق والغرب على عناوين الصحف الرئيسيـة ، فشلت الحملة المضادة للقوة النووية في تحقيق الدعاية الكثيفة التي وسمت انبثاقها في عام ١٩٨١ . لكنها على أية حال ظلت نشيطة على المستوى المحلي ومقتنعة بأن المعارضة المطلقة لحشـود القوات النووية متوسطة المدى التي يخطط لها حلف شمال الأطلسي مثلت قوة بالغة لا يستطيع اي سياسي تجاهلها .

وكان الاحتجاج الجماهيري في بريطانيا وألمانيـا الغربيـة ، حيث استطاعت حـركة السلام غرس جذور عميقة لها ، لا يزال مرئياً وإن يكن أقل تواتـراً مما كـان عليه عـام ١٩٨١ . فعقدت مهرجانات جماهيريـة في طول أوروبـا وعرضهـا في نيسان (ابـريل) خلال أسبوع عيد الفصح ، وخرج مئات الألوف ليتظاهروا ضد زيارة الرئيس ريغان في أوائل حزيران (يونيو) . غير أنه كانت هناك خلف الكواليس تطورات رئيسية أدت الى مناقشات ونزاعات ضمن القيادة بصدد الخيارات الصعبة للمستقبل .

ولا شك في أن غالبية منظمي الحركات الاحتجاجية حساسون تجاه التوازن ما بين جاذبية هذه الحركات للجمهور وبين الأعمال النضالية : فكثيـراً ما يتـطلب بناء الأولى (والمحافظة عليها) فرض قيود حريصة على الثانية . وكان المؤتمر الذي عقدته الحملة البريطانية لنزع السلاح في تشرين الثاني (نوفمبر) جديراً بالملاحظة في هـذا المجال ، ذلك لأنه صادق بقوة على مزيد من التأكيد على أعمال العصيان المدني غير العنيفة كجزء من أساليب الحملة . وأنهى هذا القرار نقاشاً استمر سنتين حول كيفية وتوقيت تصليب المقاومة المحلية في منطقتي غرينهام كومون ومولسورث ، وهما الموقعان اللذان من المقرر أن يتم تركيز صواريخ كروز المنطلقـة من البرّ فيهـا . وقد عبـر بعض قادة الحملة عن القلق من ان القيـام بـأعمـال صـدام مبـاشـرة قـد يؤدي إلى خسـارة الحـركـة للدعم الجماهيري ، وكذلك من ان اتخاذ موقف متطرف في معاداته لحلف شمال الأطلسي قد

يؤدي الى النتيجة ذاتها (غير أن مشروع قرار يدعو الى انسحاب بريطانيا من التحالف أجيز باغلبية ضئيلة بعد نقاش عنيف) . وعلى أية حال ، وافق المؤتمر ايضاً على خطواتٍ أكثر تقليدية بما في ذلك القيام « بحملة سلام » في البلاد بأكملها وبذل جهود اكبر للحصول على دعمٍ من نقابات العمال .

أما في المانيا الغربية فإن القوة المحركة لحركة الاحتجاج المعادية للقوة النووية ، وهي « حزب الخضر » ، واجهت النعمة المختلطة للقوة السياسية التي هبطت عليها حديثاً . فقد نجح الحزب في الانتخابات الفرعية في المناطق (٨٪ من الأصوات في هيس و٩٪ في هامبورغ) مما جعله ابرز على المستوى الفيدرالي ومنحه فرصة تعديل ميزان القوى في الانتخابات القادمة في آذار (مارس) ١٩٨٣ . كذلك فإن سقوط التحالف الحاكم المؤلف من الاشتراكيين الديمقراطيين والديمقراطيين الأحرار ، واستقالة المستشار هيلموت شميدت (وذلك أحَد اهداف الخضر) أثار فجأة امكانية اقامة علاقة جديدة مع حزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي اصبح في المعارضة . وبدوره أدّى هذا الخيار الى انشقاق الخضر . فقد ذهب بعض الأعضاء المؤسسين مثل بتراكيلي إلى أن الاترباط الأوثق بالاشتراكيين الديمقراطيين سيؤدي لا محالة الى إضعاف الدعم للخضر . وقالت « كل ما يتعين على الديمقراطيين الاشتراكيين ان يفعلوه هو القيام بجراحة تجميلية طفيفة ، ليسترجعوا كافة الأصوات التي خسروها » . وعلى أيّ حال استطاع الخضر ان يحافظوا على تأييد الناس لهم في الانتخابات فربحوا ٦,٥٪ و٢٧ مقعداً في البوندستاغ .

وكانت هناك مسألة اخرى شائكة واجهت منشطي حركة السلام وتركزت حول مشاكل ما إذا كان يتوجب تطوير اتصالات مع جماعات السلام الأوروبية الشرقية المتبناة رسمياً في معظمها أم لا . وكان الخضر بشكل خاص يقفون ضد العمل مع منظمات موالية للسوفيات ، وقاموا في بداية الأمر بسحب دعمهم لتظاهرات حزيران (يونيو) في بون التي لعبت فيها الجماعات الشيوعية دوراً تنظيمياً . وأغضب الخضر في اجتماع عقد في موسكو خلال الصيف السلطات السوفياتية إذ شجبوا « الاحتلالين الروسي والأميركي لدولتي المانيا » في وقتٍ معاً . كذلك خاضت الحركة الاوروبية لنزع السلاح النووي ، ومركزها بريطانيا ، نزاعاً حاداً مع لجنة السلام السوفياتية التي ترعاها موسكو بسبب المحاولات التي قام بها الناطق باسم الحركة ، البروفسور إي بي طومسون ، لتشجيع النشاط الجماهيري في أقطار اوروبا الشرقية . فضايقت السلطات السوفياتية وأغلقت

مجموعة مستقلة اسمها « لجنة بناء الثقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة » ، وهددت بتعطيل جهود حركة نزع السلاح الاوروبية الرامية الى عقد مؤتمر اوروبي ثان في برلين الغربية في أيار (مايو) ١٩٨٣ . وكان الاجتماع الأول قد عقد في بروكسل في تموز (يوليو) ١٩٨٢ ، ولكن دون مشاركة فعالة من اية جماعات من الكتلة الشرقية (ولا من المنظمات الفرنسية التي استمرت في الافتقاد الى اية قوة سياسية بسبب معارضة الرئيس ميتران الصلبة لها) .

ولكن رغم هذه الصعوبات ، لم تخسر قضية نزع السلاح النووي الكثير من اندافعها . ومكن تجدد الزخم باتجاه مفاوضات ضبط التسلح في عام ١٩٨٢ السياسيين من التلويح ببديل ممكن لنزع السلاح من طرف واحد وهذا ما لم يكونوا قادرين عليه في عام ١٩٨١ . ومع ذلك ظلت الجاذبية العاطفية لحركة الاحتجاج ضد القوات النووية بوصفها قوة تعمل من أجل السلام قويةً . وكان هناك نشاط معاد للقوة النووية متنام في الكنيسة الانجيلية ، وتلقى تقرير اعدته جماعة دراسية يدعو الى نزع السلاح من طرف واحد الكثير من الدعاية رغم انه لم يحصل الاّ على دعم اقلي في السنودس العام للكنيسة . وكان هناك نموذج بالغ الدلالة على الاتجاه نحو العمل المباشر في اوروبا في كانون الأول (ديسمبر) عندما اجتذب « معسكر سلام » نسوي ثلاثين الف شخص لتشكيل حلقة محيطها ١٤ كلم حول القاعدة الجوية في غرينهام كومون . واستمرت استفتاءات الرأي العام في أوائل عام ١٩٨٣ تبدي نسباً مئوية متزايدة لمعارضة برنامج تحديث الأسلحة النووية الذي تبناه حلف شمال الأطلسي ، وعززت هذا الاتجاه الأعمال المباشرة التي قامت بها الجماعات الاحتجاجية (وخاصة في بريطانيا) . وهكذا ، ومع تعمق الكساد الاقتصادي وما أدى اليه من تقوية تلاقي المصالح المتنامي بين منشطي حركة السلام والجماعات اليسارية ، بدا محتملاً بتزايد ان تشهد سنة ١٩٨٣ ـ وهي السنة الأولى لحشد القوات النووية متوسطة المدى المخطط له ـ صداماً اوروبياً رئيسي الأبعاد .

جدول أعمال المفاوضات

في السبعينات ، كان ينظر إلى ضبط التسلح على انه حجر زاوية التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أما في عام ١٩٨٢ فقد أصبح مصدر صدام

بينهما . ومع تنامي الإحساس بالافتقاد الى الثقة في الجانبين ، كانت هناك حوافز قوية تدفع الى التفاوض ، لكن هامش المساومة في اية مفاوضات كان ضيقاً الى درجة فائقة .

وليس أمراً بلا سوابق ان يتسارع نشاط ضبط التسلح في جو توتر وصدام . فبعد مضي اسابيع فقط على ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ استجاب خروشوف بتلهف لاقتراح كنيدي بان « نتغاضى » عن كوبا ، وأشار الى امكانية القيام بمفاوضاتٍ اخرى حول إجراء الإختبارات النووية . وبعد أقل من عقد أطلقت إدارة نيكسون محادثاتٍ حول الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية مستهدفة الى حدٍ بعيد حرف هجوم محلي على القوام الدفاعي للولايات المتحدة .

وإذا نظرنا إلى الأمور من هذا المنظار، وجدنا أنه لم يتغير خلال عشرين سنة سوى القليل . فقد تحولت إدارة ريغان تدريجياً الى القناعة بأن مصداقية سياساتها الخارجية تتطلب توازناً أفضل بين التأهب الدفاعي ، الذي اكدت عليه الإدارة في بداية الأمر ، والحاجة الى تحقيق ضبط التسلح . فقال وزير الخارجية هيغ في نيسان (ابريل) « اننا لا نستطيع ان ندعي اننا أضعف من ان نفاوض وفي الوقت ذاته نصر على أننا اقوياء بما يكفي لسياسة تقوم على الصدام الشامل » . أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فإن العزوف عن الدخول في مفاوضات جدية سيعني التخلي عن وسيلة الضغط الحقيقية الوحيدة التي يملكها على التوسيع السريع المخطط له للترسانة النووية الاميركية في الثمانينات . كما انه سيعني ايضاً اضعاف مصداقيته في اوروبا وإلحاق الضرر بعلاقته الخاصة مع المانيا الغربية مما سيؤدي بدوره الى المخاطرة بسيطرته على شبكة مصالح بون المتسعة في دول اوروبا الشرقية وصلاتها مع هذه الدول . وعلى هذا فإن الخيارات المتوافرة للطرفين بدلاً من المساومة الجدية تبدو غير جذابة ، رغم ان الثمن الذي يرغب كل من الطرفين في دفعه مقابل التوصل الى اتفاقيات جديدة يظل مسألة موضع نقاش .

■ **القوات متوسطة المدى :**

لا تشكل اية مفاوضات مفردة مثالاً اوضح على مركزية الرأي العام في مجال ضبط التسلح من المحادثات بشأن القوات النووية متوسطة المدى ، التي استمرت طوال عام ١٩٨٢ . فلا يزال تنفيذ برنامج تحديث اسلحة المسرح النووية الذي تبناه حلف شمال الأطلسي في الميزان ، ولذا كان كل من الطرفين يحاول استمالة الرأي العام الأوروبي لصالحه ، فكانت النتيجة ان صارت دبلوماسية القوات النووية متوسطة المدى مكرسة

بصفة رئيسية للمناورات العلنية .

في البداية احتلت الولايات المتحدة الموقع المسيطر . فقد ولد اقتراحها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ الذي دعي « خيار الصفر » والذي عرض إلغاء حشد صواريخ « بيرشنغ - ٢ » وصواريخ « كروز » ذات القواعد الارضية المخطط له مقابل تفكيك السوفيات لكامل موجوداتهم من صواريخ « س . س - ٤ » و « س . س - ٥ » و « س . س - ٢٠ » قدراً كبيراً من الدعم والحماسة بين حليفات الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي التي كانت تدعو بقوة لهذه الفكرة . غير ان الاتحاد السوفياتي استعاد المبادرة بحلول نهاية عام ١٩٨١ . فقد اعطت تعديلات طفيفة على موقفه قصد بها الظهور بمظهر المرونة المزيد من الوزن لمعارضة الرأي العام الاوروبي لبرنامج التحديث النووي الأطلسي ، واجبرت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف دفاعي . وفجأة صار الدعم للموقف الاميركي يتناقص .

وقد لخص بريجنيف في خطبة القاها في ٣ شباط (فبراير) ١٩٨٢ العناصر الرئيسية في الموقف السوفياتي من الضوابط على القوات النووية متوسطة المدى . فدعا الى حظر اولي على حشد أية انظمة نووية متوسطة المدى جديدة ، وتجميد أعداد وقدرات الأسلحة الموجودة ، على ان تعقب ذلك تخفيضات في الصواريخ والطائرات « متوسطة المدى » في أوروبا الى حد اقصى يبلغ ٦٠٠ بحلول عام ١٩٨٥ و٣٠٠ بحلول عام ١٩٩٠ . وكانت هناك عدا الحظر على القوى النووية متوسطة المدى الجديدة عدة فروقات رئيسية واضحة بين هذا الموقف والمقترحات الغربية . اولاً اراد الاتحاد السوفياتي ان يؤخذ بالحسبان طيف عريض من الأنظمة ضمن المنطقة الاوروبية ، أو « يقصد استخدامها » في اوروبا ، بينما أصر حلف شمال الأطلسي على أن القيود يجب ان تكون على مستوى العالم باكمله (للأخذ بعين الاعتبار حركية اسلحة المسرح) ويجب ان تنطبق على الصواريخ ذات القواعد الأرضية فحسب . ثانياً أصر الاتحاد السوفياتي على ان القوات النووية الفرنسية والبريطانية يجب ان تؤخذ بالاعتبار في المفاوضات واحتسب على هذا الأساس ان هناك تعادلاً تقريبياً بين الشرق والغرب في الأنظمة متوسطة المدى (٩٧٥ مقابل ٩٨٦) . غير ان الولايات المتحدة ذهبت الى ان وسائل الحساب السوفياتية انتقائية جداً (إذا استثنت مثلاً مئات من طائرات المواجهة الأمامية السوفياتية) وانها غطت على الميزة التي تتمتع بها اوروبا الشرقية في انظمة المسرح والتي تبلغ نسبتها ٦ - ١ . وفوق ذلك عارض الرسميون الغربيون بشدة تضمين الأنظمة البريطانية والفرنسية في الحسابات لأن

المحادثات محادثات ثنـائية ، ولأن دور هـذه القوات دور ردع استـراتيجي (وليس دور قوات مسرح) .

وكان من الواضـح ان الاقتراح السـوفياتي مثله في ذلـك مثل خيـار الصفر مـوقف اقصى . فهدفه تحقيق انسحاب كافة الأنظمة الاميركية ذات القواعد المتقدمة من اوروبا كلها عملياً (والغاء الأنظمة الجديدة) مقابل تعديـلات طفيفة فحسب في التحشـدات السوفياتية . وبالمثل فان خيار الصفر يتطلب من الاتحاد السوفياتي تفكيك كافة موجوداته من الصواريخ ذات المدى المتوسط دون القيام بأية تخفيضات غربية ولـذا ، وإذ لم تكن هنـاك أية نتيجـة مرئيـة ، إقتصرت الجلسـات الـرسميـة في جنيف الى حـد كبـير عـلى الاستكشاف المتقطع من جانب كل طرف لنقاط الضعف والغموض في موقف الـطرف الآخر .

■ الحملات العلنية :

استجمعت الجهود السوفياتية لتقليص الدعم لخيار الصفر الامريكي زخمها في آذار (مارس) عندما دعا بريجنيف الى مبادرات جديدة لـ « الحد الأقصى من التقييد للنشاط العسكري » بما في ذلك فرض حدود متبادلة على العمليات البحرية ، واعلن انه سيوقف اية تحشدات جديدة لأسلحة المسرح في الجزء الاوروبي من الاتحاد السوفياتي ـ وقال ان هذا التعليق سيرفع إذا استمرت « الإعدادات العملية » لوضع انـظمة القـوى النوويـة متوسطة المدى في أقطار حلف شمال الأطلسي . وفي حزيران (يونيو) تعهد بريجنيف ان الإتحـاد السوفيـاتي لن يكون أبـداً البادىء في استخـدام الأسلحـة النـوويـة ، فـردت الحكومات الغربية بشكل عام بالتقليل من اهمية هذين الإعـلانين عـلى انهما مجرد جهـد إعلامي ولاحظ رسميو حلف شمـال الأطلسي في الصيف أنه رغم التعليق المزعـوم ، ادخلت الى الخدمة ثلاث قواعد جديدة لصواريخ « س . س ـ ٢٠ » بما في ذلك قاعدة واحدة على الأقل في غربي الاتحاد السوفياتي (تفيد المصادر الغربيـة ان حشود صـواريخ « س . س ـ ٢٠ » بلغت في اوائل عام ١٩٨٣ ٣٤٢ صاروخاً) .

ومن الواضح ان موسكو مزجت عروض التنازلات بتهديدات جديدة وغامضـة . فلاحظ بريجنيف في آذار (مارس) انه إذا قـام حلف شمال الأطلسي في نهايـة المطاف بحشد انظمة قوات نووية متوسطة المدى جديدة فإن الاتحاد السوفياتي سيضطر الى وضع أراضي الولايات المتحدة « في وضع مماثل » . وصبت ملاحظة بريجنيف هذه الزيت على

نيران تخمينات بان الاتحاد السوفياتي قد يحاول إدخال صواريخ الى كوبا ، أو (وهذا أكثر احتمالاً) يحاول تسريع تطوير صواريخ كروز حديثة ذات قواعد بحرية أو صواريخ باليستيكية منخفضة المسار منطلقة من البحر ، ويمكن حشد هذين النوعين من الصواريخ على مقربة من الشواطىء الاميركية على منصات بحرية . كذلك ألمحت الصحافة السوفياتية في تشرين الثاني (نوفمبر) ان الاتحاد السوفياتي قد يضطر الى تبني استراتيجية عند الإنذار « الإطلاق » وذلك لموازنة قدرة صواريخ « بيرشنغ » على ضرب القوات وقصر وقت طيرانها . غير أن الرسميين السوفيات كانوا بشكل عام حريصين على اجتناب توجيه تهديدات محددة ، ولربما كان ذلك عائداً الى انهم لو فعلوا ذلك لكانت النتيجة اشتداد عضد المتصلبين في الغرب .

ثم أتى انهيار تحالف المستشار شميدت في المانيا الغربية في أول تشرين الأول (اكتوبر) ، وتسلم يوري اندروبوف السلطة بعد ذلك بأسبوعين ليشكل فرصة لحملة سلام سوفياتية جديدة ، بعد أن قررت الحكومة السوفياتية ان إتخاذ موقف متهاود بشأن القوى النووية متوسطة المدى سيمكنها من كسب المزيد في الصراع على استمالة الرأي العام . فألمح الدبلوماسيون السوفيات مع اقتراب نهاية جولة الخريف من المفاوضات في جنيف أن موسكو قد تكون راغبة في تخفيض قواتها من صواريخ « س . س .ـ ٤ » و « س . س ـ ٥ » و « س . س ـ ٢٠ » التي يبلغ عددها نحو ٦٠٠ الى حوالي ٢٥٠ صاروخ « س . س ـ ٢٠ » بحيث يحشد ١٥٠ منها فقط في غربي الاتحاد السوفياتي . ورأى بعض المراقبين الغربيين في ذلك علامة مشجعة ، إذ أنه يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي قد يكون راغباً في تخفيض حجم قواته النووية متوسطة المدى وقدرتها التدميرية الى مستويات أقل من تلك التيكانت عليها طوال الستينات . ومع ذلك ، وفي ٢ كانون الأول (ديسمبر) ، وحتى قبل ان تتكيف الحكومات الغربية مع هذا التطور الجديد ، اضاف اندروبوف عنصراً جديداً بإعلانه ان موسكو مستعدة لتخفيض عدد صواريخها ذات القواعد الأوروبية بحيث لا يزيد مجموعها عن مجموع القوات النووية البريطانية والفرنسية .

وقد كانت مبادرة اندروبوف الجديدة نقطة تحول سيكولوجية هامة . فلا شك أنها لم تمثل سوى تعديل طفيف للعرض السوفياتي القائم (إذا نفذ ذلك العرض ، فان الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى المتبقية يمكن ان توازن مقابل الأنظمة الفرنسية

والبريطانية بمجرد وضع حد أعلى جزئي يبلغ ١٦٢ صاروخاً ضمن الحد الأعلى الكلي المقترح الذي يبلغ ٣٠٠ صاروخ) . كذلك لم يكن هناك أي شك في الغرب في أن محاولات كهذه لاستخدام وجود القوات النووية البريطانية والفرنسية كوسيلة لفصل الرادع الاميركي عن الأمن الأوروبي خطيرة ويجب ان تقاوم . ومع ذلك فقد واجه حلف شمال الأطلسي مشكلة أساسية هي انه لم يكن قادراً بسهولة على رفض إقتراح بدا في الظاهر متوازناً وعادلاً دون إثارة شك الجمهور العام في النوايا الغربية ودون ان يبدو أن القوات الاوروبية الموجودة وليس الأسلحة الاميركية الجديدة هي التي يحتمل ان تصبح العائق الرئيسي أمام النجاح في جنيف . ولذا وعلى الرغم من ان بريطانيا وفرنسا رفضتا بقوة الفكرة السوفياتية (كما فعل حلف شمال الأطلسي في شباط ـ فبراير ـ) ، فإن الاتحاد السوفياتي نجح في ان يجعل من الأصعب على الحلفاء الأوروبيين الاستمرار في دعمهم لخيار الصفر .

■ الابتعاد عن خيار الصفر ؟

لم يكن عرض اندروبوف غير الخطوة الأولى في سلسلة من المبادرات الجديدة المصممة لإبقاء الضغط متواصلاً على أوروبا في الفترة السابقة للانتخابات الألمانية الغربية. ففي ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ اجتمع قادة حلف وارسو في براغ ونادوا بعقد معاهدة عدم اعتداء بين الكتلتين ، وألمح الرسميون السوفيات الى امكانية تفكيك بعض صواريخ « س . س ـ ٢٠ » كجزء من إتفاق بصدد القوات النووية متوسطة المدى ، وعبرت موسكو كذلك عن اهتمامها بالتفاوض من أجل حظر على اسلحة ميدان كذلك عن اهتمامها بالتفاوض من اجل فرض خطر على اسلحة ميدان المعركة النووية في ألمانيا الغربية . ولم يكن اي من هذه الاقتراحات بعيداً عن المواقف السوفياتية الراهنة او الماضية ، ولكن كان لها وقع حسن بالمقارنة مع الانطباع المتنامي بان العواصم الغربية متناثرة مشتتة (وزاد هذا الانطباع سوءاً في كانون الثاني ـ يناير ـ عندما أقال الرئيس ريغان يوجين روستو مستشاره الرئيسي لشؤون نزع السلاح وأحد دعاة اتخاذ موقف مرن في محادثات القوات النووية متوسطة المدى) . وصار عدد من كبار الرسميين في لندن وبون وروما يتحدثون صراحة عن طرح خيار الصفر جانباً كهدف فوري لمصلحة ما دعي باتفاقية « وسيطة » تتضمن حشداً أقل للاسلحة النووية متوسطة المدى الغربية وتخفيضاً لعدد صواريخ « س . س ـ ٢٠ » .

وقد ظلت واشنطن محبذة بقوة لخيار الصفر . وعلى الرغم من انها أكدت ان موقفها ليس موقف « إما هذا أو لا شيء » إلا ان الرسميين ذهبوا الى أن إعطاء تنازلات أبكر مما يجب سيخفف الضغط على الاتحاد السوفياتي لتعديل موقفه هو ويقوي عضد الاشتراكيين الديمقراطيين في الانتخابات الألمانية الغربية القادمة . ولكن رغم هذه الحجج ، عندما قام نائب الرئيس الامريكي جورج بوش بجولة رافقتها حملة دعاوية كثيفة في عواصم حلف شمال الأطلسي في شباط (فبراير) ١٩٨٢ ، وجد في أوروبا وجهة نظر متزايدة الانتشار ترى أن هناك حاجة الى توجه جديد للحيلولة دون الحاق المزيد من الضعف بالموقف الغربي .

غير أنه إذا كان خيار الصفر قد فقد جاذبيته ، فانه لم يكن من الواضح إطلاقاً ما إذا كان حل « وسيط » يستطيع ان يحل المسائل المتشابكة التي تفصل الطرفين . وفي تموز (يوليو) توصل المفاوض الامريكي الرئيسي ، بول نيتزه ، ونظيره السوفياتي ، يولي كفيتسينسكي ، في اجتماع خاص (انكرته فيما بعد موسكو وواشنطن معاً) الى اتفاقٍ بشأن العناصر الرئيسية لاتفاقية كهذه ، وتضمنت هذه العناصر قوة سوفياتية متبقية تتشكل من ٧٥ صاروخ « س . س ـ ٢٠ » (ب ٢٢٥ رأساً حربياً) وعدد مساو من منصات إطلاق صواريخ « كروز » الأرضية الاميركية (ب ٣٠٠ ـ رأس حربي) وحد أقصى لعدد الطائرات القادرة على حمل اسلحة نووية متوسطة المدى يبلغ ١٥٠ طائرة لكل من الطرفين ، وتجميد الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى شرقي الأورال . وكان في هذا الإطار خطوط عامة مفيدة فيما يتعلق بموازنة الرؤوس الحربية وأدوات الإطلاق على الجانبين ، لكنه كشف ايضاً مدى التنازلات التي يتعين على كل طرف من الأطراف التقدم بها للتصول الى ما يقرب من التعادل في الأعداد . فقد كان يحتوي ضمناً ان على الإتحاد السوفياتي ان يقبل على الأقل حشد بعض القوات النووية متوسطة المدى الغربية ، وإستثناء القوات الفرنسية والبريطانية من أية اتفاقية ، ووضع حدود شاملة على صواريخ « س . س ـ ٢٠ » . وبالمقابل تتخلى الولايات المتحدة عن حشد صواريخ « بيرشنغ ـ ٢ » وتقترب من المواقف السوفياتية فيما يتعلق بمسألة الحد من عدد الطائرات . ولكن لم يكن اي من الطرفين مستعداً للقيام بمثل هذه الخيارات الصعبة من اجل التوصل إلى اتفاقية ، على الأقل حتى أواخر عام ١٩٨٣ عندما يدنو أجل الحشد الأولي للقوات النووية متوسطة المدى . وجاء النصر الانتخابي الذي أحرزه هيلموت كول في ٦ آذار (مارس) ليقوي الموقع التفاوضي الغربي بشكل ملحوظ ، ومع ذلك لم يتضح فوراً ما

إذا كانت الولايات المتحدة ستتبنى في نهاية الأمر استراتيجية تقوم على التفاوض بشأن خطوات وسيطة في جنيف (تاركة خيار الصفر هدفاً بعيد الأمد) أم انها ستتمسك بموقفها الراهن اعتقاداً منها بأن نتيجة الانتخابات الألمانية الغربية ستؤدي الى قدر أكبر من المرونة في موسكو .

■ ضبط الأسلحة الاستراتيجية :

بدأت مرحلة جديدة في الحوار الثنائي حول الأسلحة الاستراتيجية في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ عندما بدأت محادثات « ستارت » في جنيف وكان الوضع السياسي المفضي الى المحادثات شبيهاً في بعض مناحيه بالأيام الأولى لـ« سالت». فكما كان الحال بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا قبل ١٥ سنة ، أخرت نزاعات الشرق والغرب حول بولندا المفاوضات . ومرة ثانية كانت الولايات المتحدة تخوض غمار جدال محلي حول برامج الأسلحة الاستراتيجية الرئيسية ، لكن رئيساً جديداً (مثل نيكسون حامل لواء اليمين الجمهوري) كان يسعى الى ضبط التسلح ، وإذا نجح فانه بذلك يحقق ارتياحاً من الصراع المحلي بشأن السياسة الأمنية . غير ان الدبلوماسية ذاتها كانت اشبه بما كان يحدث ايام كارتر . فقد أعلن عن خطة ريغان لستارت ، مثل مقترحات كارتر في آذار (مارس) ١٩٧٧ ، قبل الجولة الأولية من المحادثات ، وشكلت الخطة في جوهرها ابتعاداً ملحوظاً عن الاتجاه الذي اتخذته اتفاقيات«سالت»من قبل . وعنت معارضة الرئيس الواضحة جداً للعيان لإتفاقية « سالت ـ ٢ » ان نقاده سيلجأون بلا شك الى مقارنة جهوده بإنجازات الرؤساء السابقين . ولذا كان عليه كي يغلق الباب في وجه الانتقادات ان يستهدف في وقت واحد التوصل الى تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية وحماية برامج التحديث الاميركية وتخفيض قوات الصواريخ الاستراتيجية السوفياتية تخفيضاً ذا شأن ، تلك القوات التي شوه استمرار نموها صورة جهود سالت السابقة في أعين جمهور الناخبين . وكان هذا كله يشير الى التعادل في مستوى القوى ، ولكن ليس الى التعادل في التنازلات التي يحتاجها تحقيق هذه المستويات .

جدول رقم ١ ـ أثر مقترحات ريغان في محادثات « ستارت »

ـ (المرحلة الأولى)

	الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات والمنطلقة من غواصات					
	منصات الاطلاق		عدد الرؤوس الحربية		الرؤوس الحربية للصواريخ الباليستيكية عابرة القارات	
	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
مستوى ١٩٨٢	١٥٧٢	٢٣٦٧	٧٩٢٠	٨٣٩٥	٢١٥٢	٦١٧٠
الحد الأعلى المقترح	٨٥٠	٨٥٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
التخفيض المطلوب	٧٢٢	١٥١٧	٢٩٢٠	٣٣٩٥	ـ	٣٦٧٠

وجاءت التطورات الدولية لتعقد التقدم نحو بدء المحادثات في جنيف . فقد كان هيغ وغروميكو يتوقعان ان يحددا تاريخاً لبدء المفاوضات عندما يلتقيان في الأمم المتحدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ ، لكن هذه الخطة وضعت على الرف عندما اتخذت الولايات المتحدة موقفا متشدداً تجاه فرض الحكم العرفي على بولندا. وربما لم يكن التأخير مخيبا للآمال ، ذلك ان وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ورؤساء فروع القوات المسلحة كانوا جميعاً يتخذون مواقف مختلفة يتعين على الرئيس ان يسوي فيما بينها . ومع ذلك فان عزوف الإدارة عن تسمية تاريخ جديد اضعف التأكيدات المتكررة التي كان يطلقها رسميو الإدارة الاميركية حول التزام الإدارة بالمحادثات . وحاول الرئيس في مؤتمر صحفي عقده في أواخر آذار (مارس) ان يلتف على الدعوات المتنامية الى تجميد الأسلحة النووية بان اعلن نيته بدء محادثات « ستارت » في أوائل الصيف ولكن كان يتوجب الانتظار حتى اوائل ٣١ ايار (مايو) عشية قيامه بأول جولة اوروبية له حتى يعلن رسمياً بدء المحادثات في اواخر حزيران (يونيو) .

■ **اقتراح « يوريكا » :**

كشف الرئيس ريغان عن اقتراحه الذي يقضي بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية

على مرحلتين في خطبة ألقاها في كلية « يوريكا » ، في ولاية إلينوي ، في ٩ أيار (مايو ١٩٨٢ ، ويقضي هذا الاقتراح بتخفيض عدد الصواريخ الباليستيكية ذات القواعد الأرضية والبحرية الى ٨٥٠ في كل من الجانبين في المرحلة الأولى . كذلك يجري الحد من عدد الرؤوس الحربية لهذه الصواريخ فيكون عددها ٥٠٠٠ في كل جانب ، على ألا يركّب اكثر من ٢٥٠٠ منها على صواريخ باليستيكية عابرة للقارات (انظر الجدول) . وفي المرحلة الثانية تسعى الولايات المتحدة الى تخفيض الوزن المقذوف للصواريخ الباليستيكية (وذلك مجال يتمتع فيه السوفيات بتفوق منذ وقت طويل) الى حدودٍ متساوية تساوي المستويات الامريكية الراهنة او تقل عنها ، وتبحث امر فرض حدود لم تعيّن على الأنظمة الاستراتيجية الأخرى بما في ذلك القاذفات طويلة المدى وصواريخ كروز .

وعلى الرغم من أن الإدارة الامريكية استنكفت عن إعلان موقفها بصدد بعض المسائل الحرجة ، مثل ما إذا كانت ستصر على وضع كوابح على إنتاج الأسلحة أو على التفتيش في المواقع للتحقق من صحة تطبيق الاتفاقيات ، فان الخطوط العريضة لتوجه الرئيس مثلت حل وسط حاذق يستجيب للضغوط المتصادمة على البيت الأبيض . فمن جهة مثلت التخفيضات الحادة (بلا مقابل) في الصواريخ السوفياتية ذات القواعد الأرضية ابتعاداً عن مفهوم معادلة التفاوتات الذي ثبت انه مثير للجدل في « سالت » . ومن جهة ثانية كان في التأكيد الأولي على تخفيض عدد الرؤوس الحربية وأدوات الإطلاق (بدلاً من مقاييس القوة التدميرية الأكثر تعقيداً والتي يصعب التحقق منها) إشارة الى رغبةٍ في عدم التخلي عن إمكانية التوصل الى حل وسطٍ يقوم على مقاييس تعادل تقريبي .

وقد كان رد الفعل العالمي على مبادرة الولايات المتحدة حذراً في غالبه . فانتقدها الاتحاد السوفياتي على أساس انها « أحادية الاتجاه » لكنه لم يرفضها رفضاً مباشراً ومطلقاً . وفي ١٨ أيار (مايو) دعا بريجنيف الى تجميد الترسانات الاستراتيجية للقوتين العظميين ، وأشار الاتحاد السوفياتي فيما بعد الى رغبته في تخفيض وسائط التوصيل ليبلغ حدها الأعلى ١٨٠٠ واسطة قذف (من المدهش ان هذا الرقم قريب من الرقم الذي تضمنه اقتراح كارتر الذي رفضه الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٧) مع « حرية المزج » بين أصناف الأسلحة . لكن ذلك ترافق مع تحذيرات صارمة بان صواريخ كروز طويلة

المدى يجب ان تحظر كجزءٍ من اية اتفاقية مقبلة ، وأن الحشد الاميركي للقوى النووية متوسطة المدى في اوروبا قد يعيق بل وحتى يفجر أي مفاوضات قادمة بصدد الأسلحة الاستراتيجية .

وكان المديح الذي تلقته المبادرة من المراقبين الغربيين متحفظاً بسبب شكوك ساورتهم بصدد مسألتين رئيسيتين الأولى مسألة قابليتها للتفاوض بشأنها بالإضافة الى محدودية نطاقها . فالتخفيف من التأكيد على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات يتطلب تحويلاً ضخماً للرؤوس الحربية السوفياتية (٧٥٪ منها موجود على صواريخ باليستيكية عابرة للقارات) الى القوات البحرية ، وذلك أمر كان الاتحاد السوفياتي على الدوام عازفاً عن القيام به بالنظر الى قدرات الولايات المتحدة المتفوقة في مجال الحرب المضادة للغواصات . ولوحظ أيضاً ان القيود على القاذفات وصواريخ « كروز » التي كانت تعرض في الماضي لتسهيل قيام الاتحاد السوفياتي بتنازلات فيما يتعلق بالقوات ذات القواعد الأرضية ستترك الى مرحلة ثانية من المفاوضات ابعد أمداً ويعتورها الشك .

ثانياً ، كانت هناك مخاوف بصدد آثار التفاوض على إحداث تخفيضات كبيرة في القوات على الاستقرار في وقت الأزمات . وكان الكثير من انتقادات الإدارة السابقة لاتفاقية « سالت ـ ٢ » قائماً على انها لم تفعل ما فيه الكفاية لحماية القوات الاميركية ذات القواعد الارضية . لكن من المشكوك فيه ان تكون هذه القوات اكثر امناً بموجب « ستارت » ، وذلك ان التخفيضات الكبيرة يمكن أن تؤدي الى نسبةٍ أسوأ من وسائط إطلاق الصواريخ الباليستيكية عابرة القارات الامريكية الى الرؤوس الحربية السوفياتية المتوافرة للقيام بضربات معاكسة . وبالمثل ، فان الاحتفاظ بأنظمة ذات رؤوس حربية متعددة منطلقة من البحر مثل صواريخ « ترايدنت ـ ٢ » سيستتبع تخفيض عدد غواصات الصواريخ التي تكون في البحر في أي وقتٍ من الأوقات .

غير أن الإدارة استنكفت بحكمة عن تحديد الكيفية التي سيتم بها إجراء التخفيضات المقترحة ، فحافظت بالتالي على درجة من المرونة التفاوضية . كذلك اتخذ الرئيس الامريكي خطوات لتوسيع الحوار في تشرين الثاني (نوفمبر) بان أضاف الى جدول اعمال « ستارت » ومحادثات القوى النووية متوسطة المدى عدداً من المقترحات لتقليل مخاطر نشوب الحرب عرضاً وزيادة الثقة المتبادلة . فنادى بالأخطار المسبق بكافة اختبارات الصواريخ الباليستيكية التي تغطيها المفاوضات (لم تنص سالت إلا على

الأخطار بتلك الاختبارات التي تمتد الى ما بعد الحدود القومية) وكذلك الإخطار المسبق بالتمارين العسكرية الرئيسية التي تتضمن قوات استراتيجية ارضية وبحرية ، وتوسيع تبادل المعلومات بصدد مستويات القوات في الجانبين . وفي حين ان هذه الخطوات وحدها لا يحتمل ان تعبد الطريق الى الوصول الى نتائج عيانية بصدد المناحي الأخرى للمفاوضات ، إلا أنه كان هناك بعض التفاؤل الحذر في الأوساط الرسمية مع نهاية العام . فصرح المفاوض الاميركي الجنرال ادوارد راوني في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ان احتمال التوصل الى اتفاقية في عام ١٩٨٣ مساوٍ لاحتمال عدم التوصل الى مثل هذه الاتفاقية ، رغم ان الافتقار الى اية دلائل خارجية على إحراز تقدم والتقارير الصحفية حول تعديل وشيك للوفد الاميركي كانت تشير الى العكس .

■ قيود ضمنية متبادلة :

لم تتخذ اي من القوتين العظميين خلال عام ١٩٨٢ اي إجراء من شأنه ان يلحق ضرراً خطيراً باتفاقية « سالت ـ ٢ » التي لم يصادق عليها رغم ان روابط الالتزام غير الرسمي بها اصبحت اكثر هشاشة في غياب اتفاقيات جديدة أو أية خطوط عريضة واضحة للتحقق من التنفيذ . وفي ٣٠ أيار (مايو) أزال الرئيس ريغان بعض الغموض الذي كان يحيط بالموقف الاميركي بان اعلن ان الويات المتحدة ستلتزم بالاتفاقيات القائمة طالما مارس الاتحاد السوفياتي « قدراً مساوياً من ضبط النفس » لكنه بإعلانه هذا أثار المزيد من الجدال . فقد حاول عضو مجلس الشيوخ جون غلن وغيره من الأعضاء الديمقراطيين في المجلس بعث الحياة في اتفاقية « سالت » ، بينما لاحظ أحد حلفاء الادارة الابرز ، هنري كيسنجر ، انه يجد صعباً عليه ان يفهم كيف يكون « سليماً الالتزام باتفاقية لم يصادق عليها ولا تكون المصادقة على ما يجري الالتزام به أمراً غير سليم » . اما من اليمين فقد هاجم عضو مجلس الشيوخ جيسي هيلمز الإدارة لأنها تقوم باجتناب إجراءات لتوسيع القوات الاستراتيجية الاميركية مثل حشد صواريخ « مينتمان ـ ٣ » اضافية لمجرد ان ذلك قد يخرق التزامات معاهدة « سالت » .

غير أن استمرار التزام الولايات المتحدة بنصوص « سالت » كان يعكس بعض الضرورات الاستراتيجية . فأكلاف الالتزام هامشية ، ذلك ان برامج التطوير الامريكية كلها تقريباً ، بما في ذلك صواريخ « ام اكس » وصواريخ « ترايدنت ـ ٢ » والقاذفة « ب ـ ١ » يمكن ان تستمر ضمن نطاق الحدود التي تفرضها « سالت » ، في الوقت الذي

لا يوجد فيه اي سبب عسكري قاهرٍ لاتخاذ إجراءات قصيرة الأمد يمكن ان تخرق حدود سالت مثل إضافة رؤوس نووية متعددة الى صواريخ « مينتمان ـ ٣ » الباليستيكية العابرة للقارات . ولم تنشأ ضرورة اجتناب خرق قيود « سالت » إلا في حالة القوات البحرية : فقد نسخت الادارة اعتراضات الأسطول واعادت تأكيد التزام كارتر عام ١٩٨٠ بتفكيك صواريخ « بولاريس » الباليستيكية التي تطلق من البحر المتبقية وكذلك غواصات « بولاريس » كي يصبح بالإمكان الحشد الأولي لصواريخ « ترايدنت » ضمن الحدود التي تفرضها سالت على عدد وسائط قذف الصواريخ الباليستيكية من البحر .

ومن جهة أخرى فان اتفاقية «سالت» تفرض قيوداً هامة على القوات السوفياتية الاستراتيجية . فعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي كان يملك ٢٥٠ نظاماً زائداً على الحد الكلي الذي تفرضه « سالت » (والذي كان سيخفض الى ٢٢٥٠ بحلول عام ١٩٨١ لو كانت المعاهدة نافذة المفعول) إلا أنه استمر في تفكيك الغواصات النووية من فئة « يانكي » ليفسح مجالاً لحشد الغواصات من « تايفون » و « دلتا » ، ويظل ضمن الحدود المتفق عليها .كذلك حالت القيود التي تفرضها«سالت»دون الإتحاد السوفياتي وإستغلال الوزن المقذوف الكبير لصواريخه الباليستيكية العابرة للقارات بالاختبار الطيراني لرؤوس متعددة إضافية ، وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) وطبقاً لنصوص « سالت » ، قام السفير السوفياتي في واشنطن اناتولي دوبرينين بإخطار الرسميين الامريكيين بان الاتحاد السوفياتي قام في ٣٦ تشرين الأول (اكتوبر) باختبار صاروخ باليستيكي عابر للقارات ذي حجم متوسط ويعمل بالوقود الصلب الجديد، وانه سيحسب هذا الصاروخ على انه الصاروخ الوحيد الجديد المسموح بِه بموجب المعاهدة (افادت التقارير ان هناك اربعة صواريخ باليستبكية عابرة للقارات قيد التطوير في الاتحاد السوفياتي) . غير أن تصرف الطرفين الحذر لم يحل دون تراكم المشاكل وإلقاء ظلالٍ من الشك على مستقبل القيود القائمة . ففي الجانب الاميركي أثارت خطة الإدارة لحشد صواريخ ام اكس على النمط المعروف باسم « الحزمة المتراصة » احتجاجات عنيفة من موسكو بان ذلك سيخرق الحظر الذي تفرضه « سالت » على وسائط قذف الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الثابتة الجديدة ، لكن وزارة الدفاع الامريكية ردت بان قاذفات صواريخ « م . اكس » نقالة ولذا فانها مسموح بها . غير ان المسألة اصبحت اكاديمية عندما رفض الكونغرس « الحزمة المتراصة » وحجب الأموال اللازمة للاختبار الطيراني لصواريخ « م . اكس » .

لكن مشاكل الالتزام الأخطر والأكثر الحاحاً تركزت حول القدرات وممارسات الاختبار السوفياتية بالعلاقة مع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . فقد كانت هناك تقارير متواصلة على مدار السنة تفيد ان الاتحاد السوفياتي حشد ما قد يصل الى ٢٠٠ صاروخ باليستيكي عابر للقارات نقال من طراز « س . س - ١٦ » ، قرب ميدان اختبار الصواريخ في بليستسك ، وهذا امر مخالف « لسالت » . ولم يكن الرسميون الامريكيون مستعدون لإقامة الدليل على هذه الدعاوى لكنهم عبروا عن قلقهم بصدد مخالفة اخرى ممكنة . فبعد قيام الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول (ااكتوبر) باختبار صاروخه الباليستيكي العابر للقارات الجديد ، بدا انه يعد لإطلاق اختباري لصاروخ نقال صغير يعمل بالوقود الصلب من مجمع بليستسك . وقاد هذا الى تخمينات بانه ربما كان مستعداً لتجاوز الحصة المقررة والتي تقتصر على صاروخ باليستيكي عابر للقارات واحد ، أو أنه قد يحاول تحديث صواريخ « س . س - ١٦ » ، وهذا الأمر الأخير ايضا يشكل خرقاً « لسالت - ٢ » على حد رأي الناطقين الامريكيين (جرى اختبار آخر لصاروخ باليستيكي عابر للقارات في ٨ شباط - فبراير - ١٩٨٣ ، وكان خبراء الاستخبارات الامريكيون يحاولون تحديد ما إذا كان هذا الاختبار مخالفاً للقيود التي تنص عليها المعاهدة) .

وتفاقمت كل هذه الشكوك بفعل الجهود السوفياتية لترميز الرسائل اللاسلكية لادوات القياس مما يحرم الولايات المتحدة من الحصول على معلومات بصدد اختبارات الصواريخ ، رغم ان هذا محرم بموجب « سالت » عندما يشكل عائقا أمام التحقق من التطبيق . وبما أن النزاعات بصدد الترميز كانت قد شكلت صداعاً لإدارة كارتر ، لم يكن هذا جديداً ولا غير متوقع ، لكن استمرار هذه الجهود في عام ١٩٨٢ شكل تأكيداً على الخطر الأساسي المتضمن في الوضع الراهن . وطالما ظلت الولايات المتحدة ترفض رسمياً الاعتراف بالحدود التي تفرضها سالت ٢ فان الرسميين السوفيات بدوا غير راغبين او غير قادرين على الظهور بمظهر المتجاوب مع المخاوف الاميركية . فكانت نتيجة هذا كله ان بدا محتملاً ان يستمر التفاعل السلبي الضار بين عدم المصادقة على سالت والالتزام الجزئي بها في اضعاف الثقة المبتادلة بين العملاقين .

■ **حظر التجارب :**

بدت إجهادات الالتزام غير الرسمي واضحة ايضاً في حقل الاختبارات النووية .

ففي تموز (يوليو) أعادت الإدارة تأكيد معارضتها لتجديد المفاوضات بشأن حظر شامل على الاختبارات ، تلك المفاوضات التي كانت قد علقت بعد الانتخابات الرئيسية عام ١٩٨٠ على أساس انه يجب البحث اولاً في كفاية معاهدتين اضيق نطاقاً لم يصادق عليهما ، وهما معاهدة عام ١٩٧٤ التي تحدد الحجم الأقصى للانفجارات الاختبارية ومعاهدة الانفجارات النووية السلمية لعام ١٩٧٩ . ففي حين ادعى الطرفان انهما ملتزمان بالسقف الأعلى الذي تفرضه معاهدة عام ١٩٧٤ والذي يبلغ ١٥٠ كيلو طن ، فان الاتحاد السوفياتي رفض مراراً خلال السبعينات الإجابة عن اسئلة بشأن حجم بعض الإنفجارات الاختبارية التي كان خبراء الولايات المتحدة يعتقدون انها قريبة من الحد الأعلى او تفوقه ، محتجاً بان نصوص المعاهدة لم تصبح نافذة المفعول بعد . ولم يكن هناك شك في أن هذه المخاوف ستتابع ، ولكن لم يكن من الواضح في اوائل عام ١٩٨٢ ما إذا كانت الإدارة ستختار زيادة قدرتها على الضغط على موسكو بالمصادقة على المعاهدتين او تحاول تقليص نقاط الالتباس فيما يتعلق بالتحقق من الالتزام وذلك بالتفاوض حول إجراءات فحص وتدقيق اكثر تعمقا .

في البداية بدا ان تفكير الإدارة يحبذ المصادقة . فعبر السيد روستو عن دعمه للاتفاقيتين ووعد بأن يعطي الكونغرس اشارة ما الى موقف الإدارة في وقت مبكر ، ولكن كان عليه بحلول ايار(مايو) ١٩٨٢ ان يعترف بان جهوده قد « اصطدمت بجدار » المعارضة البيروقراطية . وكان النقاش ضمن الإدارة يدور بين اقلية ذات صوت مسموع تريد ان تحتفظ بخيار إجراء اختبارات ذات عطاء مرتفع (وبالتالي تحبذ تعديل الحد الأعلى البالغ ١٥٠ كيلو طنا) وبين اغلبية تعارض تعديل الاتفاقيات ولكنها تشعر بان بعض ترتيبات تقاسم المعلومات قد لا تحول دون الخداع السوفياتي . وفي النهاية مال البيت الأبيض الى وجهة النظر الأخيرة وقرر مبدئياً في تموز (يوليو) السعي الى تعديلات في البروتوكولات الخاصة بالتحقق من التطبيق في المعاهدتين .

ومع ذلك ظل هناك افتراق واسع في وجهات النظر حول إجراءات الاستكشاف الإضافية التي قد تكون ضرورية للتخفيف من مخاوف الولايات المتحدة . وفي أوائل عام ١٩٨٣ وبضغط من اعضاء مجلس الشيوخ الموالين للمعاهدة ، اعلن البيت الأبيض ان الرئيس يعد لإصدار توجيهات تفاوضية تنادي بالأخطار المسبق عن الانفجارات الإختبارية التي يتوقع ان يكون عطاؤها اكثر من ٧٥ كيلوطناً بالإضافة الى إخضاع هذه

إلى الإستكشاف في الموقع . ولكن بما ان الولايات المتحدة لم تصر في الأصل على حقها في الوصول الى مواقع الإختبار بموجب الخطوط العريضة للتحقق من التطبيق التي نصت عليها معاهدة عام ١٩٧٤ ، كان من غير المحتمل ابداً ان يوافق الإتحاد السوفياتي على ذلك الآن . وعلى هذا استمر الأفق المباشر لمعاهدات حظر التجارب مسدوداً بسبب الخلاف على مسائل الالتزام والتحقق من التنفيذ ، واستمرت امكانية ان يضعف الانضباط الهش الذي مارسه الطرفان بفعل ضغوطٍ في الجانبين باتجاه استئناف اختبار الأسلحة النووية ذات العطاء المرتفع .

■ **الدبلوماسية متعددة الأطراف :**

رغم ان مباحثات ضبط التسلح متعددة الأطراف فشلت في أن تحقق تقدماً كبيراً في عام ١٩٨٢ ، كانت هناك دلائل تشير إلى ان المشاركين الرئيسيين اخذوا يصبحون اكثر واقعية وانهم يحاولون استبدال اللفتات الجامحة بمقترحات ملموسة . وكان تغير المزاج هذا عائداً الى حد كبير الى انتشار الامتعاض تجاه جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح التي عقدت في حزيران (يونيو) والتي سرعان ما غاصت في نقاش مهلهل شامل لنزع السلاح لم يكن له صلة عملية كبيرة بالمسائل الأمنية الرئيسية وحوّل الانتباه عن المسائل الأكثر الحاحاً. فما أن رفعت الجلسة الخاصة الاجتماع حتى كان تركيز انتباه لجنة جنيف لنزع السلاح قد تحول بشكل ملحوظ .

وفي ايار (مايو) اتمت الهيئة المستقلة لنزع السلاح والمسائل الأمنية التي يرئسها اولوف بالمي دراسة استغرقت سنتين ، واوصت بإجراءات متنوعة للدفع بمفاوضات الشرق والغرب وتقوية آليات الأمم المتحدة لإدارة الأزمات . وكان احد أهم اقتراحاتها وأكثرها إثارة للجدل اقتراح اقامة منطقة حرة من الأسلحة النووية تمتد مسافة ١٥٠ كم على كل من جانبي الحدود الفاصلة ما بين الدولتين الالمانيتين وذلك لتعزيز الاستقرار وقت الأزمات في اوروبا الوسطى وتخفيض الاستخدام المبكر للأسلحة النووية في الصدامات . ووافق الاتحاد السوفياتي على الفكرة العامة لكنه بدل محتواها تبديلاً جذريا بان اقترح ان توسع المنطقة لتتضمن كلاً من المانيا الشرقية والمانيا الغربية بأكملهما (وهذا من شأنه ان يضعف الضمانات النووية الاميركية للجمهورية الألمانية الاتحادية ، بينما رفضت حكومة كول الاقتراح على أساس انّه سيخفض عتبة العدوان بالأسلحة التقليدية. ولكن رغم ردود الفعل المتعارضة تعارضاً تاماً ، اجتذبت جهود الهيئة الانتباه

الى مشكلة الأسلحة النووية قصيرة المدى ، فضمنت ان هذه ستتلقى قدراً اكبر من الاهتمام في اية مفاوضات في المستقبل .

أما فيما يتعلق بضبط التسلح الاوروبي فقد حاولت الوفود الغربية الى محادثات فيينا بشأن تخفيض القوات التقليدية في تموز (يوليو) تبديد الورطة التي وجدت هذه المفاوضات نفسها فيها منذ زمن بمبادرة تستهدف تحقيق حد اقصى للقوات الأرضية يبلغ ٧٠٠ ألف على مدى فترة تستغرق سبع سنوات . وكان حلف شمال الأطلسي ، إذ عرض منذ البداية إتفاقية شاملة تتضمن التزامات ملزمة قانونياً لكافة الأطراف (وهذا يستجيب للمخاوف السوفياتية بشأن حجم القوات البرية الألمانية الغربية) يأمل ان يؤدي ذلك الى جعل حلف وارسو اكثر تجاوباً فيما يتعلق بمستوى قواته التي ادعى انها أقل بـ ١٥٠ ألفاً مما كان حلف الأطلسي يعتقد . غير ان حلف وارسو رفض هذه المبادرة . وفي أوائل عام ١٩٨٣ اقترح بدلاً منها تخفيضات « نموذجية متبادلة » على اسس شبيهة بتلك التي وردت في مبادرته في شباط (فبراير) ١٩٨٢ والتي دعت الى فرض التجميد على أعداد القوات وعلى الأسلحة وانسحابات رمزية لـ ٢٠ ألف جندي بري سوفياتي و١٣ الف جندي بري أميركي من اوروبا الوسطى .

وفي مدريد ، ظلت الوفود إلى مؤتمر مراجعة « الفصل الختامي من مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا » مختلفة على مسألة اجراءات بناء الثقة الجديدة وعلاقتها بمسائل حقوق الإنسان . ومع تدني حدة التوتر حول بولندا ، بدا ان هناك اهتماماً اكبر بالعمل نحو مؤتمر لاحق للتفاوض بشأن إجراءات بناء ثقة ذات أهمية عسكرية وقابلة للتحقق منها ، لكن إصرار السوفيات على توسيع المنطقة التي تنطبق عليها الإجراءات لتشمل امريكا الشمالية ظل عائقاً رئيسياً .

أما جهود ضبط الأسلحة النووية فكانت اكثر مدعاة للتفاؤل ففي أعقاب زيارة نائب الرئيس الامريكي بوش الى جنيف في شباط (فبراير) ، تقدم الرسميون الامريكيون بمسودة معاهدة تحظر إنتاج وتخزين ونقل الأسلحة الكيماوية ودعوا لجنة نزع السلاح الى بدء مفاوضات تفصيلية حول نصوصها . وكانت خطوة إدارة ريغان هذه أول إلتزام رسمي منها بدفع المفاوضات متعددة الأطراف حول الأسلحة الكيماوية التي كانت قد تأخرت حتى ذلك الحين بسبب الجدال المستمر حول اتهامات استخدام الأسلحة الكيماوية في جنوب شرقي آسيا وأفغانستان . وفي الجانب السوفياتي كانت هناك إشارات

الى توجه اكثر تجاوباً بشأن مسألة التحقق من اتفاقيات ضبط التسلح فقد أعلن السيد غروميكو في جلسة الأمم المتحدة الخاصة ان الإتحاد السوفياتي مستعد لقبول تفحص وتدقيق « منهجي » في الموقع كجزءٍ من اي نظام لضبط الأسلحة الكيماوية في المستقبل (رغم انه لم يحدد الدرجة التي سيكون بها هذا الالتزام ملزماً) كما انه أعلن ايضاً رغبة السوفيات في فتح بعض منشآت الطاقة النووية السوفياتية كي تتفحصها وكالة الطاقة الذرية الدولية .

■ الأفق المنظور :

ولكن حتى مع هذه التطورات ظلت هناك شكوك واسعة الإنتشار بشأن الاتجاه المستقبلي لمحادثات ضبط التسلح متعددة الأطراف . فقد عملت أقطار مثل السويد والمكسيك (اللذين منح مندوباهما الى نزع التسلح منذ وقت طويل الفاميردال والفونسو غارسيا روبلز جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٢) لتوسيع دور المجموعة الدولية في نشاطات الأمم المتحدة لنزع السلاح . فنجحت جهودهما في توسيع جدول أعمال البحث وتعريف عدد اكبر من الدول بتعقيدات المفاوضات واهمية التحقق من الالتزام ، ولكنها فشلت في توليد زخم دائم باتجاه إتفاقيات جديدة . ولا شك في أن الدبلوماسية متعددة الأطراف أداة غير مطواعة نادراً ما كانت مفيدة في تشكيل اجماع على القضايا الحرجة دون إتفاق القوتين العظميين مسبقاً على الخطوط العريضة لمعاهدات جديدة .

ومع ذلك ، وإذا كانت تجربة عام ١٩٨٢ تشكل دليلاً ، فان واشنطن وموسكو لم تكونا قادرتين على استئناف ذلك النوع من الحوار حول التسلح الذي وسم علاقاتهما في السنوات الأسبق . فعلى الرغم من حديث الطرفين ببلاغة عن الأهداف المشتركة وبرغم حدٍ معين من السلوك التعاوني (تدل عليه مثلاً المراجعة المشتركة الناجمة لمعاهدة الصواريخ الباليستيكية المضادة في الخريف) ، كشفت المبادرات السياسية لكل طرفٍ من الطرفين عن مفاهيم مختلفة اختلافاً صارخاً حول ما يجب على ضبط التسلح ان يحققه وحول وضع التوازن العسكري بينهما وحول الأخطار الرئيسية التي تتهدد استقرار علاقتهما العسكرية . ونتيجة لحجم هذه الخلافات استثنيت عملياً اية استراتيجية تقوم على موازنة التنازلات ـ وهذه الاستراتيجية عنصر حاسم الأهمية في دبلوماسية ضبط التسلح . ولذا يبدو أن المحادثات في عام ١٩٨٣ ستظل في حال تشوش لا محالة تقارعها مخاوف الجمهور العام في الغرب ولكنها لا تمارس إلا تأثيراً متواضعاً على الوقائع العسكرية المتغيرة لمواجهة الشرق والغرب .

III. القوتان العظميان



وضح في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية خلال عام ١٩٨٢ كثير من العناصر التي كانت قد ميّزت العلاقة المعقّدة والحافلة بالمشاكل بينهما في السنة السابقة . فكما في عام ١٩٨١ ، كانت النغمة العلنية للعلاقة متسمة بالخطابات القاسية وبالاتهامات المتبادلة المريرة . لكن جو الصقيع الذي كان يحيط بالعلاقات طمس حقيقة أن أعمال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ظلت رغم التهديدوالوعيد حذرة في كثير من المناحي ، كما أنها بقيت بالتأكيد خاضعة لمقتضيات السياسة المحلية والعلاقات السياسية داخل كل تحالف من التحالفين . وكما من قبل عمد الطرفان دورياً إلى الاعلان عن رغبتهما في عكس التدهور اللولبي المتسارع واستعدادهما لاستئناف علاقة أكثر تعاونية . لكن لغة الملاطفة كانت تصطدم بالارتياب العميق ، وكانت المبادرة تميل إلى أن تكون مشروطة بـ « أفعال ملموسة » بدا الجانب الآخر غير قادر على القيام بها أو غير راغب في ذلك . غير أنه كان هنالك إلى جانب هذه العوامل المألوفة عنصران على الأقل ميزا عام ١٩٨٢ : فقد كان هذا العام العام الثاني وليس الافتتاحي من اعوام رئاسة ريغان ، كما كان العام الذي خلف فيه أندروبوف بريجنيف .

ورغم أن القيادة السوفياتية أبدت الكثير من القلق حيال إدارة ريغان الجديدة في عام ١٩٨١ ، فإنها عمدت في بادىء الأمر إلى تبني موقف الانتظار والترّقب نحو هذه الأخيرة ، ربما أملاً في أن تؤدّي الضغوط ومسؤوليات المنصب في نهاية المطاف الى تخفيف الموقف التصادمي الذي اتخذه ريغان خلال الحملة الانتخابية . لكن التعليقات السوفياتية في عام ١٩٨٢ عكست باطراد إدراك السوفيات ان هذه الإدارة ليست مثل الإدارات الجمهورية السابقة التى استطاع الاتحاد السوفياتي ان يقيم علاقات معها وانها

من غير المحتمل ان تصبح مثل سابقاتها . وعلى الرغم من أن بعض المراقبين الاميركيين أحسّوا بتحول بطيء باتجاه العودة الى المنحى الرئيسي التي نحته السياسة الاميركية حيال الإتحاد السوفياتي طوال السنوات ما بعد الحرب (وعلى الرغم من أن بعض المحافظين الجمهوريين ابدوا أسفهم لحدوث ذلك) ، فإن الاتحاد السوفياتي أعلن أنه لا يرى أي تحول كهذا . ولكن على العكس من بعض التخمينات في الغرب ، لم تكن هناك أي اشارات حقيقية في عام ١٩٨٢ إلى أن القيادة السوفياتية توشك ان تتخلى عن الحوار مع الولايات المتحدة ، إن لم يكن لشيء فلأن المسائل الملحة المعلقة بين البلدين لا تسمح بذلك . وعلى أية حال ، ما أن توفي بريجنيف في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) حتى بدا واضحاً أن التوقعات السوفياتية من إدارة ريغان غير متفائلة ابداً .

ومن جهة أخرى ، فإن التغيير في القيادة السوفياتية من بريجنيف إلى اندروبوف أثار في الغرب بعض الآمال المتحفظة في أن مأزق العلاقات بين القوتين العظميين قد ينفرج في النهاية .

فقد شاع اعتقاد بأن قائداً جديداً يواجه مشاكل داخلية معقّدة من جهة ، وأقل ارتباطا من سلفه بالسياسات والسجالات القائمة ، إضافة إلى كونه مفترضا أن يكون متلهفاً على أن يختط نهجه الخاص به من جهة أخرى قد يكون قادراً على ان ينفض عنه الجمود الذي ميّز نظام بريجنيف المتعب في مراحله الأخيرة وأن يعمد في المقابل إلى اتخاذ خطوات لتحسين علاقات بلاده مع خصمها الدولي الرئيسي . وكان رد فعل الرئيس ريغان متردداً ، فلم يحضر جنازة بريجنيف بنفسه ، ولكنه أرسل نائبه جورج بوش لكي يمثّل الولايات المتحدة ، كما أنه أعرب عن تعازيه عبر السفارة السوفياتية في واشنطن ، مبديا رغبته في « العمل نحو علاقة أفضل مع الاتحاد السوفياتي » . وبعد ذلك ببضعة أيام قال الرئيس ريغان لجمهور الراديو الأميركي انه إذا تصرف القادة السوفيات الجدد « بطريقة مسؤولة فإنهم سيلاقون رد فعل سريع وإيجابي في الغرب » . وأعاد ريغان التأكيد على استعداده لإحداث تغيير إيجابي في العلاقة مع السوفيات في خطابه إلى الأمة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، وأضاف « لكن على الاتحاد السوفياتي أن يبيّن بالأفعال كما بالأقوال التزاماً مخلصاً باحترام حقوق وسيادة كافة الأمم » .

وقد ضربت البيانات الأولى من قيادة الكرملين على وتر مشابه ، فتحدث الزعيم السوفياتي الجديد اندروبوف عن إستعداده لعقد مؤتمر قمة مع نظيره الأميركي . وفي ٢٢

تشرين الثاني (نوفمبر) في أول خطاب رئيسي له كأمين عام للحزب ، أعرب عن ثقته بأن الانفراج الدولي سيستمر ، وأعلن ان القوة العسكرية يجب أن لا تكون مقياس الأنظمة الاجتماعية المتنافسة . وفي الوقت الذي حذّر أندروبوف فيه من أنه يجب أن لا يتوقّع أحد من الاتحاد السوفياتي القيام بعملية نزع تسلّح من طرف واحد بقوله : « لسنا سذّجاً » ، فإنه أعلن استعداد حكومته للسعي إلى « حلّ لأكثر المشاكل التي تفصل ما بين البلدين تعقيداً وبالأخصّ مشكلة ضبط التسلّح النووي » . وكان اعتدال لهجة هذه الملاحظات وروح التفاؤل المتحفظ فيها على تناقض حاد مع لهجة الغضب اليائس التي اتسعت بها تصريحات بريجنيف وغيره من الرسميين السوفيات قبل ذلك بشهر واحد فقط . ولكن سرعان ما أصبح واضحاً أن القادة السوفيات لا يزالون ينظرون بشك عميق إلى النوايا الأساسية لإدارة ريغان وأغراضها طويلة المدى ، وأنهم لم يروا الكثير من الإيجابية في مبادرة الولايات المتحدة وأنهم كانوا لا يزالون ينتظرون « مقترحات بناءة » كي تتقدم العلاقة .

وهكذا ، كانت العلاقات الاميركية السوفياتية في بداية عام ١٩٨٣ في حالة قلق واضح : فالولايات المتحدة متشائمة بصدد احتمالات تغيير الاتحاد السوفياتي لموقفه ، والاتحاد السوفياتي متشائم بصدد احتمالات عودة السياسة الاميركية في ظل رونالد ريغان إلى إتجاه أكثر وداً ، وكان كل طرف من الطرفين يناشد الآخر أن يبدي حسن نواياه ويقوم بالخطوة التالية . وعلى الرغم من أن المراقبين الخارجيين لم يجدوا صعوبة في تعداد المنافع التي يمكن للقطرين أن يجنياها من علاقة أكثر رصانة وليس في تحديد الضغوط التي قد تدفعهما الى تغيير سياستهما ، فإنه لم يكن من السهل التغلب على المرارة المتراكمة والشك المتبادل . وكما في عام ١٩٨١ تركزت هذه المرارة فوق كل شيء على مسألتين : بولندا والعلاقات الإقتصادية ما بين الشرق والغرب التي اثارتها الأزمة البولندية المستمرة من جهة ، والأسلحة النووية وضبط التسلح من الجهة الأخرى .

■ بولندا وخط الأنابيب :

عندما فرض الحكم العرفي على بولندا في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ ، كان رد فعل الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات قصد بها معاقبة الحكومة البولندية نفسها . ثمّ أعلن الرئيس ريغان في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) سلسلة واسعة من العقوبات ضد الاتحاد السوفياتي نفسه لدوره في الأمر . وتضمنت هذه الإجراءات تعليق

الرخص الاميركية لتصوير المعدات ذات العلاقة بالغاز والنفط والكومبيوترات وغير ذلك من بنود التكنولوجيا الرفيعة إلى الاتحاد السوفياتي ، وتأجيل مفاوضات عقد اتفاقية طويلة الأمد جديدة . وفي حزيران (يونيو) ١٩٨١ ، وسع نطاق حظر الصادرات ذات العلاقة بالطاقة ليشمل الفروع الأجنبية للشركات الأميركية . وأشارت الولايات المتحدة إلى أن هذه الإجراءات جميعاً ستلغى إذا رفع الحكم العرفي عن بولندا وأطلق المعتقلون وبدأ « حوار » بين الحكومة البولندية ونقابة « التضامن » والكنيسة الكاثوليكية .

وسرعان ما أصبحت هذه العقوبات مسألة تثير نقاشاً حاداً في العلاقات الاميركية ـ السوفياتية ، وكذلك العلاقات الاميركية ـ الاوروبية . وكانت ردود الفعل الاوروبية والسوفياتية متماثلة من حيث سرعتها وغضبها وحدّتها . وكان المشروع الذي تأثّر مباشرة أكثر من غيره خط أنابيب « يامال » ، لنقل الغاز الطبيعي من سيبيريا إلى قلب اوروبا ، وهو مشروع باهظ النفقات كان عداء الولايات المتحدة له واضحاً حتى قبل نشوب الأزمة البولندية بزمن طويل . وبعد إعلان كانون الأول (ديسمبر) ، أنكرت التصريحات الرسمية والصحفية السوفياتية بحدّة أي تورط سوفياتي في فرض الحكم العرفي على بولندا أو أية مسؤولية سوفياتية عن ذلك ، قائلة أن التهم التي ساقها الرئيس ريغان ليست إلا جزءاً من حملة كراهية ، يقصد بها تدمير بقايا الانفراج المهلهلة وإضعاف آفاق السلام . وفي حزيران (يونيو) قال وزير الخارجية السوفياتية اندريه غروميكو أنّ الحظر على معدات خط الأنابيب لن « يكون له أثر محسوس » على تقدم المشروع ، ولكنه إذ يشكّل جزءاً من جهد لتدمير « كلّ جسر صغير » بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، سيؤثّر لا محالة على رؤية السوفيات لنوايا الإدارة الاميركية . وهكذا ، كانت العقوبات ذات العلاقة بخط الأنابيب هامة في نظر السوفيات لا بسبب آثارها المحسوسة (التي استمرت التعليقات السوفياتية تقلّل من شأنها) فحسب ، بل وايضاً بسبب ما اعتقد السوفيات بأنها تكشف عنه من الأغراض الأشمل للسياسة الأميركية .

أمّا الانزعاج الاوروبي فقد انبثق بالاضافة الى القلق بصدد الآثار التجارية للإجراءات الاميركية على الشركات الاوروبية المشاركة في مشروع « يامال » ، جزئياً عمّا اعتبره الاوروبيون قدراً غير كاف من المشاهدات المسبقة وجزئياً عن الشك في أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تؤثر بشكل ملموس على السلوك السوفياتي أو على الوضع في بولندا ، وجزئياً عن أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في تطبيق إجراءات شبيهة على

صادرها الرئيسي إلى الاتحاد السوفياتي ، أي الحبوب . وكان من حدة رد الفعل الاوروبي وخطورة حدوث شقاق عميق في التحالف أن عمد الرئيس ريغان في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ بعد وفاة بريجنيف بثلاثة أيام ـ إلى رفع الحظر عن تصدير تكنولوجيا النفط والغاز ومعداتها عقب اتفاق مع حلفاء الولايات « على عدم عقد اتفاقيات تجارية تساهم في تعزيز الميزات العسكرية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي أو تساعد بشكل تفضيلي الاقتصاد السوفياتي المعسكر بكثافة » ، وقال انه تم الاتفاق أيضاً على التزامات بالقيام بدراسات ملحة لبدائل الطاقة الغربية والاعتماد على الطاقة المستوردة من الاتحاد السوفياتي وتقوية الضوابط المفروضة على نقل بنود استراتيجية إلى الاتحاد السوفياتي ، وجعل سياسات تسليفات التصدير مساوقة .

وفي حين خففت اتفاقية تشرين الثاني (نوفمبر) من حدة المشادة بشأن خط الأنابيب فإنه بدا من غير المحتمل ان تؤدي الى نهاية المسألة ، ذلك أن الأمر بالنسبة لإدارة ريغان كان يتعلق بمسألة أوسع وأعمق جذورا هي مسألة طابع واتجاه العلاقات الاقتصادية ما بين الشرق والغرب ككل . وقد كان كثير من الاعضاء البارزين في إدارة ريغان قد ناقشوا منذ زمن طويل بأن العلاقات الاقتصادية الغربية مع الاتحاد السوفياتي قد زودت هذا الأخير بوسائل هامة للحصول على تكنولوجيا ذات علاقة عسكرية ، ولاجتناب خيارات صعبة ما بين الاولويات العسكرية والمدنية . لكن اهتمامات الادارة لم تقتصر علي الآثار العسكرية للروابط الإقتصادية والتجارية . فمع احتدام النقاش بشأن خط الأنابيب ، بدأت تظهر خيوط أخرى في تفكير الإدارة الاميركية بما في ذلك الاقتناع بأن المنابع الأساسية للعدوانية السوفياتية خارجياً تكمن في النظام السوفياتي نفسه وفي نمط الأولويات الاقتصادية الذي يفرضه ، وأن الاتحاد السوفياتي يمر بضائقة حادة وأن ما يبقيه على قدميه ليس إلا حقن التجارة والتكنولوجيا والتسليفات الغربية ، وان الغرب يملك لذلك الحوافز كلها لتقليص العلاقات الاقتصادية بشكل عام لإحداث تغييرات في السياسات الداخلية السوفياتية ، وبالتالي في نهاية الأمر في السلوك السوفياتي الخارجي . أما كيف ستختار الحكومة الاميركية تنفيذ هذا التفكير فظل امراً غير واضح مع بداية ١٩٨٣ ، ولكن بدا ان الحكومات الاوروبية ستقاوم الوصفات السياسية التي تنبثق عن هذا التفكير ، وأنه سيغذي مخاوف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالأغراض الطويلة الأمد للسياسة الأميركية .

وقد مثّل هذا التفكير تحولاً رئيسياً في المنطق الذي كان يشكل قاعدة السياسة الاميركية نحو الاتحاد السوفياتي خلال السنوات العشرين الماضية ، وانقلاباً حاداً على فترة « الانفراج » بشكل خاص . فمنذ نهاية « الحرب الباردة » في الخمسينات ، حاولت الإدارات الاميركية المتعاقبة احتواء الاتحاد السوفياتي ضمن الحدود الجغرافية التي حققها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في الوقت الذي كانت تحاول فيه إيجاد طريقة للعيش مع هذه القوة الجديدة يمكن بها ضمان الأمن عبر السلام . وكان المبدأ الكامن خلف ذلك الاعتراف بالمصالح الحيوية للاتحاد السوفياتي واجتناب تحدّيها . لكن بروز تركيز إدارة ريغان على تغيير الوضع المحلي السوفياتي ـ سواء كواسطة لتغيير السلوك الخارجي السوفياتي أو (كما يبدو أن البعض يعتقد) كوسيلة لتسريع تحلل النظام السوفياتي والإمبراطورية السوفياتية ـ فلم يكن يفسر من الاتحاد السوفياتي إلا على انه هجوم مباشر على أكثر مصالحه حيوية . وهكذا ، فإن التفكير الاميركي والتفسير السوفياتي له قلصا هامش التكيف وحلول الوسط وعمقا العداء بين الدولتين .

■ المنافسة العالمية :

لم تكن المسائل الأوروبية مصدر الخلاف الوحيد بين القوتين العظميين . ذلك أن الأفعال السوفياتية والأميركية في الشرق الأقصى بشكل خاص خلقت توترات جديدة . فقد زاد الاتحاد السوفياتي قوته العسكرية في المنطقة كلها تدريجياً ، ولكن باطّراد إذ بات الأسطول السوفياتي في المحيط الهادي متمتّعاً بتسهيلات في مرفأ « كامران » في فيتنام ممّا وفّر له القدرة على تغطية مساحات اوسع من المياه الآسيوية وبتواتر زمني أكبر ، وزاد التهديد لليابان عبر تركيز الاتحاد السوفياتي على أراضيه الشرقية لقاذفات « باكفاير » وصواريخ « س . س ـ ٢٠ » ، وذلك بوضعه الحاميات في جزر « كوريل » الأربع التي يتنازع البلدان السيادة عليها . فاستجابت الولايات المتحدة في تشرين الأول (اكتوبر) بالإعلان عن عزمها على تركيز سربين من طائرات « ف ـ ١٦ » المقاتلة في « ماسادا » في شمال اليابان ، كما تزايد الضغط على الحكومة اليابانية لحملها على رفع إنفاقها العسكري وتحمل عبء الدفاع عن طريق الملاحة البحرية إلى بعد يبلغ الف ميل عن الساحل . وقد واجه رئيس الوزراء الياباني الجديد ، السيد ناكاسوني ، هذه الطلبات بقدر من التعاطف العلني أكبر مما ابداه اسلافه . فشجب الاتحاد السوفياتي خطط التركيز الاميركية ، وانتقد بعنف « العسكرية اليابانية الجديدة » وهدّد بمعاقبة اليابان على

سياستها الراهنة كما بدا من إشارة وكالة « تاس » في اوائل عام ١٩٨٣ إلى أن اليابان قد تصبح نتيجة لذلك هدفاً لهجوم نووي سوفياتي .

وصبّ ميل إدارة ريغان إلى تصوير الاتحاد السوفياتي على أنه المحرض الرئيسي على الصدام في انحاء العالم الثالث جميعاً والمستغل الرئيسي له ، النار على زيت الخشية والغضب السوفياتيين . ورأت الإدارة الاميركية أن هنالك خططا سوفياتية في أفريقيا الجنوبية وكذلك بشكل خاص في اميركا اللاتينية ، وصارت تشجب هذه الخطط على أساس أنها العامل الحاسم في عدم الاستقرار الذي يعصف بهاتين المنطقتين . أما المراقبون الآخرون ، ومنهم حلفاء الولايات المتحدة الاوروبيون ، فكانوا يميلون الى عزو الاضطراب أساساً إلى عوامل محليّة وإقليمية .

وذهبت الإدارة الاميركية إلى أن أفريقيا الجنوبية منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة وأنها كذلك منطقة يمكن أن يؤدي اضطرابها إلى مواجهة بين القوتين العظميين . وفي رأيها أن هناك مصدرين رئيسيين للتّوتر : إحساس جنوب افريقيا بالعزلة والحصار ممّا يؤدي بها إلى الاعتقاد أنه يتوجب عليها أن تستبق التهديدات العسكرية من الأقطار المجاورة ، ومدّ السوفيات قوتهم العسكرية إلى المنطقة خاصة عبر القوات الكوبية في انغولا . وهكذا ، فإن سياسة الولايات المتحدة الناجمة عن ذلك والتي تقوم على «التعامل البناء» مع النظام الجنوب افريقي وإصرارها على ان منح الاستقلال لناميبيا يجب أن يكون مرتبطاً بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، أعطى لجنوب افريقيا فرصة للإنفلات من الإلتزام الذي كانت قد أعطته سابقاً « لمجموعة المتابعة » الغربية بمنح ناميبيا استقلالها في وقت مبكر . كذلك لم تنجح هذه السياسة في تقليص النفوذ السوفياتي ، ذلك أن الضغط على انغولا ، وخاصة الغارات العسكرية لجنوب افريقيا ، أدى الى زيادة وثوق الروابط الدبلوماسية وحتى العسكرية السوفياتية ـ الانغولية . وفي صيف عام ١٩٨٢ ، زار وفد من انغولا الاتحاد السوفياتي وبحث بين أمور أخرى إمكانية تزويدا بصواريخ أرض ـ جو سوفياتية لمساعدتها على حماية نفسها ضد الهجمات الجنوب أفريقية .

أما الصدامات في اميركا اللاتينية فقد احتلت مكانا بارزاً على وجه الخصوص . ففي شهادة أدلى بها مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسة ، فرد إيكلي ، دعماً لمطلب الإدارة بتخصيص ١١٠ ملايين دولار إضافية من المساعدة العسكرية إلى السلفادور ، حذّر من

أن الوجود العسكري السوفياتي في اميركا الوسطى يهدد بتحويل المنطقة إلى « اوروبا شرقية » أخرى . واتهم الاتحاد السوفياتي بأنه سرّع تسليمات الأسلحة إلى كوبا ونيكاراغوا خلال العام الماضي ، ومضى ليتحدث عن « توسع امبريالي سوفياتي » في كوبا ونيكاراغوا وغرينادا وسورنيام . ولم تكن إتهامات الإدارة في نظر السوفيات سوى دليل آخر على تصميمها على تسميم الرأي العام الذي يؤثر على العلاقات بين القوتين العظميين تأثيراً هاماً ، خاصة في الولايات المتحدة . كذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتهدد بخلق مجالات خلاف جدي مع حلفائها . فمثلاً انتقد السيد إيكلي بكلّ قوّة دور اقطار أوروبا الغربية في إعطاء المعونة الاقتصادية للنظام الساندينستي ، وركز انتقاداته على فرنسا لانها تزود نيكاراغوا بالأسلحة .

■ الأسلحة النووية وضبط التسلح :

في عام ١٩٨٢ ، كما في عام ١٩٨١ ، كانت سياسات الأسلحة النووية لكل من الدولتين العظميين ومواقفهما من ضبط التسلح ، بالإضافة الى التجارة، مصدراً رئيسياً للتوتر في العلاقة بينهما ، وصارت تشكل بالنسبة لهما معاً وبتزايد مطرد رمزاً للمناحي الأشمل للعلاقات ما بين الشرق والغرب . والواقع ان الأسلحة النووية وضبط التسلح شكلت كما في عام ١٩٨١ ، مجال المبادرة والنشاط الرئيسي الوحيد في السياسة الخارجية السوفياتية ، التي اتسمت فيما عدا ذلك بالتردّد .

ويعود النشاط السياسي السوفياتي القوي الى عام ١٩٧٩ عندما اتخذ حلف شمالي الأطلسي قراره بحشد صواريخ « بيرشنغ ـ ٢ » و « كروز » الاميركية في اوروبا ، لكنه زاد في عام ١٩٨٢ مع المضي في محادثات جنيف ومع اقتراب تاريخ تركيز الأنظمة الاميركية في عام ١٩٨٣ . وكانت مواضيع الحملة الرئيسية مألوفة من السنة السابقة : ان مواقف الولايات المتحدة من ضبط التسلح مجحفة وغير مخلصة ، وان سياسات الولايات المتحدة الدفاعية هي التي شكلت تهديداً للسلام ، وأن برامج الولايات المتحدة النووية عكست رغبة في قصر أي حريق نووي على الأراضي الاوروبية . وكان مألوفاً ايضاً الحجم الكبير للمقترحات السوفياتية داخل المفاوضات وخارجها معاً . غير ان الذي تغير هو المضمار الذي جرى فيه السباق السياسي السوفياتي ـ الاميركي ، ذلك أن النقاش العام في أوروبا حول الأسلحة النووية وضبط التسلح بدأ في عام ١٩٨٢ يجد صدىً له في الولايات المتحدة كذلك . وفوق ذلك ، مع اصطدام برنامج ريغان

الدفاعي ـ وخاصة اقتراح تركيز صواريخ « م . إكس » الباليستيكية العابرة للقارات في « حزم متراصة » ـ بمعارضة في الكونغرس ولدى الجمهور عامة . اتسع رهان القطرين ليشمل الأنظمة الاستراتيجية وكذلك التكتيكية . وأصبح لدى الناطقين السوفيات والاميركيين على حد سواء جمهوران بدلاً من جمهور واحد .

وقد أصبح واضحاً في الربيع أن السجال الاميركي المتنامي بدأ يؤثّر على الحوار بين القوتين العظميين . ففي آيار (مايو) هاجم الرئيس بريجنيف في خطبة أمام الشبيبة الشيوعية سياسة ضبط التسلح الاميركية واقترح تجميداً متبادلاً وفورياً للأسلحة الاستراتيجية تسهيلاً للتقدم نحو تخفيض « مثل هذه الأنظمة تخفيضاً جذرياً » . وبعد ذلك يشهد تعهد وزير الخارجية السوفياتي غروميكو ، أمام جلسة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح ، بأن لا يكون الاتحاد السوفياتي أول من يستخدم الأسلحة النووية . وكما سارع الناطقون الاميركيون الى القول ، كان اقتراح بريجنيف يتبنى عملياً الفكرة السياسية للحركة المضادة للقوة النووية في الولايات المتحدة ، بينما تطابق وعد غروميكو مع اقتراح اعاد الحياة اليه حديثاً أربعة من المسؤولين الاميركيين السابقين ، وكان قد أثار جدلاً لا في الولايات المتحدة وحدها بل في أوروبا ايضاً .

وبالمثل عندما امتدح الرسميون الاميركيون جدية السوفيات في محادثات « ستارت » وعبروا عن التفاؤل بصدد احتمالات التوصل إلى نتيجة ناجحة للمحادثات ، رد المعلقون السوفياتمكررين بأنّ الوضع يتجه إلى مأزق ، وأن الادعاءات الاميركية التي تذهب إلى العكس لا يقصد بها غير طمأنة الرأي العام الذي يشك في السياسات الاميركية عن حق الى ان هذه السياسات لم تجعل التقدم مستحيلاً . وبإختصار أصبحت ظاهرة كانت قد لوحظت في السابق في المبادلات السوفياتية ـ الأميركية بالعلاقة مع محادثات القوات النووية المتوسطة تنطبق على مجال أوسع : بالنظر إلى ارتفاع مستويات الشك المتبادل ، أصبح التسييس المتزايد للمسائل النووية يعني أن المقترحات الجديدة أو اللهجة المعتدلة كثيراً ما تبدو وكأنها تستهدف التأثير على النقاش العام وليس الإفضاء إلى تقدم في المفاوضات الفعلية أو تخفيف حدة التوترات بين الدولتين العظميين .

وبشكل اعمّ أصبح وضع شبيه ينطبق على العلاقة ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ككل . غير انه مع حلول صيف عام ١٩٨٢ ، بدا أن اللهجة المعتدلة أخذت على أية حال تتوارى لتحل محلها الاتهامات المتبادلة المريرة والتجريحات الغاضبة

التي طبعت غالبية عام ١٩٨١ . وفي أوائل حزيران (يونيو) ، أعلن الرئيس ريغان في خطبة له أمام البرلمان البريطاني حملة صليبية من أجل الحرية والديمقراطية ، وقال أن الماركسية اللينينية ستنتهي إلى « مزبلة التاريخ » - فأدى ذلك بالإضافة إلى توسيعه للعقوبات ذات العلاقة بخط الأنابيب بعد ذلك بعشرة أيام وخطابه بمناسبة « اسبوع الأمم الأسيرة » في تموز (يوليو) إلى إطلاق موجة عارمة من التعليقات السوفياتية الغاضبة لم تخفت حدتها إلا بموت بريجنيف . فوصف المعلق السياسي لصحيفة « إزفستيا » السوفياتية الكسندر بوفين إدارة ريغان بأنها « أكثر الحكومات الاميركية نفاقاً » منذ مئة عام ، وقالت احدى افتتاحيات صحيفة « برافدا » أن حجج ريغان تليق « بقزم فكريا » . وخلص وزير الدفاع السوفياتي ، المارشال ديمتري أوستينوف ، في معرض اتهام طويل مفصّل بشكل غير معتاد للسياسات العسكرية الاميركية الى أن « أفعال الولايات المتحدة في مجملها تستهدف خلق الشروط المسبقة لخوض قتال يدمر الاشتراكية كنظام اجتماعي - سياسي » . لكن أكثر التعبيرات عن مزاج الاتحاد السوفياتي وثوقية جاء في ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر) عندما قال الرئيس بريجنيف لتجمع غير عادي للقادة العسكريين في الكرملين أنه يتوجب على الاتحاد السوفياتي في وجه مستوى الاستعدادات العسكرية الاميركية « الذي لم يسبق له مثيل » و « هجومها السياسي والايديولوجي والاقتصادي » ضد الاشتراكية ان يتأكد من متابعة التنافس في مجال التكنولوجيا العسكرية ، وأن يرفع استعداده القتالي حتى « لا يأخذنا شيء على حين غرة » وأن يستجيب « لأي جديد يظهر » في السياسة الصينية (وكانت هذه الإشارة الأخيرة أول صلة صريحة تقام بين العلاقات السوفياتية - الأميركية من جهة والعلاقات السوفياتية - الصينية من جهة أخرى) .

وقد استُقبلت خطبة بريجنيف هذه، التي كانت الأخيرة ، استقبالات مختلفة في الغرب . فرأى فيها البعض انها نتيجة للضغط المتعاظم (خاصة من العسكريين) الذي يدفع باتجاه الرد على التحدّي الاميركي بصلابة ، ولذا فإنها إشارة إلى التخلي نهائياً عن الحوار مع إدارة ريغان . أما الآخرون فرأوا أن اغراضها سياسية بصورة أولية ، وظنوا أنها محاولة لزيادة قلق الرأي العام الغربي تجاه برنامج ريغان العسكري واحتمالات التقدم في جنيف .

■ **الآفاق :**

مهما كان من أمر ، صار واضحاً في نهاية عهد بريجنيف أن اللهجة العلنية لحوار الدولتين العظميين باتت لاذعة حقاً ، مما شحذ التوقعات خلال الأيام الأولى لحكم يوري اندروبوف . ومع ذلك بينما كانت الدلائل جميعاً تشير إلى ان السكرتير العام الجديد حقن جهاز صنع القرار السوفياتي بالنشاط والحيوية، كان الأبرز في مبادرات سياسته الخارجية الأولى ضآلة الاختلاف ما بينها وما بين مبادرات سلفه . ففي الشرق الأوسط ، عمد الاتحاد السوفياتي إلى تعويض خسائر المعدات السورية في حرب لبنان ، وأعرب عن دعمه لبديل عربي لخطة ريغان للسلام ، وفي آذار (مارس) ١٩٨٣ وافق على معاهدة صداقة وتعاون مع ليبيا . لكن القيادة السوفياتية رغم تلهفها بوضوح على إزالة صورة العجز التي اكتسبتها خلال الصيف السابق لم تقم بأي مبادرات دبلوماسية خاصة بها . وفوق ذلك فإن ارتباطاتها مع الدول العربية الراديكالية وانعزالها بالمقابل عن الدول العربية المعتدلة كان يعني إستمرار نمط لا يعد بأي دور سوفياتي جديد أو بأي نفوذ في المنطقة . كذلك لم تكن هناك أي إشارة إلى التحول في الموقف السوفياتي بصدد افغانستان : فمثلاً اعاد بيان وزعته « تاس » في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) التأكيد على تعبير الاتحاد السوفياتي فيما مضى عن اهتمامه بالجهد الذي ترعاه الأمم المتحدة للتصول إلى تسوية ، لكن البيان أوضح ان الاتحاد السوفياتي لن « يغير موقفه من افغانستان الديمقراطية وحكومتها الشرعية » . أما بالنسبة للصين فقد تابعت حكومة أندروبوف المبادرات التي بدأها بريجنيف املاً في تحقيق تقارب في نهاية الأمر . ولكن في حين اتخذ القطران بعض الخطوات للتخفيف من حدة المنغصات في علاقاتهما ، كان الاستعداد السوفياتي للاستجابة لمطالبات الصين بـ « عمل ملموس » في كمبوديا وأفغانستان ومنغوليا وعلى طول الحدود الصينية ـ السوفياتية أقل وضوحاً بكثير . كذلك فإن الدبلوماسية السوفياتية النشيطة في اوروبا ـ بما في ذلك عرض جديد بشأن القوات النووية متوسطة المدى ، واقتراحات حلف وارسو عقد معاهدة عدم اعتداء مع حلف شمال الأطلسي ، والدعوة إلى منطقة حرة من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى ، والجهد الكبير (الذي لم ينجح في نهاية الأمر) للتأثير على الانتخابات الألمانية في آذار (مارس) بدت على انها تعبير اكثر قوة عما كان قد انتهج سابقاً .

وباختصار ليس هناك أي آفاق مباشرة لتغيير ما دعاه أحد المراقبين « التوتر المضبوط بحدود » في العلاقة ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وبالطبع يمكن ان يكون

لأي تقدم درامي في محادثات القوات النووية متوسطة المدى أثر هام ، ويبدو أن الولايات المتحدة يحتمل ، بضغط اوروبي عارم لدفعها باتجاه ابداء المرونة ، أن تتقدم باقتراحات جديدة في جنيف في وقت لاحق هذا الربيع . لكن الإتحاد السوفياتي رفض علناً «حلا مؤقتاً» يضفي الشرعية على حشود حلف شمال الأطلسي الجديدة ولا يزال الطرفان متباعدين فيما يتعلق بالمسائل التي تكمن خلف المفاوضات .

وبالطبع لا شك في أن أثر خلافة أندروبوف سيتضح على المدى الطويل ، ولكن الإلتباسات تكثر في هذا الشأن ـ التباسات بصدد افضلياته السياسية ، وبصدد أثر مركزه الجديد على هذه الأفضليات ، ودرجة السلطة التي سيتمتع بها في نهاية المطاف . وفوق ذلك ، فإنه حتى ولو استطاع اندروبوف ان يعزز سلطته بسرعة ، فإن المناخ السائد سيجعل من الصعب تخفيف حدة التوتر السوفياتي ـ الاميركي . وفي النهاية ، استثار ترديد الرئيس ريغان بأن « رقص التانغو يتطلب طرفين ، ونحن بحاجة الى دليل على انهم يريدون الرقص » جواباً سوفياتياً هو « دعوة امرىء الى الرقص لا تتّم في العادة عن طريق مطالبته بتغيير تسريحة شعره ، فكيف بالحري تفكيره ؟ » . وأقل ما يمكن قوله في أوائل عام ١٩٨٣ هو أن احتمال ان ترقص القوتان العظميان التانغو بدلاً من رقصة السيف ، هو احتمال ضئيل بالفعل .

* * *

البرامج العسكرية الأميركية : تغييرات وتحديات

أجبر التناقص الملحوظ في دعم الكونغرس والرأي العام لسياسة إدارة ريغان في مجال الأمن القومي هذه السياسة على اتخاذ موقف دفاعي في عام ١٩٨٢ ، وكان مقدمة لعدد من التغيرات في توجهها . وكان التحول الحاد أوضح ما يكون في حدثين لم يسبق لهما مثيل في واشنطن . ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ كان لدى الإدارة في ختام سنتها الأولى من الثقة بقدرتها على تمرير برنامج تسلح رئيسي في الكونغرس انها اقترحت مخصصات للدفاع تفوق ما طلبته فروع القوات المسلحة ذاتها بـ ٦ مليارات دولار . أما في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ بالمقارنة ، فقد صوت مجلس النواب على تخفيض الأموال المخصصة لإنتاج صاروخ « م . إكس » رافضاً بذلك شبكة اسلحة استراتيجية رئيسية للمرة الأولى في تاريخ ما بعد الحرب ، رغم دعم الرئيس الكامل لهذه الشبكة .

وعلى الرغم من أن الكونغرس لم يلغ مشروع صواريخ « م . إكس » إلغاء كاملاً في الواقع ، ووافق بالفعل على ميزانية عسكرية قياسية قدرها ٢٣٢ مليار دولار ، فإن هذا العمل كان رمزاً للهبوط الهام في الدعم الذي تلقاه خطط ريغان الدفاعية .

وفي أوائل عام ١٩٨٢، كانت المعارضة لبرنامج الإدارة الدفاعي تقتصر إلى حد كبير على اتهامات بانه يفتقر الى أولويات أو إلى إستراتيجية أمن قومية كلية يهتدي الانفاق الدفاعي بهديها . وقام بعض المعلقين بالمقارنة صراحة بين سياسة الرئيس الدفاعية وسياسة سلفه في المجال الاجتماعي وحملة ريغان نفسه عليها خلال حملته الانتخابية ، متهمين الادارة بأنها تحاول حل المشاكل بإلقاء النقود عليها . وخلال العام اعترفت الادارة بالافتقار الى استراتيجية أمن قومية كلية واتخذت خطوات لتصحيح الوضع ، لكن صياغتها لاستراتيجية شاملة واجهت انتقادات اكثر حتى من تلك التي قوبل بها صمتها السابق .

■ الاستراتيجية الجديدة :

في شباط (فبراير) أمر الرئيس ريغان بمراجعة رئيسية للاستراتيجية الأمنية الشاملة التي كانت حتى ذلك الحين ، على حد تعبير مستشار شؤون الأمن القومي وليام كلارك ، « مجرد مجموعة من سياسات الوزارات » . وفي ٢١ آيار (مايو) قدم كلارك في خطبة له « الاستراتيجية المتكاملة الجديدة للحفاظ على أمننا القومي » . وجاءت المراجعة مقترنة بـ « التقرير السنوي الى الكونغرس » الذي قدمه وزير الدفاع كاسبار واينبرغر للسنة المالية ١٩٨٣ والذي صدر في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٢ ، بالإضافة الى تقرير البنتاغون « التوجيه الدفاعي ، السنين المالية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ » (وهي وثيقة غير منشورة سربت إلى الصحافة في أواخر أيار ـ مايو) لتعطي صورة واضحة شاملة عن نمط التفكير الكامن خلف السياسة الدفاعية للإدارة . وكانت هناك ثلاثة مجالات رئيسية جرى فيها تغيير للمواقف السابقة جدير بالملاحظة : العلاقة الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي ، ومخاطر « التصعيد الافقي » والحرب التقليدية المديدة والاستراتيجية السائدة للحرب النووية .

وقد بدت سياسة ريغان ، بتخليها عن محاولات الإدارات السابقة للتأثير على السلوك السوفياتي بإعطاء السوفيات حوافز اقتصادية ثم التهديد بسحبها ، عدوانية بشكل أكثر مباشرة ، واكثر صلة « بالحرب الاقتصادية » منها باستراتيجية التوريط الاقتصادي

في فترة الانفراج . فقد قال وزير الدفاع واينبرغر للكونغرس مثلاً أن « ما يقوي الاتحاد السوفياتي الآن ، يضعف قضية الحرية في العالم » . وأعلن كلارك « علينا ان نجبر خصمنا الرئيسي ، الاتحاد السوفياتي على تحمل عبء نقائصه الاقتصادية كي تقتنع القيادة السوفياتية بتحويل اهتمامها إلى الداخل » . وكان لهذا التغيير آثاره على سياسات الإدارة فيما يتعلق بالأسلحة وبالتجارة الدولية .

أما بالنسبة لسياسة الأسلحة فقد عنت هذه الاستراتيجية طبقاً لـ « التوجيه الدفاعي، السنين المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٨ » أن على الولايات المتحدة ان تطور أسلحة « تصعب مقارعتها وتفرض نفقات غير متناسبة وتفتح مجالات جديدة للتنافس العسكري الرئيسي وتجعل الإستثمارات السوفياتية السابقة متقادمة وغير مجدية » . هكذا ، كف النظر عن رؤية مجالات التنافس العسكري غير المتوقعة على أنها فرص لضبط التسلح وأصبحت تعتبر وسيلة لإجبار الاتحاد السوفياتي على زيادة انفاقه العسكري . أما تغييرات السياسة التجارية فتضمنت جهداً ناجحاً لأحكام قواعد وتشريعات « لجنة تنسيق ضوابط التصدير متعددة الأطراف » ، وحملة مستمرة ضد التجسس الصناعي السوفياتي في مجالات مثل تكنولوجيا الكومبيوتر ، والجهد الفاشل الذي بذل من حزيران (يونيو) إلى تشرين الثاني (نوفمبر) لإعاقة خط انابيب الغاز السيبيري بفرض عقوبات على الشركات الاوروبية المشتركة في المشروع . غير ان سياسة الإدارة لم تجبرها على إعادة النظر في أمر مبيعات الحبوب الاميركية الى الاتحاد السوفياتي ، واحتل هذا الافتقار الواضح إلى التناسق مكاناً بارزاً في النقاش داخل التحالف الأطلسي حول العقوبات المتعلقة بخط الأنابيب .

■ استراتيجية الحرب التقليدية :

كان التغير الثاني في إستراتيجية الإدارة يتعلق بخططها لردع هجوم سوفياتي تقليدي إذا كان ذلك ممكناً ، ولكن خوض غمار حرب تقليدية إذا فشل الردع . وكان يفترض أن يتحقق ذلك بتبني استراتيجيات « تصعيد أفقي » و « حرب تقليدية طويلة الأمد » وبذلك لا تعود الولايات المتحدة معتمدة على التهديد الرادع بالتصعيد المتعمد وصولاً إلى الصدام النووي ، ذلك التهديد الذي اصبح اقل مصداقية عندما حقق الاتحاد السوفياتي التعادل الاستراتيجي . وبدلاً من ذلك تقوي الولايات المتحدة الردع ضد عدوان تقليدي على حليفاتها بالتهديد بالقيام بهجوم مضاد في مكان آخر . وقال السيد واينبرغر

للكونغرس انه « حتى لو هاجم العدو في مكان واحد فقط فإننا قد نختار ان لا نقصر أنفسنا على مواجهة عدوانه في جبهته المباشرة » وذهب إلى أن الردع سيتعزز بالقدرة على مهاجمة « ارض او موجودات هامة، بالنسبة له، أهمية تلك التي يهاجمها » . وكشفت « الخطوط العامة » ان مثل هذه الأهداف قد لا يقتصر على حلفاء السوفيات في العالم الثالث ، بل قد يتضمن الارض السوفياتية ذاتها .

وانتقد تقرير واينبرغر الإدارات السابقة لاعتمادها على التهديد بخوض حرب تقليدية قصيرة في الخليج لردع عدوان سوفياتي في تلك المنطقة وهو تهديد وصفه بانه « دعوة الى العدوان » وأضاف ان « الردع سيضعف » في اواخر الثمانينات« إذا ضلل العدو وقيد إلى الاعتقاد خطأ انه يستطيع بسهولة ان يصمد اكثر منّا في حرب تقليدية » . وحتى يمكن « التغلب على خطر الحرب القصيرة » ستقوم وزارة الدفاع بالتأكيد على « تحسين قدرة القوات الاميركية على الصمود وتقوية القدرة على توسيع الانتاج العسكري ، والتغييرات المناسبة في الاستراتيجية والتكتيك » .

وإذا كان لـ « استراتيجية حرب تقليدية طويلة الأمد » ان تكون مصداقة في جنوب غرب آسيا ، فإن ذلك يتطلب تقوية قوات التدخل السريع . ولذا قامت الإدارة في عام ١٩٨٢ بتحويل قوات التدخل السريع إلى « قيادة مركزية موحدة » تابعة مباشرة لوزارة الدفاع ، وجرى التخطيط لإلحاق وحدات جيش وقوات جوية ومشاة بحرية إضافية بها .

ويمكن في ضوء هذه التغييرات في الاستراتيجية التقليدية فهم اولويات برامج الإدارة الطموحة لإدارة القوات . وبما ان الاسطول سيلعب الدور المركزي في « استراتيجية تصعيد افقي » فقد نال اكبر زيادة بين فروع القوات جميعاً في طلبات الموازنة للسنة المالية ١٩٨٣ ـ إذ زاد الإنفاق المخطط له من ٦٩٦٦٥ مليون دولار إلى ٨٨٩٩٥ مليون دولار في محاولة لخلق قوة شاملة قوامها ٦٠٠ سفينة . وقد استطاعت الإدارة في سنتيها الأوليين تمرير موازنة الأسطول بنجاحها في إقناع الكونغرس بالترخيص ببناء اعداد كبيرة من السفن خلال مدة زمنية طويلة في المستقبل . وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كانت هناك عقود لبناء ١٠٦ سفن جديدة مما يفسر رد وزير البحرية جون ليمان على نقاد الخطة في ١ كانون الأول (ديسمبر) : « صار الوقت متأخراً لإيقافها . . . إنها ليست خطة نستطيعها فحسب ، إنها خطة يجري تنفيذها » .

■ **الخطط النووية :**

كانت البرامج التي خطط لها الرئيس ريغـان في حقل الاستـراتيجية النـووية اكـثر غموضاً من تلك التي في حقل الاستراتيجية التقليدية . فقد كشف في اوائل عام ١٩٨٢ ان الرئيس أصدر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ توجيه أمن قومي رئاسي ، ولكن لم يكشف النقاب كاملاً عن محتويات هذه الوثيقة . وفي آب (اغسطس) من العام نفسه قلّل وزير الدفاع واينبرغر علانية من أهمية أية تغييرات في الاستراتيجية مدعياً « أنه ليس هناك جديد في سياستنا » . ومع ذلك بدا ان هناك تغيرا في التركيز . فقد كان « التوجيه الرئاسي رقم ـ ٥٩ » الذي اصدره الرئيس كارتر في تموز (يوليو) ١٩٨٢ قد ركّز على ما دعي آنـذاك باستراتيجية التوازن المعاكس » (Countervailing Strategy) ، بينما تحدث الناطقون بأسم إدارة ريغان في الكثير من الاحيان عن « التفوق » في حرب نووية . وحفز ذلك تخمينات علنية بأنه تجري مراجعة جذرية للعقيدة النووية الأميركية . فمثلاً ، ورد في الوثيقة التي تحدثت عنها مصادر إدارة ريغان التوجيه الدفاعي للسنين المالية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) أن « قدرات الولايات المتحدة النووية يجب ان تتفوق وتسيطر حتى في ظروف حرب مديدة » . وفي ١٠ حزيران (يونيو) شكا واينبرغر من ان التقارير الصحفية عن هذه الوثيقـة مضللة ، إذ أن الإدارة « لا تعتقد أنـه يمكن كسب حرب نـووية » ، لكن تفسيره لهذه السياسة بدا وكأنه يؤكد الانطباع بأن هناك استراتيجية جديدة رئيسية : « إنا نخطط للنصر والتفوق إذا هوجمنا وإذا كان هناك وزير دفاع لا يخطط للنصر، فإنه يجب أن يتعرض للتجريـح القانـوني » . ولكن إذا كانت العقيـدة النوويـة للإدارة قـد ظلت غامضة بعض الشيء ، فإن برنامجها للإنفاق النووي لم يظل كذلك . فقـد أورد تقريـر واينبرغر للكونغرس الخطوط العريضة لطلبات الانفاق اللازمة لتزويد الولايات المتحدة بهامش أمان كاف مع التركيز على قدرة التحمل والبقاء » . ويبين الجدول رقم واحد اهم مقترحات الإنفاق على الأسلحة والأنظمة الاستراتيجية في السنة المـالية ١٩٨٣ وعـلى الرغم من الجهود المستمـرة عبر عـام ١٩٨٢ لتخفيض العجز القـومي بعصـــر الانفاق الحكومي ، فإن الكونغرس لم يخفض تخفيضـاً ذا شأن بحلول نهايـة العام غـير الموازنـة المخصصة لتطوير صواريخ « م . إكس » وموازنة الصواريخ الباليستيكية الدفاعية .

جدول رقم ١ ـ التمويل المقترح للأنظمة الاستراتيجية الرئيسية
ـ السنة المالية ١٩٨٣

	تطوير	استحصال
ـ صواريخ «م. اكس»	٢٧٥٩,٣	١٤٩٧,١
ـ غواصات «ترايدنت»	—	٢٧٦٥,٧
ـ صواريخ باليستيكية تطلق من غواصات، طراز «ترايدنت ٢»	٣٦٦,٧	
ـ صواريخ «كروز» تطلق من الجو	١٨٦,٨	٦٧٦,٧
ـ قاذفات «بـ ٥٢» معدلة	١٢١,٨	٥٧٢,٩
ـ قاذفات «ب ـ ١»	٧٥٣,٥	٤٠٣٣,٥
ـ شبكة دفاع ضد الصواريخ الباليستيكية	٨٧٠,٦	٥٩,٥
ـ تحسين انظمة القيادة والسيطرة والاتصالات	٥٢١,٨	٦٨٦,٨

■ رد فعل الجمهور العام :

هناك ثلاثة مصادر للمعلومات عن رد فعل الجمهور العام الاميركي لخطابات الادارة وبرامجها الدفاعية للعام ١٩٨٢ : إستفتاءات الرأي العام التي تبين التغيرات في دعم الانفاق الدفاعي، والتطورات ضد أخطار الحرب النووية، وكذلك نتائج انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) وهي الأكثر دلالة .

وقد أظهرت استفتاءات الرأي العام هبوطاً مستمراً في دعم زيادات الإنفاق الدفاعي خلال سنتي إدارة الرئيس ريغان . ويبين الجدول رقم ٢ ذلك حيث ترد النسب المئوية للإجابات عن سؤال : بشكل عام هل تفضل زيادة ام تخفيض الموازنة الدفاعية الراهنة أم الإبقاء عليها كما هي الآن ؟ » .

جدول رقم ٢

	١٩٨٠	١٩٨١	آذار ١٩٨٢	تشرين الأول ١٩٨٢
زيادة	٧١	٥٨	٤٣	١٧
تخفيض	٦	١٦	١٨	٢٤
لا تغيير	٢١	٢٢	٣٧	٥٤
غير متأكد	٢	٤	٢	٥

وبما أن الإجابات في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ بينت أن ٧١ بالمائة من الجمهور يحبذ إما زيادة المستوى القياسي التي وصلته الموازنة الدفاعية أو الابقاء عليها كما هي ، يبدو انه ما زالت هناك موافقة على برنامج تسلح نشيط . لكن الرقم المماثل في عام ١٩٨٢ كان ٩٢ بالمائة (وكان ٧١ بالمائة مع زيادات في الإنفاق) ، مما يشير إلى أن الإنفاق الدفاعي الضروري للوفاء بأهداف الادارة بعيدة المدى لن يكون شعبياً .

ومن الاصعب بكثير بالطبع قياس تجليات قلق الرأي العام تجاه الحرب بأي مقدار من الدقة ، لكن تنامي وعي الجمهور لسياسة ريغان النووية وتعاظم قلقه تجاهها كانا واضحين بطرق عدة . فقد أصبح كتاب جوناثان شل « مصير الأرض » ، وهو وصف كابوسي لآثار الحرب النووية وتأمل فلسفي في معنى القضاء على الجنس البشري ، اكثر الكتب مبيعاً في طول البلاد وعرضها ، وطبع منه أكثر من ١٢٥ الف نسخة ، كما كان بداية لفيض من الكتابات الشعبية حول الأسلحة النووية . واكتسبت حركة التجميد النووي زخماً هائلاً ، فتجمع نحو ٨٠٠ ألف شخص في مدينة نيويورك في ١٢ حزيران (يونيو) في اكبر تظاهرة من نوعها في التاريخ الاميركي للاحتجاج على سباق التسلح النووي . وكان القلق المتنامي واضحاً كذلك في تشرين الثاني (نوفمبر) عندما أصدر المطارنة الكاثوليك في الولايات المتحدة ، وهم تقليدياً جماعة محافظة نسبياً ، مسودة رسالة رعوية موضوعها الحرب النووية ، اعتبرت بوجه عام ، معارضة لسياسة الادارة .

وجاءت أهم إشارة الى تناقص الدعم الجماهيري لبرنامج ريغان الدفاعي في نتائج انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) . فقد ربح الديمقراطيون المعارضون لسياسات الادارة الاقتصادية والدفاعية معاً ربحاً صافياً قدره ٢٦ مقعداً في مجلس النواب . ونجحت

استفتاءات تؤيد نتيجة تجميد الأسلحة النووية في ثمانية من تسع انتخابات ولايات في مقاطعة كولومبيا وفي انتخابات ٢٩ مدينة في طول البلاد وعرضها (حيث كان السؤال على ورقة الانتخاب ، كان هامش التأييد في البلاد كلها ٣ الى ٢) . وأعلن الذين تقدموا إلى المجلس باقتراح التجميد الذي خسر بفارق صوتين فقط في آب (اغسطس) ١٩٨٢ أنهم كسبوا ٣٩ مؤيداً جديداً نتيجة للانتخابات ، وجهروا بعزمهم على إعادة تقديم مشروع القرار ذاته في اوائل عام ١٩٨٣ .

وكان القلق العام تجاه سياسات الإدارة النووية وتجاه خطط الانفاق الدفاعي عائداً إلى حد كبير إلى فشل السياسات الاقتصادية للرئيس ريغان . فقد جاء إلى منصبه داعياً الى ضرائب أقل وانفاق عسكري أعلى وموازنة دون عجز . وكانت احدى الطرق التي حاول بها تحقيق هذه الأهداف المتعارضة تعارضاً اساسياً في وقت واحد تخفيض الانفاق على الخدمات الاجتماعية تخفيضاً حاداً ، وقد فعل ذلك ثانية (بموافقة الكونغرس) للسنة المالية ١٩٨٣ .

وكانت نتيجة سنتي الاقتصاد الريغانية دفع البلاد الى هاوية كساد عميق . فأصبح أكثر من ١٢ مليون عامل (١٠,٨ بالمائة من مجموع السكان العاملين) مسجلاً في سجلات البطالة ، وأصبح هناك على الأقل مليونان اضافيان لم يعودوا لفرط يأسهم يبحثون عن عمل . وفي بعض المناطق زادت البطالة الشاملة على ٢٠ بالمائة كما انها زادت على ٥٠ بالمائة بين الشباب السود وبين العمال غير الماهرين في المناطق الداخلية من المدن .

وكانت تنبؤات الادارة ذاتها تذهب إلى أن عجز الموازنة سيكون ٢٠٨ مليارات دولار في السنة المالية ١٩٨٣ التي بدأت في ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ - و١٨٩ مليار دولار في السنة المالية ١٩٨٤ (أما المحللون المستقلون ومكتب الموازنة التابع للكونغرس فقد كانت تقديراتهم أعلى بعض الشيء) . ومع ذلك وفي وجه إشارات واضحة إلى أن عامة الجمهور والكونغرس معاً لن يرغبا في دعم الاستمرار في النهج الذي اختطه الرئيس ريغان في رسالة موازنته الأولى ، استمر في الإصرار على ضرائب منخفضة وإنفاق دفاعي أعلى واقتطاعات في الإنفاق المحلي . ونادت الموازنة التي قدمها إلى الكونغرس في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ بنمو حقيقي قدره ٩ بالمائة في الإنفاق الدفاعي وتخفيض حقيقي قدره ٣ بالمائة في الإنفاقات غير العسكرية .

■ **الكونغرس يعيد تأكيد سلطته :**

إذا لم يكن الرئيس قد شعر بعد بالاتجاه الجديد في البلاد ، فمن الواضح ان الكونغرس قد فعل . ففي وقت مبكر يعود الى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ صوت مجلس النواب بأغلبيته الديمقراطية ومجلس الشيوخ بأغلبيته الجمهورية بنسخ نقض الرئيس لمشروع قرار مخصصات ادعى انه يمزق الموازنة لإنه يحتوي على مليار دولار « أكثر مما يجب للبرامج المحلية » وملياري دولار « اقل مما يجب للدفاع » . ورغم نداءات ريغان ومناشدته للحزبين كي يدعما مقترحاته الجديدة للموازنة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، كان أعضاء الكونغرس الديمقراطيون يتحدثون عن الحاجة الى الإنفاق أقل على الدفاع وإنفاق ٥ ـ ٧ مليارات دولار إضافية على إجراءات لخلق وظائف . والواقع ان الكونغرس أوضح شعوره الغاضب الجديد حتى في وقت أسبق ، عندما اجتمع في الجلسة التي اعقبت انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) مباشرة وعارض خطط الرئيس بالنسبة للصاروخ « م ـ اكس » .

ـ الصاروخ « م اكس » ومبدأ « الحزمة المتراصة » :

في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) اعلن الرئيس ريغان قراره الذي طال انتظاره حول النمط المفترض لتركيز صواريخ « م . اكس » الباليستيكية العابرة للقارات التي اعيدت تسميتها فأصبحت تدعى صواريخ « بيس كيبر » (حافظ السلام) . وكان ريغان قد رفض في أوائل عام ١٩٨١ النمط الذي كان قد اقترحه سلفه الرئيس كارتر ورأى الكونغرس برفض اقتراحه هو في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠ بوضع صواريخ « م . اكس » في صوامع صواريخ « مينتمان » ، فعمد عندئذ إلى اقتراح وضع ١٠٠ صاروخ في مخازن ثابتة متقاربة في قاعدة « وارن » الجوية في ولاية « وايومنغ » . وقد صمّم نمط التركيز هذا المعروف باسم « الحزمة المتراصة » (Dense Pack) والذي يكلف ٢٦,٤ مليار دولار لحماية الصواريخ بوساطة ظاهرة تعرف باسم « اقتتال الأخوة » : انفجارات الصواريخ القادمة الأولى في هجوم نووي مفترض تدمر ما تبقى منها مما يسمح لبعض صواريخ « م . اكس » المستهدفة بالبقاء سليمة ، فيمكن حينئذ استخدامها في الرد الانتقامي . غير أن النقاد سرعان ما أثاروا اعتبارات استراتيجية ضد نمط التركيز هذا : ليست ظاهرة « الاقتتال الأخوي » مؤكدة الحدوث ، ويمكن للاتحاد السوفياتي أن يتغلب عليها ببناء رؤوس حربية ضخمة ، أو بتطوير طريقة محكمة للتفجير المتزامن لصواريخه

الباليستيكية العابرة للقارات الحالية ، أو ببناء رؤوس حربية خارقة تغور بعيداً في الأرض . وذهب نقاد آخرون إلى أن خطط صواريخ « م . اكس » ليست ضرورية أو غير حكيمة ويجب ان تستبدل بصواريخ « ترايدنت ٢ » التي تطلق من الغواصات ، والتي كان يجري تطويرها ، أو بصاروخ ذي قاعدة ارضية جديد مقترح له رأس حربي مفرد . ولكن ربما كانت أهم الحجج ضد « الحزمة المتراصة » سياسية اكثر منها استراتيجية . فكما قال عضو الكونغرس الجمهوري جاك ادوارد فيما بعد « أصبحت صواريخ « ام . اكس » رمزاً «للإنفاق الدفاعي » وقد بينت الانتخابات الاخيرة ان كثيراً من الناخبين أصبحوا الآن يعتبرون أن الإنفاق الدفاعي بكل بساطة مرتفع اكثر مما يجب .

وتحرك مجلس النواب بسرعة ، ففي ٧ كانون الأول (ديسمبر) ، ذكرى الهجوم على بيرل هاربر ، صوت بأغلبية ٢٤٥ مقابل ١٦٧ صوتاً بشطب ٩٨٨ مليون دولار طلبتها الإدارة للاستحصال فوراً على خمسة صواريخ « م . اكس » تاركاً ٢,٥ مليار دولار للإنفاق على أبحاث صواريخ « م . اكس » وتطويرها . واكتسبت الحملة على صواريخ « م . اكس » مزيداً من الدعم عندما كشف في ٨ كانون الأول (ديسمبر) أن ثلاثة أعضاء هيئة رؤساء الأركان المشتركة الخمسة كانوا قد عارضوا خطة « الحزمة المتراصة » . غير ان مجلس الشيوخ صوت في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) بأغلبية ٥٦ صوتاً مقابل ٤٢ على ان لا تقطع أموال الاستحصال على صواريخ « م . اكس » بل « توضع خلف حاجز » بحيث لا يمكن إطلاق الأموال لإنفاقها إلا بعد موافقة الكونغرس على خطط حشد بديلة في عام ١٩٨٣ . وبعد ذلك عمد مؤتمر لمجلس النواب والشيوخ للتوصل الى حل وسط اجيز في ٢٠ في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) وقد قضى هذا القرار على الـ ٩٨٨ مليون دولار المعدة للشراء الفوري للصواريخ ، إلا أنه ترك مبلغ الـ ٢,٥ مليار دولار للأبحاث والتطوير، غير أنه اشترط أنه لا يجوز إنفاق ٥٦٠ مليون دولار منها إلا بعد موافقة الكونغرس على نمط التركيز المفترض . وفوق ذلك دعا القرار الرئيس ريغان ان لا يقدم توصيات بشأن نمط تحديد بديل قبل ١ آذار (مارس) ١٩٨٣ . وفي النهاية أعلن ريغان في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) عن تشكيل لجنة ذات مستوى رفيع يرئسها مستشار الأمن القومي السابق ، برنت سكوكروفت ، لتفحص أنماط تركيز أفضل وبدائل مستقبلية لصواريخ « م . اكس » ذاتها .

ـ صدام يلوح في الأفق :

وفي حين أن هذا الإجراء لم يقض على مستقبل صواريخ « م . اكس » ، إلا أنه كان إشارة إلى تنامي ممانعة الكونغرس لترك القرارات الدفاعية كلية في أيدي الادارة . وقد استغل عضو الكونغرس الجمهوري بيل غرين المزاج السائد في صفوف الكونغرس ، والذي ينحى إلى تأكيد سلطة هذا الأخير ، بدّقة عندما أعلن « ببساطة أخفق البناغون وأخفقت الإدارة في القيام بمسؤوليتها تجاه القيام بخيارات من بين الأنظمة النووية المتعددة » . وقام الكونغرس بخيارات هو بنفسه في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) بإلحاق نصوص محددة بقانون المخصصات الدفاعية حدّت من المرونة التي تتمتع بها الادارة . من خلال هذه النصوص حظرّ الكونغرس اختبار صاروخ « م . اكس » ووضع حداً أعلى لعدد القوات الاميركية في أوروبا يبلغ ٣١٥٧٠٠، وتخفيض ٤٩٨ مليون دولار من الأموال المطلوبة للإستحصال على صواريخ « بيرشنغ ـ ٢ » كما خفض ٣٢,٨ مليون دولار من الأموال المطلوبة للاستحصال على الطائرة القاذفة « أ ـ ١٠ ثندربولت » .

غير أن الادارة استمرت في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ في بذل جهودها للحيلولة دون قيام الكونغرس بأية تخفيضات في الانفاق الدفاعي. فطالبت في موازنة السنة المالية ١٩٨٤ ، التي ارسلت الى الكونغرس في ٣١ كانون الثاني (يناير) ، برفع الموازنة الدفاعية إلى مبلغ ٢٣٩ مليار دولار (بما في ذلك زيادة بنسبة ٣٦,٤ بالمائة في أنظمة الأسلحة الاستراتيجية و٨,٨ بالمائة في القوات التقليدية) ، في الوقت الذي دعت فيه الى تجميد أو تخفيض الانفاق على غالبية البرامج المحلية . وكان واضحاً من ردود فعل الكونغرس الفورية أن الرئيس لن يجد من السهل عليه تمرير هذا البرنامج الطموح ، بالنظر إلى احتمال حدوث حالات عجز كبير في الموازنة . وكان الحجم القياسي للموازنة الدفاعية التي تمت الموافقة عليها في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ إشارة إلى أن الإجماع على تحسين الدفاع الوطني لا يزال قوياً . لكن الكونغرس المنتخب حديثاً أبدى اهتماماً بالرسالة التي بدا أن الناخبين يريدون توصيلها : يجب في وقت يتسم بالصعوبات الاقتصادية ان يصار الى إحداث توازن أفضل بين الزيادات في الإنفاق الدفاعي والاقتطاعات في بنود الخدمات الاجتماعية . والكونغرس مستعد لإعادة تأكيد سلطته حتى بقوة أكبر مما فعل في عام ١٩٨٢ ، وستضطر الادارة الى تخفيض طلباتها . وكما قال عضو مجلس الشيوخ بوب دول في نهاية عام ١٩٨٢ « إذا كانت الادارة تظن ان لديها مشاكل هذا العام ، فلتنتظر حتى العام القادم » .

* * * *

الاتحاد السوفياتي بقيادة جديدة

توّفي ليونيد برجنيف في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . وبعد ذلك بيومين تسلم السلطة بسرعة ودون جهد على ما يبدو يوري اندروبوف ، الرئيس السابق للاستخبارات السوفياتية (كي . جي . بي) وعضو المكتب السياسي منذ عام ١٩٧٣ . وهكذا ، عندما جاءت في نهاية المطاف نتيجة مشكلة الخلافة السوفياتية ـ التي كانت طيلة سنوات موضوع تخمينات مستمرة ـ بدا انها ليست مثيرة ولا علامة على بداية حقبة جديدة حقاً، بل بدا أن الصراع على السلطة انتهى بحل وسط يفتقر الى الرسوخ. ولا زال من المبكر القول بما إذا كان هذا الانطباع الأول دقيقاً ، لكن ما يمكن قوله بثقة هو أن اندروبوف بأشهره الأولى في السلطة لم يقم بمبادرات جريئة ولا بتخليات شجاعة حقاً عن الماضي .

وربما لم يكن من المدهش ان تظل السياسة السوفياتية والمشاكل السوفياتية على حالها إلى حد بعيد . وبمرور الوقت أصبح من المحتمل أكثر فأكثر ان مسألة الخلافة ربما لم تكن قد حلّت نهائياً ، بل دخلت مرحلة جديدة فحسب . وكانت التأخيرات في التعيينات على مستوى المكتب السياسي وعلى المستويات الأدنى مثيرة للاهتمام في بادىء الأمر ، لكنها أصبحت في النهاية محيّرة . وظل السؤال ما إذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع الاستمرار في التعامل مع المشاكل بتردّد وبطء منعزلاً كما كان من قبل . وكان هذا السؤال اكثر الحاحاً إذ أن الاتحاد السوفياتي الذي ورثه يوري اندروبوف كان يختلف اختلافاً هائلاً عن ذاك الذي تسلمه ليونيد بريجنيف قبل نحو ١٧ عاماً ، من حيث القوة والنفوذ ومن حيث المشاكل والألغاز المحيّرة .

سنوات بريجنيف : ورقة حساب :

لا شك في أن اكثر انجازات قيادة بريجنيف الطويلة للحزب الشيوعي السوفياتي بروزاً هي نجاحه في تحويل الاتحاد السوفياتي من متطلع إلى مركز قوي يجعل منه قوة عالمية هي إحدى القوتين العظميين فعلاً . ففي عام ١٩٦٥ عندما جاء بريجنيف إلى السلطة ، كان الاتحاد السوفياتي لا يزال يعاني آثار الإهانة التي لحقت به في أزمة الصواريخ الكوبية ، ولكن في عام ١٩٨٢ لم يكن الاتحاد السوفياتي قد حقق التعادل النووي الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فحسب ، بل أصبح قوة عظمى لها مصالح كونية ونفوذ شامل حقاً .

وكانت احدى الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الانجاز البناء المتواصل للقوة العسكرية (بمعدل نمو بلغت وتيرته السنوية نحو ٤ إلى ٥ بالمائة خلال فترة بريجنيف) . وخلال هذه السنوات الـ ١٧ زادت قوة الصواريخ السوفياتية الباليسيكية العابرة للقارات من ٢٢٤ إلى ١٣٩٨ وصواريخه الباليستيكية التي تطلق من الغواصات من ١٠٧ إلى ٩٨٩ وموجوداته الكلية من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية من نحو ٧٥٠ إلى ٨ الاف تقريباً . كذلك طوّر اسطولاً قوياً لا يزال ينمو وقدرة ذات شأن على إقامة الجسور الجوية والبحرية . كما زاد من قواته التقليدية في كافة الميادين وغيّر المعادلة العسكرية في أوروبا تغييراً أساسياً عبر إدخال صواريخ « س . س ـ ٢٠ » وانظمة مسرح لإيصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة الأهداف على نطاق ضخم . وباختصار تطور الاتحاد السوفياتي من كونه قوة برية ذات قدرات على مدّ يد قوتها على النطاق الاقليمي فحسب إلى قوة عظمى حقاً .

غير أن القوة العسكرية لم تكن غير واحدة من أدوات النجاح الرئيسية ، وكانت بالقدر ذاته من الاهمية قدرة السياسة الخارجية السوفياتية على تحويل هذا الجبروت المتنامي إلى نفوذ سياسي . ولا بد من الاعتراف انه كانت هناك عوامل خارجية تحبذ هذا التطور ، أهمها التورط الأميركي المأسوي في مستنقع فيتنام وأزمة القيادة الأميركية التي كانت ووترغيت رمزاً لها ، وتشوّق الديموقراطيات الغربية عموماً للإنفراج وإنهاء الحرب الباردة . لكن هذه العوامل جميعاً لا تقلل من عظمة الانجاز السوفياتي . لقد اشتغلت الديبلوماسية السوفياتية في زمن بريجنيف ببناء واستغلال ما اطلق عليه هنري كيسنجر مرة « الشراكة في الضراء » مع الولايات المتحدة . وكان الحوار السياسي مع واشنطن بشكل عام ، ومفاوضات ضبط التسلح بشكل خاص ، الطريق الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى الاعتراف بالاتحاد السوفياتي كقوة مساوية للولايات المتحدة (وذلك اعتراف كان توقيع اتفاقية « سالت ـ ١ » ومعاهدة الصواريخ الباليستيكية المضاءة في عام ١٩٧٢ رمزاً له) . واستخدم الاتحاد السوفياتي تطبيع المانيا الغربية لعلاقاتها مع الكتلة الشرقية في اوائل السبعينات وقبول الغرب لمشروع مؤتمر للأمن والتعاون في اوروبا كي يُحكِم في النهاية قبضته على المكاسب الاقليمية التي حققها خلال الحرب ، كما استخدم ما تبع ذلك من تراخ عام للتوترات في التمهيد لتعاون اقتصادي وسياسي أوثق في أوروبا .

وفي زمن بريجنيف أصبحت القبضة السوفياتية على أوروبا الشرقية أكثر ثباتاً ومع

ذلك أكثر مرونة : أثبت عبر الاعلان الصريح « لعقيدة بريجنيف » (حق الاتحاد السوفياتي في تدخل عسكري لحماية الاشتراكية في الدول التابعة له ، واالتي طبقت أول مرة في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨) ، وأكثر مرونة عبر الرغبة المتزايدة في التسامح تجاه أساليب المعالجة المختلفة في الحقل الاقتصادي . وفي العالم الثالث استطاع الاتحاد السوفياتي رغم نكسات كثيرة أن يعزز تدريجياً نفوذه عبر تسليمات أسلحة تتزايد ضخامتها ابداً وسلسلة من معاهدات الصداقة والتعاون .

ولكن إذا كان النفوذ والقوة السوفياتيان قد تناميا ، فقد تنامت ايضاً الارتباكات السوفياتية ، اذ كان لا بد للسعي المتواصل إلى القوة العسكرية من أن يستثير رد فعل أميركي يواجه الاتحاد السوفياتي باخطار سباق تسلح جديد ويتهدد بالخطر إنجازات عقد من الانفراج الدولي . ولذا كان رفض الولايات المتحدة المصادقة على معاهدة « سالت ـ ٢ » في كثير من المناحي حداً فاصلاً تماثل أهميته تلك التي ميّزت التوقيع على معاهدة « سالت ـ ١ » . وتحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من نجاح سوفياتي إلى تحدّ دائم محرج للنظام السوفياتي والسياسة السوفياتية ، إذ ركزت الاقطار الغربية على نصوص « بيان هلسنكي » الختامي المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية الاتصالات . أما زيادة التجارة فقد جلبت معها مديونية مستعصية الحلّ ، وذلك حالما أصبح واضحاً أن أقطار الكتلة الشرقية لن تستطيع سداد التسليفات اليها بزيادة صادرات السلع الصناعية إلى منطقة العملة الصعبة . وجاءت احداث بولندا المأسوية لتبين بعد ٣٦ عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية ان الاتحاد السوفياتي لم يفشل تماما في تعزيز وجوده في أوروبا الشرقية فحسب بل انه بدا ايضاً يواجه صعوبات خطيرة في السيطرة عليها . كذلك بدا الاقتصاد السوفياتي يتفسخ نتيجة للإجهادات التي أخذ يتعرض لها بفعل السعي إلى عدد كبير من الاهداف في وقت واحد وبفعل العوائق التي كان يضعها في وجهه نظام تخطيط يفتقد إلى المرونة . وتحول القرار بغزو أفغانستان إلى ضربة لحقت بالهيبة السوفياتية ودفع البلاد إلى حرب دموية لا تزال تسعى إلى تخليص نفسها منها عبثاً . أما أكثر الامور إثارة للقلق فربما كان أن القيادة السوفياتية اصبحت تبدو أقل فأقل قدرة على مواجهة التحديات الجديدة بمبادرات جديدة حقاً .

وهكذا اشرف بريجنيف على توسيع الامبراطورية السوفياتية وعلى تحقيق قفزة نوعية في قوتها ونفوذها ، ومع ذلك بدت هذه الامبراطورية هشة بشكل متزايد . واستمرت

الظروف ووزن قوة الاتحاد السوفياتي ذاتها في منحه فرصاً جديدة يمكن ان تكون هامة (أبرزها احتمال دق إسفين بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية بصدد مسألة القوات النووية المتوسطة والتوجه المعد بحرص نحو الصين والذي بدأ في خريف عام ١٩٨١) . ولكن إذا كان لهذه الفرص أن تستغل استغلالاً كاملاً ، فلا بد من اعداد السياسة وتنفيذها بمرونة . وعلى هذا أصبحت مسألة ما إذا كان حلفاء بريجنيف سيعززون هذه المرونة أم يقلصونها مسألة بالغة الأهمية للاتحاد السوفياتي والعالم معاً .

■ **الخلافة :**

كان سراً معروفاً لمدة طويلة ان صحة بريجنيف تتدهور باطراد ، رغم الجهود التي بذلت في فترات متقطعة لإظهاره على الملأ بمظهر الصحيح جسدياً . وفي نظام مغلق كنظام الاتحاد السوفيات ، يعني الافتقار إلى آلية لانتقال السلطة اوتوماتيكياً وبطريقة مشروعة انه لا بد أن يكون هناك صراع على السلطة والخلافة حالما يبدأ القائد باظهار علامات ضعف جسدي أو سياسي . وبدت علامات على أن صراعاً كهذا يدور في موسكو تتضاعف بعد نهاية عام ١٩٨١ . وكانت أولى هذه العلامات مقالة في صحيفة ساخرة تصدر في لينينغراد اسمها « أورورا » تسخر من كاتب سوفياتي شهير يحتضر لكنه ببساطة يرفض أن يموت ، وظهرت هذه المقالة في صفحة ٧٥ في تلميح مبطن إلى عيد ميلاد بريجنيف الـ ٧٥ الذي كان قد احتفل به حديثاً . وظهر المزيد من التنافس إلى العلن بوفاة ميخائيل سوسلوف في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ ولم يكن سوسلوف المنظر العقائدي الرئيسي للمكتب السياسي فحسب بل كان الرجل الذي كبح جماح المطامح المتنامية لأولياء العهد في القيادة .

وبدا أن هناك أربعة رجال يتناطحون للحلول محل بريجنيف : أندريه كريلينكو أحد أقرب المقربين اليه واكثر الورثاء المحتملين بروزاً في السبعينات ، وقسطنطين شيرنينكو وهو ايضاً أحد المقربين من بريجنيف وكان مركزه في التراتب السياسي السوفياتي قد تحسن باستمرار خلال بضع السنوات الاخيرة ، ويوري اندروبوف رئيس الاستخبارات القوي ، وديمتري اوستينوف وزير الدفاع المماثل له في القوة .

وكانت التجليات العلنية للصراع على السلطة غير مباشرة وغامضة ، ولكن لم يكن ليخطئها المراقبون الذين على معرفة وثيقة بموسكو . فمثلاً اعتقل إناتولي كوليفاتوف ، وهو المدير العام للسيركات السوفياتية (وتلك مرتبة معادلة لرتبة نائب وزير ثقافة) في ١٧

شباط (فبراير) بتهمة الرشوة ، وذلك بعد بضعة أسابيع فقط من إلقاء القبض على بوريس سيغان ، الذي كان لاعب سيرك في وقت من الأوقات ، لعلاقته بسرقة جواهر . وكان يمكن أن تبدو هذه الفضيحة على أنها فضيحة اعتيادية لولا أن الرجلين صديقان معروفان وحميمان لغانينا شيربانوف ابنة بريجنيف . وتبعت ذلك إشاعات إن ابن بريجنيف ، يوري ، سيخضع لتحقيق بتهمة الاحتيال ، وقد يخسر وظيفته كوزير مساعد للتجارة الخارجية . وكان الأكثر إثارة للانتباه من الاحداث ذاتها السهولة المفاجئة التي أصبح بها المراسلون الغربيون يستطيعون الحصول على تفاصيل للفضائح التي يتورط فيها « الصغار المحبوبون » في نظام بريجنيف ، مما أدى لا محالة الى إثارة شبهات بأن مصدر هذه الشائعات لا يمكن أن يكون غير المخابرات السوفياتية نفسها . وكان من الواضح أن موقع بريجنيف ذاته يتعرض للهجوم . فقد عرضه التلفزيون السوفياتي حائراً وعاجزاً في جنازة سوسلوف ، وبعد ذلك ببضعة أسابيع يبكي علانية في جنازة الجنرال غروشفوي ، أحد الأعضاء المرشحين في اللجنة المركزية ، واستمرت لقطات شبيهة لقائد مريض مشوّش تظهر على التلفزيون طوال السنة ، وبدأت تدور في ايلول (سبتمبر) شائعات مفادها أن بريجنيف سيتقاعد في اواخر كانون الأول (ديسمبر) . وعندما قطعت الاتصالات التلفونية المباشرة الاتوماتيكية بين الاتحاد السوفياتي والخارج في ايلول (سبتمبر) ، ظهرت تخمينات كثيرة أن بريجنيف ربما كان قد مات فعلا .

ولا شك أن الجهود التي بذلت لتسويد صفحة قدرات بريجنيف خلال السنوات الاخيرة من عمره كان سببها تفضيله شيرنينكو على اندروبوف لخلافته . وكان الرجلان قد رشحا كسكرتيرين للجنة المركزية للحزب في آيار (مايو) ، وتقاسما بعد ذلك مسؤوليات سوسلوف السابقة ، واصبحا يظهران في مقدمة المتسابقين على الخلافة . أما نجم كريلينكو فكان على العكس من ذلك يهوى بسرعة ، فقد اختفى من المناسبات العلنية من آذار (مارس) إلى آيار (مايو) ، ومنذ ٣١ آب (أغسطس) ، لم يظهر اسمه على الموقعين على تأبين نشر في برافدا في ٥ تشرين الأول (اكتوبر) . ولذا لم يكن من المفاجىء الإعلان رسمياً في ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) أنه « استقال » من عضوية المكتب السياسي لأسباب صحية . أما اوستينوف فقد بدا انه يفضل أن يبقى من يصنع الملوك وراء الكواليس (أو ربما افتقر إلى ما يكفي من القوة لفرض نفسه) وعندما ذهب بريجنيف إلى القرم في عطلته السنوية في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ، قيل أن اندروبوف كان يدير اجتماعات المكتب السياسي في غيابه . غير أن بريجنيف أطلق عند

عودته هجوماً مضاداً لمصلحة شيرنينكـو وبدا أن السباق لا يزال على أشده .

ولذا كان من المدهش أن يعلن في ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ـ أي بعد ٢٦ ساعة فقط من وفاة بريجنيف أن المكتب السياسي قد رشح بالاجماع اندروبوف أميناً عاماً للحزب بناء على اقتراح من شيرنينكو . غير أنه كانت هناك تقارير غير مؤكدة تفيد أن نقل السلطة لم يكن بمثل هذه السهولة وادعى أن شيرنينكـو أصر عـلى تصويت ، لكن منافسه ربحه بفارق بسيط فقط . وتعزز الانطباع باستمرار الصراع على السلطة عندما فشلت الجلسة الكاملة للجنة المركزية في ٢٢ تشـرين الثاني (نـوفمبر) في تعيـين خلف لبـريجينيف كرئيس لمجلس رئـاسة السـوفيات الأعـلى . وكان استمـرار شغـور المنصب طويلاً ، وهو أمر من الواضح انه يشكلا إحراجاً لدولة عظمى ، مدهشاً أكثر بالمقارنـة مع رغبة الكرملين الواضحة في إظهار الأمور بمظهر طبيعي بعد الخلافة . وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك حقيقة أخرى أعطت مصداقية لنظرية استمرار الصراع على القيادة .

فعلى الرغم من أن المكتب السياسي فقد أكـثر من ثلث أعضائـه بسبب الوفـاة أو المرض خلال السنـة الأخيرة (نقص عـدد أعضائـه من ١٥ عضواً كـاملاً فعـالاً إلى ٩ أعضاء ، هذا إذا استثينا بيلشي ، ٨٤ سنة ، وكوزنشوف ، ٨٢ سنة ، المريضين) إلا أن إضافة اعضاء جدد أصغر سناً التي طال انتظارها لم تحدث . ولم تكن هناك غير ترقية واحدة هي ترقية حيدر علييف ، ٥٩ سنة ، وهو خبير بشؤ ون ايران والشرق الاوسط ، ورئيس سابق للحزب والاستخبارات في اذربيجان ، من العضوية المرشحة إلى العضوية الكاملة . لكن ترقيـة علييف سببت من المشاكـل أكثر مـما حلت ، فهي بالاضـافة إلى ترشيح فلاديمير دوغليش كعضو مرشح في آيار (مايو) ووفاة تيخون كيسيليف في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ خفضت عدد أعضاء المرشحين الفعالين في المكتب السياسي إلى خمسة فقط . ولا بد أن هذا النقص الدرامي في صفوف القيادة العليا جعل من الصعب عليها باطراد القيام بأعمالها ، ولو بمجرد تصريف الأعمال الاعتيادية . مع ذلك بدا أن من في السلطة خـائفون من اضعـاف مواقعهم ، وهي حصيلة صـراع طـويل ، بـالقيـام بتعيينـات لا يستطيعـون التنبؤ بآثـارها ـ أو كـانوا يعـرفون بـالضبط ما قـد تؤدي إليه انعكاساتها .

■ **أندروبوف : حياته العملية حتى الآن :**

يستطيع يوري اندروبوف أن يعتمد على سنوات من الخبرة في التقاتل البيروقراطي

لمساعدته على البقاء والاستمرار في هذا المحيط الصعب . فقد كان اندروبوف الذي ولد عام ١٩١٤ قد صعد بسرعة في الحزب وخدم من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٥١ في منظمة الشبيبة الشيوعية (الكومسومول) وفي مناصب حزبية في ياروسلافل وفي جمهورية كاريلو الفنلندية قبل أن يصبح رئيساً لدائرة فرعية تابعة للجنة المركزية . وفي عام ١٩٥٣ انتقل إلى الحقل السياسي إذ أصبح قائماً بالأعمال ثم سفيراً إلى بودابست ، حيث شاهد وأثر في الاحداث التي أدت إلى الانتفاضة الهنغارية ١٩٥٦ وما تبعها من غزو سوفياتي سحقها . وفي عام ١٩٥٧ أصبح رئيس دائرة جديدة ملحقة بسكرتارية اللجنة المركزية هي دائرة الاقطار الاشتراكية . وفي آيار (مايو) ١٩٦٧ عين رئيساً للاستخبارات السوفياتية (كي . جي . بي) ، وهو منصب احتفظ به ١٥ عاماً . وفي عام ١٩٧٣ رقي إلى عضوية المكتب السياسي وأصبح عضواً في مجلس أمن الدولة ، وهو دائرة السلطة العليا في النظام السوفياتي . وفي آيار (مايو) ١٩٨٣ اصبح سكرتيراً للحزب ، وهكذا ، فإن اندروبوف ليس على إلفة وثيقة بالحياة الحزبية بل ايضاً ـ وربما كان هذا هو الأهم ـ بملفات الاستخبارات عن كل منافسيه الفعليين المحتملين . كما أنه يعرف أوروبا الشرقية شخصياً ، ومطلع جيداً على السياسات الغربية ونقاط الضعف الغربية (رغم انه لم يزر الغرب اطلاقاً) . إنه خصم هائل في مواجهة زملائه ومواجهة الغرب ايضاً .

ويبدو أن اندروبوف اختار على الصعيد المحلي استراتيجية تقوم على التوسع التدريجي لقاعدة قوته ، وقد يكون عدد من المناقلات المبكرة قد شد من عضوه . فبالإضافة إلى ترفيع علييف عضواً كاملاً في المكتب السياسي فإنه عين أيضاً نائباً لرئيس الوزراء ، ومن المحتمل أن يكون خليفة لرئيس الوزراء نيكولاي تيخونوف . وانتقل فيتالي فيودورشك ، الاوكراني الذي حل محل اندروبوف رئيساً للاستخبارات ، إلى وزارة الداخلية مما عزز قبضة اندروبوف على أجهزة الأمن ، بينما تسلم فيكتور شيربيكوف ، وهو حتى أكثر قرباً منصب القائد الجديد للاستخبارات . واستبدل عدد من الوزراء ، كما استبدل رئيس لجنة الرياضة (الذي وجد نفسه سفيراً جديداً الى منغوليا) . غير أن الضربة الأكثر حسماً وجهت إلى سكرتارية اللجنة المركزية ، وهي التي كانت إحدى معاقل المقربين إلى بريجنيف . فالغيت دائرة الاعلام التابعة لها ونقلت إلى دائرة الدعاية التي أصبح يرئسها بوريس ستوكالين ، رئيس الرقابة السابق وأحد اصدقاء اندروبوف .

وهكذا أثبت اندروبوف عبر السنة انه تكتيكي صبور وبارع . وبالإضافة إلى ذلك تشير الخطوات الأولى التي قام بها إلى رغبة في مكافحة الفساد وتقسيه القمع الداخلي والبحث عن طرق ووسائل لدعم الاقتصاد المترهل . ففي وقت مبكر يعود إلى ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، اطلق في خطابه أمام الاجتماع الكامل للجنة المركزية مقولة أصبحت بعد ذلك تسيطر على خطاباته اللاحقة حول الشؤون الاقتصادية عندما طالب بأن « يكون للعمل الرديء والخمول والافتقار إلى المسؤولية أثر فوري لا مهرب منه على تحصيلات العمال ومركزهم الرسمي ومنزلتهم المعنوية » . وفي نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، أبلغ الرسالة مباشرة إلى العمال في أحد مصانع المكائن في موسكو عندما اعاد التأكيد على ضرورة انضباط العمل لرفع مستويات الانتاج .

■ **الاقتصاد :**

ليس هناك من شك في أن الاقتصاد السوفياتي بحاجة عميقة إلى الاصلاح . لقد كان الاداء الاقتصادي في عام ١٩٨٢ مخيباً اكثر مما كان عليه في السنوات السابقة . فلم ينم الانتاج الصناعي ، الذي كانت الخطة تقضي بأن يحقق نمواً قدره ٤,٧ بالمائة ، إلا بنسبة ٢,٨ بالمائة فقط (أي بنقص قدره ٠,٦ بالمائة عما في عام ١٩٨١) ، ونما الدخل القومي بنسبة ٢ بالمائة تقريباً ، أي بأقل من نصف الهدف الموضوع . اما الانتاج الزراعي فقد زاد بنسبة إجمالية قدرها ٤ بالمائة ، لكن ذلك لم يعوض عن الاخفاقات الكبيرة طوال الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨١ (عندما انخفض الإنتاج بمعدل ٣ بالمائة سنوياً) ولا تخفى حقيقة أن حصاد الحبوب بالغ الأهمية قد نقص كثيراً عن الهدف الموضوع للسنة الرابعة على التوالي . وعن الحصاد الذي بلغ نحو ١٨٠ إلى ١٨٥ مليون طن (بالمقارنة مع الهدف الموضوع الذي يبلغ ٢٣٨ مليون طن) أن الاتحاد السوفياتي اضطر إلى استيراد ٤٧ مليون طن من الحبوب عام ١٩٨٢ ، وهو رقم قياسي . كذلك استمر إنتاج النفط متراخياً ، إذ بلغ عام ١٩٨٢ ما مقداره ٦١٣ مليون طن ، أي أن النمو كان ٠,٦٥ بالمائة بالمقارنة مع ٧,١ بالمائة عام ١٩٧٥ و٢,٩ بالمائة عام ١٩٨٠ و١ بالمائة عام ١٩٨١ . وكانت هناك بعض الأنباء الجيدة من قطاع الفحم ، حيث زاد الانتاج للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٨ فبلغ ٧١٨ مليون طن (بالمقارنة مع ٧٠٤ ملايين طن عام ١٩٨١ و٧٢٤ مليون طن عام ١٩٧٨) . ولكن هذا الرقم أقل من الهدف الذي نصت عليه الخطة الخمسية الحادية عشرة ، والذي يبلغ ٧٧٥ مليون طن . على أن النقطة المضيئة الوحيدة حقاً كانت إنتاج الغاز الطبيعي الذي ارتفع إلى ٥٠١ بليون متر مكعب

(بالمقارنة مع ٤٦٥ بليون متر مكعب عام ١٩٨١) أي بوتيرة زيادة قدرها ٧,٤ بالمائـة (بالمقارنـة مع ٦,٩ بـالمائـة عام ١٩٨١) . وتحسنت احتمـالات هذا القـطاع أكثر في تشرين الثاني (نوفمبر) عندما تخلى الرئيس ريغان عن معارضته لصفقة انابيب خط الغاز السيبيري .

ويمكن القول باختصار أن الاتحاد السوفياتي لم يحقق غالبية الاهداف الموضوعة لعام ١٩٨٢ ، بـل إن فشله في ذلك كـان ملحوظـا ، إلى حد أن الاهـداف الكلية للخـطة الخمسية الراهنة اصبحت الآن وبوضوح غير ممكنة التحقيق . وقد اعترف بذلك مداورة في تشـرين الثاني (نـوفمبـر) نيكـولاي بيباكــوف رئيس هيئـة التخـطيط الاقتصـادي السوفياتية المعروفة باسم « غوس بلان » ، عندما أعلن الاهداف الجديدة لعام ١٩٨٣ . إذ يفترض طبقاً لهذه الارقام أن يرتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٣,٢ بالمائة فقط ـ وذلك اكثر الاهداف انخفاضاً منذ أن بدأت الخطط الخمسية عام ١٩٢٩ ـ وأن ينمو الـدخل القومي بنسبة متواضعة تبلغ ٢ بالمائة . ويمكن تقدير حجم هذا الاعتراف بالهزيمة بمقارنة هذا الرقم مع النتائج السابقة (انظر الجدول رقم ١) وتحويله إلى مفهوم الناتج القومي الإجمالي الغربي ، فعند ئذ يتبين أن الاهداف التي اعلنها بيباكوف تعني عملياً أن القيادة السوفياتية اضطرت إلى الاقتناع بوتيرة نمو في الناتج الاجمالي تقل عن واحد بالمائة . واذا

جدول رقم ١

وتائر معدل النمو السنوي السوفياتي (بالمائة)

	١٩٧١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٧٨	١٩٧٩ ـ ١٩٨٢
الناتج القومي الأجمالي	٣,٧	٤	١,٣
الدخل القومي	٥,٧	٥,١	٣,٢
الانتاج الصناعي	٧,٤	٥,١	٣,٣
صناعة البناء	٥,٧	١,٧	٠,٨
الانتاج الزراعي	٠,٨	٤,٥	١,٢ـ
النقليات	٦,٣	٤,٥	١,٩
الاستثمارات الصافية	٧	٤,٨	١,٦
معدل الراتب الشهري للعامل	٣,٧	٣,٢	٢,٥

جدول رقم ٢

نمو انتاجية العمل السوفياتي (بالمائة)	
١٩٧١ - ١٩٧٥	٤,٥
١٩٧٦	٢,٦
١٩٧٧	٣,٩
١٩٧٨	٣
١٩٦٧	٢,٤
١٩٨٠	٢,٦
١٩٨١	٢,٧
١٩٨٢	٢

افترضنا انه لن يكون هناك أي تراخ في الانتاج العسكري ، فإن ذلك سيعني انه سيكون هناك نقص فعلي في مستوى معيشة السكان السوفيات لعام ١٩٨٣ .

قد تكون هذه الصورة على كآبتها متفائلة أكثر مما ينبغي ، إذ أن ٩٠ بالمائة من النمو المرتقب يفترض أن ينجم عن زيادة في انتاجية العمل. لكن نظرة عاجلة على السجل السابق في هذا الحقل (انظر الجدول ٢) تكفي لتبيان أن تحقيق أي وتيرة تقرب من وتيرة النمو المطلوبة في إنتاجية العمل التي تبلغ ٣ بالمائة امر غير محتمل ابداً . ويجب النظر الى الحملة النشيطةالتي اطلقها اندروبوف لتخفيض التغيب عن العمل ورفع معنويات العمل في هذا النطاق. أما ما إذا كان القمع البوليسي سيؤدي إلى حل مقنع لمواطن الضعف البنيوية فمسألة أخرى، ذلك أن الجذور الفعلية للمشكلة موجدة في مكان آخر: في إفتقار نظام التخطيط السوفياتي إلى المرونة ، وفي تناقص قدرة الاتحاد السوفياتي على شراء التكنولوجيا الغربية على نطاق كاف ، وتناقص نمو الاستثمار باطراد (هبط معدل نمو الاستثماز من ٧ بالمائة في الفترة ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥ إلى ١,٦ بالمائة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢) . أخيراً فإن العوامل التي ليست تحت سيطرة موسكو المباشرة على الأقل جزئياً يحتمل أن تؤدي إلى المزيد من تدهور الافق الاقتصادي . فالتنبؤات الأولية تشير إلى أن عام ١٩٨٣ سيكون خامس عام حصاد رديء على التوالي .

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي استطاع أن يحقق بعض الاستقرار في اقتراضه الخارجي (١١,٤ مليار دولار في نهاية حزيران ـ يونيو ـ ١٩٨٢ بالمقارنة مع ١٠,٨ مليار دولار قبل* ذلك بسنة) فإن استمرار مشكلة الدين في أوروبا الشرقية يؤثر بتزايد على قدرة الاتحاد السوفياتي على الحصول على رأس المال . وقد أدى قرار عدم تغطية ديون اوروبا الشرقية ومبيعات الذهب التي كادت تتسم بالهلع في مطلع عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ للوفاء باحتياجات العملة الصعبة الملحة إلى اضعاف أهلية الاتحاد السوفياتي للتسليف في نظر القادة الغربيين . كذلك فإن تكاليف « الامبراطورية » (نحو ٨ إلى ١٠ مليارات دولار في السنة لكوبا وفيتنام واثيوبيا وانغولا وحدها) يثقل كاهل الاقتصاد السوفياتي بتزايد مطرد .

■ **الآفاق :**

يظل من الصعب التنبؤ بالنهج الذي يحتمل ان يسير عليه اندروبوف ، خاصة وانه لم تمض بضعة أشهر على تسلمه مقاليد القادة . ومع ذلك يمكن ايراد بعض النقاط بشيء من الثقة .

أولاً ، لم يرسخ اندروبوف مركزه بعد . ويبدو أن رئيس الاستخبارات السابق يستفيد من دعم القوات المسلحة الضمني له ، رغم أن هذا الدعم قد لا يكون متحمساً ، وقد يكون راغباً في استخدامه لتقوية سلطته على الجهاز الحزبي . غير أن هذا التحالف غير عادي اطلاقاً . فهو ليس مخالفاً للتجربة التاريخية السوفياتية فحسب ، بل إنه يشكل ايضاً تهديداً خطيراً لموقع الحزب السائد في مثلث السلطة السوفياتي التقليدي المشكل من الحزب والجهاز العسكري والحكومة ، ويحتمل أن تطفو على السطح صعوبات داخل هذا التحالف أو معارضة له . ولذا فإن محافظة اندروبوف على قاعدة قوته وتوسيعها أمر سيستهلك قدراً كبيراً من طاقته في الأشهر القادمة .

ثانياً ، يبدو أن اندروبوف مصمم على حقن حياة جديدة في الاقتصاد السوفياتي المريض . فقد كانت هذه المسألة واحدة من موضوعاته الرئيسية منذ خطابه في مناسبة عيد ميلاد لينين في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ . ويبدو التوجه ذاته واضحاً في كثير من التعيينات البيروقراطية التي قام بها ، ورغم أنه يقال إن اندروبوف متعاطف مع فكرة القيام باصلاحات اقتصادية واسعة (ربما على شاكلة النموذج الهنغاري) فإن الخطوات التي اتخذت حتى الآن أكثر تواضعاً بكثير . فهي تهدف إلى حد بعيد إلى معالجة الاعراض

بدلاً من المرض ذاته . إذ لا يزال هناك تجاهل لحقيقة بسيطة هي أن القاعدة الاقتصادية السوفياتية أضيق من أن تسمح في وقت واحد بزيادة هائلة أخرى في القوة العسكرية والمحافظة على امبراطورية ممتدة وتوسيعها .وإبقاء الارتفاع البطيء ولكن المطرد في مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي ، ذلك الارتفاع الضروري للاستقرار الداخلي على المدى الطويل . وطالما ظل الاتحاد السوفياتي يرفض تعيين اولويات واضحة من بين هذه الاهداف المتنافسة ، وطالما ظل نظام التخطيط الجامد دون اصلاح حقيقي ، فإن آفاق الاقتصاد السوفياتي تظل معتمة .

أخيراً ، تكشفت خطوات اندروبوف الاولى في حقل السياسة الخارجية عن حصافة وكياسة . فقد نجح في الابقاء على الولايات المتحدة في موقف دفاعي سياسي في اوروبا الغربية وفي علاقتها مع الصين ، رغم انه لم يقدم أية تنازلات حقيقية لا فيما يتعلق بالقوات النووية متوسطة المدى ولا في محادثات تطبيع العلاقات مع بكين . وقدتدعو الحاجة إلى اجتناب صدام مع مصالح القوات المسلحة حتى يثبت نفسه في السلطة من حريته وقدرته على الاحتفاظ بقدر هام من المرونة في السياسة الخارجية وكذلك في الحقل الاقتصادي . غير أن الصور المتخيلة قد تلعب في السياسة السوفياتية الخارجية دوراً له أهمية الدور الذي تلعبه الوقائع . وهنا قد يتألق اندروبوف ، ذلك إن الدعاية مجال لا بد ان يكون مألوفاً لرئيس سابق للمخابرات السوفياتية .

IV. أوروبا

طرح الكساد الاقتصادي المتعمّق في اقطار اوروبا الغربية كلها مشكلات أمنية مألوفة ازدادت حدة بشكل خاص خلال عام ١٩٨٢ . فحتى لو استطاعت الحكومات أن تجد لديها الارادة الضرورية اللازمة لزيادة قواتها التقليدية أو حتى مجرد المحافظة عليها فإن ضعف وضعها الاقتصادي يشكل عقبة كأداء في سبيل الحصول على الوسائط اللازمة لذلك . وبالاضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على الاسلحة النووية كطريقة أقل ثمنا للردع تعرض إلى هجوم جماهيري متعاظم ، إذ تبنت أحزاب المعارضة عبر اوروبا كلها هذه المسألة المثيرة كجزء من جهودها للوصول إلى السلطة .

وفي ظل هذه الظروف أصبحت العلاقات بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة اكثر إجهاداً من أي وقت مضى . وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى توقفت المشاحنات حول اعراض هذا التوتر (السجال حول خط الانابيب وتفاوت وتاثر الفائدة على جانبي الاطلسي) ، لكن اسباب الازمة الأساسية ـ الاختلاف الواسع في وجهات النظر حول طبيعة التهديد السوفياتي ووسائل مجابهته ـ ظلت على حالها . ولا بد من أن تتفاقم هذه الخلافات خلال عام ١٩٨٣ ، إذ يواجه حلف شمال الأطلسي نتائج قراره عام ١٩٧٩ القاضي بتحديث قوات المسرح النووية . وما لم تعالج الأسباب الأساسية الكامنة خلف حالة التبعثر داخل التحالف الأطلسي ، فان أية معالجة سطحية للأعراض لن تعيد له صحته الكاملة .

وكانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية داخل التحالف مسألة كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في بولندا . فعلى الرغم من أن حركة « تضامن » دمرت كهيئة مستقلة

ورفع الحكم العرفي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ ، فإن حكومة الجنرال ياروزلسكي لم تستطع الحصول على قدر من دعم الناس أكثر من ذلك الذي تيسر لها عندما فرضت الحكم العرفي قبل ذلك بسنة . وظل حزب العمال البولندي (الحزب الشيوعي) ضعيفاً يفتقر إلى المصداقية ، كما ظل الاقتصاد في ضائقة عسيرة ، وظل السكان المتجمون خاضعين بالقوة لا نتيجة الاذعان. وهنا ايضاً كانت أعراض الأزمة، وليس اسبابها، هي التي تعالج. فقد تركت هشاشة الحلول السياسية والاقتصادية التي نفذها الجنرال ياروزلسكي الوضع مفتقرا إلى الاستقرار من أساسه ، ولم تحقق كثيرا في سبيل تخفيف حدة الاخطار التي يشكلها هذا الوضع على الأمن الاوروبي بشكل عام .

* * *

الاقتصاد والاحتجاج والأمن

سيطر على مسرح الأمن الاوروبي في عام ١٩٨٢ عاملان أولهما الكساد وما صاحبه من بطالة متنامية وتدهور اقتصادي عام مستمر ، وثانيهما تنامي الاحتجاج على سياسات التحالف الأمنية ، ذلك الاحتجاج الذي اختلطت فيه المشاعر المعادية للقوة النووية بالمشاعر المعادية للحرب بالمشاعر المعادية لأميركا .

■ الصورة الاقتصادية :

في عام ١٩٨٢ وللسنة الثانية على التوالي ، لم يكن هناك عملياً أي نمو في اقتصادات أوروبا الغربية بشكل عام ، ولم يكن هناك غير عدد قليل من بشائر تجدد النمو ، على الأقل على نطاق يكفي لتخفيض مستويات البطالة الراهنة المرتفعة بشكل استثنائي . فلم يستطع العالم الخارجي ابتياع ما تنتجه أوروبا بسبب الكساد ومشاكل المديونية وصعوبات موازنات المدفوعات ، واختنق الطلب المحلي عملياً بفعل التزامات ضبط الضغوط التضخمية .

وأثر هذا بشكل مطرد على خيارات اوروبا الأمنية الغربية طوال العام . وكان الشكل الاكثر مباشرة لذلك زيادة موازنات الدفاع . ففي عام ١٩٧٩ التزمت حكومات حلف شمال الأطلسي بزيادات سنوية في الانفاق الدفاعي قدرها ٣ بالمائة بالمعايير الحقيقية طوال السنوات الخمس الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٤ . وما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كانت الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج ولوكسمبرغ وحدها القادرة

على تنفيذ هـذا التعهد ، ولم يكن الكثـير من الاقطار المتحـالفة قـادراً تقريبـا على سبق التضخم . وجاء هذا الكابح الاقتصـادي الحاد في وقت أصبحت فيـه كفايـة القدرات الدفاعية لحلف شمال الأطلسي موضع تساؤ ل نتيجة النمو الدائب والتحديث المتواصل للقوات السوفياتية . وتجددت الشكوك بشأن التوازن بين قوات حلف شمـال الأطلسي النووية وبين قواته التقليدية ، وإمكانية نشوء حاجة إلى معـادلة قيـام الولايـات المتحدة بنقل مواردها من اوروبا وتخصيصها لأمكنة أخرى .

وقد ناشد الجنرال بـرنارد روجـرز ، القائـد الأعلى لقـوات التحالف في اوروبـا ، الحلفاء عدة مرات في خريف عام ١٩٨٢ أن يحسنوا قدراتهم التقليدية لمعادلة « ثغرة تتسع باستمرار بين القوة العسكرية للسوفيات وحلف وارسو من جهة وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى » ، بالاضافة إلى تكتيكات سـوفياتيـة جديـدة . وذهب روجرز إلى أن زيادة سنوية في الانفاق الدفاعي قدرها ٤ بالمائة بالمعايير الحقيقية (أو ١٥ إلى ٢٠ دولاراً لكل فرد من سكان اوروبا الغربية) على امتداد السنوات الست القادمة كفيل برفع العتبة النووية واجتناب الحاجة الى الاستخدام الأول المبكر للأسلحة النووية وتخفيض مخزونات حلف شمال الأطلسي من الأسلحة النووية ، ولكن مهما كانت جاذبية الموقف الذي يقوم على عدم الاستخدام الأول المبكر ، فإن حكومات حلف شمال الأطلسي بعيدة عن أن تلزم نفسها بأهداف الجنرال روجرز . فهناك شكـوك متواترة بشأن اسـتراتيجية ردعيـة تقوم على القدرة على هزيمة هجوم سوفياتي تقليدي بالأسلحة التقليدية ، ذلـك أن مثل هذا الموقف قد يخفف مصداقية التهديد الردعي النهائي ، تهديـد اللجوء إلى الأسلحـة النووية .

لكن الأكثر أهمية أن النقود بكل بساطة ليست متوافرة.لتنفيذ الالتزامـات القائمـة فضلاً عن القيام بأي التزامات جديدة ، إذ أن هناك حاجة إلى مزيـد مستمـر من النقود لمجرد الابقاء على القدرات الدفاعية على مستوياتها الراهنة . ومما يزيد الامـور سوءاً أن الكثير من الاقطار الاوروبية الغربية مضطر إلى انفاق جزء كبير من موازنات الاستحصال على الأسلحة خارج اقتصاداتها نفسها ، مما يخلق نزيفاً مطلقاً لاقتصاداتها في وقت يتركز فيه اهتمامها الأولي على العثور على طرق جديدة لحفز الانتاج المحلي وخلق وظائف .

وهكذا فإن المشكلة أبعد بكثير من مجرد كونها مسألة «البنادق مقابل الخبز »، إذ أن الحكومات ليست مضطرة إلى بحث كيفية الحد من البنادق للحصول على المزيد من الخبز

فحسب ، بل ايضاً اعتبار امكانية الاضطرار إلى العيش بمقادير أقل من كليهما معاً . ويواجه ذلك مجتمعات اوروبا الغربية بمعضلة أساسية من نوع قد تكون قادرة على التعامل معه على المدى القريب ، ولكنها تبدو غير مؤهلة جيداً للتعامل معه على المدى الأبعد . فمشكلة هذه المجتمعات لم تعد في كيفية توزيع مكتسبات الدخل القومي بل في كيفية مواجهة خسائره .

ـ فرنسا :

في عام ١٩٨٢ أخذ هذا الوضع يصبح حاداً في كثير من اقطار اوروبا الغربية . وفي فرنسا أمضى الرئيس ميتران سنته الأولى في الحكم محاولاً السباحة بعكس التيار ، بانتهاج سياسة نمو عبر خلق وظائف في وقت لم تكن الأسواق فيه تنمو (فكان بذلك يصب الزيت على نيران التضخم ونيران تدهور الميزان التجاري) . ولكن في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، وبعد تخفيضه لقيمة الفرنك مرة ثانية ، غيّر سياسته فجأة بعد أن استخلص على ما يبدو أن التجربة الاشتراكية ستفشل إذا لم تستطع البلاد استعادة قدرتها على التنافس الاقتصادي . وكانت الموازنة الدفاعية الفرنسية تقليدياً معزولة نسبياً عن تقلبات الاقتصاد الوطني ، كما ان ميتران أتى إلى السلطة متعهداً بزيادة الإنفاق الدفاعي من ٣,٨ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٣,٩٤ بالمائة بحلول موازنة عام ١٩٨٣ . غير أنه أصبح واضحاً الآن أن فرنسا لا تستطيع تنفيذ برامج تحديث عسكري كهذا دون اقتطاعات لا يمكن تحملها في بنود أخرى من برنامج الحكومة . فكان أن وقعت غالبية اقتطاعات الانفاق العام على الموازنة الدفاعية ، فصارت الزيادة الحقيقة في الانفاق الدفاعي في عام ١٩٨٢ أقال بكثير من نسبة ٣ بالمائة التي كانت مخططة أصلاً .

ولا تضحي موازنة عام ١٩٨٣ ، التي تنص على زيادة في الانفاق الدفاعي تبلغ نحو ١٠ بالمائة ، بالاهداف الطموحة الأصلية فحسب، لكنها ايضاً لا تكاد تسمح للانفاق الدفاعي بمماشاة التضخم المرتقب . كذلك ستتحمل القوات التقليدية الجزء الأكبر من عبء التقشف. إذ يستمر التركيز بقوة على تحديث الثوةالفرنسية النووية الضاربة التي تلقت زيادة قدرها ١٤,٤ بالمائة في أموال الاستحصال (٢٦,٢ بالمائة لقوات الغواصات النووية) . وتقول الحكومة أن ذلك لا يعكس العودة إلى اولويات ديغول ، بل مجرد زيادة في الانفاق تسبب فيها برنامج الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من الغواصات « م ـ ع » ، وبرنامج لإنتاج صاروخ نووي تكتيكي جديد يطلق من الجو .

ـ ألمانيا الغربية :

لم تفلت المانيا الغربية هي أيضاً من التضخم وعواقبه . فقد استمر أداء الصادرات جيداً إلى درجة مدهشة (وإن يكن بقدر أقل بقليل من الجودة مما في السابق) ، لكن ذلك لم يترجم إلى نمو داخلي . فتضاعفت البطالة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ ولا يزال عجز الموازنة الحكومية ينمو بوتيرة مفزعة منذ عام ١٩٧٨ . وكانت الخلافات حول كيفية معالجة هذا الوضع هي السبب الكامن خلف النزاعات التي تسببت في سقوط حكومة الاشتراكيين الديموقراطيين الاحرار في نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ .

وكانت موازنة عام ١٩٨٢ الإجمالية تبدي زيادة قدرها ٢,٨ بالمائة . ولكن بما أن التضخم لتلك السنة كان أقل من ٥ بالمائة بقليل ، فإن الميزانية مثلت نقصاً بلغ أكثر من ٢ بالمائة بالمعايير الحقيقية . أما الموازنة الدفاعية فقد بلغت ٤٤,٢ مليار مارك الماني أي بزيادة اسمية قدرها ٥,٢ بالمائة على عام ١٩٨١ ، لكن ذلك يعني انه لم تكن هناك أي زيادة بالمعايير الحقيقية وأحد أهم العوامل المؤدية إلى تخفيض الموارد المتاحة للدفاع (وكافة قطاعات الموازنة الأخرى) هو الحصة المتزايدة من الموازنة التي لا بد أن تكرس لخدمة الديون . وقد تنبأت دراسة اعدتها وزارة الدفاع في منتصف عام ١٩٨٠ ، ولكنها لم تصبح معروفة علانية إلا في اوائل عام ١٩٨٢ ، انه ستكون هناك في منتصف العقد فجوة بين الاموال المتوافرة وتلك التي يتطلبها القيام بالالتزامات نحو حلف شمال الأطلسي تبلغ اكثر من عشرة مليارات مارك الماني .

وقد بلغت الموازنة الدفاعية لعام ١٩٨٣ التي أعدتها حكومة شميدت ٤٦,١ مليار مارك الماني (أي بزيادة قدرها ٤,١ بالمائة) ولم يؤد تغيير الحكومة في ١ تشرين الأول (اكتوبر) إلى تعديلات كبيرة على هذه الموازنة . فعلى الرغم من أن قادة الاتحاد الديمقراطي المسيحي كانوا ينتقدون الحكومة وهم في المعارضة ، إلا انهم اضطروا إلى اعطاء الدفاع اولوية أدنى عندما حاولوا تخفيض دين الحكومة الكلي . غير أنهم ذكروا المراقبين أن وزارة الدفاع تلقت أكبر زيادة في الانفاق بين وزارات بون جميعاً ، وكان ذلك يعني أن على الوزارات الأخرى كلها تحمل خسارات حقيقية صافية في موازناتها .

ـ بريطانيا :

جعلت حرب الفوكلاند من عام ١٩٨٢ عاماً استثنائياً للجهد الدفاعي البريطاني . لكن هذا الحدث لم يغيّر أساس السياسة الدفاعية ولا الكوابح التي تتحكم فيها . وقد تم

وضع الخطوط العريضة العامة للسياسة الدفاعية البريطانية والإنفاق الدفاعي البريطاني في اوائل الثمانينات في المراجعة الدفاعية لعام ١٩٨١ والتي كانت بعنـوان « الطريق إلى الأمام » . وكانت هذه الخطوط العامة من جهة تخفيض النفقات بما يتماشى مـع الموارد المرتقبة المتوافرة، ومن جهة ثانية تمكين بريطانيا من الحفاظ على توازن تجاه الدفاع . وتم تشذيب كلّ من فروع القوات المسلحة بعض الشيء ، وتحمل الأسطول الجزء الأعظم من الإقتـطاعـات (مما استثـار منـاقشـات حـاميـة تجـددت في اعقـاب نجـاحـات الفولكلاند) . ونشر وزير الدفاع التقديرات الدفاعية السنوية خلال اسبوع واحد من نهاية حملة الفولكلاند معيداً التأكيد على الاولـويات التي أقـرّت قبل سنـة وعلى تصميم الحكومة على الوفاء بالتزام بريطانيا بزيادة إنفاقها الدفاعي بنسبة ٣ بالمائة سنوياً بالمعايير الحقيقية . ولكن مع قرار بريطانيا شراء « ترايـدنت » لاستبدال رادعهـا النووي الـذي ينطلق من الغواصات من طراز « بـولاريس » المتقادم ، ومـع تسارع نفقات المعدات الرئيسية الأخرى بوتيرة تزيد في المعدل بنسبة ٦ إلى ١٠ بالمائة عن وتيرة التضخم ، ظلت الإقتطاعات الأخيرة التي نصت عليها وثيقة « الطريق إلى الأمام » على حـالها . واعيـد الاعلان عن هذه السياسة ثانية بعد المزيد من التفكير في ورقة بيضاء نشرت في كانـون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ . لكن ثمن حملة الفوكلانـد والتعديلات التي ستدخـل على القوات البريطانية نتيجة لها ستضع عبئاً إضافياً على الموازنة الدفـاعية . وسيغـطى هذا العبء على المدى القصير بتخفيض موارد إضافية ، ولكن يحتمل ان يزداد الضغط على المدى الأبعد .

غير أن رئيسة الوزراء تاتشر اكدت مرات عديـدة على انـه يجب ان تكون للدفـاع اولوية على دولة الرفاه ، ولا يمكن إنكار أن بريطانيا تقوم بما لا يقوم به سوى عدد قليل من حكومات شمال حلف الأطلسي ، أي الوفاء بالتزاماتها بينها الناتج القومي الإجمالي يتدهور . فقد بلغت الموازنة الدفاعية العـام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ مقدار ١٤,٤ مليـار جنيه استرليني ، كما خصصت للعام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ موازنة قدرها ١٥,٨ مليار جنيه . لكن هذه الأرقام اخذت تثير بعض الدهشة ـ فموازنة عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ قد تمثل نحو ٥,٥ من الناتج القومي الإجمالي وهي أعلى نسبة مئوية منذ أن كانت القوات البريطانية محتشدة خلال حملة السويس ، ولا بد لهذا الرقم من أن يزيد خلال بضع السنوات القـادمة إذا كان للاهداف الدفاعية أن تحقق ، بينها لا ينمو الاقتصاد البريـطاني إلا بالبطء المـرتقب حالياً (واحد بالمائة للعام ١٩٨٣ وربما ١,٥ بالمائة للعام ١٩٨٤) . وقد تم بالفعل تخفيض

اجزاء الموازنة الأخرى باسم انتهاج سياسة مالية مسؤولة . وهناك من بدأ بالفعل يذهب إلى انه لو حوفظ الانفاق الدفاعي على مستوى ثابت بالعلاقة مع الناتج القومي الإجمالي لترك ذلك مجالاً كافياً لتخفيضات ضريبية يمكن استخدامها لحفز الاقتصاد . وبالمقابل يمكن القول أن الخطوط العامة للسياسة الدفاعية كما وردت في وثيقة « الطريق إلى الأمام » تمثل تخفيضاً هاماً بالمقارنة مع القدرات الدفاعية السابقة ، وذلك لجعل النفقات تتوازن مع الموارد المتوافرة . أي بكلمات أخرى يمكن القول أن وقائع الظروف الاقتصادية غير المواتية موجودة قطعاً في الموازنة الدفاعية الراهنة .

ـ إيطاليا :

كادت ايطاليا حتى وقت قريب تكون نموذجاً للأداء . ففي مطلع العقد كانت تنمو بسرعة أكبر من باقي أوروبا ، وفي الفترة بين عامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ كادت تضاعف موازنتها الدفاعية بالمعايير المطلقة كما أنها وفت بالتزامها بزيادة سنوية حقيقية قدرها ٣ بالمائة وأكثر في عام ١٩٨٠ ، رغم أن التضخم اندفع في تلك السنة ليصبح أكثر من ٢٠ بالمائة . لكن الأمور تغيرت في عام ١٩٨١ : فكان النمو الاقتصادي ٢,٠ بالمائة في عام ١٩٨١ ، وبلغ تقريباً ٧,٠ بالمائة في عام ١٩٨٢ ، ومن المتوقع ان يكون ٢,٠ بالمائة فقط في عام ١٩٨٣ . وما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كانت الحكومة تواجه عجزاً « منفلتاً » ، رغم أن الموازنة الدفاعية ظلت على حالها إلى حد بعيد . ولكن ما أن حلت نهاية العام حتى كانت الفجوة ما بين عوائد الحكومة والإنفاق قد أصبحت تتنامى بسرعة لم يعد ممكناً معها للدفاع ان يجتنب حصته من تخفيضات الموازنة المحتومة .

■ ردود الفعل على الكساد الاقتصادي :

هكذا كان أثر الظروف الاقتصادية عام ١٩٨٢ على الجهود الدفاعية للدول الاوروبية الغربية الحليفة أثراً ذا شأن . ولا يحتمل ان تختفي في المستقبل القريب الأسباب الكامنة لذلك ـ الكساد ، أزمات الإنفاق الحكومي ، التضخم المتسارع في المجال الدفاعي ، صعوبة التكيف البنيوي في المجتمعات الصناعية المتقدمة . وربما ساءت الأمور قبل أن تتحسن . وعلى الرغم من أن الحكومات لم تلجأ حتى الآن اوتوماتيكياً إلى تخفيض الإنفاق الدفاعي خلال فترات الهبوط الاقتصادي ، إلا أنه ليس هناك بالتأكيد أي سابقة في تاريخ ما بعد الحرب لتضافر ظروف كتلك التي يحتمل ان تسود خلال الفترة القادمة . هكذا ، ورغم أي رغبة ممكنة في الإنفاق على الدفاع ، قد

لا تكون الموارد ببساطة متوافرة، ما لم تتحسن الظروف الاقتصادية تحسناً درامياً .

كذلك أثرت هذه الظروف على الوضع الأمني في اوروبا . وكانت هـذه التأثيـرات غير مباشرة وأقل قابلية للقياس تعريفاً ، لكن أهميتها قد تكون كبيرة جداً . فأولاً وقبل كل شيء أتت المصاعب في الوقت ذاته بالضبط الذي قررت فيه الولايات المتحدة ـ رغم نمو إقتصادي يقل عن ٢ بالمائة في عام ١٩٨١ (ويبلغ ـ ٢ بالمائة في عام ١٩٨٢) ورغم مشاكل مالية ليست مختلفة عن المشاكل التي واجهتها أوروبا ـ القيام بجهد هائل لإصلاح مواطن النقص في بنية قواتها (مما يعني زيادات حقيقية في الإنفاق الدفاعي الحقيقي تزيد على ٥ بالمائة) وتخفيض البرامج الاجتماعية . وبعث ذلك الضغوط التي لم تكن مستترة تماماً في الكونغرس الأميركي والدافعة باتجاه تقاسم للعبء أكثر عدلاً داخل حلف شمال الأطلسي .

ويعتبر الكثيرون من الديموقراطيين والجمهوريين على حد سواء ان الولايات المتحدة يجب أن لا تتحمل أكثر من ٥٠ بالمائة من الإنفاق العسكري الإجمالي للحلفاء وتنفق ٥,٦ بالمائة من دخل ناتجها القومي الإجمالي على الدفاع في حين يبلغ معدل إنفاق الحلفاء نحو ٣,٥ بالمائة فقط من ناتجهم القومي الإجمالي . وناقش أحد أعضاء الكونفرس « أن هذا الإنفاق ينهب اقتصاد رأس المال الذي يمكن ويجب ان يستثمر بحكمة وإنسانية لتوفير عمل للأميركيين » . بدلاً من السماح لاقتصاد الحلفاء بإحراز سبق . ويذهب آخرون إلى أن الحلفاء يجب أن يتحملوا قدراً أكبر من عبء الدفاع الأوروبي في وقت يتعين فيه على الولايات المتحدة ان توسع دورها العسكري في مناطق أخرى من العالم .

وهناك نتيجة أخرى للظروف الاقتصادية الراهنة ، ينبغي أن لا يقلل من قدرها ، هي أن هـذه الظروف تشكـل نطاقـاً نفسياً سلبيـاً يجب أن تتخذ فيـه قـرارات الحلفـاء الـدفاعيـة . فوقت الكسـاد هو الـوقت الـذي تصبـح فيـه نفقـات الاعتمـاد المتبـادل الاقتصادي الاوروبي ـ الأميركي أكثر وضوحاً وأصعب تحملاً في وقت معاً . ويمكن ان ينشأ عن ذلك أمران . اولاً ، قد يخلق انكشاف كل حليف من الحلفاء على آثار الخيارات الأساسية لشركائه شعوراً بأن هؤلاء الشركـاء في الأمن العسكري إنمـا يضعفون أسس أمنه الاقتصادي . وفي عام ١٩٨٢ دفع مستوى وتائر الفائدة الأميركية بكثير من الأقطار الاوروبيـة الغربيـة إلى التفكير عـلى هذا النحـو ، مما أدى بـدوره إلى قـدرة أقـل عـلى الاستجابة للضغط الأميركي الدافع باتجاه موازنات دفاعية أكبر . ثانياً قد تسعى الاقطار

المعنية إلى طرق تعزل بها نفسها عن آثار الاحداث التي لا تستطيع لها ضبطا . ففي عام ١٩٨٢ برزت نزعة حماية اقتصادية متنامية تجاه اليابان في اوروبا وفي الولايات المتحدة معاً . ولكن بدأت شقوق تظهر ايضاً في العلاقة ما بين البلدان على جانب الأطلسي . فبدأ الحديث في أوروبا عن الحاجة الى الحد طواعية من بعض الانتقالات التجارية التي يعتبرها البعض ذات أثر سلبي . وترك الصدام المرير بين واشنطن وبروكسل حول الصلب والزراعة شعوراً بالمرارة لدى الكثيرين ولم تحل بعد المشاكل الكامنة . وفي هذه الظروف ، هذا إذا تركنا جانب احتمال ان يستمر الاحتكاك ، يصبح التوصل إلى اتفاق حول ما يشكل تقاسماً عادلاً للعبء الدفاعي أمراً مستحيلاً عملياً .

■ **الاحتجاج والاستقطاب :**

هناك تداخل هام ما بين المرض الاقتصادي وتعمق الاحتجاج ضد قرار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ بحشد صواريخ بيرشنغ ٢ وصواريخ كروز التي تطلق من الأرض في اوروبا في أواخر عام ١٩٨٣ ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مرض مع الاتحاد السوفياتي حول الحد من القوات النووية متوسطة المدى في أوروبا . فقد خلق استمرار خيبة الأمل الاقتصادية والافتقار إلى أي رؤية واضحة للمستقبل الاقتصادي (عدا الإعتقاد بانه سيكون بالتأكيد أقل رفاهاً من الماضي) قلقاً عاماً عميقاً منتشراً بصدد المستقبل ، مما يشكل تربة خصبة إلى حد فائق لنمو الحركات الاحتجاجية . ويبدو أن الشعور العام أصبح أقل قدرة على تحمل الافتقار إلى اليقين الكامن في الردع النووي عندما تصاحب ايضاً مع الافتقار إلى اليقين في الحقل الاقتصادي .

وقد تباطأ الزخم الذي اكتسبته حركة الاحتجاج المعادية للأسلحة النووية بحلول خريف عام ١٩٨١ حين هبت تظاهرات ضخمة في أنحاء أوروبا الغربية جميعاً ، تباطؤاً مؤقتاً عندما اعلنت إدارة ريغان عن اقتراحها المسمى « خيار الصفر » في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨١ . لكن حركة الاحتجاج ظلت ذات تنظيم فعال وشدّ من ازرها نمو حركة التجميد في الولايات المتحدة ، فنظمت سلسلة من التظاهرات في كل عاصمة زارها الرئيس ريغان في رحلته الاوروبية في ايار (مايو) ١٩٨٢ . ومع ذلك ظل هناك سؤالان رئيسيان فيما يتعلق بالعمق النهائي والأهمية السياسية لحركة الاحتجاج : ما هو الحجم الحقيقي للنزاع الشعبي والسياسي حول المسألة النووية ، وإلى أي مدى يحتمل ان تكيف الحكومات موقفها استجابة للاحتجاجات ، حتى لو لم يكن المحتجون ينطقون

إلا باسم أقلية صغيرة من السكان .

وتختلف المعلومات التي يمكن استقاؤها من استفتاءات الرأي العام باختلاف الأسئلة التي تطرح . عندما يُسأل الناس ما إذا كانوا يريدون ان يمضي قدماً حشد الصواريخ حسب خطة حلف شمال الأطلسي ، تجيب الاغلبية في العادة أنها تفضل ان لا تكون هناك صواريخ بيرشنغ ٢ وصواريخ كروز . وعندما يسأل الناس عن الموقع الذي تحتله الاسلحة النووية في قائمة أهم اهتماماتهم فإنهم في غالبية أقطار اوروبا الغربية ، عدا استثنائين ملحوظين هما هولندا والنرويج ، يبرهنون على أنهم ليسوا مهتمين بالمسألة النووية . ويشير هذا إلى أن القوة الدافعة للاحتجاج المعادي للأسلحة النووية ليس الرأي الجماهيري العام بل أقليات حسنة التنظيم كان أثرها على السياسة أكبر من أثرها على الرأي العام كله .

ولكن ، على الرغم من غياب أي انقسام عميق في الرأي العام ، زادت حدة الإستقطاب السياسي حول المسائل النووية في عام ١٩٨٢ في غالبية الأقطار الاوروبية الغربية الرئيسية عدا ايطاليا وفرنسا ، إذ أخذت أحزاب كثيرة تكيف مواقفها الرسمية للموضوعات التي طرحتها حركة الاحتجاج (غير أنه يجب التأكيد على أن المسألة موضوع النقاش ليست أهمية حلف شمال الأطلسي نفسه بل منحىً محدد من مناحي سياسة التحالف) . ويبدو أنه كان هناك عامل هام هو تغير الحكومات في الكثير من الأقطار الاوروبية الشمالية ذات الأهمية الحيوية لسياسات حلف شمال الأطلسي النووية ، تلك التغييرات التي حدثت منذ خريف عام ١٩٨١ . ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ خسر حزب العمال السلطة في النرويج ، وبعد ذلك بثلاثة أشهر ترك الإشتراكيون الحكومة البلجيكية ، وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ خسر الاشتراكيون الديموقراطيون السلطة في المانيا الغربية والداغمارك ، وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ استثني حزب العمال من ائتلاف الوسط ـ اليمين الجديد في هولندا . وفي كل حالة من الحالات خضع كل من هذه الأحزاب التي خسرت السلطة لتحول هام فيما يتعلق بالمسائل النووية ، فصارت تتخذ مواقف كثيراً ما كانت مختلفة جداً عن تلك التي دعمتها عندما كانت في الحكم . وتختلف الأسباب من قطر إلى آخر ، لكن من الواضح أن المسألة النووية زودت المعارضات بسلاح نافع يمكنها استخدامه ضد حكومات الوسط ـ اليمين .

وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ صوت البرلمان الدنماركي ، رغم معارضة

مريرة من حكومة الاقلية الجديدة ، بالموافقة على تعليق مساهمة الدانمارك حتى يبدأ البنية التحتية التي يحتاجها استيعاب صواريخ بيرشنغ ٢ وصواريخ كروز حتى يبدأ تمويل هذه البنية التحتية في الأقطار التي ستحشد فيها هذه الصواريخ . وكانت حكومة اشتراكية ديموقراطية يقودها آنكر خورخنسون قد اتخذت قرار الموافقة الاصلية على المساهمة في هذه النفقات، ودعم قرار حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٧٩ . لكن خورخنسون الذي أصبح في المعارضة هو الذي رتب أمر التصويت على تعليق المساهمة الدنماركية . وفي نهاية المطاف اعلن انه هو نفسه معارض لأي حشد للصواريخ إطلاقاً (متخطياً حتى موقف حزبه ذاته من المسألة) . وحذر وزيرا خارجية إشتراكيان ديمقراطيان سابقان من أن الإجماع الدنماركي العريض بعد الحرب على السياسة الأمنية مهدد بالخطر ، وكذلك مصداقية سياسة البلاد الخارجية . وفي النرويج هزمت حكومة الأقلية المحافظة اقتراحاً شبيهاً بصوت واحد بعد أن صوت خمسة من نوابها مع المعارضة .

وفي هولندا ، الزمت حكومة الوسط ـ اليمين الجديدة نفسها بتنفيذ قرار حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٧٩ ، وتجري الإعدادات على المواقع التي من المقرر حشد صواريخ كروز فيها . غير أنه يجري حجب الموافقة النهائية على حشد الصواريخ انتظاراً لنتيجة مفاوضات جنيف حول القوات النووية متوسطة المدى . ولا تزال الحكومة رغم أغلبيتها المطلقة في وضع متأرجح فيما يتعلق بمسألة الحشد ، ذلك أن بعض البرلمانيين الإشتراكيين الديموقراطيين يعارضون قبول هولندا للصواريخ . وأعلن حزب العمال صراحة انه ضد الحشد رغم انه كان طرفاً في الحكومة التي وافقت اصلاً على قرار حلف شمال الأطلسي ، غير أن هذا التطور في موقف الحزب بدأ قبل أن يترك الحكومة .

وكان المستشار الألماني الغربي هلموت شميدت قد هدد بإطاحة حكومته هو بنفسه إذا رفض حزبه الاشتراكي الألماني دعم قرار حلف شمال الأطلسي . ولكن عندما تقوض الائتلاف مع الليبراليين ، وقرر شميدت أن لا يرشح نفسه للمستشارية ثانية ، أصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه للمعركة الداخلية حول توجه الحزب . وواجه الحزب معضلة سببها صعود حزب « الخضر » ، وهو الحزب الذي انتزعت مواقفه حول طيف من المسائل ـ بما في ذلك المسألة النووية ـ عدداً من أنصار الحزب الاشتراكي الألماني ذوي النزعة اليسارية بعيداً عن الحزب . وأصبح يتعين على الحزب كي يستعيد هؤلاء الأنصار التحرك إلى اليسار ، ولكن أي خطر سيشكله ذلك على دعم الحزب في الطرف ا لآخر

من طيف الجهات الداعمة له ؟ ما أن حلت نهاية العام حتى كان الحزب ومرشحه الجديد للمستشارية ، هانز يوخن فوغل ، قد قررا ان يضعا المسألة النووية في مركز الحملة الانتخابية لانتخابات آذار (مارس) ١٩٨٣ (بالإضافة إلى البطالة) . فقدم الحزب سياسة تقوم على العمل لاجتناب الحاجة إلى حشد الصواريخ بالتوصل إلى اتفاقية بشأن القوات النووية متوسطة المدى دون أن يرفض رفضاً كاملاً حشد الصواريخ في نهاية المطاف .ودعمت حكومة الديمقراطيين المسيحيين/ المسيحيين الاشتراكيين بقوة قرار حلف شمال الأطلسي معلنة ضرورة المضي في حشد الصواريخ إذا لم تنجم عن مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى نتائج إيجابية مع نهاية عام ١٩٨٣ . وربح ائتلاف المسيحيين الديموقراطيين/ المسيحيين الاشتراكيين/ الليبراليين الانتخابات في ٦ آذار (مارس) ١٩٨٣ . وفي حين أن الانتخابات لم تكن بأي حال من الأحوال استفتاء محضاً على المسألة النووية (إذ أن الوضع الاقتصادي أثر تأثيراً كبيراً على التصويت) ، إلا أن النتيجة ستتسبب بالتأكيد في المزيد من الاستقطاب في المانيا حول قرار حلف شمال الأطلسي .

كذلك شهدت بلجيكا وبريطانيا استقطاباً رئيسياً سياسياً حول المسألة النووية . ولم يستطع أي من الأقطار التي تحتل موقعاً مركزياً في سياسة حلف شمال الأطلسي النووية ، غير ايطاليا ، اجتناب تحلل الاجماع الذي ينتظم عدداً من الاحزاب حول المسائل الدفاعية خلال عام ١٩٨٢ (رغم أن الحزب الشيوعي الايطالي يعارض الحشد على مستوىً محلي ، ورغم أن لدى بعض الاشتراكيين الديموقراطيين تحفظات) . هكذا اخترق ما كان في الأصل احتجاجاً جيد التنظيم بشكل واضح الأنظمة السياسية في الأقطار المتحالفة خالقاً في الدوائر البرلمانية إستقطاباً متنامياً من الواضح انه أكبر من الاستقطاب الموجود في الرأي العام . ولا يحتمل ان تكون أي من الحكومات المعنية ، ولا حتى حكومة تاتشر في بريطانيا ، ممتنعة على الضغوط الناجمة عن ذلك خلال عام ١٩٨٣ . وفوق ذلك هناك تداخل قوي ما بين التطورات في هذه الأقطار كافة ، وسيتأثر ضعف موقف كل حكومة من هذه الحكومات بصدد المسائل النووية بضعف موقف حكومات الدول الشريكة لها .

■ **العلاقات ما بين الأقطار الاوروبية الغربية :**

كان للمصاعب الاقتصادية ولتعمق الاحتجاج المضاد للأسلحة النووية كما هو متوقع

أثار هامة ، لكنها كثيراً ما كانت متناقضة ، على العلاقات ما بين أقطار أوروبا الغربية . فقد أدت التوترات الاقتصادية بالبعض إلى التساؤ ل عما إذا كانت مؤسسات أوروبا مبنية لحالات الرخاء فحسب ، بينما مال امتصاص الاحتجاج النووي في الأنظمة السياسية إلى تعزيز الايمان بالاعتماد الأمني المتبادل .

وفي عام ١٩٨٢ فكرت الأقطار الأعضاء في السوق الاوروبية المشتركة في توفير وظائف في الداخل بتثبيط الواردات في شركائها (مثلاً ثلثا العجز التجاري الفرنسي ناجم عن التجارة داخل أوروبا) وكانت المناقشات حول المساهمات في موازنة المجموعة الأوروبية اكثر مرارة مما كانت عليه منذ بضع سنوات ، واستمرت السياسة الزراعية المشتركة التي تقع في قلب غالبية المشاكل مصدر ازعاج ، لا للولايات المتحدة فحسب ، بل أيضاً للأقطار التي تتحمل العبء الأكبر من تكاليف السوق الاوروبية المشتركة . وتدنت المساومة الى حد أصبح معه كل قطر من أقطار السوق الأوروبية المشتركة يدعي حق الموازنة ما بين ما يدفعه للميزانية وبين ما يأخذه منها . وظلت المحادثات حول توسيع عضوية السوق الاوروبية المشتركة معلقة بسبب الخشية من العجز عن استيعاب بعض المنتجات الاسبانية والبرتغالية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، بينما اوضحت « حرب النبيذ » الفرنسية ـ الايطالية الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء ورغبة هذه الدول في خرق تشريعات السوق الاوروبية المشتركة تحت ضغط الضرورة المحلية . ويبدو أن هذا كله كان رمزاً لانحسار عقلي في وجه الأزمة الاقتصادية وصفه مفوض السوق الاوروبية المشتركة البلجيكي ايتيان دافنيون بانه « ارتداد إلى الداخل مرتبط بتنامي تدخل السلطات العامة في إقتصاداتها القومية » . وقد لا تسبب هذه العقلية الكثير من التدهور في العلاقات بين اقطار اوروبا الغربية على المدى القصير ، لكنها من الواضح تحول دونها وصياغة مقاربة مشتركة لمشكلة البطالة . غير أنها على المدى الطويل يمكن أن تعزز الميول الإنقسامية الكامنة وتزيد من التركيز على مشاكل الاعتماد الاقتصادي الاوروبي المتبادل بدلاً من التركيز على منافعه .

أما من جهة أخرى فقد كانت العواطف في حقل الأمن تتحرك بوضوح وإن يكن بتردد نحو المركز باتجاه المزيد من تلاقي المصالح الاوروبية . وكان هذا يعود جزئياً إلى رد الفعل على الاستياء العميق من السياسة الاميركية ، كما في حالة الحظر على أنابيب الغاز . ولكن كانت هناك ايضاً جوافز داخلية مثل تقرير هاغراب إلى البرلمان الاوروبي

حول « التعاون السياسي والأمن الاوروبيين » . وقد نوقش التقرير وقبل في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، ورغم أنه لم تنجم عنه أية إجراءات إلا انه مثل خطوة أوروبا الرسمية الأولى ، وإن تكن خطوة صغيرة ، في مضمار بحث المسائل الأمنية . وكان هناك ايضاً تعاون مستمر بين الأقطار الاشتراكية الديمقراطية في اقطار حلف شمال الأطلسي الشمالية الأصغر بصدد المسألة النووية . وظل ذلك جوهر مقاربة اوروبية بديلة لمسألة التحديث النووي ، وبين ان لهذه الأقطار مجتمعة أثرا على خيارات التحالف اكبر مما لكل منها فردياً .

ولكن ربما كان أكثر تطورات عام ١٩٨٢ أهمية تطور العلاقة الفرنسية ـ الألمانية . فأولاً وقبل كل شيء ، ظهر ان ميول الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الالماني كول الذي أتى إلى السلطة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ حول كيفية التعامل مع الاتحاد السوفياتي ميول متشابهة ، بينما كانت ميول المستشار شميدت مغايرة لميول الرئيس الفرنسي . والأهم من ذلك ان الاشتراكيين الفرنسيين والديمقراطيين المسيحيين الألمان متفقون على مسألة صواريخ « بيرشنغ ـ ٢ » وصواريخ « كروز » ، لا على ضرورة تركيز حلف شمال الأطلسي لهذه الصواريخ إذا لم تسفر مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى عن نتيجة فحسب ، بل أيضاً على ما يشكل نتيجة مرضية لهذه المفاوضات .

وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كان الاشتراكيون الديمقراطيون الألمان الذين أصبحوا الآن في المعارضة يشيرون إلى الأنظمة النووية البريطانية والفرنسية يجب أن تؤخذ بالحسبان في مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى . وطور هؤلاء هذه الفكرة واكدوا عليها في أوائل عام ١٩٨٣ خلال الحملة الانتخابية الألمانية . أما فرنسا فإنها من جانبها ترفض أن تضمن انظمتها النووية في أية مفاوضات لا تشارك هي فيها ، وترفض المشاركة لأن مفهومها « للردع المتناسب » لا يترك مجالاً لأية تخفيضات في قواتها النووية . وهي ترى أنها ما دامت تحتفظ بقوات نووية كافية لتدمير جزء من الاتحاد السوفياتي يساوي الجزء الذي يستطيع الاتحاد السوفياتي تدميره من فرنسا فليس من سبب يدعوها للتفاوض مع القوتين العظميين .

غير ان هناك سلسلة من الاعتبارات الأعمق بكثير التي تحفز فرنسا والتي تهم المانيا ودورها في المعادلة الأمنية الاوروبية المتطورة . فما زالت فرنسا منذ زمن طويل تعتقد أن الردع الاميركي الممتد يشكل مساهمة أساسية في الدفاع عن أوروبا لكنه مصمم أولا

لحماية الولايات المتحدة ، وليس لحماية اوروبا إلا بشكل ثانوي . وتعتقد فرنسا كذلك ان مصداقية الردع الممتد كانت على الدوام مهزوزة ، لكن التحولات حديثة العهد في ميزان القوات النووية الأميركية ـ السوفياتية أدى إلى تأكد هذه المصداقية حتى بقدر أكبر . وعلى هذا فإنها تعتبر أن صواريخ بيرشنغ ٢ وكروز هامة لدعم مصداقية الردع الممتد ، وتخشى انه إذا لم تحشد هذه الصواريخ فإن بعض الحلفاء قد يسعى على الأغلب إلى التوافق المتدرج مع الاتحاد السوفياتي . وتعتبر المانيا مرشحاً محتملاً لتطور كهذا ، وأحد الشروط المسبقة لاستمرار إستقرار نظام الأمن الأوروبي ، الذي يشكل عنصراً اساسياً في السياسة الأمنية الفرنسية ، هو بقاء المانيا راسخة بثبات ضمن نظام التحالف الغربي .

وهكذا ، فإن المانيا هي مفتاح المعادلة كلها . وتلك نتيجة ليست جديدة لكنها أصبحت تتخذ معنى جديداً . ففرنسا قلقة تجاه امكانية أن تجد المانيا أن من الصعب عليها حشد الصواريخ الاميركية الجديدة حتى ولو فشلت مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى في جنيف . ذلك أن عدم تركيز هذه الصواريخ يمكن أن لا يسارع في تدهور الميزان العسكري فحسب ، بل ايضاً تدهور الميزان السياسي للقوى في أوروبا أيضاً . وكان من الواضح ان هذه الاعتبارات تقف خلف الديبلوماسية الفرنسية في خريف عام ١٩٨٢ . وكان الدعم الفرنسي الحازم لحشد الصواريخ على الدوام ولا يزال محسوباً بحيث يساعد المستشار الألماني على التعامل مع المعارضة للتحديث النووي في المانيا ، فساعد ذلك شميدت على ضبط جناح اليسار في حزبه ، أما بالنسبة لكول فقد زود ثقلاً اشتراكياً معاكساً للمعارضة الألمانية المحلية . غير أن رغبة فرنسا في بدء مباحثات مع المانيا بشأن بعض مسائل الاهتمامات الأمنية المشتركة يعكس اهتماماً أعمق بإيجاد سبل تعطي لبون قدراً أكبر من الطمأنينة وتربطها بشكل أوثق إلى فرنسا عبر آليات تشاور عملية . هكذا اتفق الرئيس ميتيران والمستشار كول في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ على تشكيل هيئة دائمة للدفاع ، وعلى أن يجتمعا مرة كل ستة أشهر لبحث المسائل الدفاعية . وتفيد تقارير أن فرنسا وافقت على مشاورة بون حول أية قرارات تتعلق بقوتها الرادعة النووية التي يمكن أن تؤثر على الأمن الألماني .

ومهما كانت الدلائل على أن الأقطار الاوروبية تبذل جهداً للتوصل إلى مقاربة مشتركة لمشاكل الأمن المشترك بطيئة ومترددة ، فإنها دلائل واضحة . ولا شك ان من

الضروري الابتعاد عن الالتزام بمصالح وطنية ضيقة إذا كان للمجموعة الاوروبية ، وبالتالي التحالف الأطلسي ، ان تستعيد الحيوية والوحدة اللتين وسمتا سنيها الأولى . وعلى الرغم من أن النتائج الكاملة للتطورات في التفكير الأمني الأوروبي خلال عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ لم تتكشف إلا بعد وقت طويل إلا أنه قد يكون لها آثار بعيدة الغور .

الارتباك داخل التحالف الغربي

استطاع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٢ دق إسفين كبير بين الحليفات الغربيات ، أو على وجه أدق استطاعت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ان يبتعد بعضهما عن بعض بشكل مثير للعجب ، وما كان على موسكو إلا ان تراقب وتستفيد . ولكن ما أن حلت نهاية العام حتى كان اسلوب وزير الخارجية الاميركي الجديد جورج شولتز المهدىء قد أعاد العلاقات عبر الأطلسي إلى وضعها الطبيعي بهذا القدر أو ذاك ، وإن لم يكن قبل أن يبالغ بعض المعلقين في وصف تلك التوترات على أنها أسوأ صدام داخلي شهده حلف شمال الأطلسي . وساهم في تعميق المشكلة تنافر الحلفاء حول مشروع خط الأنابيب السيبيري وكذلك حول السياسات النقدية وسياسات الحماية الاقتصادية في مجالات الصلب والغذاء وغيرها من الصادرات كما ساهمت في ذلك أيضاً الفروقات في الجغرافية والشخصيات والمفاهيم الأمنية على جانبي الأطلسي . غير أن الاختراق الأكثر أساسية كان يتعلق بالتصورات المتصامة للإتحاد السوفياتي وما نجم عن ذلك من وصفات سياسية مختلفة للتعامل مع قادة الكرملين .

■ **نزاع خط الأنابيب :**

بدأ نزاع خط الأنابيب في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ ، بعد أن اعلنت الحكومة البولندية فجأة القانون العرفي وقمعت اتحاد نقابات « تضامن » . فكان رد فعل الرئيس ريغان فرض عقوبات اقتصادية على بولندا والاتحاد السوفياتي معاً ، وفاجأت هذه العقوبات الاوروبيين إذ انها تخطت خيارات الطوارىء التي كان الحلفاء قد اتفقوا عليها سابقاً . وكان من بين هذه العقوبات حظر تصدير الشركات الاميركية لتكنولوجيا نستخدم في خط الأنابيب الذي يجري بناؤه بين سيبيريا واوروبا الغربية بكلفة تبلغ ٥ إلى ٦ مليارات دولار بالعملة الصعبة . وسيرفع خط الأنابيب الذي يبلغ طوله ٣٥٠٠ ميل (٥٦٠٠ كم) صادرات الاتحاد السوفياتي من الغاز الطبيعي إلى اوروبا الغربية في

مستواها الراهن الذي يبلغ ٢٧ مليون متر مكعب في السنة إلى ٦٠ مليون متر مكعب في اواخر الثمانينات والتسعينات مما يزيد تحصيلات الاتحاد السوفياتي من العملات الصعبة .

في البداية كانت خطوة الرئيس ريغان رمزية الى حد كبير ، ذلك أن الشركات الاميركية التي أثر عليها الحظر لم تكن تملك غير نصيب ضئيل في خط الأنابيب . وكانت الشركات المزودة الرئيسية ـ التي ستزود معاً ٤١ محطة ضخ و١٢٥ توربيناً (تتضمن بعض التكنولوجيا حاسمة الأهمية ذات التراخيص الاميركية) بالإضافة إلى مليون طن من الانابيب سنوياً ـ ٩ شركات المانية غربية وفرنسية وبريطانية وإيطالية ، وعلى الرغم من أنه كان هناك تبادل للاتهامات حتى في هذه المرحلة لم تكن الاجراءات الاميركية تطال هذه الشركات بعد .

وقد شعر الاميركيون بالحنق تجاه القمع البولندي بشكل لم يجاره الأوروبيون. فمثلاً ذهبت المانيا الغربية إلى أن بولندا تقع في نهاية المطاف ضمن ميدان الأمن الحيوي السوفياتي ، وأن الاتحاد السوفياتي استجاب بالفعل للتحذيرات الغربية التي حضته على عدم غزو بولندا ، وأن نقابات « تضامن » دفعت بالأمور أبعد مما يجب وبأسرع مما يجب ، وأن على الغرب أن يقتفي الأثر السياسي الحذر التي اختطته الكنيسة الكاثوليكية ، وأن العظات الأميركية تكاد تدفع بالبولنديين إلى الشهادة . وبدا هذا المنطق المتجرد عن العاطفة للاميركيين على أنه تبرير لإنهزامية تتخلى عن أداة الضغط الوحيدة التي تدفع إلى الاعتدال ، والتي يمكن أن توازن الضغط السوفياتي باتجاه اعادة الشيوعية الاثوذكسية إلى بولندا . وبدا كذلك للأميركيين ان العقوبات التي اوقعتها أوروبا (تجميد التسليفات وإعادة جدولة الديون الحكومية إلى بولندا ولكن ليس إلى الاتحاد السوفياتي) غير كافية .

وهكذا انتعشت في واشنطن بعض الشيء الشكوك بأوروبا التي انتشرت في الفترة التي أعقبت غزو السوفيات لافغانستان وأخذ الرهائن الأميركيين في ايران . وبدأت تظهر تخمينات بأن اوروبا الغربية ، وخاصة المانيا الغربية ، متهاونة اكثر مما ينبغي تجاه العدوان السوفياتي الظاهر والمستتر ومترددة أكثر مما ينبغي في التضحية براحة الرفاه الاجتماعي المغالي من أجل الدفاع المشترك الضروري . وسواء كان هذا التهاون ناجماً عن الجبن تجاه تفوق الاتحاد السوفياتي في أسلحة المسرح النووية أو تجاه قدرته على خنق

الاتصالات ما بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية أنّى أراد أو متأتية عما اعتبر موقفا تجارياً محضاً ، فان النتيجة كانت هي ذاتها في نظر إدارة ريغان . فبدلاً من الاستجابة لدلائل اقتراب بولندا من الإفلاس وديون الكتلة السوفياتية للغرب التي تبلغ ٨٠ بليون دولار ، وذلك باجبار موسكو على دفع تكاليف امبرياليتها واقتصادها غير الكفؤ ، عمد الاوروبيون الغربيون عملياً إلى دعم الاقتصاد السوفياتي الذي يشعر فعلاً بالضيق . فهم يبيعون إلى الاتحاد السوفياتي توربينات عملاقة قدرتها ٢٥ ميغاواط وسيدفعون في المستقبل للاتحاد السوفياتي عملة غربية قيمة مقابل الغاز . وهكذا كان الاوروبيون الغربيون يسمحون للاتحاد السوفياتي بتحويل موارد محلية نادرة إلى الانتاج العسكري ، وسيترتب على الغرب في نهاية المطاف مماشاة ذلك في موازناته العسكرية . وفوق ذلك فإنهم كانوا يعرضون أنفسهم لخطر الوقوع تحت طائلة الابتزاز في المستقبل ، وذلك بتوقيع عقود يمكن ان تزيد اعتمادهم على الاتحاد السوفياتي ، إذ سيكونون معتمدين بحلول اواخر الثمانينات في ٢٥ إلى ٣٠ بالمائة من متطلباتهم من الغاز و٥ إلى ٦ بالمائة من كامل متطلباتهم من الطاقة .

وبعث الغيظ فيما يتعلق بخط الأنابيب الاتهامات الاميركية بأن الأوروبيين ، الذين يبلغ ناتجهم القومي الإجمالي الكلي قدر مثيله الاميركي ، لا يتحملون قسطهم الحق في حلف شمال الأطلسي ، وأنهم لا يفون بالهدف المشترك المتمثل بزيادة حقيقية في الانفاقات الدفاعية تبلغ ٣ بالمائة سنوياً ، وأنهم يكرسون للدفاع نسبة من ناتجهم القومي الإجمالي أقل بقدر هام مما تكرس الولايات المتحدة . بل إن المانيا الغربية بشكل خاص كانت تتردد في زيادة مدفوعاتها للبنية التحتية بقدر ضئيل يبلغ ٣٥٠ مليون مارك الماني . كما ان الاوروبيين يقاومون اتفاقية لاستبدال أية قوات أو معدات يمكن أن تضطر الولايات المتحدة في أزمة في المستقبل إلى تحويلها من المسرح الاوروبي إلى مسرح الشرق الاوسط للحفاظ على النفط وهو الأكثر أهمية على أية حال لأوروبا منه للولايات المتحدة .

ومع تنامي الامتعاض في واشنطن بدأ بعض رسميي الادارة يتحدون المقولة التي كانت لا تزال منذ أمد طويل مفروغاً منها ، وهي أن قلعة أوروبا الغربية الاقتصادية والديموقراطية هي اكبر جائزة مفردة يمكن الحصول عليها في المنافسة بين القوتين العظميين . وأخذ هؤلاء يقلّبون فكرة ترك الاوروبيين غير الممتنين كي يدافعوا عن

انفسهم والتراجع الى استراتيجية « احادية وانعزالية » جديدة . وتراكم قدر كبير من الدعم في الكونغرس لتعديل ستيفنس كان يسعى الى سحب نحو ١٩ ألف جندي اميركي من اوروبا .

وفي هذا الجو لم يستطع وزير الخارجية الكسندر هيغ إلا بصعوبة منع الإدارة من فرض العقوبات الاميركية فوراً على الشركات الاوروبية وإعلان بولندا مفلسة وحظر أية تسليفات جديدة للكتلة الشرقية ، دون الأخذ بالاعتبار الجهود التي تبذل في بعض أجزاء اوروبا الشرقية لتحقيق درجة من الاستقلال الذاتي على الطراز الهنغاري .

وكانت درجة الحذر والانضباط الاميركي هذه مصدر ارتياح وبعض طمأنينة للأوروبيين الذين استمروا في الإصرار على أن العقود التي وقعت مع الكتلة السوفياتية قبل فرض الحكم العرفي على بولندا يجب ان تحترم طبقاً للمعايير القانونية . وبالطبع تفوتت ردود الفعل المحددة ، فصفقت بريطانيا وفرنسا لنبرة ريغان القوية تجاه الاتحاد السوفياتي ، لكنهما كانتا حذرتين تجاه اعطاء الموقف قوة مادية يمكن ان تلحق ضرراً بالصناعتين البريطانية والفرنسية . أما المانيا الغربية ، التي كانت لا تزال متمسكة بوجهة النظر التي تقول أن الانفراج والتبادل الاقتصادي بين الشرق والغرب سيساعدان لا محالة على جعل الاتحاد السوفياتي أقل عدوانية في الخارج وأكثر ليبرالية في الداخل ، فكانت قلقة تجاه النبرة قدر تلهفها على الحفاظ على طلبات المضخات والأنابيب السيبيرية لمساعدة صناعتها التي تواجه المصاعب .

■ **الخلافات الفلسفية الكامنة :**

كانت تقف خلف الحجج السطحية افتراضات متصادمة . فكان أكثر أنصار نظرة ريغان إلى العالم فصاحة وهو ريتشارد بايبس ، خبير الشؤون السوفياتية في مجلس الأمن القومي ، يعتقد أن الاتحاد السوفياتي ليس متفوقاً عسكرياً على الولايات المتحدة فحسب بل يسنده ايضاً نظام محلي يؤدي بطبيعته إلى توليد اندفاعات عدوانية خارجية وإذا لم يتبدل النظام السياسي السوفياتي ، فإن الاتحاد السوفياتي سيظل عدواً قاتلاً محتملاً . ومع ذلك فإن هذا العدو على شفا الانهيار تحت عبئي التوسع الامبريالي والعجز الاقتصادي المزمن . وعلى هذا فإن من الضروري للغرب أن يندفع سابقاً الاتحاد السوفياتي في سباق التسلح أو على الأقل ان يجهده اجهاداً شديداً .

وتضافرت هذه الرؤية مع جو لا مبالاة إدارة ريغان باحتمالات الحرب النووية بشكل عام ، والحرب النووية في اوروبا بشكل خاص ، ليؤديا الى سريان الرجفة في أوصال الكثير من اوروبا . كذلك عكست هذه الرؤية بشكل مبالغ فيه نظرية أن أي انتاج من أي نوع كان يمكن أن يعتبر إنتاجاً عسكرياً . وبدا انها تنادي بالعودة الى الحرب الباردة وإلى حرب اقتصادية في حقبة خطرة بشكل خاص يملك الاتحاد السوفياتي فيها تفوقاً نووياً وكذلك تقليدياً في أوروبا . كما أن مفهوم تركيع أمة عن طريق الاجراءات الاقتصادية بدا على أنه مجرد خيال بالنسبة لأكبر بلاد العالم وأغناها من حيث قاعدة موارده خاصة ، وأن لهذا البلد على اية حال غرائز اكتفاء ذاتية قوية . وفوق ذلك فإن مطالبة واشنطن بحدوث تغير راديكالي في الاتحاد السوفياتي كثمن للتعايش لم يكن يعد بطريقة عيش تحول دون الحرب ولا بالتسامح الذي يعتبره الغرب علامة من علائم تفوقه الاخلاقي على الشرق .

كذلك أحس الاوروبيون أن هناك قدراً كبيراً من النفاق في مشهد ريغان وهو يشجب بشدة الصادرات الصناعية الاوروبية الى الاتحاد السوفياتي بينما يستمر في تصدير كميات كبيرة من الحبوب الاميركية إلى الجهة ذاتها . ويقول الاوروبيون أن السلطة الغربية الوحيدة التي يمكن أن تكون رافعة ضغط سياسي حقيقية هي الحبوب ، إذ كان الاتحاد السوفياتي قد قاسى سنوات حصاد رديء متعاقبة ، وهذه السلعة وحدها هي التي يمكن أن يكون لها أثر فوري على الاقتصاد السوفياتي وكذلك أثر أبعد مدى على جهود موسكو الرامية الى شراء السلبية السياسية لمواطنيها بزيادة استهلاكهم من اللحوم . ورفض الاوروبيون الرد الأميركي ان مبيعات الحبوب هذه على عكس مبيعات الأنابيب والمضخات تستنفد موارد الاتحاد السوفياتي من العملة الصعبة الثمينة واصفين هذه الحجة بأنها نوع من السفسطة . وذهبوا الى ان نفقات بناء الزراعة السوفياتية لاستبدال الحبوب المستوردة بحبوب محلية ستؤدي إلى اقتطاع الأموال المتوافرة للاستثمار العسكري بالقدر ذاته الذي يفعله أي استبدال لمعدات خط الأنابيب .

على أية حال ، نظر الأوروبيون حتى المحافظون منهم إلى نظرية الانهيار السوفياتي الوشيك بقدر كبير من التحفظ . فقد قدروا أن الاتحاد السوفياتي يمكن أن يحتوي مشاكله ، التي لا شك في أنه يواجهها فيما يتعلق بالاقتصاد وبالجماعات الإثنية عن طريق مزيج من التوقعات الجماهيرية المنخفضة وأجهزة السيطرة الداخلية الفعالة والقدرة

المحققة على تعبئة مجتمعه وانتـزاع تضحيات منـه . واستخلص الاوروبيون أن سياسة غربية تقوم على التصلب الكامل لن تؤدي إلى انهيار سوفياتي ، بل على العكس من ذلك ستساعد على توحيد النخبة السوفياتيـة ورجل الشـارع السوفيـاتي في معارضـة شوفينيـة للضغوط الخارجية . وفوق ذلك اعتبر الاوروبيون قادة الكرملين كائنات عقلانية تعطي اولوية قصوى للحفاظ على المنجزات السوفياتية الهائلة خلال السنوات الـ ٦٥ الماضية . ولذا فإن من الأفضل للغرب أن لا يقدم لموسكو مثبطات للمغامرات العسكرية فحسب بل حوافز اقتصادية للسلوك الجيد ايضاً .

■ السقوط إلى الحضيض :

كان من السهل في حوار الطرشان الذي تبع ان ينظر الاوروبيون بازدراء إلى موقف الولايات المتحدة فكرياً وعلى الاميركيين أن ينظروا بازدراء إلى الموقف الأوروبي اخلاقياً ، إلى درجة لم يستطع الحلفاء معها الارتفاع فوق تبادل الخطابات ليصيغوا سياسات ملموسة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشرق والغرب في عالم ما بعد الانفراج . ومع ذلك استطاع الحلفاء في مؤتمر القمة الاقتصادية في فـرساي في حـزيران (يـونيو) ١٩٨٢ ان يرمموا على عجل خطوطاً عامة للعلاقات التجارية ما بين الشـرق والغرب . وفهم الاوروبيون هذه التوجيهات على انها تعني « ان الولايات المتحدة ستغض الطرف عن خط الأنابيب ، بينما يتعين عليهم أن يمارسوا « الحصافة » في تقديم التسليفـات إلى الكتلة السوفياتية في المستقبل . وعلى هذا الأساس وافق الاوروبيون (رغم أنهم رفضوا مناشدات اميركا بوضع قيود على حجوم التسليفات المقدمة إلى الاتحاد السوفياتي) على أن تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برفع الفائدة التي تتقاضى من الاتحاد السوفياتي على اية تسليفات تكفلها الحكومة من ٨,٥ بالمائة (أو حتى ٧,٨ بالمائة في حالة تسليفات خط الأنابيب الفرنسية) إلى ١٢ بالمائة كحد أدنى . وفيما عدا ذلك ، ترك أمر الحد من التسليفات الغربية الجديدة إلى الاتحاد السوفياتي إلى حد بعيد إلى عـوامل السـوق الحرة التي تتحكم بالمصارف الخاصة والتي تملك تسليفات كبيرة إلى اوروبا الشرقية أمر سدادها مشكوك فيه .

ولكن خلال ساعات من الجلسة الختامية في فرساي تبخرت الاتفاقيـة المفترضـة . فصرح الرئيس ميتيران ، الذي ينزع بالفطرة إلى تأكيد الاستقلال الفرنسي عن أميركـا والذي كانت تحـدوه الحاجـة الى تصحيح عجـز متعاظم في الميـزان التجاري الفرنسي

السوفياتي ، أنه ليس هناك اية اتفاقية تحد من حرية العمل الفرنسية . فرد الرئيس ريغان حانقاً في ١٨ حزيران (يونيو) بمد حظره على الطاقة والتكنولوجيا الرفيعة ليشمل اي شركة فرعية تابعة لشركة اميركية أم وأية شركة اجنبية تحاول بيع معدات تتضمن تكنولوجيا تم الحصول عليها بموجب ترخيص من مصادر أميركية (وينطبق هذا على توربينات الـ ٢٥ ميغاواط) وأعلن ريغان أن قراره هذا « مسألة مبدأ » .

هنا أعلن الاوروبيون بالإجماع أن هذا الإجراء الذي يحاول مد سلطة الولايات المتحدة إلى خارج أراضيها غير شرعي ، شاعرين بنفاد صبر لان الولايات المتحدة (حسب رأيهم) حصلت على تنازلات اوروبية بصدد خط الأنابيب ثم نقضت جانبها من الصفقة ، كما فعلت سابقاً بعد قمة اوتاوا الاقتصادية في عام ١٩٨١ . وأضاف ميتيران والمستشار الألماني الغربي شميدت انهما لن يشاركا في أي « حرب تجارية » ضد الاتحاد السوفياتي وامرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية شركاتهما بتحدي القيود الاميركية .

وفي غضون أيام من الخطوة التي اتخذها ريغان ، استقال الكسندر هيغ كوزير للخارجية ، وبدا أن الولايات المتحدة وأوربا تسيران على طريق صدام . وكانت وزارة التجارة الاميركية تهدد بفرض رسوم نسبتها ٤٠ بالمائة على واردات الصلب من أقطار المجموعة الاوروبية ، بينما كانت السوق الاوروبية المشتركة تتجاهل تعهداً سابقاً بأن لا تبيع في اسواق الصادرات الزراعية الاميركية التقليدية بأسعار أقل من الأسعار الاميركية ، معتمدة على معونات الدعم الكبيرة التي تقدمها للصادرات الاوروبية الزراعية (وذلك في سنة كانت فيها المداخيل الزراعية الاميركية تهبط الى أدنى مستوى حقيقي لها منذ الثلاثينات) . كذلك كانت وتائر الفائدة الأميركية والدولار الأقوى مما ينبغي تعيق الجهود الاوروبية الرامية إلى الخروج من الكساد .

وإذ استمر الصدام الاميركي ـ الاوروبي ، تجاهلت الشركات الاوروبية الرئيسية بتشجيع من حكوماتها أو بأوامر صريحة منها الحظر الأميركي ووفت بتسليمات خط الأنابيب السوفياتي المتعاقد عليها في أواخر آب (اغسطس) وأوائل أيلول (سبتمبر) فعاقبت الولايات المتحدة هذه الشكرات (وعدداً آخر من الشركات التي لم تشحن بعد تكنولوجيا اميركية إلى الاتحاد السوفياتي) بمنع أي صادرات من السلع أو التكنولوجيا الاميركية اليها في المستقبل .

■ **الصعود ثانية :**

أجبر هذا المستوى الذي وصلت اليه العلاقات الاوروبية مع إدارة ريغان الطرفين على إعادة النظر في الأمر . فعمد ديبلوماسيو الحلفاء الى التوصل إلى صيغة تسمح لريغان برفع العقوبات مع حفظ ماء الوجه (الـرواية الاوروبيـة) أو استبدال العقـوبات مثـار الجدل بوسيلة أكثر فعالية للحد من التجارة بين الشرق والغرب (الرؤ ية الاميركية) . وساعد الضغط الذي مارستـه الشركـات الاميركيـة التي كانت هي ايضـاً تخسر نتيجـة للعقوبات على إعطاء إدارة ريغان منظوراً جديداً ، في سنة كانت تجري فيها الانتخابات الاميركية الوسيطة . كما ساعد على ذلك ايضاً إدراك ان المكسيك وغيرها من دول العالم الثالث قد بالغت في الافتراض . مما وضع الديون البولنديـة في مضمار أوسـع ، هو مضمار الأزمة المصرفية العالمية .

وبالإضافة إلى ذلك شهد الأول من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ وصول المستشار المحافظ هلموت كول الى السلطة في بون ، وهو الذي كان على العكس من سلفه يحبذ زيادة المدفوعات الألمانية الغربية للبنية التحتية لحلف شمـال الأطلسي في عام ١٩٨٤ . وعلى الرغم من أن تغيير الحكومة في المانيا الغربية لم يبدل سياسات بون الخارجية إلا أنه حول موقفها من الانتقاد الحريص للولايات المتحدة الى المديح لها ، مما ساعد على خلق جو يمكن فيه تسوية التشاحن عبر الأطلسي .

وهكذا ، عندما تعهد ريغان في نهاية تشرين الأول (اكتوبر) لمزراعي ولاية « أيوا » بـأن الولايـات المتحدة ستبيـع الاتحاد السـوفياتي ٢٣ مليـون طن من الحبوب في السنـة الحالية ، وأن أي تطور سياسي مهما كان لن يحول دون إتمام هذه العقود ، لم تعبأ أوروبا بهذا الوعد الانتخابي كثيراً ، بدلاً من ان ترى فيه تعبيـراً عدائيـاً عن ازدواجية المعـايير الأميركية . والواقع ان العقوبات الاميركية ضد تسليمات معدات خط الأنابيب رفعت في تشرين الثاني (نوفمبر) بعد ٥ أشهر فقط عـلى فرضهـا ، وأعلن ريغان ان الحلفـاء اتفقوا على كوابح أشدّ على التجارة بين الشرق والغرب (بينما انكرت فرنسا بشدة وجود أية اتفاقية كهذه) .

على أي حال ، وعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه ببذل جهود لِـ «تنسيق» سياسات تسليفات الصادرات ـ وذلك تعبير يمكن للولايات المتحدة أن تفسره على أنه أشدّ هامشياً من وعد الحصافة الذي تم التـوصل اليـه في فرسـاي . غير أن التـزام الحلفاء الـوحيد

الملموس كان التعهد بالقيام بخمس دراسات مشتركة : واحدة حول العلاقات الاقتصادية الشاملة بين الشرق والغرب ، وأخرى حول تسرب التكنولوجيا العسكرية الغربية إلى الاتحاد السوفياتي ، وثالثة حول التكنولوجيا الرفيعة خاصة فيما يتعلق بمعدات النفط والغاز ، ورابعة حول التسليفات . وخامسة حول الطلب والعرض في حقل الطاقة . ولن تعطى هذه الدراسات ، نزولاً عند إصرار فرنسا ، إلى أي هيئة جديدة ولكن إلى مؤسسات قائمة ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . كذلك احتفظت باريس بحقها في تقديم المعونة للتسليفات إلى دول أوروبا الشرقية لمعادلة ارتفاع وتائر الفائدة محلياً والإبقاء على الصادرات الفرنسية قادرة على المنافسة .

وتم التوصل إلى حلول شبيهة مؤقتة فيما يتعلق بالنزاعات المختلفة حول الحماية الاقتصادية . فاستطاع مؤتمر الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات) في جنيف في تشرين الثاني (نوفمبر) تأجيل أعماله دون أن يجعل الأمور أسوأ بقدر محسوس . وفي كانون الأول (ديسمبر) جرى اجتماع على مستوى عال بين خمسة من اعضاء مجلس الوزراء الأميركي ونظرائهم من أقطار السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل ، وكانت نتيجته تكليف إجراء دراسة للمنافسة في حقل الصادرات الغذائية ، مما أدى على الأقل إلى تأجيل انفجار غضب الكونغرس الأميركي المتوقع . كما تم التصول إلى اتفاقية بصدد الصلب أثبتت قليلاً ، تتضمن تقسيماً معقداً لتخفيضات سعة الانتاج في السوق الأوروبية المشتركة وتخفيض صادرات الصلب الاوروبي الى الولايات المتحدة من ٦,٣ بالمائة إلى نحو ٥,٧٥ بالمائة من السوق الاميركي ، حالت في اللحظة الأخيرة دون فرض الرسوم الاميركية المعاكسة . كذلك ساعدت وتائر الفائدة الاميركية الأدنى (وبدرجة أقل استقراراً وتيرة تبادل الدولار) عن تقليل الضغوط المقاومة للتعافي الاقتصادي في الاقتصادات الاوروبية .

أما في مجالات الاختلافات السياسية ـ العسكرية ، فما ان اجتمع وزراء حلف شمال الأطلسي في كانون الأول (ديسمبر) حتى كان الحلف قد اتفق بشكل عام على أن الحلفاء الاوروبيين لن يحجبوا ثانية حقوق الهبوط عن الطائرات الاميركية وهي في طريقها الى الشرق الأوسط للقيام بمهمات طوارىء (كما حدث في عام ١٩٧٣) وان الولايات المتحدة لن تسحب من مخزوناتها وقواتها في أوروبا للقيام بعمليات في الشرق الأوسط . كذلك استطاعت إدارة ريغان ان تجتنب أي سحب للقوات الأميركية من اوروبا .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن قيام وزير الخارجية الجديد شولتز بالتخلي بهدوء عن اعتبار دعم سياسة الولايات المتحدة في اميركا الوسطى الاختبار الثابت للولاءات الاوروبية ساهم في المزيد من تخفيض توتر العلاقات مع الأقطار الاوروبية المصممة على الحفاظ على علاقات مع العالم الثالث . كذلك كان هناك بعض التلاقي في نظرة الطرفين على جانبي الأطلسي إلى الشرق الأوسط ايضاً .

■ هل انتهى أسوأ ما في الأمر ؟

لقد اعيد للعلاقات عبر الأطلسي بعض الاتزان ، ولكن ظل من المشكوك فيه ما إذا كان هذا التقارب سيستمر بل وحتى يتدعم . فتطلع المتفائلون إلى أن تؤدي صدمة تجربة صيف عام ١٩٨٢ بالحلفاء الى اجتناب تكرار مثل تلك المهزلة المسيئة . أما المتشائمون فتوقعوا من جهتهم العودة إلى الشجار على قضايا عسكرية إذ تتعين في عام ١٩٨٣ مواجهة القرارات التي يجب أن تتخذ بشأن حشد الصواريخ .

غير أنه لا يحتمل ان تتكرر الإجهادات المحددة في العلاقات ما بين طرفي حلف شمال الأطلسي على جانبي المحيط . فالاتحاد السوفياتي غارق في بولندا وافغانستان إلى دجة لن يكون معها متلهفاً على اية مغامرات جديدة يمكن ان تخلق نزاعاً بين الحلفاء في حلف الأطلسي . غير أن مسألة الحماية الاقتصادية في الاستحصال على الأسلحة تهدد بأن تضع واشنطن مقابل بون مرة أخرى . كما أن إقتراب لحظة الحقيقة في مفاوضات القوة النووية متوسطة المدى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يهدد بوضع أوروبا والمعتدلين في وزارة الخارجية الأميركية مرة ثانية في مواجهة البنتاغون والمتصلبين في البيت الأبيض .

وينظر في أوروبا بعين الأستياء بشكل خاص إلى الحماية الاقتصادية التي تمارسها امريكا في حقل الأسلحة ، لإن ميزان تجارة الأسلحة محبذ للصناعيين الأميركيين بقدر هائل . هكذا رأى الأوروبيون أن الكونغرس الاميركي زاد الطين بلة عندما رفض ثانية في نهاية كانون الأول (ديسمبر) أن يتخلى عن فقرة « المعادن الخاصة » في « قانون المخصصات الدفاعية » . وتقضي هذه الفقرة ، التي اجيزت في الأصل في أوائل السبعينات وتخلى عنها الكونغرس في عام ١٩٧٨ ، أن المعدات العسكرية التي تتضمن بعض المعادن يجب ان تشترى من الولايات المتحدة . وإحدى الصعوبات الرئيسية فيما يتعلق بهذه الفقرة هي غموضها ـ فألمانيا الغربية تخشى أنها يمكن أن تستخدم لتغطية أي

نوع من المعدات التي يمكن ان تستخدم استخداماً عسكرياً . وبما أن بون كانت قد افترضت خلال المحادثات الصعبة لزيادة تمويل المانيا الغربية لـ « دعم الأقطار المضيفة » انها ستستطيع بيع مثل هذه المواد إلى الولايات المتحدة، تساءل النواب في البوندستاغ لماذا يتعين على المانيا الغربية ان تفي بنصيبها من الصفقة التي كانت في الأساس محبذة مالياً لواشنطن اكثر منها لبون . وفي الوقت ذاته رفض الكونغرس تخصيص ١٥ مليون دولار كانت مطلوبة لتنفيذ الجانب الأميركي من اتفاقية دعم الأقطار المضيفة بالعلاقة مع السلسلتين الخامسة والسادسة من المعدات المحشودة مسبقاً لفرق التعزيز ذات القواعد الاميركية ، والتي كانت المانيا قد بدأت فعلاً في بناء منشآت تخزينها كما تقضي الاتفاقية .

واذا تقوضت اتفاقية دعم الأقطار المضيفة فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض المساهمة الاوروبية المالية الكلية في حلف شمال الأطلسي وكذلك قدرة الولايات المتحدة على جلب تعزيزات في حالة الطوارىء إلى اوروبا تستطيع استخدام معدات ومساكن معدة مسبقة . كذلك فإن فقرة المعادن الخاصة إذا ظلت مطبقة ستحول دون تخفيض النفقات الذي يمكن الحصول عليه بالشراء من مصدر أرخص مما يساعد على جعل الدفاعات التقليدية لحلف شمال الأطلسي اكثر مصداقية . وستؤدي هاتان الخسارتان الى المزيد من المرارة في العلاقات الأميركية ـ الأوروبية .

أما المسألة التي تلوح في الأفق في مفاوضات ضبط التسلح فتتعلق بأميركا فيما إذا كانت ستصر على اقتراح « خيار الصفر » الذي لا يتخلى عن حشد صواريخ بيرشنغ وكروز في منتصف الثمانينات إلا إذا فكك الاتحاد السوفياتي كافة موجوداته من صواريخ « س . س ـ ٢٠ » في كل من اوروبا وآسيا ، والتي يبلغ عددها نحو ٣٣٥ صارخاً . وقد بدأت موسكو تبدي بعض علائم المرونة في نهاية عام ١٩٨٢ ، ومع اشتداد حركات الاحتجاج الاوروبية المعادية للأسلحة النووية ، أخذت الحكومات الاوروبية تنادي بالمزيد من المرونة الغربية . أما في الولايات المتحدة فإن المعركة البيروقراطية الداخلية حول ضبط التسلح لا تزال مستقرة في واشنطن ، ولذا فإن الولايات المتحدة تتمسك بصلابة بموقفها الأول القائم على خيار الصفر ، كما أن وزير الدفاع الاميركي ، واينبرغر ، يؤنب الاوروبيين على التدخل في أحكام هي من شأن اميركا وحدها .

****

اوروبا الشرقية : القمع في بولندا

بعد سنة من الحكم العرفي ، كانت شوارع بولندا قد أصبحت أهدأ ، لكن السلام لم يسد بولندا . فعلى الرغم من تعليق الحكم العرفي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ بعد أن استمر نافذ المفعول مدة سنة كاملة ، كان لا يزال يتعين على حكومة الجنرال ياروزلسكي أن تجد معادلة لكسر الطوق الاجتماعي والسياسي الذي خلقته بفرضها للحكم العسكري وحظرها لأول اتحاد نقابات عمال مستقل في اوروبا الشرقية ، اتحاد نقابات « تضامن » .

وقد فسر الحزب الشيوعي البولندي وحليفه الرئيسي الاتحاد السوفياتي الأزمة في بولندا كغيرها من الأزمات في أوروبا الشرقية على أنها تحد للنظام الشيوعي . لكن الفارق في حالة بولندا كان ان التحدي لم يأت من جماعة مستاءة داخل الحزب ولكن من الأسفل وعلى نطاق واسع . وجعل ذلك الأزمة اكثر خطورة لانها أقل قابلية للضبط . وسواء كان الضغط السوفياتي هو الذي حدا بالجنرال ياروزلسكي الى انزال الدبابات إلى الشوارع في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ ، أم ان الذي دفعه إلى ذلك هو ضميره الشيوعي ، فإنه فعل ذلك أساساً لترميم واجهة سلطة الحزب المتقوضة ، وثانياً لإعادة بعض الإستقرار إلى الاقتصاد . لكنه إذا كان يقصد استخدام صدمة الحكم العرفي كي تعود نقابات « تضامن » إلى وعيها وتبدأ من جديد السعي إلى حل وسط ، فإن هذه الاستراتيجية انهارت نتيجة للوسائل التي استخدمت في فرض الحكم العسكري ـ استخدام شرطة الشغب واعتقال غالبية « تضامن » دون محاكمة وفرض عقوبة السجن مدداً طويلة لمن يخرقون الحكم العرفي وفي النهاية حظر « تضامن » في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

■ الحزب الشيوعي البولندي :

كان فرض الحكم العرفي في بولندا هو المرة الأولى التي استولى فيها القادة العسكريون رسمياً على السلطة في دولة شيوعية . ومع ذلك فقد فشل حتى هذا الحل الأشد لأزمة بولندا في تحقيق هدفه الرئيسي وهو إنقاذ بقايا سلطة الحزب المهلهلة . فقد حطمت الحاجة إلى الاعتماد على الدبابات وشرطة الشغب دعوى الحزب أن من حقه لعب دور قائد في بولندا أكثر مما كان بوسع « تضامن » أن تفعل . وكان هناك في بضعة الأشهر الأولى من عام ١٩٨٢ حديث حتى عن تغيير اسم الحزب إذ ان اسم « حزب

العمال البولندي المتحد » فقد صداه . غير أن الحزب استمر على قيد البقاء ، أو كـاد . فالأرقام الرسمية تفيد أن عضوية الحزب انخفضت ما بين صيف عـام ١٩٨٠ عند بداية فترة « تضامن » وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ بمليون شخص (أي بنحو ثلث العضوية الأصلية التي كانت تزيد على ثلاثة ملايين بقليل) وطرد نحو ٥٠ ألفاً في حملات التطهير بعد فرض الحكم العرفي ، وترك عدد أكبر بكثير الحزب طواعيـة خلال فترة الحكم العرفي ـ قرابة ٢٠ ألف عضو في الشهر طبقاً لتقديرات غير رسمية .

وحتى قبل فرض الحكم العرفي كانت السلطة المدنية في منـاطق بولنـدا الـ ٤٩ قد بدأت تتحلل . وكان الجيش قد تحرك في البلدان والقرى لملء الفراغ الإداري والإشراف عـلى توزيـع السلع وخاصـة الأغـذيـة . وبعـد إعـلان الحكم العـرفي وضـع الجنـرال يـاروزلسكي ومجلسه العسكـري للإنقـاذ الوطني كبـار الضباط في مـواقع المسؤوليـة في الوزارات الرئيسية وعين عسكريين ليحلـوا محـل حكام عـدد من المناطق (بمـا في ذلك غدانسك) حيث ولـدت « تضامن » ، وعـين مفوضين عسكريين لكافـة المجمعات الصنـاعية الـرئيسية . وخـلال فترة الحكم العـرفي كلها ، أكـد ياروزلسكي عـلى دوره كرئيس للأركان ورئيس للوزراء وقلل من التأكيد على وظيفته كرئيس للحـزب . وربما كان غرضه تحويل الانتقادات للحكم العرفي بعيداً عن الحزب، ولكن الأغلب أنه فهم إلى أي درك هبط رصيد الحزب خلال سنتين من الأزمة الاقتصادية والسياسية الحادة . وربما كان بالامكان الحكم على رأيه هو في الحزب عبر ملاحظة أن أكثر هيئـات الحزب نفـوذاً ، أي المكتب السياسي ، لم تجتمـع مدة تـزيد عـلى الشهرين بعـد فرض الحكم العرفي .

ولكن إذا كان الحزب الشيوعي البولندي قد سقط فـإنه لم ينتـه تمامـاً . وجرى في الكواليس صراع على السلطة بين الجناح المتصلب الذي عارض طيلة الوقت أي حـوار مع « تضامن » وبين الوسط المعتدل ـ الذي يبدو أقرب الى ياروزلسكي ، والذي ذهب خلال بضع الشهور الأولى على الأقـل إلى انه قـد يمكن إنقاذ شيء جيـد ما من تجـربة « تضامن ».(أما الجناح الليبرالي الذي حاول قبـل فرض الحكم العـرفي تحقيق إصلاح داخلي في الحزب فقد تلقى أقسى الضربات بفعل التطهيرات وكذلك بفعل الاستقالات الطوعية) . وأدت احدى مناقلات المكتب السياسي في تموز (يوليو) إلى إزاحة ستيفن اونزلوفسكي أحد معارضي يـاروزلسكي الأكثر محـافظة ومنـافسه الـرئيسي على زعـامة

الحزب ، إلى وزارة الخارجية خارج جهاز الحزب المركزي . وجاء تحد آخر في تشرين الأول (اكتوبر) بنشر رسالة لتاديوش غرابسكي ، وهو أحد أعضاء المكتب السياسي السابقين ، الذي كان قد نقل إلى البعثة التجارية البولندية في برلين الشرقية . فقد انتقد غرابسكي الأثر المدمر للحكم العرفي على الحزب والاقتصاد ، ودعا إلى استخدام أقصى القوة ضد تنظيمات « تضامن » السرية ومناصريها ، وإلى إنهاء دور الكنيسة الكاثوليكية في السياسة البولندية ، والتخلي عن عناصر الإصلاح الاقتصادي التي كانت « تضامن » قد رفعت لواءها ، وإلى تطهير أبعد كثيراً لأولئك الذين لا يزالون داخل الحزب والذين كانوا مستعدين قبل الحكم العرفي إلى التوصل إلى حل وسط مع «تضامن» وفي ذلك تحد واضح لموقف ياروزلسكي ذاته وألمح الاتحاد السوفياتي بين الحين والآخر خلال الحكم العرفي إلى أنه يشاطر غرابسكي ضيق صبره بعملية « التطبيع » ، لكن ياروزلسكي احتفظ بالدعم السوفياتي وظل مسيطراً على آلة الحزب والمجلس العسكري وراءه .

■ « تضامن » والحكم العرفي :

أنقذ الحكم العرفي الحزب من الانهيار الكامل ، وإن يكن على حساب مصداقيته ـ أما نقابات « تضامن » فقد تقوضت اركانها ولكن مصداقيتها ودعمها ضمن جمهرة السكان ظلا قويين . وكان التحدي الذي مثلته نقابات « تضامن » قد جاء من أسفل من عمال بولندا وانتشر بسرعة (عند تعليق « تضامن » كان عدد اعضائها قد بلغ ٩,٥ مليون شخص » ولذا تعين أن تكون قبضة السلطات قوية بما يتناسب مع ذلك كي تستطيع قمعها . فألقي القبض على نحو ١٠ الاف بولندي مدداً مختلفة خلال اشهر الحكم العرفي الإثني عشر ، وكان العدد الأكبر في أي وقت من الأوقات نحو ٥ آلاف شخص ، وذلك في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ . لكن المجلس العسكري رفع تدريجياً قيود الحكم العرفي ـ حظر التجول والقيود على السفر وحظر الإتصالات التلفونية بين المدن ـ وعمد إلى اطلاق المعتقلين على دفعات خلال العام وسمح لهم جميعاً عدا قلة منهم بالعودة إلى ديارهم عندما انتهت فترة الاعتقال رسمياً في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ . وظل سبعة من مستشاري « تضامن » ، وهم اعضاء في جماعة المنشقين المعروفة باسم « كور » قيد الاعتقال ووجهت اليهم تهم إجرامية .

ولم يكن من المدهش نظراً للدعم الشعبي الذي كانت تتمتع به نقابات « تضامن » خلال الأشهر الثمانية عشر التي سبقت الحكم العرفي ان تعقب فرض الحكم العسكري

وتعليق النقابات سلسلة من الاضرابات ومعارك الشوارع ما بين مؤيدي « تضامن » وشرطة الشغب . وتفيد الأرقام الحكومية أن ١٥ شخصاً قتلوا في صدامات كهذه خلال الأشهر الـ ١٢ التي سبقت كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ (تدعي المصادر غير الرسمية ان الرقم أعلى بكثير وقد يصل إلى ٢٠٠) وجرح عشرات غيرهم . وجاء الاحتجاجات على مرحلتين : الأولى عفوية وغير منسقة والثانية ينسقها قادة « تضامن » الذين اجتنبوا الاعتقال وتواروا عن الانظار . وفشلت المرحلة الأولى في إحداث أي أثر على ثقة سلطات الحكم العرفي . وفرض تعتيم كامل على الاتصالات وحظر على السفر . فكان ان خسرت تضامن نتيجة لانعزال المدن عن بعضها واعتقال غالبية قيادتها أفعل سلاحين في حوزتها ، وهما النشر السريع للأخبار والتنسيق السريع للأعمال . وما أن حل نيسان (ابريل) ١٩٨٢ حتى كانت قد شكلت هيئة تنسيق لتضامن سرية بهدف إجبار الحكومة العسكرية على إعادة تنصيب تضامن وإطلاق سراح قادتها من الاعتقال . لكن صعوبة الاتصالات وقدرة سلطات الحكم الفرعي على فرض شروط الصراع باستمرار اعاقتنا هيئة التنسيق إلى حد قاس ، فكان ان لم تصادف المرحلة الثانية من الاحتجاج حظاً من النجاح أكبر من ذلك الذي صادفته سابقتها .

وقد استطاعت « تضامن » كنقابات عمال البرهنة على قوتها الصناعية والسياسية بأكبر قدر من الفعالية بطريقة مضبوطة فلم تحتج إلى النزول إلى الشوارع للبرهنة على الدعم الذي يحظى به قادتها في المفاوضات مع الحكومة ، فقد كان مصدر قوتها أرض المصنع . لكن فرض الحكم العرفي لم يترك لمؤيدي تضامن خياراً غير النزول الى الشوارع . غير أنهم في كل مرة فعلوا فيها ذلك وتصدوا للغاز المسيل للدموع ولخراطيم المياه وفرق مكافحة الشغب واجهوا قوة لا قبل لهم بها . ومع ذلك فقد استطاعوا تنظيم الاحتجاجات والإضراب عن العمل ومسيرات على ضوء الشموع وما شابه ذلك في الثالث عشر من كل شهر تذكيراً بفرض الحكم العسكري . لكن قوى شرطة الشغب لم تتعرض للإجهاد إطلاقاً ، وعنت مشكلة الاتصالات انه كان يتعين دعوة التظاهرات ، كتلك التي دعي اليها في ذكرى توقيع اتفاقية « غدانسك » في ٣١ آب (اغسطس) ، مسبقاً قبل مدة طويلة من الزمن ، مما ترك وقتاً طويلاً لشرطة الشغب كي تعد نفسها . وفي كل مرة احرزت « تضامن » نصراً معنوياً ولكن في كل مرة جرح أو اعتقل المزيد من انصارها . وكلما كان الاحتجاج أكبر كلما كان القمع الذي تبعه أشدّ .

وفوق ذلك فإن حركة « تضامن » السرية كانت منقسمة حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها : ما إذا كان يجب توجيه القدر الأقصى من الضغط على الحكومة لإعادة تنصيب النقابات مهما كان الثمن ، أو العمل على تحقيق الهدف الأبعد مدى وذلك بخلق مجتمع سري مواز يعمد الى تجاهل الحكومة العسكرية ويجبرها في نهاية المطاف التصالح مع باقي المجتمع . وبدا أن من المقدّر للاستراتيجية الأولى ان تفشل بسبب التفوق الساحق للجيش والشرطة وعزوف الكثيرين من مؤيدي « تضامن » الطبيعيين عن الانضمام الى العنف في الشوارع . لكن رفض ياروزلسكي قبول اي عرض من عروض « تضامن » السرية للتوصل إلى حل وسط - حتى ولو قبول فرض قيود على نشاطات النقابات السياسية وحقها في الاضراب ضمن لها الفشل . أما الاستراتيجية الثانية ، فكانت تتطلب إرادة فوق إنسانية لدى سكان وجدوا ، بعد سنتين من الأزمة الاقتصادية الحادة ، كل طاقاتهم مستنفدة في النضال اليومي من أجل العيش . وأدى حظر « تضامن » في تشرني الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ إلى إضراب عفوي في أحواض لينين للسفن ، حيث وقعت اتفاقية غدانسك الاصلية ، لكن الاحتجاجات التي دعي اليها في تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) أخفقت. ولم يكن تضاؤل الدعم للاحتجاج دليلاً على هبوط الدعم لنقابات « تضامن » قدر ما كان دليلاً على الاحباط الذي شعر به الناس تجاه وسائل الاحتجاج المتوافرة في ظل الحكم العرفي .

■ دور الكنيسة :

لعبت الكنيسة الكاثوليكية خلال فترة « تضامن » كلها دوراً هاماً كوسيط بين الحكومة والنقابات ، وإن لم يصادفها حظ كبير من النجاح في نهاية المطاف . لكن دورها تغير بعد فرض الحكم العرفي وأصبح أكثر إثارة للجدل . فمع تعليق نقابات « تضامن » وكافة النقابات الأخرى أصبحت الكنيسة المؤسسة الوحيدة المستقلة في بولندا وتوقع الكثير من البولنديين وعدد لا بأس به من رجال الدين العاديين أن تهب الكنيسة للدفاع عن نقابات « تضامن » . لكن رئيس الاساقفة غليمب أبقى الكنيسة مترفعة عن الصراع السياسي ، فقد أعلن دعمه لإعادة نقابات تضامن ، وانتقد بحدة القمع في ظل القانون العرفي ، لكنه مع ذلك رفض أن يصادق على دعوات « تضامن » للقيام بأعمال احتجاج ، ذاهباً إلى أن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من العنف وسفك الدماء .

وقد وضع القانون العرفي الكنيسة في وضع صعب . فقد كانت الحجاب الوحيد بين

الحكومة العسكرية وبين السكان الذين كانوا يزدادون مرارة، ومع ذلك ، لم يكن باستطاعتها أن تفاوض الحكومة نيابة عن نقابات « تضامن » وبدلاً منها دون أن تضع موضع تساؤ ل منزلتهاالمستقلة ذاتها . وفي الوقت نفسه ، حافظت الكنيسة على اتصالاتها مع الحكومة خلال الحكم العرفي للحيلولة دون المزيد من الانفجارات ، وجعلتها تلك الاتصالات عرضة للاتهام بالتعاون . وفي بداية الأمر ناشد غليمب الجميع أن ينتهجوا سبيل الاعتدال ، أمـلا ان يكون بالامكان إنقاذ نقابات تضامن او على الأقل شكل من أشكال النقابات المستقلة من الحكم العرفي . لكن هذا الأقل أصبح باهتاً في اوائل صيف عام ١٩٨٢ عندما تعاظمت الاحتجاجات الجماهيرية مستثيرة موقفاً متزايد العدوانية من حكومة ياروزلسكي . وتوافق ذلك مع الهجومات السوفياتية على دور الكنيسة السياسي في بولندا . وما ان حل تموز (يوليو) حتى اصرت الحكومة على إلغاء زيارة كان من المقرر ان يقوم بها لـابابا في آب (اغسطس) إذ كان الموعد يتطابق مع عدد من ذكريات « تضامن » السنوية الحساسة .

وعلى الرغم من أن الكنيسة ظلت تتخذ موقفاً انتقادياً من استخدام شرطة الشعب للقوة على نحو متطرف ، إلا أنها اصبحت على ما يبدو مقتنعة أن إحراز المزيد من التقدم نحو حل سلمي في بولندا يعتمد على درجة الهدوء السائد . فانتقدت المظاهرات التي كان مخططاً لقيامها في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) احتجاجاً على حظر « تضامن » ، ولا شك في أن هذه الخطوة ساهمت في فشل تلك التظاهرات . غير ان مفاوضات الكنيسة مع الحكومة ساعدت على ما يبدو على إطلاق سراح زعيم « تضامن » ليخ فالنسا ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ، وأدت بالحكومة إلى دعوة البابا لزيارة موطنه في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ شريطة أن يكون « الهدوء » قد استتب .

نجحت الحكومة في اجتياز حقل الغام الذكريات السنوية من آب (اغسطس) إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ، فأصبحت تشعر بما يكفي من الثقة لا لاطلاق سراح فالينسا فحسب بل ايضاً لبدء الاعداد لتعليق الحكم العرفي . وعلى الرغم من ان الكنيسة رفضت التعاون مع الحكومة مباشرة بأية طريقة رسمية كانت ، إلا أن النداءات التي وجهتها داعية إلى الاعتدال والهدوء ساعدت السلطات بلا شك على اقناع غالبية البولنديين أن مقاومة الحكم العرفي عبث .

■ **القفص التشريعي :**

حظرت المنظمات المستقلة التي اقيمت خلال فترة « تضامن » الواحدة تلو الأخرى ووضعت مكانها منظمات جديدة ترعاها الحكومة . فلاقت نقابة الصحافيين واتحاد الطلبة المستقل ونقابة الممثلين ونقابات « تضامن » جميعاً المصير ذاته .

وفي ٨ تشرين الأول (اكتوبر) أجاز البرلمان البولندي قانون نقابات جديد ، شكل محور تشريعات جديدة استهدفت تعزيز سلطة الحزب والحكومة اعداداً لتعليق الحكم العرفي . وبموجب هذا القانون يمكن لنقابة أن تمثل فقط عمال مصنع واحد ولا يسمح بوجود اكثر من نقابة واحدة في مصنع واحد . وللحيلولة دون العودة الى المنظمات المناطقية التي اعطت لنقابات « تضامن » قوتها الصناعية والسياسية ، لا يمكن إقامة روابط ما بين المصانع لمدة سنة واحدة على الأقل ، وبعد ذلك يمكن تشكيل منظمات وطنية لكل مهنة على حدة . ويتوجب ان يقتصر نشاط النقابات على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لاعضائها أما النشاطات السياسية فممنوعة ، كما حد من حق الاضراب ، الذي استخدمته « تضامن » في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ بفعالية بالغة ، إلى درجة أصبح معها غير ذي معنى .

وعلى الرغم من أن النقابات الجديدة « مستقلة » عن سيطرة الحكومة إلا أنها مجبرة مع ذلك على العمل بتوجيه من الحزب الشيوعي . ولا تزال جاذبية هذه النقابات للناس محدودة . فبينما بلغ عدد اعضاء « تضامن » ٩,٥ مليون عضو من بين قوة عاملة كلية يبلغ تعدادها ١٣ مليوناً ، اعترفت الحكومة أنها ستكون سعيدة لو أن نصف هذا العدد انضم إلى النقابات الجديدة بحلول صيف عام ١٩٨٣ .

وأقر البرلمان البولندي كذلك قانوناً مضاداً « للتطفل » جديداً يعطي الحكومة سلطات واسعة للتعامل مع أولئك الذين يظلون مدة تزيد على ثلاثة أشهر دون عمل (والكثير من هؤلاء موظفون سابقون في « تضامن ») واعيد إحكام الرقابة السياسية وتوسيعها وفرضت تشريعات عقوبات اشدّ ، ليتم بذلك إحكام القفص التشريعي حول بولندا استعداداً لتعليق الحكم العرفي رسمياً .

وعمد ياروزلسكي في محاولة منه إلى تحويل بعض الطاقات السياسية التي ولدتها « تضامن » إلى إقامة سلسلة من لجان المواطنين دعيت « بالحركة الوطنية للبعث

القومي » . ومهمة هذه اللجان ان تعمل كوسيط بين الحزب والحكومة من جهة وبين السكان من جهة أخرى ، ويجري مع تعليق الحكم العرفي تشكيلها كي تصبح نوعاً من « الجبهة الوطنية » تشبه تلك المألوفة في اقطار اوروبا الشرقية الأخرى .

وكانت هذه القوانين والمؤسسات الجديدة كلها مصممة للمساعدة على ملء الفراغ السياسي ، الذي تسبب فيه انهيار الحزب الشيوعي البولندي وحظر نقابات « تضامن » ، وتسريع عملية التطبيع في بولندا . غير أن هذا النظام السياسي الجديد لن يكون دون دعم شعبي أكثر استقراراً من ذاك الذي تحلل بسرعة مشهودة خلال فترة « تضامن » . وعلى هذا فإن من المقدّر لبولندا ان تظل في المستقبل المنظور « رجل اوروبا المريض » .

■ الانعكاسات على الكتلة الشرقية :

شكل فرض الحكم العرفي في بولندا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ احراجاً سياسياً وايديولوجياً شديداً للاتحاد السوفياتي ولباقي اوروبا الشرقية ، رغم انه اعتبر امراً ضرورياً للحفاظ على واجهة حكم الحزب . وقبل ذلك بـ ٦ أشهر فقط ، كان الحزب الشيوعي السوفياتي قد انتقد ياروزلسكي بشدة لفشله في إحكام قبضته على حركة الاصلاح ، ولانه سمح ضمنياً لجرثومة الإصلاح ان تنتشر في الحزب الشيوعي البولندي نفسه . على أية حال ، كانت « البونابرتية » أو اغتصاب القوات المسلحة للسلطة سابقة سيئة لاستقرار حكم الحزب في اوقات الازمة الاقتصادية أو السياسية . وعلى الرغم من أنه ليس لدى أي من دول حلف وارسو (ربما باستثناء رومانيا) ما تخشاه على ما يبدو من هذا الجانب من جوانب التجربة البولندية ، إلا أن النموذج البولندي يظل ماثلاً .

على أية حال ، عندما فرض الحكم العرفي في بولندا ، بدا ان الاتحاد السوفياتي مستعد للاعتراف بأن الجنرال ياروزلسكي هو البولندي الوحيد الذي لا يزال يتمتع بقدر من الاحترام داخل البلاد يسمح له بضبط الأزمة السياسية . لكن تأييد الاتحاد السوفياتي له طول عام ١٩٨٢ كان مختلطاً بانتقادات دورية لبطء خطى التطبيع ولعجز الحزب عن انتشال نفسه . وزادت هذه الانتقادات الضغوط التي تعرض لها ياروزلسكي لتعليق الحكم العرفي والعودة الى الحكم المدني بأسرع ما يمكن . ولا شك ان استمرار الحكم العرفي مدة طويلة من الزمن نسبياً يعكس درجة القلق السوفياتي تجاه الأزمة في بولندا وتجاه ضعف الحزب الشيوعي البولندي .

كذلك كانت الأزمة البولندية صدمة شديدة للعلاقات الصناعية في دول حلف وارسو. واختلفت ردود الفعل اختلافاً كبيراً فتراوحت بين نصيحة المانيا الشرقية لبولندا بضرورة قمع حركة « تضامن » بسرعة وصلابة، ومحاولات الهنغاريين المقنّعة للتوصل إلى تفاهم ، حتى بعد فرض الحكم العرفي . لكن كافة دول أوروبا الشرقية أصبحت الآن واعية جداً لمخاطر استياء العمال في اوقات الصعوبات الاقتصادية . وهي ستواجه جميعاً صعوبات في المستقبل .

أما أثر على التنسيق العسكري داخل حلف وارسو فكان خطيراً، وقد تكون له مضاعفات هامة طويلة الأمد . فقبل فرض الحكم العرفي ، كانت بولندا في سبيلها إلى ان تصبح بسرعة حليفاً غير موثوق للاتحاد السوفياتي في أحسن الأحوال ، ولا يحتمل ان يتغير هذا الوضع إلى ان تستطيع إقامة حكم أكثر استقراراً . لكن بولندا تحتل موقعاً استراتيجياً ، إذ تخترقها خطوط الاتصالات ما بين الاتحاد السوفياتي والفرق الـ ١٩ والـ ٢٠ السوفياتية في المانيا الشرقية . كما أنها كانت تشكل جزءاً من « المثلث الحديدي » الذي يتكون منها ومن المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وجيشها هو أكبر جيش في دول حلف وارسو بعد الجيش السوفياتي . وقد اتخذ الاتحاد السوفياتي قبل فرض الحكم العرفي خطوات لضمان خطوط امداده ووسائط اتصالاته ، وذلك بزيادة عدد القوات السوفياتية داخل بولندا (رغم انها رسمياً لا تزال تقتصر على فرقتين ونصف) . ويتوقع ، رغم الحكم العرفي (او ربما بسببه) ، ان يستمر الاتحاد السوفياتي في حراسة خطوط امداداته بنفسه .

وليس هناك كبير عزاء لقيادة حلف وارسو العليا في أن الجيش البولندياستجاب ، خلافاً للتوقعات،للأوامر خلال فترة الحكم العرفي . ذلك ان الجيش لم يشارك إلا في عمليات محدودة دعماً لشرطة الشعب الموثوقة اكثر سياسياً . أما فيما عدا ذلك ، فقد أبقي على الهامش وعزل قدر الامكان عن الاحداث السياسية اجتناباً لامكانية حدوث تمرد . ولم يكن الجنرال ياروزلسكي ببساطة مستعداً لتحمل مخاطر وضع الجيش البولندي المشكل في المجندين في واجهة الحكم العسكري . وكان تمديد مدة خدمة المجندين الذين كان من المقرر إنهاء خدمتهم خلال فترة الحكم العرفي مؤشراً آخر على القلق تجاه المزاج السياسي للقوات . ولا يمكن لموسكو حتى اليوم ان تعتبر الجيش البولندي جزءاً موثوقاً من حزام حلف وارسو الدفاعي .

غير أن أزمة بولندا الاقتصادية هي التي اثرت بشكل أكثر مباشرة على جاراتها الاوروبيات الشرقيات . فقد رفع الحكم الفرعي واستخدام قوات الجيش لتشغيل المناجم إنتاج الفحم بنحو ١٦ بالمائة خلال عام ١٩٨٢ ، فصار قريباً من المستويات التي كان عليها قبل الأزمة . أما فيما عدا ذلك ، فقد ظلت الصناعة البولندية راكدة ولم تحدث الإصلاحات الاقتصادية التي دفع بها خلال الحكم العرفي أثراً محسوساً على الانتاج حتى الآن .

وبسبب التكامل الوثيق للخطط الاقتصادية داخل الكوميكون ، عانى حلفاء بولندا جميعاً مضاعفات الأزمة الاقتصادية فيها ، وخاصة جارتيها المباشرتين المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا . فلم تعجز بولندا عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء معها في الكوميكون فحسب،(وتتشكل هذه بصورة رئيسية من تسليمات من الفحم والسلع شبه المصنعة) ، بل إنها دعت حليفاتها إلى مساعدة صناعتها المقعدة . فقدم الاتحاد السوفياتي مساعدة مالية إضافية ، ووافقت المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على مساعدة بولندا باستخدام السعة الصناعية العاطلة لمجرد إبقاء المصانع البولندية عاملة . وحققت التجارة الخارجية البولندية في عام ١٩٨٢ فائضاً صغيراً ، لكن ذلك لم يكن نتيجة لزيادة الصادرات قدر ما كان نتيجة لتقييد الواردات بحدة ، بسبب نقص العملة الصعبة وبسبب العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت اثر الحكم العرفي .

وظلت الإمدادات الغذائية في بولندا منخفضة إلى درجة خطيرة رغم الحصاد الجيد عام ١٩٨٢ . كذلك أدت مشاكل الدين الخارجي لبولندا إلى إنقاص كميات العملة الصعبة المتوافرة للإقراض حتى للاقتصادات الاوروبية الشرقية الأكثر صلابة كاقتصاد هنغاريا . فعلى الرغم من أن الحكومات الغربية والمصارف الغربية حاولت التمييز ما بين الاقتصادات الاوروبية الشرقية التي يشكل إقراضها مخاطرة وبين غيرها ، إلا أنه لم يتوافر سوى القليل من العملة الصعبة في أي مكان . واستطاعت بولندا اقناع المصارف الاوروبية الخاصة بإعادة جدولة ديونها التي استحقت في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ بشروط معقولة ، لكن الحكومات الغربية استمرت في رفضها الدخول في مفاوضات مع وارسو . واجبرت أزمة السيولة العامة في التجارة ما بين الشرق والغرب رومانيا ويوغوسلافيا على بدء مفاوضات إعادة جدولة مع دائنيهما الغربيين خلال عام ١٩٨٢ .

وقد تعامل كل من اقطار اوروبا الشرقية مثل بولندا مع الانضغاط الاقتصادي جزئياً

بتخفيض الواردات من الغرب . غير أن ذلك لن يكون علاجاً إلا على المدى القصير ، ويتوقع أن تكون له آثار سلبيه في وقت لاحق في العقد إذ ينتشر اثر انخفاض الواردات عبر الاقتصاد كله . كذلك أدت صعوبة إدارة العلاقات التجارية مع الغرب ، بالإضافة إلى الأثر الكارثي لأزمة بولندا الاقتصادية على الكتلة الشرقية ، بعدد من الدول الأعضاء في الكوميكون ، وخاصة تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، الى الدعوة إلى مؤتمر قمة لقادة الاحزاب والدول في أوروبا الشرقية لتحديد طرق يمكن بها معالجة الأزمة وإصلاح منظمة الكوميكون ذاتها . وقد تأخر الاجتماع جزئياً بسبب معارضة دول مثل هنغاريا لأية خطوات يقصد بها فرض تنسيق أشدّ على التخطيط داخل الكوميكون ، وجزئياً بسبب تغير القيادة في الاتحاد السوفياتي . وفي هذه الأثناء لم تستطع أي من الدول الاوروبية الشرقية الأعضاء في الكوميكون الوصول إلى الأهداف الموضوعة في الخطة الخمسية الراهنة ، وحذرت جميعها بطريقة أو بأخرى شعوبها من أنه لا بد من بعض شد الأحزمة على البطون في المستقبل (كانت هنغاريا الأكثر صدقاً ، إذ اعترفت انه يمكن توقع تدهور في مستوى المعيشة خلال السنتين أو الثلاث القادمة) . وعلى الرغم من أن اقطار اوروبا الشرقية كانت ستواجه على اية حال مشاكل متعاظمة بسبب النمو الأبطأ في الإنتاج الصناعي وبسبب زيادة تكاليف انتاج الطاقة ، إلا أن الأزمة البولندية جاءت لتجعل هذه المشاكل أكثر حدة .

٧. الشرق الأوسط والخليج

اتسم عام ١٩٨٢ باستخدام القوة استخداماً ناشطاً من جانب إسرائيل وإيران في محاولة من كل منهما لحل خلافات قائمة منذ أمد طويل مع جاراتهما العربيات. ولذا كان العام المذكور كئيبا للدول العربية في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ، وهي التي كانت بدون ذلك تجابه مشاكل محلية ناجمة عن الشقاقات الداخلية المتنامية إضافة إلى انخفاض عائدات النفط . ولم تكن هذه الدول ، نتيجة للافتقار إلى الوحدة السياسية والضعف العسكري ، حسنة الاستعداد لمواجهة اندفاع القوات الإسرائيلية في لبنان أو الهجوم الايراني المضاد ، الذي اخرج القوات العراقية من الأراضي الايرانية وبات يهدّد اراضي العراق ذاته . غير أن نواحي الغموض نفسها التي اعقبت هذه العمليات العسكرية خلقت بحدّ ذاتها فرصاً للعودة إلى سبيل المفاوضات .

ومن المشروع إطلاق إسم الحرب العربية ـ الإسرائيلية السادسة على الهجوم الإسرائيلي ضد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان . فقد بيّن نطاق العملية ، والمكتسبات العسكرية الهامة خلال الاندفاع الإسرائيلي السريع نحو بيروت ، والاصابات التي تحملها الجانبان على حدّ سواء،ان هذه العملية كانت أكثر من مجرد غارة انتقامية او عملية رادعة . فقد بدت على أنها تنفيذ لنية حكومة الليكود باستخدام تفوق اسرائيل العسكري الساحق بهدف إيقاع ضربة قاصمة بالمقاومة الفلسطينية .

أما إذا كان أي من اهداف العملية الاسرائيلية قد تحقّق ، عدا عن الهدف الذي اعطي أصلاً تبريراً للعملية ، وهو ضمان أمن حدود إسرائيل الشمالية ، فمسألة لا بدّ ان تظل موضع نقاش . فمن الصحيح أن الآثار المباشرة لغزو لبنان بدت كأنها برهان

على صحة وصفة الحكومة الإسرائيلية لحل المشكلة الفلسطينية : فلم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية ولا الدول العربية منع الغزو الإسرائيلي ، ورفض الاتحاد السوفياتي بوضوح ان يشارك في القتال إلى جانب الفلسطينيين ، وبدا تشتيت قوات منظمة التحرير الفلسطينية في أرجاء العالم العربي ونقل مقر قيادتها إلى تونس على أنه إشارة إلى أن نهاية المقاومة الفلسطينية الفعالة للسياسات الإسرائيلية قد باتت وشيكة .

غير أن هذه التطورات ذاتها أدّت بإدارة ريغان إلى التركيز للمرة الأولى على الفلسطينيين بوصفهم قلب الصدام العربي - الإسرائيلي. وسرعان ما أصبح واضحاً ان النظرة الاميركية إلى دور الفلسطينيين في المستقبل لا تتطابق مع نظرة الحكومة الإسرائيلية . وبدأت واشنطن ترى في الحرب في لبنان فرصة لبعث الحياة في عملية سلام شرق أوسطية شاملة ، وعنى هذا التوجه مباشرة إلى مشاكل ومطامح الفلسطينيين أنفسهم . فما كان من الحكومة الإسرائيلية إلا أن رفضت في الحال المعادلة التي صيغت لتحقيق ذلك . ومع ذلك فإن هذه المعادلة لا تزال على رأس قائمة اهتمامات الديبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط . ويشير رفض أميركا الضمني لشرعية دعوى الحكومة الإسرائيلية بأن لاسرائيل الحق في الأراضي التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧ ، انه لا يحتمل ان تؤدي النجاحات العسكرية في صيف عام ١٩٨٢ إلى نتائج سياسية من النوع الذي قصدته إسرائيل . كذلك اعقبت نقاط غموض شبيهة الاستخدام الأولي الناجح للقوة في الصدام الايراني - العراقي . فقد استطاعت إيران في سلسلة من الهجومات دفع القوات العراقية خارج الجزء الأكبر من الاراضي الايرانية التي احتلت عام ١٩٨٠ . وبدا ان هذا النجاح يحقق واحداً من الشروط الايرانية المسبقة لبدء مفاوضات تستهدف إنهاء الصراع . غير أن الالتباس في طهران بصدد الخطوة التالية في العملية ، والسيطرة المؤقتة للثوريين المتطرفين الذين يطالبون بتدمير حكومة البعث في بغداد ، أديا إلى المزيد من الهجومات ضد اهداف داخل العراق ذاته . وربما كان الفشل المتواصل لهذه الجهود قد شجع في طهران اولئك الذين ينادون بتسوية عن طريق التفاوض .

ويمكن ان تكون احتمالات بدء مفاوضات فيما يتعلق بمنطقتي الصدام الرئيستين في الشرق الأوسط هي النتيجة غير المتوقعة للعنف الشديد الذي اجتاح المنطقة خلال عام ١٩٨٢ . ومع ذلك يجب التأكيد على أن دور الذين ينادون بحلول عسكرية لم يتضاءل ،

كذلك لم تتضاءل العداوات والمخاوف التي شكلت وقوداً لحججهم . أما ما إذا كانت فرص الحل السلمي لهذه الصدامات ستستغل بنجاح ، فأمر يعتمد على التصميم السياسي للأطراف الرئيسية المعنية . غير أن سجل السنوات الماضية لا يعطي مجالاً للكثير من الثقة .

*****

بعض مناحي المأزق العربي

شكلت مشاكل سوريا والاردن خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ مثالاً ساطعاً على الاهتمامات السياسية والامنية المختلفة والمتباعدة في العالم العربي . وساعدت هذه بدورها على تفسير تشتت الدول العربية عندما غزت إسرائيل لبنان في حزيران (يونيو) . وقد ساهمت السياسات المحلية والتهديدات الاقليمية والعلاقات غير المتسقة بين الدول العربية والقوتين العظميين وفي ما بين هذه الدول بعضها مع بعض في التشوش المستمر للعلاقات السياسية ما بين الاقطار العربية خلال عام ١٩٨٢ .

■ **سوريا :**

أبدت سوريا خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ كافة علائم دولة تعيش حالة حصار . فقد أدى اكتشاف مؤامرة داخل القوات المسلحة في كانون الثاني (يناير) لإطاحة النظام إلى استخدام أجهزة الأمن الداخلي للتفتيش عن بؤر الإخوان المسلمين وتدميرها . وعلى الرغم من أن ذلك أدى إلى قصم ظهر المعارضة المسلحة للنظام ، إلا أن الهجومات على قوات الحكومة استمرت خلال الربيع وابرز مثال على ذلك الانفجار الضخم في دمشق في شباط (فبراير) وبعض الصدامات المسلحة في حلب خلال نيسان (ابريل) وأيار (مايو) .

وساهم الافتقار إلى الأمن الداخلي مباشرة في تدهور العلاقات ما بين سوريا وجاراتها العربيات . فقد اتهم سوريا الحكم في العراق بأنه يدعم جماعات الاخوان المسلمين ، وأدى التوتر بين الدولتين بسوريا إلى إغلاق حدودها مع العراق في نيسان (ابريل) ، وبعد ذلك ببضعة أيام إلى اغلاق خط الأنابيب الرئيسي الذي يحمل نفط العراق إلى البحر الابيض المتوسط . وفي كانون الثاني (يناير) تعاظم التوتر مع الاردن (الذي تتهمه سوريا منذ زمن طويل بايواء جماعات الأخوان المسلمين) ، إذ استجابت

سوريا للاتهامات الموجهة اليها بأنها مسؤولة عن نشاطات تخريبية في عمان بأن ادعت أن القوات الاردنية خرقت الحدود السورية . وفي تلك الأثناء اصطدمت الميليشيات اللبنانية المتعاطفة مع الاخوان المسلمين في طرابلس بالقوات السورية ، وسرعان ما وجدت هذه نفسها تواجه حلفاء هذه الميليشيات من الفلسطينيين كذلك .

واستثارت هذه الحادثة الأخيرة تطوراً هاماً وخطيراً في علاقات سوريا بدول الخليج العربي . فقد صوتت الجمعية الوطنية بالموافقة على ايقاف المساهمات المالية في قوات الردع العربية في لبنان المؤلفة في غالبيتها من القوات السورية . وكان هذا تعبيراً عن القلق الذي تشعر به دول عربية كثيرة ضد الدور السوري في لبنان ، ذلك القلق الذي ظهر في اجتماع الجامعة العربية في كانون الثاني (يناير) عندما لم يجدد انتداب قوات الردع العربية إلا بعد تحفظات شديدة من الكويت والعربية السعودية ودول أخرى . وقد ساهم في موقف دول الخليج التأييد السوري لايران في حربها مع العراق . ففي الوقت الذي كانت فيه النجاحات العسكرية الايرانية تحدث ذعراً في دول الخليج العربية شعرت هذه بالامتعاض تجاه مديح سوريا للثورة الايرانية وعقدها معها صفقة مقايضة نفطية في آذار (مارس) ومساعدتها في بحثها عن قطع غيار وذخائر وإضعاف سوريا لقدرة العراق على دفع تكاليف الحرب . وكان الرئيس الأسد يحصد ثمار جهوده في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ للحيلولة دون إجماع عربي على أسس سلام شرق أوسطي شامل طبقاً لخطة فهد . ولم تزعج هذه الجهود السعوديين فحسب بل عنت ضمنياً تصميم سوريا على عدم اللجوء الى المفاوضات والحفاظ على الخيار العسكري بوصفه الوسيلة الرئيسية لمواجهة تحدي إسرائيل . وأدت هذه السياسة بدورها الى قدر أكبر من الاعتماد على الاتحاد السوفياتي .

وانعكس مثل هذا التفكير في اوائل عام ١٩٨٢ في استخدام الرئيس الأسد المتزايد لعبارة « التوازن الاستراتيجي » (ويعني هذا في الأساس شحنات سلاح سوفياتية ضخمة لسوريا لخلق تعادل عسكري بينها وبين إسرائيل) . وفي الوقت ذاته استخدمت سوريا مفهوم « التعاون الاستراتيجي » في محاولة منها إقناع الاتحاد السوفياتي بتوسيع اتفاقيات الأمن المتبادل المتضمنة في معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية ـ السورية . ولم تبد موسكو كثيراً من الحماس لأي من المفهومين ، كما اكتشف وزير الخارجية السورية ، عبد الحليم خدام ، خلال زيارته لموسكو في اوائل كانون الثاني (يناير) . غير أنها كانت مستعدة للاستجابة لمطالب سوريا الأكثر واقعية والتي تركزت بصورة رئيسية على

التحديث السريع لقواتها الجوية وشبكات دفاعها الجوي . وتفيد التقارير أن زيارة قائد سلاح الجو السوفياتي المارشال كوتاخوف لدمشق في آذار (مارس) أدت الى توقيع اتفاقية تسليحية جديدة وزيادة وتيرة تسليمات الأعتدة . وقد أدت هذه الخطوات ، وخاصة ما اشيع عن رغبة سوريا في حماية سوفياتية أكبر لردع إسرائيل عن مهاجمة القوات السورية في لبنان ، الى زيادة انعزال سوريا عن الكثير من العالم العربي . لكن مشكلة دمشق كانت انه ليس هناك أي تحالف عربي مصداق يمكن أن يمنحها قدر ما تأمل في الحصول عليه من الاتحاد السوفياتي . فما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كانت جبهة الصمود والتصدي المؤلفة من الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية) قد كفت عن الوجود حتى اسمياً ، ولم يكن لها في أي يوم من الأيام اية مصداقية عسكرية . ولم يكن بإمكان زيارة الأسد للجزائر وليبيا في ايار (مايو) ان تخفي الفراغ والتشتت في المركز الاستراتيجي للعالم العربي .

■ **الأردن :**

أدت اهتمامات ملحة بقدر مساو بالملك حسين إلى التحرك باتجاه مختلف تماماً خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ . وإذ ركز الملك على تطورات الحرب الايرانية ـ العراقية ، اتهمته سوريا مراراً بانه واحد من الحكام العرب المرتدين الذين يبدون متلهفين على تجاهل النزاع العربي ـ الإسرائيلي المركزي . ولم يكن ذلك صحيحاً ولا كان ممكناً بالنظر إلى أن قرابة نصف رعايا الملك من أصل فلسطينيّ . وكان الملك خلال ربيع عام ١٩٨٢ قلقاً بوضوح تجاه التطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة . ومصادر هذا القلق ازدياد وتيرة نشاط الاستيطان والقلاقل المدنية العنيفة والمستمرة وتوسع « روابط القرى » التي ترعاها إسرائيل ، بالاضافة إلى ميل السياسيين الإسرائيليين إلى الإشارة إلى الاردن على أنه « الدولة الفلسطينية » . ولكن كانت هناك حدود لما يستطيع الملك عمله . فقد كان واعياً بحدة لوجود الفلسطينيين داخل مملكته واحتمال لجوئهم إلى المعارضة العنيفة ـ ذلك الاحتمال الذي اكدته بوضوح تظاهرة « يوم الارض » في ٣٠ آذار (مارس) . لكن إقرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حدّ من المدى الذي يمكن له التدخل فيه نيابة عن فلسطينيي المناطق المحتلة ، كما انه كان لا يزال غير راغب في مواجهة تهمة امتلاك مطامح سلالية في فلسطين .

لكن المسألة الأكثر الحاحاً خلال الجزء الأول من عام ١٩٨٢ كانت مسألة الحرب الايرانية ـ العراقية . ففي المقام الأول كان دعم الاردن العسكري للعراق جزءاً من علاقاته مع دول الخليج العربي (وبشكل خاص مع العربية السعودية) التي زودت الاردن بدعم مالي حيوي الأهمية للاقتصاد الاردني . غير ان مستقبل العراق ذاته مسألة موضع اهتمام مباشر للاردن ، فإطاحة نظام بغداد عن طريق ايران أو عن طريق رعاياه الشيعة ذاتهم أمر مثير للقلق في الاردن قدر ما هو مفزع لدول الخليج . ولذا استمر الاردن في العمل كقناة لإعادة إمداد القوات العراقية وتعمد الملك حسين زيارة بغداد في اوقات الأزمة على جبهة الحرب . كما انه رفع درجة وضوح دعمه للعراق ، وان لم يكن بالضرورة فعالية هذا الدعم ، بإرسال « لواء اليرموك » من المتطوعين الاردنيين للقتال إلى جانب القوات العراقية في آذار (مارس) . وقوت هذه الاجراءات العلاقات الوثيقة بين الاردن والعراق ودول الخليج . ولكنها ايضاً وسعت الفجوة ما بين هذه الكتلة وسوريا .

■ غزو لبنان : التشتت العربي :

فاجأ الغزو الإسرائيلي للبنان في ٦ حزيران (يونيو) الدول العربية وهي تعاني الحد الأقصى من التشتت . كما انه اثار ثلاث مسائل حاسمة الأهمية لم يجر حلها بعد في مضمار العلاقات السياسية ما بين الاطراف العربية وهي : كيف يجب التعامل مع تحدي إسرائيل ، وماذا يجب أن يكون عليه مستقبل لبنان ، وماذا يجب ان يكون دور القوتين العظميين في الشؤون العربية .

أما بالنسبة للمسألة العربية ـ الإسرائيلية فسرعان ما أصبح واضحاً أن الدول العربية لا تملك الموارد العسكرية كي تحول مباشرة دون إسرائيل وتحقيق اهدافها المباشرة ولا الوحدة والإرادة السياسية لردعها بتوجيه ضغط غير مباشر عليها . ولذا لم يملك العالم العربي وهو في حالة العجز العسكري والسياسي هذه إلا أن يقف متفرجاً والقوات الإسرائيلية تدمر القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان ، وتوقع خسائر فادحة في دفاعات سوريا الجوية تجبرها على قبول وقف إطلاق نار في لبنان ، وتفرض حصاراً على بيروت .

وفي ٢٦ حزيران (يونيو) اجتمع وزراء خارجية من ثمان من دول الجامعة العربية التي يبلغ عددها ٢٢ دولة في تونس ، إلا انهم فشلوا في التوصل إلى نتيجة ذات شأن ،

ناهيك عن الموافقة على طلب منظمة التحرير الفلسطينية فرض عقوبات ضد الولايات المتحدة كوسيلة لتوجيه ضغط على إسرائيل لحملها على الانسحاب . وفي ٣٠ حزيران (يونيو) اجتمع وزراء خارجية العربية السعودية والكويت وممثلون عن الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية في الطائف لبحث وضع سياسة موحدة بشأن لبنان . ولم ينجم عن الاجتماع جديد سوى بدعة دعوة بشير الجميل لحضور اليوم الثاني من المباحثات . وبالتأكيد لم ينجم عن الاجتماع ما يردع القوات الإسرائيلية عن محاصرة بيروت في ٣ تموز (يوليو) . وهكذا لم يكن مثيراً للدهشة ان الدول العربية ، اذ لم يتبق لها أية موارد فعل خاصة بها ، بدأت تتطلع خارجاً ، وبالتحديد تتطلع إلى المعونة التي قد توفرها لها القوتان العظميان .

- دور القوتين العظميين :

كان لا بد أن يتعرض الاتحاد السوفياتي بوصفه مزود سوريا بالأسلحة التي لم تفلح في إيقاف الغزو الإسرائيلي للبنان إلى قدر كبير من الانتقاد من دمشق . أما الاتحاد السوفياتي فادعى من جانبه أن افتقار القوات السورية إلى الكفاءة هو الذي جعل الأسلحة السوفياتية غير فعالة . وكانت هذه ردود فعل فورية أدت اليها صدمة النجاح الإسرائيلي ، ولذا فإنها سرعان ما افسحت المجال لعلاقة اكثر رصانة ووداً ولمسارعة خطى اعادة امداد القوات السورية تعويضاً لها عن خسائرها من المعدات . غير ان الذي كان اكثر إثارة لقلق الدول العربية من مسألة وثوقية الأسلحة السوفياتية هو وثوقية الدعم السوفياتي السياسي والاستراتيجي . فبعد مؤتمر قمة الطائف الذي لم يؤد إلى نتيجة حاسمة ، طار ثلاثة من ممثلي جامعة الدول العربية إلى موسكو في ٤ تموز (يوليو) لطلب مساعدة السوفيات على إنهاء الغزو الإسرائيلي للبنان ، لكن هؤلاء اصيبوا بخيبة أمل من الاستقبال الذي واجهوه. فقد كانت موسكو رغم الخطابات شديدة اللهجة التي استمرت الصحافة السوفياتية تنشرها طيلة فترة الغزو غير مستعدة لتقديم المعونة بسخاء إلى الدول العربية . وعبرت موسكو عن استيائها من التشتت العربي ، لكنها لم تبذل أي محاولة لمواجهة الولايات المتحدة بغية ردع إسرائيل عن التقدم اكثر ، كما لم يكن هناك اتفاق مع سوريا على التفسير السوري لفقرات المعاهدة السوفياتية ـ السورية المتعلقة بالأمن ، كذلك لم يكن هناك الكثير من ردود الفعل الرسمية على حصار بيروت أو القلق بشأن مصير قوات منظمة التحرير الفلسطينية عدا عن الفلسطينيين المدنيين . وباختصار

صار واضحاً أنه لن يكون هناك تدخل سوفياتي كذلك الذي ساعد الدول العربية في الصدامات السابقة مع إسرائيل .

وإذا كانت سمعة الاتحاد السوفياتي قد تدنت في العالم العربي خلال هذه الفترة ، فإن من المدهش أن سمعة الولايات المتحدة تحسنت باستمرار الأزمة . ففي البداية كان من شأن دور الولايات المتحدة ، كنصير إسرائيل الاقتصادي والعسكري بالإضافة إلى مصادقة وزير الخارجية هيغ الواضحة على تبرير إسرائيل لغزوها للبنان ، إحراج اصدقاء الولايات المتحدة وإحناق اعدائها في المنطقة . ولكن بداية حصار بيروت واستقالة هيغ في الأسبوع الثالث من حزيران (يونيو) ساعدا على تغيير الامور . فكان هناك شعور أن ذهاب هيغ سيترك الادارة الأميركية أفضل استعداداً للاستجابة لحاجة الدول العربية إلى تدخل خارجي للحد من الضرر بلبنان . وبدأ هذا التغير يحدث في منتصف تموز (يوليو) تقريباً إذ شاركت الادارة الاميركية في ترتيب إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من بيروت الغربية بالقدر الأدنى من الصدام والإذلال . وكان لا بدللإخلاء من أن يؤدي لا محالة بالرسميين الأميركيين إلى التفاوض بطريقة غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية كما مع الحكومة السورية مباشرة للعمل على تحقيق هدف مشترك عملي محدود ، وبالمثل أدى ذلك بالولايات المتحدة إلى التصادم بين الحين والآخر مع العناصر الأكثر عدوانية في الحكومة الإسرائيلية ، وبدا أن هذين التطورين بشير خير للدول العربية التي كانت تأمل في أن تنظر الولايات المتحدة بقدر أكبر من العطف إلى اهتمامات هذه الدول الأمنية .

وقد كان إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من قلب بيروت خلال النصف الثاني من آب (اغسطس) مديناً بنجاحه إلى مبادرة ودعم الولايات المتحدة رغم أنه تمّ اسمياً برعاية قوات متعددة الجنسية . واتضح في خطبة الرئيس ريغان في ١ ايلول (سبتمبر) التي لخص فيها خطة « ريغان » ان الادارة مصممة على الحفاظ على هذا الزخم وعلى الاستفادة من الوضع الذي خلقه الغزو وما تلاه . وتقوم الخطة على محاولات التسوية ما بين « الاهتمامات الأمنية المشروعة لإسرائيل » و « الحقوق المشروعة للفلسطينيين » وذلك عن طريق مشاركة اردنية وفلسطينية في مفاوضات سلام مع إسرائيل ، والهدف إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة (وليس دولة فلسطينية مستقلة) بالاقتران مع الاردن ، وترك منزلة القدس موضوعاً للتفاوض .

ـ قمة فاس وما بعدها :

قوت محاولة الولايات المتحدة لنفخ الحياة في تسوية شاملة للشرق الأوسط حجة السعوديين الرامية إلى عقد مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية في فاس للتوصل إلى موقف عربي موحد . وتم التوصل إلى اتفاق في ٨ ايلول (سبتمبر) وذلك بنشر « خطة فاس » ولم تكن هذه الخطة أو سلسلة المقترحات مختلفة اختلافاً هاماً عن « خطة فهد » التي اعلنت في تشرين الثاني (نوفمبر) . وقد مثلت هذه المقترحات في الجوهر في تركيزها على إقامة دولة فلسطينية وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ الموقف العربي الأقصى في أية مفاوضات قادمة مع إسرائيل التي اعترفت هذه المقترحات مداورة بوجودها . ومثلت الاتفاقية معياراً للإجمـاع العربي المشروع الذي لن يجرؤ أي من القادة العرب على تجاهله .

وخلال بضعة أيام أصبح الاتجـاه المسيطر واضحاً . ففي ١٠ ايلول (سبتمبر) وصف الملك الحسن ملك المغرب « خطة فاس » بأنها افتتاح لحوار مع الولايات المتحدة . والأهم من ذلك أن الملك حسين امتدح في ١٥ ايلول (سبتمبر) بعض مناحي خطة ريغان وتحدث عن تماشيها مع « خطة فاس » . وفي ٢٠ ايلول (سبتمبر) قال ان الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يبـدآ بالفعل الحديث عن فكرة اتحاد فيدرالي . وتسببت المذابح في مخيمي صبرا وشاتيلا في منتصف ايلول (سبتمبر) في موجة من السخط تجاه مضامين استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان ، لكنها لم تفعل شيئاً لإيقاف الزخم الذي بدأ في الولايات المتحدة وفي فاس. وكان الدليل على استمرار هذا الزخم اجتماع وزراء الخارجية العرب في ٢٢ ايلول (سبتمبر) ، ففي هذا الاجتماع طالبت منظمة التحرير الفلسطينية في وقت واحد بفرض عقوبات على الولايات المتحدة وبعودة قوات حفظ السلام متعددة الجنسية التي تسيطر عليها اميركا إلى بيروت ، فرفض الاقتراح الأول وقبل الاقتراح الثاني . وبدت التطورات الجديدة لعدد من الدول العربية على أنها تعزز تطور الولايات المتحدة تجاه الصدام العربي الإسرائيلي . وقد تؤثر أخبار المذابح ، التي جاءت بعد قصف إسرائيل لبيروت الغربية الذي شوهد مراراً وتكراراً على شاشات التلفزيون ، على الرأي العام الأميركي فيصبح نقدياً أكثر تجاه إسرائيل . وبدا أن وجود قوات اميركية في لبنان ومشاركة الولايات المتحدة المحتومة في مستقبل لبنان ورغبتها في ضمان إخلاء القوات الأجنبية من البلاد على أنها بشير صدام بين المصالح

الاميركية والإسرائيلية يمكن للدول العربية أن تأمل في الاستفادة منه .

وعلى قاعدة هذه الاعتقادات حصل الملك حسين على دعم العربية السعودية ودول الخليج لعقد مفاوضات أولية مع ياسر عرفات ، قائد منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم الاحتجاجات السورية القوية . وبدت هذه المفاوضات في ٨ تشرين الأول (اكتوبر) بعد أن أعلن الاردن عفواً عاماً عن الفلسطينيين الذين شاركوا في القتال عام ١٩٧٠ . وما أن حل الأسبوع الثالث من تشرين الأول (اكتوبر) حتى كان عرفات يعترف أنه يوافق على صلة ما بين الاردن ودولة فلسطينية مستقلة . ومع نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) وبعد مشاورات مع دول الخليج والجزائر والاردن اصبح عرفات قادراً حتى على انكار أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت خطة ريغان رغم أنه اعترف أن لديها « بعض التحفظات عليها » . وفي منتصف كانون الأول (ديسمبر) ، وبعد المزيد من المحادثات مع الملك حسين ذهب عرفات الى حد امتداح بعض مناحي خطة ريغان رغم انه اكد امتعاضــه تجاه بعض « وجوهها السلبية » - وهذه الوجوه هي بصورة رئيسية رفضها اعتبار امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد شعرت سوريا بالقلق تجاه هذا التحول بما في ذلك خسارة نفوذها على منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة إخلاء بيروت ، فصارت تطلق أصوات التهديد ، لكنها لم تستطع فعل الكثير ، ذلك أن مصادقتها على خطة فاس اجتذبتهـا إلى دائرة ما بدا وكأنه تصميم عربي موحد على إيجاد تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط . وفي هذه الأثناء وخلال شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ، أرسلت جامعة الدول العربية بعثات إلى عواصم الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (ما عدا بريطانيا التي أدى نزاع معها حول تركيبة الوفد العربي إلى تعطيل للعلاقات العربية - البريطانية) . وكانت مهمة هذه الوفود غير الضرورية التي اعلن أنها « تفسير » خطة فاس وسيلة للإبقاء على الانطباع بأن هناك تضامناً عربياً وزخماً نحو السلام في وقت كانت فيه المفاوضات الأكثر أهمية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مستمرة .

وكان من الواضح أن التوصل إلى تفاهم اردني - فلسطيني ضروري قبل أن ترمي الولايات المتحدة بثقلها وراء السعي إلى السلام . وعلى الرغم من أن الملك حسين أعلن أنه مسرور بنجاح محادثاته في واشنطن في كانون الأول (ديسمبر) إلا أنه لم يستطع المخاطرة بالمصادقة دون تحفظ على خطة ريغان وهي على حالها . ولم يستطع عرفات ذلك

ايضاً ، فكلاهما بحاجة إلى اشارة ما على تصميم الولايات المتحدة وقدرتها عملياً على دعم مقترحات يتوقع ان تفي بالحد الأدنى من المطالب العربية ـ مثل انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وتجميد حركة الاستيطان في الضفة الغربية وقطع وعد بالدولة الفلسطينية ـ حتى ولو رفضتها إسرائيل .

■ **خسارة سلاح النفط :**

يعود جزء من تفسير عجز الاقطار العربية عن لعب دور سياسي هام خلال عام ١٩٨٢ إلى التدهور الخطير في قدرتها على الضغط الاقتصادي ، الذي حدث منذ عام ١٩٨٠ . فقد أدى الكساد في اقطار الغرب الصناعية (وما صاحب ذلك من انخفاض في التجارة الدولية) مقترناً مع السياسات الناجحة للمحافظة على الطاقة والزيادة الحادة في انتاج النفط في الأقطار غير الأعضاء في أوبك إلى تغيير صورة سوق النفط العالمي بصورة جذرية . وعلى الرغم من أن الدول العربية المعتدلة وعلى رأسها العربية السعودية حاولت الابقاء على مستويات الانتاج والأسعار ثابتة ، إلا أن عدداً من المنتجين ، وخاصة ايران ، عمد باستمرار إلى خرق اتفاقية أوبك . فحال التشتت الناجم عن ذلك دون أمكانية استخدام اوبك للضغط الاقتصادي كما فعلت بنجاح في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ ، فكان ان لجأت بدلاً من ذلك إلى رفع مستوى شجبها الخطابي للغزو الإسرائيلي للبنان .

وقد ساهم اندلاع الحرب بين إيران والعراق في خريف عام ١٩٨٠ في الانشقاق داخل اوبك . وكانت العربية السعودية ودول الخليج ، خشية من امتداد الحركة الإسلامية اليها من إيران ، قد وافقت ، وإن يكن دون كثير حماسة ، على تقديم معونات دعم إلى العراق بلغت في نهاية عام ١٩٨٢ نحو ٢٥ مليار دولار . ومنح ذلك لإيران سبباً آخر لتحدّي إجماع أوبك حول إنتاج النفط وأسعاره . فهي تعتمد على العائدات النفطية لإعادة تنشيط اقتصادها ودفع نفقات الحرب المرتفعة مع العراق، كما أنها كانت ترغب في تحدي سيادة العربية السعودية داخل أوبك ، وتأمل في أن أي خسارة عائدات تعانيها دول اوبك المعتدلة ستؤدي بها إلى تخفيض دعمها المالي للعراق إن لم يكن الى قطعه تماماً . ولذا فقد رفضت الامتثال لحصص الانتاج الذي خصصت لها (١,٢ مليون برميل في اليوم) وعرضت حسومات كبيرة بلغت حد ٣ دولارات للبرميل الواحد في أسواق النفط الفورية . وفي أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، وعلى ضوء فشل اجتماعات أوبك الثلاثة الماضية استطاع وزير نفط إيران أن يدعي ان بلاده « كسرت قوة

السعودية العربية السياسية الناجمة عن النفط » .

ومما زاد في الصعوبات التي تواجهها اوبك الاجراءات التي اتخذتها البلدان المنتجة للنفط المفردة لمواجهة مصاعبها الخاصة بها . فعمدت نيجيريا مثلاً (وهي عضو في اوبك) إلى تقديم حسومات بلغت في بعض الأحيان ١٠ دولارات للبرميل الواحد ، وذلك لمواجهة ديونها الخارجية التي بلغت نحو ١٥ بليون دولار وانخفاض إنتاجها النفطي بنسبة ٣٠ بالمائة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ . أما المكسيك وبريطانيا وهما ليستا عضوين في اوبك فقد حافظتا على أسعار تتماشى مع أسعار اوبك لكنهما زادتا إنتاجهما بنسبة ١٤٠ بالمائة و٧٣ بالمائة على التوالي بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ . وكانت للمكسيك وهي على شفا كارثة مالية مصلحة واضحة في الحفاظ على مستويات أسعار مرتفعة وثابتة ، لكن بريطانيا تحصل على ٦ بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي فقط من الإنتاج النفطي ، ولذا فإنها ستجني من انخفاض مستويات الأسعار منافع ستعادل على المدى البعيد أية خسارات فورية في العوائد أو تزيد عليها .

وما أن حل شباط (فبراير) ١٩٨٣ حتى كانت أسعار النفط تستجيب لاقتصاديات السوق هابطة بصورة درامية نتيجة لاستمرار ارتفاع الإنتاج وانخفاض الطلب . ونتيجة لذلك قامت بريطانيا أولاً ثم نيجيريا بتخفيض أسعارهما الرسمية بنسبة ١٠ بالمائة ، ولكن كان من الواضح أنه ما لم تعمد اوبك إلى بذل جهود أخرى لجعل السوق مستقراً فإن هبوطاً لولبياً متسارعاً تكون له نتائج كارثية على منتجي النفط سيتأتى عن ذلك. فاجتمع وزراء النفط من اقطار اوبك مدة ١١ يوماً في لندن من ٣ إلى ١٤ آذار (مارس) واستطاعوا بصعوبة بالغة التوصل إلى اتفاقية جديدة حول حصص الانتاج والأسعار . فخفض السعر الإشاري الأساسي من ٣٤ دولاراً إلى ٢٩ دولاراً للبرميل الواحد ووضع سقف جديد للإنتاج الكلي لأوبك هو ١٧,٥ مليون برميل في اليوم ، كما حددت حصص إنتاج مفردة لكافة الأعضاء عدا العربية السعودية التي يتعين عليها أن تكيف انتاجها لتواجه أي طلب يتبقى بعد ما تنتج الأقطار النفطية الأخرى حصصها .

وكان هذا التخفيض الرسمي الأول لأسعار اوبك انعكاساً لجهودها اليائسة بتزايد لتثبيت الأسعار بعد سنوات ثلاث من انخفاض الطلب . وهكذا اصبح واضحاً أن من الصعب عودة أيام مجد اوبك عندما كانت سيطرتها الحاسمة على انتاج النفط وأسعاره تعطي اعضاءها (وخاصة اعضاءها العرب) وزناً سياسياً .

■ **استمرار التساؤلات :**

فرضت أحداث عام ١٩٨٢ بنوداً جديدة على جدول أعمال العالم العربي ، لكنها لم تفعل شيئاً لحل الكثير من الخلافات التي أدت إلى قدر كبير من المرارة في العلاقات السياسية ما بين الدول العربية في السنوات الماضية . فمسائل إعادة بناء الدولة اللبنانية ، ومصير منظمة التحرير الفلسطينية المشتتة ، وإمكان اشتراك الاردن في عملية سلام مع إسرائيل بمبادرة اميركية ، وحتى التقارب المطرد لمصر مع بعض الدول العربية ، كلها مسائل ستبعث مخاوف تاريخية وتزيد من حدة عداوات معاصرة وتسبب قلقاً على امتداد طيف السياسة العربية . ولذا لا بد ان يظل المستقبل في الشرق الأوسط رهينة للتقلقل المحلي والإفتقار الاقليمي إلى الأمن .

* * *

إسرائيل والحرب في لبنان

أحدثت حكومة الائتلاف الذي شكلها مناحيم بيغن بعد نجاح الليكود في انتخاب حزيران (يونيو) ١٩٨١ تغييراً رئيسيا في السياسة الخارجية الإسرائيلية . فقد كانت تسيطر على الحكومة مجموعة من متصلبي حيروت ملتزمة بايديولوجية « إسرائيل الكبرى » فقادت إسرائيل على نهج قومي متصلب تتوج خلال سنة بغزو كامل للبنان . ولم تكن نتائج الانتخابات التي اعطت الليكود ٤٨ مقعداً في الكنيست الذي يبلغ عدد مقاعده ١٢٠ بالمقارنة مع مقاعد حزب العمل البالغة ٤٧ تفويضاً قاطعاً لبيغن بتنفيذ برنامجه السياسي بعيد الآثار ، ولا كان الائتلاف الذي شكله مع الاحزاب الدينية والذي احرز اغلبية مقعد واحد فقط الواسطة الطبيعية لمثل هذا التغيير الراديكالي في السياسة الخارجية .

وكان السبب في الاتجاه الجديد للسياسة هو التغير الذي طرأ على تركيب نخبة السلطة . ففي حكومة الليكود بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١ ، شكل موشيه دايان وعيزر وايزمان ، وهما سياسيان براغماتيان ، ثقلاً معاكساً لايديولوجية بيغن العقائدية المتصلبة . أما الجماعة التي كانت تقف في مركز حكومة بيغن الثانية ، والتي مارست عملياً احتكاراً لحقول الدفاع والسياسة الخارجية ، فكانت مشكلة من رئيس الوزراء ، بيغن ، ووزير الخارجية ، اسحق شامير ، ووزير الدفاع ، ارييل شارون ، ورئيس

الأركان ، رافائيل إيتان ، وكلهم من أنصار « إسرائيل الكبرى » وصقـور متطرفـون . وكانت قدرتهم على فرض وجهات نظرهم على البلاد ناجمة عن سيطرتهم الحاسمـة على حيروت الذي كان يسيطر بدوره على الليكـود الذي كـان يسيطر بـدوره على الحكـومة والكنيست . ولا بد من تذكر هذا العامل الحاسم عند محاولة فهم السلوك الإسرائيلي .

■ **الانسحاب من سيناء :**

في الفترة الأولى من عام ١٩٨٢ ، عاشت إسرائيل في ظل الانسحاب الوشيك من سيناء الذي كان مقرراً له أن يتم في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ بموجب شروط معاهدة السلام التي عقدت بين مصر وإسرائيل عـام ١٩٧٩ . وكانت عـودة الجزء الأخـير من سيناء الى السيادة المصـرية . بمـا عناه ذلـك من تفكيك للمستـوطنات اليهـودية مسـألة سياسية مثار سجال وعامل انقسام خلق استقطاباً حاداً داخل إسرائيـل . ومع اقتـراب موعد التسليم ، وصلت معارضة الانسحاب ذروتها وصاحبتها تهديدات من الجماعات اليمينية بالحيلولة دون تسليم الأراضي والمستوطنات لمصر جسدياً . وكان من أثر ذلـك كله على بعض المعلقين المحليـين أنهم صاروا يعتقـدون ان الليكود سيخسـر السلطة إذ يتحول انصاره المستاؤ ون إلى حزب « تحيا » القومي المتطرف الذي كان قد صـوت ضد اتفـاقية عـام ١٩٧٩ والذي صـار الآن يقـود حملة لمنـع الانسحـاب من سينـاء . لكن الانسحاب تم في اليوم المحدد دون أن يحدث ضرراً دائماً بحظوظ الليكود السيـاسية . فالجمهور الإسرائيلي العام يميل إلى اتباع قادته في المسائل المتعلقة بالأمن القومي ، ولذا ما أن أعلن بيغن بصرامة أنه يحبذ الانسحاب حتى تبعت الأغلبية خطاه .

ولم يقرر بيغن المضي في الانسحاب بسبب نزعته القانونية في التعامل مع العلاقات الدولية وطموحه الشخصي إلى أن يذكر التاريخ على انه صانع سـلام عظيم فحسب ، ولكن ايضاً ، وربما كـان ذلك اكـثر اهمية ، لإنـه رأى أن الانسحابَ هـو الثمن الذي يتوجب عليه دفعه لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في الحفاظ عـلى السيطرة الإسـرائيلية الدائمة على الضفة الغربية (التي كـان يطلق عليهـا باستمـرار اسمها التـوراتي ، يهودا والسامرة) . وكان يعتقد أن التسوية مع مصر ، إذ تؤدي إلى إخراج أكبر وأقـوى دولة عربية من دائرة دول الصدام ، ستسهل إحتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية في وجه الضغط المستمر من باقي العالم العربي .

وتبنى بيغن موقفاً قانونياً ضيقاً تجاه العلاقـات مع مصـر متعمداً بحـرص ان يلتزم

بحرفية معاهدة عام ١٩٧٩ دون أن يلتفت كثيراً إلى روحيتها . ولم يعد ينظر إليها على انها الخطوة الأولى في عملية طويلة الأمد تؤدي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط ، بل بدا انه يثمّنها كثيراً لإنها بصورة أساسية تطلق يد إسرائيل في فرض قوتها العسكرية على جاراتها العربيات الاخريات . وقد كانت هناك بعد الانسحاب النهائي من سيناء دلائل واضحة على نيته الاستفادة إلى الحد الأقصى من هذه الحرية ، كما يبين عدد من الأعمال التي قام بها ، بما في ذلك تدمير مفاعل « أوزيراك » قرب بغداد في حزيران (يونيو) ١٩٨١ ، والإغارة على بيروت في تموز (يوليو) ١٩٨١ وضم مرتفعات الجولان في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ ، ثم غزو لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ .

■ **التطورات في الضفة الغربية :**

بدا هذا التوجه واضحاً بخاصة في سياسة إسرائيل نحو الضفة الغربية . فبينما نظر مهندسو « إطار السلام في الشرق الأوسط » الذي كان قد اتفق عليه في كامب دافيد إلى الاستقلال الذاتي على انه المرحلة الأولى في جهد طويل الأمد لحل المشكلة الفلسطينية ، رأى فيه بيغن المرحلةالأخيرة. وكان السبب الكامن خلف وصول محادثات الاستقلال الذاتي إلى مأزق مدة طويلة ثم تعليقها هو الصدام ما بين التفسير المصري للاستقلال الذاتي على انه مدخل لدولة في نهاية المطاف والتفسير الإسرائيلي له الذي لم يعترف إلا بانه قدر محدود من الحكم الذاتي في الشؤون البلدية ، مما شكل انكاراً دائماً للمطامح القومية للشعب الفلسطيني . وتبددت اية شكوك بصدد النوايا الإسرائيلية على المدى البعيد عندما عقدت اتفاقية ائتلاف عام ١٩٨١ بين الليكود والأحزاب الدينية . فقد نصت الاتفاقية على أن إسرائيل ستؤكد دعواها بالسيادة على كافة الأراضي الواقعة غرب نهر الاردن في نهاية فترة الاستقلال الذاتي الانتقالية . وهكذا كانت السياسة الرسمية المعلن عنها بصراحة هي تحقيق سيطرة دائمة على أكثر من ١,٣ مليون عربي (أي ما يعادل ٣٥ بالمائة من عدد سكان إسرائيل ذاتها) وعدم التفاوض للتوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية كما تم الاتفاق في كامب دافيد .

وفي تلك الأثناء اتخذت حكومة بيغن عدداً من الخطوات العملية لتهيئة الارضية المناسبة لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في نهاية الأمر . ففرضت سيطرة أكبر على موارد الأرض والماء . وشجعت اندماج المنطقة اقتصادياً مع إسرائيل وذلك عن طريق ربط شبكات الكهرباء وبناء سلسلة من الطرق الموصلة وتمكين ١٠٠ ألف عربي

من قطع الخط الأخضر كل يوم للعمل لدى اصحاب عمل اسرائيليين . والأهم من ذلك انها سرعت خطى الاستيطان اليهودي على الضفة الغربية ، سواء كان ريفياً أم مدينياً ، ووضعت خططاً لتقديم معونات إسكان كي يزيد عدد المستوطنين اليهود الذي بلغ ٢٥ الفاً في عام ١٩٨٢ ثلاثة أضعاف بحلول عام ١٩٨٥ . وفوق ذلك ، وعلى العكس من سياسة تحالف العمل ، التي كانت تقوم على إقامة مستوطنات يهودية في المناطق الهامة استراتيجياً فحسب ، عمدت الحكومة التي يسيطر عليها الليكود إلى إقامة مستوطنات في قلب المناطق كثيفة السكان ، وذلك كي تستطيع ان تشمل بدعواها الضفة الغربية كلها وتستثني أي حل وسط إقليمي ، حتى ولو عاد العمل إلى السلطة . وهي تهدف بتطويرها لمستوطنات يهودية زراعية ومراكز مدينية يهودية في طول المنطقة المتنازع عليها وعرضها إلى جعل أي انسحاب إسرائيلي في المستقبل مستحيلاً لا إيديولوجياً فحسب ، بل ومادياً ايضاً ، بغض النظر عن الحزب الذي في السلطة .

وقد رفع « الضم الزاحف » التي مارسته السلطات الإسرائيلية مستوى الاضطراب في المناطق المحتلة وأطلق موجة من القلاقل المدنية والعنف السياسي في آذار (مارس) ١٩٨٢ ، وقتل الجنود الإسرائيليون خلال العام ٢٥ عربياً خلال الاضطرابات والتظاهرات ، وذلك عدد يزيد عن عدد من قتلوا خلال سنوات الاحتلال الـ ١٥ السابقة . وكانت إحدى النتائج الخطيرة لزيادة القمع العسكري انه لم يعد ممكناً الحفاظ على حوار مشرف مع قادة الضفة الغربية . وكان حكم الليكود قد أقر السماح لهؤلاء القادة بحرية التعبير السياسي طالما لا ينادون بالارهاب ، وظل هذا المبدأ محتدماً طيلة وجود عيزر وايزمن في وزارة الدفاع . لكن شارون أتى بعد ذلك ليأمر بطرد رؤساء البلديات المنتخبين ، الذين كانوا يعبرون عن رغبة الفلسطينيين في دولة مستقلة ورفضوا التعاون مع الإدارة المدنية برئاسة البروفسور مناحيم ويلسون . وبهذه الطريقة ضيّق شارون عملياً فئة « العناصر الإيجابية » التي تستحق الدعم وتشجيع الرسميين لتقتصر على المستعدين للإذعان للضم الزاحف . وكان الفكرة الأساسية الكامنة خلف الإدارة الذاتية منذ بدايتها استخدام مزيج من الترغيب والترهيب لإضعاف العناصر الراديكالية المناصرة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وتشجيع قيام قيادة معتدلة تتعاون في تنفيذ خطط مصممة لتكريس السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية . ولكن ما ان حل ربيع عام ١٩٨٢ حتى كان واضحاً أنه مهما كانت الانتصارات التي احرزتها الادارة

المدنية ضد « جبهة الرفض » ، فإنها فشلت بجلاء في مهمتها الثانية المساوية في الأهمية والتي يمكن تلخيصها بأنها تشجيع قيام قيادة بديلة راغبة في الدخول في مفاوضات مع إسرائيل حول مستقبل المناطق المحتلة وقادرة على ذلك .

■ غزو لبنان :

هكذا كانت هناك صلة حاسمة بين التطورات في الضفة الغربية وغزو إسرائيل للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . وقد حاجج نقاد الحكومة بأن قرار غزو لبنان كان ناجماً عن فشل سياسة الحكومة في الضفة الغربية ، أما انصار الحكومة فردوا بأن النجاح في لبنان كان ضرورياً لتحقيق الأهداف السياسية للحكومة في الضفة الغربية ، واعترف اعضاء الليكود في احاديثهم الخاصة بأن حرب عام ١٩٨٢ كانت حرب يهودا والسامرة ، أو على الأقل مرحلتها الأولى .

وقد كان للغزو الإسرائيلي للبنان مثله في ذلك مثل غالبية الحروب اهداف مباشرة وكذلك مقاصد سياسية أوسع . وقد أعلنت الأهداف المباشرة التي كان يتوقع ان تحصل على دعم واسع بصراحة ، أما المقاصد الأوسع فظلت غير محكية بل احيطت بالغموض عمداً . وكان الغرض السياسي الأساسي هو تعبيد الطريق أمام حلم بيغن في استيعاب يهودا والسامرة ضمن إسرائيل الكبرى . أما الشروط المسبقة لتحقيق ذلك فكانت تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحرمانها من آخر معاقلها في لبنان وسحق حلفائها وانصارها في الضفة الغربية وغزة ، فتكون محصلة ذلك كله كسر شوكة الحركة الوطنية الفلسطينية . ويرى قادة إسرائيل ان سكان الضفة الغربية سيصبحون عندئذ في حالة من الضعف وهبوط المعنويات تنهار معها كل مقاومة فعالة لفرض الحكم الإسرائيلي .

وقد كان الهدف المباشر الذي اعلن عنه بصراحة للغزو هو تحقيق « سلام الجليل » بتطهير مساحة عمقها ٤٠ كيلومتراً على طول حدود إسرائيل الشمالية من كافة مقاتلي ومعدات منظمة التحرير الفلسطينية . وأفاضت الدعاية الرسمية في وصف التهديد العسكري الذي تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على أمن إسرائيل . وقدمت الغزو الذي سمي « عملية سلام الجليل » على انه رد فعل لا مفر منه ضد هذا التهديد . لكن التهديد الحقيقي الذي كانت تمثله منظمة التحرير الفلسطينية كان تهديداً سياسياً ولم يكن تهديداً عسكرياً . فقد توصل ياسر عرفات في تموز (يوليو) ١٩٨١ إلى اتفاقية وقف

إطلاق نار مع إسرائيل بمساعدة الوساطة الأميركية ، واستطاع فرض وقف إطلاق النار هذا بفعالية طيلة سنة كاملة في وجه معارضة قوية من الأجنحة الرفضية المختلفة ضمن منظمة التحرير . ولم يكن الخطر الحقيقي بالنسبة لحكومة بيغن هو أن تعود منظمة التحرير الفلسطينية فجأة إلى الإرهاب بل على العكس من ذلك كان الخطر استمرارها في اتباع هذا النهج المعتدل ، مما ينقل تبعة المأزق على الجبهة الإسرائيلية ـ الفلسطينية إلى إسرائيل . ولمعاكسة ذلك ، أمل قادة إسرائيل في ان يحدثوا ثورة سياسية ـ استراتيجية على حدود إسرائيل الشمالية بتدمير القدرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتصفية نفوذها وموقعها السياسيين . وبعد ذلك يحاولون فرض نظام سياسي جديد في لبنان عن طريق مساعدة حلفاء إسرائيل في لبنان مثل حزب الكتائب بقيادة بشير الجميل على تشكيل حكومة مركزية قوية توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل . وفي النهاية كان القادة الإسرائيليون يستهدفون طرد القوات السورية من لبنان ، مما يمكن الجميل من فرض السيطرة المركزية على البلاد بكاملها ، ويسمح لإسرائيل بالحلول محل سوريا حامياً رئيسياً للبنان .

وهكذا ، كانت الخطة تقوم على إستخدام القوة العسكرية المتفوقة لإحداث تغيير في الميزان السياسي الاستراتيجي الكلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان وسوريا لمصلحة إسرائيل . وكان الافتراض الكامن خلف هذه الخطة هو أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت في وقت واحد البؤرة المركزية للمشكلة الفلسطينية والحلقة الأضعف في سلسلة القوى التي تواجه إسرائيل . واعتقد شارون ، وربما غيره ايضاً ، أن كسر هذه الحلقة سيوجه ضربة قاضية الى الحركة الفلسطينية ويعيد للبنان إستقلاله ويترك سوريا دولة مجابهة ضعيفة معزولة .

ـ مسار القتال :

في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وبعد عدة أشهر من تصاعد التوتر على الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية ، ولكن في ظاهر الأمر انتقاماً لإطلاق النار على السفير الإسرائيلي في لندن في اليوم السابق ، أمرت الحكومة الاسرائيلية بشنّ غارات جوية على منشأتين لمنظمة التحرير الفلسطينية قرب بيروت . وخلّفت هذه الغارات نحو ٥٠ قتيلاً وأدّت إلى حدوث هجمات صاروخية ومدفعية فورية قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ضد المدن الإسرائيلية في شمال إسرائيل . وبعد ذلك بيومين ، شنت إسرائيل غزواً ضخماً

لجنوب لبنان براً وبحراً وجواً .

وفي الفترة من ٦ إلى ١٣ حزيران (يونيو) تحركت القوات البرية الإسرائيلية بأعداد تزيد على ٣٠ ألفاً بسرعة إلى الشمال ولم توقف تقدمها إلا على ضواحي بيروت . وفي الطريق احتلت القوات الإسرائيلية المعاقل الفلسطينية في قلعة الشقيف والنبطية ، وسيطرت على صور وصيدا والدامور ، وقصفت المرة تلو الأخرى أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت الغربية وحولها . وخلال عدة أيام من القتال الكثيف في سهل البقاع استطاعت القوات الجوية الإسرائيلية إسقاط ٧٩ طائرة « ميغ - ٢١ » و « ميغ - ٢٣ » سورية ودمرت ١٩ بطارية صواريخ أرض - جو كانت سوريا قد حشدتها هناك في عام ١٩٨١ ، مقابل خسارة طائرة واحدة فقط من جانبها .

وفي ١٣ حزيران (يونيو) أحاطت القوات الإسرائيلية بالنصف الغربي من بيروت ضاربة حصاراً على ما يقرب من سبعة آلاف من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية والفي جندي سوري . وفي بداية الحصار الذي استمر عشرة أسابيع طالبت إسرائيل بنزع السلاح والإنسحاب الكاملين لكافة مقاتلي منظمة التحرير والمقاتلين السوريين ، وهددت بغزو سريع واسع النطاق إذا لم يستجب لمطالبها . لكنها مع زيادة الضغط الاميركي باتجاه تأجيل العملية حتى يمكن القيام بجهود ديبلوماسية تبنت طرقاً أكثر تدريجية لتوجيه الضغط . فقامت القوات الإسرائيلية خلال تموز (يوليو) والنصف الأول من آب (اغسطس) بتقديم مواقعها الأمامية خطوة فخطوة محكمة قبضتها بمنهجية على المدينة ، بينما كانت توجه قصفاً عنيفاً متواتراً ضد معقل منظمة التحرير الفلسطينية في الفاكهاني ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين والضواحي الجنوبية للمدينة وفيما بعد على منطقة الحمراء التجارية . وبالاضافة إلى ذلك قامت إسرائيل دورياً بقطع إمدادات الماء والغذاء والكهرباء في محاولة منها لزيادة حدة التوترات ما بين المقاتلين والسكان المحليين . واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية بدباباتها ومدفعيتها الثقيلة وقاذفات صواريخها النقالة وغيرها من المعدات الثقيلة ان تهاجم المواقع الإسرائيلية خلال غالبية فترة الحصار . ولكن بمرور الوقت ومع استنفاد ذخائرها أصبحت هجماتها متفرقة اكثر فأكثر وأقل فعالية .

وفي الوقت ذاته اشتبكت الدبابات والمشاة السورية والإسرائيلية في التلال الواقعة إلى الشرق من بيروت للسيطرة على طريق بيروت - دمشق الهام استراتيجياً . وفي النهاية

دفعت القوات الإسرائيلية بالقوات السورية المواجهة لها إلى الخلف نحو سهل البقاع معززة سيطرتها على الطريق وحائلة دون امكانية وصول اية تعزيزات سورية إلى بيروت الغربية .

وفي منتصف آب (اغسطس) ، وبعد بضعة أيام على استيلاء إسرائيل على إحدى قلاع منظمة التحرير الفلسطينية داخل منطقة الأوزاعي في بيروت الغربية ، وقيامها بأقسى حملات القصف خلال الحرب وأكثرها ضراوة ، وافقت الأطراف جميعاً في النهاية على خطة انسحاب . وبدأت عناصر قوة متعددة الجنسية مشكلة من جنود اميركيين وايطاليين وفرنسيين في الوصول في ٢١ آب (اغسطس) لمراقبة الانسحاب ، وما أن حل يوم ٣٠ آب (اغسطس) حتى كانت قوات منظمة التحرير الفلسطينية قد تخلت عن اسلحتها الثقيلة وغادرت لبنان إلى تونس واليمن الجنوبية واليمن الشمالية والأردن والعراق وسوريا والسودان والجزائر . وقد قتل في اشهر القتال الثلاثة نحو ٣٥٠ جندياً إسرائيلياً بالاضافة إلى أكثر من ١٢ ألف مدني لبناني وجندي سوري ومقاتل فلسطيني .

ـ نتائج الحرب :

لا يمكن وضع ورقة الحساب النهائية للحرب في لبنان إلا بَعد ان تتوافر تفاصيل التسوية ما بعد الحرب ، غير أن أي تقييم مؤقت يثير مسألة صعوبة ترجمة النجاحات العسكرية الى مكتسبات سياسية دائمة .

ففي المنطقة نفسها وقعت بمنظمة التحرير الفلسطينية هزيمة ساحقة ، ولكنها برغم ذلك ظلت سليمة كمنظمة سياسية وربما اكتسبت القومية الفلسطينية قوة جديدة إذ حصلت على جمهور دولي أكثر تعاطفاً . ولربما كان إخراج منظمة التحرير الفلسطينية بالقوة من لبنان الشرط اللازم لإعادة بناء الدولة اللبنانية ، ولكنه ليس ضمانة للعودة إلى نظام سياسي يستطيع العمل ، ناهيك عن نظام سياسي يتحقق له قدر من الأمن يكفي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل . أما خسائر سوريا العسكرية فلم تؤد بها إلى سحب قواتها من لبنان ، بل أكدت بدلاً من ذلك حاجتها الملحة إلى تحقيق « توازن استراتيجي » مع إسرائيل . كذلك فإن الاعمال الإسرائيلية اغضبت وأحرجت حكومة مصر . فجعلت معاهدة السلام الوحيدة التي تملكها اسرائيل مع دولة عربية اكثر هشاشة .

ـ الأثر على العلاقات الاميركية ـ الإسرائيلية :

لعلّ أكثر ما ينذر بالشؤم لبلد كإسرائيل يعتمد اقتصادياً وعسكرياً اعتماداً بالغاً على القوة العظمى التي تحميه هو المشاكل التي خلقها غزو لبنان على العلاقات الاميركية ـ الإسرائيلية . فقد أقّر بيغن « عملية سلامة الجليل » معتمداً على موقف الادارة الاميركية وخاصة وزير الخارجية الكسندر هيغ المتعاطف مع اهتمامات إسرائيل الأمنية معتقداً أن العملية ستخدم مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل . وقد ظل هذا الاعتقاد مقبولاً بشكل عام طالما ظلت القوات الإسرائيلية تطرد منظمة التحرير الفلسطينية من حزام الـ ٤٠ كيلومتراً على حدود إسرائيل الشمالية ، لكن تقدمها السريع خلف هذا الشريط وما تبع ذلك من ضرب حصار على بيروت خلق قلقاً في واشنطن ، واتضح هذا القلق في مطالبات الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار التي تجاهلتها إسرائيل .

وخلال آب (اغسطس) كانت هناك درجة من الصدام بين الجهود الأميركية الرامية إلى إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من بيروت الغربية عن طريق التفاوض وبين القصف الإسرائيلي المستمر للمدينة سعياً إلى الغاية ذاتها . وكان التوتر الذي نجم عن ذلك واضحاً في المبادلات التي تزايدت حدتها بين بيغن وريغان ، وفي المعاملة الباردة بشكل ملحوظ التي تلقاها وزير الخارجية شامير عند زيارته لواشنطن . كما كان هناك المزيد من التدهور في العلاقات خلال ايلول (سبتمبر) . فقد بدا ان رفض إسرائيل الفوري الكامل لخطة ريغان وإدعاءات بيغن الغاضبة ان للإدارة الاميركية مقاصد خفية من ورائها ليس لها من أثر إلا التأكيد على اختلاف وجهات نظر الحكومتين ، ذلك الاختلاف الذي أصبح واضحاً عندما احتلت القوات الإسرائيلية بيروت الغربية ، وعندما رأت الولايات المتحدة أن تحذيراتها قد تجوهلت صوتت مع باقي أعضاء مجلس الأمن بالموافقة على شجب العمل الإسرائيلي والدعوة إلى الانسحاب فوراً . وبعد ذلك ببضعة أيام جاءت مذبحة الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا التي قامت بها قوات كتائبية كانت تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي لا لتتسبب فحسب في موجة إستياء في الولايات المتحدة وفي درجة لم يسبق لها مثيل من المرارة في ملاحظات الرئيس ريغان حول الحكومة الإسرائيلية ولكن ايضاً لتشكل حافزاً لقراره إرسال مشاة البحرية الأميركية ثانية إلى بيروت كجزء من القوات متعددة الجنسية .

ومنذ ذلك الحين أصبحت محاولة ترتيب إخلاء لبنان من كافة القوات الاجنبية عنصراً

رئيسياً في الجهد الاميركي السياسي والديبلوماسي في الشرق الأوسط . وقغ انبثقت هذه المحاولة عن الرغبة في قيام دولة لبنانية مستقرة وإعطاء اصدقاء الولايات المتحدة العرب دليلاً على حسن نيتها وحافزاً للإنضمام إلى عملية سلام متجددة . أما إسرائيل فكانت منشغلة باهتماماتها الأمنية الضيقة وبحاجتها الى الحصول على مكسب أو آخر من الحرب في لبنان . ولذا فإن رؤ يتها للأمور كـانت مختلفة بعض الشيء ، مما دفعها إلى وضـع شروط مسبقة كثيرة لإنسحاب قواتها في المحادثات التي عقدتها مع الحكومة اللبنانيـة في خلدة . ومع تعثر المفـاوضات طـوال اشهر الشتـاء اصبحت الولايـات المتحدة نتيجـة لتلهفها على الحفاظ على الزخم والوصول الى نتيجة ملمـوسة بسـرعة تبـدي ضيق صبر متزايد تجاه طبيعة المطالب الإسرائيلية وافتقارها الى المرونة . كذلك أصبحت الولايـات المتحـدة تشك في ان التـأخير لا يعـود إلى متطلبـات إسرائيـل الامنية في لبنـان قدر مـا يستهدف تخريب الجهود الأميركية الرامية الى تنفيذ خطة ريغان .

وقد أصبح غضب الإدارة الأميركية تجاه الحكومة الإسرائيلية واضحاً في أمـور مثل تأجيل زيارة بيغن المخطط لها إلى واشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر) . لكن إسـرائيل كـانت لا تزال تستـطيع الاعتمـاد على قـدر كبـير من التعـاطف معهـا في الكـونغـرس الاميركي . ففي كانون الأول (ديسمبر) ، منحت لجنة التخصيصات في مجلس الشيوخ الاميركي إسرائيل معونة تزيـد بـ ٤٧٥ مليون دولار عـما طلب الرئيس ريغـان . وفوق ذلك أوضحت الإدارة الاميركية في بيانات متكررة أنها لن تهدد بقطع المعونة العسكرية والاقتصادية كي تضغط على إسرائيل (عدا عن أية اعتبارات أخرى كان يعتقد أن القيام بأمر مثل ذلك سيؤدي إلى عكس المقصود به ، إذا كان يراد له إقناع بيغن بتغيير وجهات نـظره) . ومع ذلـك يمكن القول أن غـزو لبنان ومـا أعقبه خلق تغيـرات أسـاسيـة في العـلاقات الاميـركية ـ الإسـرائيلية . فقـد بدا أن هنـاك تحولاً في مـوقف الرأي العـام الأميركي من إسرائيل يمكن أن تكون له آثار هامة . وصارت الادارة تميل إلى النظر بعين الشك إلى ما يدعى بتماثل المصالح بين الحكومتين ، وصارت طريقة بيغن في التعامل مع العلاقات مع الولايات المتحدة مسألة موضع نزاع في اسرائيل . على أية حال تظل النقاط الأساسية هي ذاتها ، ولكن ربما كان هناك تغير في جو العلاقة .

ـ الآثار داخل إسرائيل :

كـانت إحدى أبـرز نتائـج الحرب درجـة الشقاق الـذي لم يسبق لها مثيـل داخـل

إسرائيل . فحتى ذلك الحين كان يتشكل « إجماع أمن قومي » خلف أية حكومة إسرائيلية خلال القيام بعمليات عسكرية . وطل هذا الاجماع سلبياً خلال المراحل الأولية لغزو لبنان ، لكنه بدأ في التحلل مع التقدم السريع على بيروت وتنامي اعتقاد كثير من الإسرائيليين بأن الحكومة لم تعد تقوم بضمان أمن الدولة بل كانت تنتهج هدفاً سياسياً اكثر طموحاً وإثارة للاختلاف .

وبدأ الشقاق يفصح عن نفسه في حزيران (يونيو) في موقف الانتقاد العلني التي اتخذه حزب مابام ، وفي تظاهرة سار فيها ٢٠ الف شخص ونظمتها « اللجنة ضد الحرب » . واستجمع الشقاق زخمه في تموز (يوليو) في مهرجان شارك فيه ١٠٠ الف شخص ونظمته حركة « السلام الآن » وتصاحب مع حملة إعلانات تشجب الحرب في الصحف . والأهم من ذلك أن الشعور المعادي للحرب أصبح واضحاً في القوات المسلحة ، فطلب الكولونيل إيلي غيفا اصغر قائد لواء في الجيش ان يعفى من مركزه القيادي كي لا يشارك في هجوم على بيروت الغربية ، كما أن جنود الاحتياط وبعضهم قد عاد لتوه من القتال في لبنان كانوا بارزين في التظاهرات أمام الكنيست ومكتب رئيس الوزراء . ولكن على الرغم من أن هذه الاحتجاجات العلنية كانت تطوراً جديداً ودرامياً في السياسة الإسرائيلية ، إلا أنها لم تمثل إلا أقلية الرأي العام الإسرائيلي . فقد استمر حزب العمل المعارض في دعمه للحكومة بصدد مسألة الحرب واستطاعت الحكومة ان تنظم مهرجاناً حضره ما يقدر بـ ٣٠٠ الف من انصارها في تل أبيب . وبينت استفتاءات الرأي العام في آب (اغسطس) قبل انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية ان قرابة ٩٠ بالمائة يحبذون الغزو ، رغم أن من الجدير بالملاحظة أن نصف هؤلاء فقط اعتقد ان القوات ا لإسرائيلية يجب ان تتقدم في بيروت الغربية . ثم جاءت نتائج اجتياح بيروت الغربية عقب مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية لتخلق موجة عارمة من الاحتجاج هزت حكومة بيغن من أساسها . وكان السبب المباشر اخبار المجزرة في مخيمي صبرا وشاتيلا . ومال بيغن في بداية الأمر الى اعتبار المجزرة أمراً غير جدير بالاهتمام ، لكن شعور الإستياء تجاه موقفه هذا ، والاعتقاد أن وزير الدفاع شارون يجب ان يتحمل بعض اللوم لوقوع الاحداث ، تعاظما وأديا إلى موجة من الاحتجاجات تطالب بهيئة تحقيق مستقلة . وتجلت هذه المشاعر في اجتماعات احتجاجية معادية للحكومة عديدة (توجت بمهرجان في تل ابيب حضره أكثر من ٢٠٠ ألف شخص) وفي تزايد عدد جنود الاحتياط الذين

يرفضون الخدمة في لبنان ، وفي موقف المعارضة الواضحة التي اتخذه حزب العمال . كذلك اضاف الرئيس الإسرائيلي نافون صوته إلى أصوات المطالبين بتحقيق ، كما فعل ذلك وزير الطاقة اسحق بيرمان الذي استقال من منصبه احتجاجاً ، وهدد الحزب الوطني الديني بترك الائتلاف واسقاط الحكومة إذا لم يعقد تحقيق . وكانت هناك إشارات إلى أن عدداً كبيراً من كبار الضباط أصر على ان شارون يجب أن يتحمل المسؤولية .

وفي النهاية إنحنى بيغن لهذه الضغوط وكلف كبير القضاة كاهان برئاسة لجنة تحقيق من ثلاثة اشخاص اعطيت لها سلطات مستقلة . وقد سيطرت جلسات لجنة التحقيق هذه والتخمينات بشأن النتائج التي ستتوصل اليها على السياسة الإسرائيلية خلال الأشهر الأربعة اللاحقة . وفي شباط (فباير) ١٩٨٣ ، برأ تقرير اللجنة ذمة الذين دعوا في الأصل الى القيام بتحقيق ، وأوصى بفصل وزير الدفاع شارون ورئيس المخابرات العسكرية الجنرال ساغي (وكان سيوصي بفصل رئيس الاركان ايتان لو لم يكن من المقرر تقاعده على أية حال في نيسان ـ ابريل) وإبعاد الجنرال يارون الذي كان قائداً للقوات في منطقة بيروت عن الخدمة الميدانية الفعلية . وبالاضافة إلى ذلك انتقد التقرير بشدة بيغن للامبالاته معتبراً إياه مسؤولاً جزئياً ، ولام وزير الخارجية شامير لإنه لم يقم بأي عمل بعد أن تلقى معلومات والمذبحة لا تزال مستمرة .

وبعد سلسلة من الاجتماعات العاصفة وافق مجلس الوزراء ، باستثناء شارون ، على قبول تقرير اللجنة . واستقال شارون كوزير للدفاع لكنه احتفظ بمنصبه في مجلس الوزراء كوزير بلا حقيبة . فكانت هذه النتيجة موضع سجال لإنها فشلت في ان ترضي الكثيرين من نقاد شارون وسياساته داخل الحكومة وخارجها . ولعل أبرز رموز الإنشقاق الذي احدثته الحرب اللبنانية في حقل السياسة الإسرائيلية القاء قنبلة على متظاهري حركة « السلام الآن » الذين كانوا يطالبون بفصل شارون ، فقتل شخص ـ ضابط احتياط خدم في لبنان ـ وجرح ابن وزير الداخلية بيرغ .

ولكن رغم أزمة الضمير هذه ، ليس هناك ما يضمن ان يهزم الليكود إذا أجريت انتخابات . فمن الصحيح ان سياساته تخلق عداء قوياً ولكنها بالقدر ذاته تجتذب قدراً كبيراً من الدعم الصلب ، خاصة بين اليهود السفارديين الأكثر عدداً ، الذين يوافقون على وجهات نظره القومية المتطرفة والدينية المحافظة . كما أن حزب العمل المعارض لا يزال منشقاً على نفسه وضعيفاً بفعل المشاحنات بين بيريس ورابين . وهذه الظروف

السياسية هي الحافز على أسباب بقاء عناد الحكومة الإسرائيلية في العلاقات مع العرب والولايات المتحدة وهي التي ستخلق صعوبات مستمرة في وجه السعي إلى السلام في الشرق الأوسط .

*****

منظمة التحرير الفلسطينية بعد بيروت

في غضون أقل من ثلاثة أشهر ـ من دخول إسرائيل إلى جنوب لبنان في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ إلى مغادرة ياسر عرفات بيروت في ٣٠ آب (اغسطس) تلقت منظمة التحرير الفلسطينية أسوأ ضربة خلال سني حياتها الـ ١٨ كلها . فقد تطور الغزو الإسرائيلي ليصبح جهداً يرمي إلى توجيه ضربة قاضية إلى قوة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية والعسكرية . وجعل رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن من الواضح أنه لن يقنع بأقل من طرد المنظمة من مراكز قيادتها في بيروت ، وإذا كان ممكناً فمن لبنان كله . وكان عرفات حتى اوائل آب (اغسطس) يأمل في أن يسمح له الضغط الدولي على إسرائيل ، متضافراً مع عزوف إسرائيل عن المخاطرة بالاصابات التي ستسببها في صفوف قواتها اندفاعة نهائية إلى قلب بيروت الغربية، بالاحتفاظ بموطىء قدم، لكن القصف الإسرائيلي الشديد اقنعه بالعكس . وفي ٢١ آب (اغسطس) بدأ إخلاء المقاتلين الفلسطينيين وأفراد جيش التحرير الفلسطيني تحت رقابة قوة دولية افرادها من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا .

كانت الاصابات في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية كبيرة ، رغم أن التقديرات تختلف اختلافاً بيناً . فقد أشار أحد المصادر الإسرائيلية إلى أن عدد القتلى بلغ نحو ١٢ ألفاً ، قيل أن قرابة ١٠ آلاف منهم كانوا إما جنوداً سوريين أو من « ارهابيي منظمة التحرير الفلسطينية » . أما المصادر اللبنانية والفلسطينية فتذهب الى أن ١٧ ألفاً قتلوا ، مدعية أن حوالى ١٠ بالمائة فقط منهم كانوا من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية . فإذا افترضنا ان الرقم الحقيقي يقع بين هذين النقيضين المتطرفين ، وأضفنا ٥ الى ٧ آلاف فلسطيني أسرتهم إسرائيل ، تبين ان الخسارة البشرية هامة ، وإن لم تكن حرجة . لكن الأمر الأهم للنفي من بيروت ، والذي ربما أقعد منظمة التحرير الفلسطينية ، هو خسارتها لقاعدة عملياتها الوحيدة الحرة نسبياً قرب حدود إسرائيل ، وكذلك خسارتها

لمركز سياسي كان يمكنها من صياغة سياستها بالقدر الأدنى من التدخل من الحكومات العربية .

■ تشتت منظمة التحرير الفلسطينية :

ترك الإخلاء منظمة التحرير الفلسطينية مشتتة إلى درجة انكسرت معها قوتها العسكرية . فقد كان يتوجب طبقاً للاتفاقية التي أنهي بموجبها حصار بيروت أن يغادر نحو ٧٥٠٠ مقاتل البلاد . وكان ٣٥٠٠ من هؤلاء ينتمون إلى منظمة فتح ، أما الباقون فكانوا يتشكلون من ٨٠٠ من منظمة الصاعقة ، و٦٠٠ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يقودها جورج حبش ، وأكثر من ٦٠٠ من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني التي يقودها نايف حواتمة ، و٥٠٠ من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة التي يقودها أحمد جبريل ، والعدد ذاته تقريباً من الجبهة العربية لتحرير فلسطين ، وكذلك نحو ٣ آلاف من افراد جيش التحرير الفلسطيني و٣٥٠٠ جندي من قوات الردع العربية ، السورية في غالبها .

وقد عادت وحدات قوة الردع العربية وغالبية قوات جيش التحرير الفلسطيني ـ الوية عين جالوت وحطين والقادسية ـ إلى قواعدها الأصلية في سوريا ، بينما ذهب ٢٥٠ إلى ٣٠٠ رجل من لواء بدر ، وهو من ألوية جيش التحرير الفلسطيني ، إلى الاردن . أما مصير من تبقى من المقاتلين فيصعب تحديده بدقة . فقد استطاع بعضهم (تقدره المصادر الإسرائيلية بنحو الفين) ان يبقى سراً في بيروت وظل آخرون في سهل البقاع ، بينما كانوا نظرياً في طريقهم الى سوريا . وعلى هذا ، لا شك في أن العدد الذي غادر الأراضي اللبنانية فعلاً كان أقل من ذلك المتفق عليه أصلاً . وبالاضافة الى ذلك وعلى الرغم من أن الحكومات العربية وافقت دون حماسة على استقبال اعداد من الفلسطينيين المنفيين من بيروت ، فإن الاعداد الذي قبلت فعلاً لم تتطابق دائماً مع تلك التي عرضت في الأصل . فمثلاً عرض الأردن قبول الفي فلسطيني ممن يحملون جوازات سفر اردنية ، ولكن ليس هناك ما يدل على وصول اعداد ذات شأن عدا عن لواء بدر .

■ آفاق السلام :

ظلت المسألة الحاسمة التي تواجه منظمة التحرير الفلسطينية هي كيفية التعامل مع مسألة السلام مع إسرائيل . وقد كشفت هذه المشكلة انقسامات عديدة داخل المنظمة فاقمتها الضغوط التي مارستها المصالح المختلفة للحكومات العربية . ولكن ما ان حل

عـام ١٩٨٢ حتى كان الانشقـاق بين من يـطالبون بتكثيف الكفـاح المسلح وصولاً الى التحرير الكامل لفلسطين . ومن يحبذون قبول دولـة مستقلة في الضفة الغـربية وغـزة يبـدي علائم التشام . وكان يقف خلف هـذا الشعـور الجـديـد اعتـراف منتشـر بـين الفلسطينيين وفي العالم العربي بأن تدمير إسرائيل أمر ليس بالمستطاع وأن قيام دولة مستقلة يشكل حلاً وسطاً مقبولاً .

ولكن رغم هـذا القدر الكبيـر من الاتفاق ، نشبت خـلافات حـادة حول التـوجه التكتيكي والـديبلوماسي الـذي يجب تبنيه . فقـد كـان هنـاك رأي قـوي منتشـر تبنـاه عرفات ، وربما غالبية الفلسطينيين (خاصة في الضفة الغربية) بالاضافة الى حكومـات المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وغيـرها من الـدول المحافـظة ، يذهب الى ان منظمـة التحرير يجب ان تخاطر ببعض التحرك على الأقل نحو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود رغم الخطر الذي يشكله ذلك على وحدة الحركة . وبدا كذلك ان بالامكان توجيه ضغط سياسي على اسرائيل لحملها على تقديم تنازلات للفلسطينيين . فقد بدا في الظاهر ان سياسات الاستيطان والقمع في الضفة الغربيـة المحتلة وغزو لبنـان أدت الى خسارتها للكثير من اصدقائها وأفسحت مجالاً للضغط باتجاه القضية الفلسطينية بفعـالية اكبر من أي وقت مضى . وكان الأهم في هذا المضمار هو التحول الملمـوس في الرأي العام في الولايـات المتحدة . فـلا شك في أن إدارة ريغـان لم تكن مستعدة لاستخـدام معونتها الاقتصادية والعسكرية إلى إسرائيل أداة ضغط سياسي ، لكن الاستياء الأميركي من حكومة بيغن كان محسوساً . وقيل أن خطوة اعتدالية تتخذها منظمة التحرير قد تقنع الادارة بالعمل بنشاط أكثر لحـلٍ يتضمن حق تقريـر المصير للفلسـطينيين حتى في وجـه الرفض الإسرائيلي . وقيل ايضاً انه بالنظر إلى جدول الانتخابـات الرئـاسية الاميـركية وضغوطها وزيادة وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية فان خطوة كهذه قد تمثل فرصة منظمة التحرير الأخيرة للحصول حتى على اهدافها الدنيا .

وقد ألمح عرفات مرات عديدة إلى انه يحبذ وجهة النـظر هذه . لكنـه شعر انـه لا يستطيع الاعلان عن ذلك صراحة ، ولم يستطع الموافقة على المطلب الأميركي بان تعدل منظمة التحرير ميثاقها وتعترف بحق إسرائيل في الوجـود علانيـة . وأوضحت واشنطن بجلاء أنها لا تعتبر هذه التلميحات تبريراً كافياً للتحادث مع منظمة التحرير . لكن خطة الرئيس ريغان للسـلام التي اعلن عنها في ١ ايلول (سبتمبـر) أشارت إلى سبيـل تقدم

مختلف . فقد اعلنت بصراحة أنه يجب ان لا يكون هناك المزيد من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة بحجة أن « السلام لا يمكن تحقيقه بتشكيل دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق (أي الضفة الغربية وغزة) كما لا يمكن تحقيقه على أساس السيادة الإسرائيلية أو السيطرة الإسرائيلية الدائمة . . . إن وجهة نظر الولايات المتحدة الثابتة هي ان الحكم الذاتي للفلسطينيين على الضفة الغربية وغزة بالمشاركة مع الاردن يمنح أفضل فرصة لسلام متين وعادل ودائم » .

وقد كان عرفات ومناصروه ميالين بحذر إلى الترحيب بخطة ريغان على أنها خطوة إلى الأمام ، رغم انهم يعتبرونها غير كافية من حيث أنها رفضت دولة فلسطينية مستقلة وفشلت في ذكر دور منظمة التحرير . وكان ريغان للمرة الأولى يستثني سيادة إسرائيلية على المدى الطويل على الضفة الغربية وغزة ، وأدى ذلك بكثيرين من الفلسطينيين الى التفكير بأن شكلاً من أشكال الارتباط مع الاردن قد يكون ثمناً لا بأس من دفعه للانسحاب الإسرائيلي . غير أن عرفات ومستشاريه لم يكونوا يملكون الإعلان عن هذا كله بصراحة ، إذ كانت هناك داخل منظمة التحرير الفلسطينية عناصر قوية ترفض هذه الفكرة . وكان للراديكاليين ، مثل جورج حبش ، الذين وجدوا في الارتباط بالملك حسين ، الذي طردهم بعنف من الاردن في عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ ، تنازلاً أساسياً غير مقبول لدى الرئيس الأسد الذي ظلّ معادياً لفكرة ارتباط حميم بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وشارك الراديكالين شكهم في المطامح السلالية للهاشميين في الضفة الغربية وغزة . كذلك كان الراديكاليون يشكون في الولايات المتحدة ويخشون ان السيطرة الأميركية على عملية السلام الاردنية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية ستستثني حليفهم التقليدي ، الاتحاد السوفياتي . كما كانوا يعتقدون أن الاذعان للديبلوماسية الأميركية سيفسر من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل معاً على انه علامة ضعف فلسطيني وعربي ، وسيقلل من احتمالات تقديم تنازلات حقيقية للفلسطينيين . وتذهب وجهة النظر هذه إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن لا ترتبط أكثر مما ينبغي بالاردن وأن لا تقدم اعلاناً صريحاً أكثر مما ينبغي عن الاستعداد لقبول حق إسرائيل في الوجود .

وكان عرفات واعياً تمام الوعي لخط التفكير هذا عندما وقع في القمة العربية في فاس في ايلول (سبتمبر) على سلسلة مقترحات كانت مختلفة جداً عن خطة ريغان رغم انها

كانت اكثر مهادنة من أية بيانات سابقة عن الإجماع العربي . وقد دعت هذه المقترحات الى ضمانات للسلام بين كافة دول المنطقة ـ بما في ذلك إسرائيل ضمنياً ـ ولكنها أكدت ايضاً على الحقوق القومية للشعب الفلسطيني « بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد » وطالب « بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس » .

لم يكن عرفات يملك الموافقة على الطلبات الاميركية ولا التراجع عن مقررات قمة فاس ، لكنه كان يرغب في الحفاظ على الفرصة التي خلقتها رغبة ريغان الواضحة في انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة ، فقرر ان يخاطر ويستكشف « الخيار الاردني » . ودفع هذه العملية خطوة إلى الأمام بزيارته للأردن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ وعقد الاجتماع الأول في سلسلة من الاجتماعات مع الملك حسين توجت في كانون الأول (ديسمبر) بإنشاء « لجنة عليا » اردنية ـ فلسطينية وتحول بؤرة النشاط الديبلوماسي لمنظمة التحرير إلى عمان .

وقد استمر عرفات في الإصرار على أن أي ارتباط مع الأردن « لن يحدث إلا على أسس متكافئة بعد أن تكون لنا دولة فلسطينية » ، لكن التوجه كان واضحاً . وكانت سوريا اقوى المعترضين ، فقد حذرت عرفات من « أن احداً لا يملك حق التصرف خارج إجماع منظمة التحرير الفلسطينية » . ورفضت الجماعات الفلسطينية الراديكالية التقارب الفلسطيني ـ الاردني ، فاجتمعت في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة واصدرت بياناً هاجمت فيه بشدة خطة ريغان ومقترحات فاس .

وسلط تأخير عقد المجلس الوطني الفلسطيني الضوء على العقبات التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية في صياغة سياسة للمستقبل . فقد كان عرفات بوضوح غير راغب في عقد المجلس حتى يصبح متأكداً من أنه إذا لم تكن هناك مصادقة على نهجه ، سيكون هناك على الأقل غياب لأي رفض صريح له . وقد تحقق هذا الهدف عن طريق الغموض المعتاد الذي وسم البيان السياسي الذي صدر بالإجماع عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في ٢٢ شباط (فبراير) بعد ١٠ أيام من المباحثات في الجزائر .

وهكذا ، لم يكن جوهر البيان الصادر عن المجلس واضحاً ، فقد ربح عرفات

مصادقة على مقترحات فاس بوصفها « الحد الأدنى للعمل السياسي » لكن هذا العمل السياسي يجب طبقاً للبيان ان يتكامل مع العمل العسكري . كما ضمن عرفات في البيان الدعم لفكرة الاتحاد الكونفدرالي مع الاردن ولكن على أساس انه علاقة بين دولتين مستقلتين . ورفض المجلس الوطني اعطاء تفويض للاردن أو أي فلسطينيين خارج منظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض نيابة عنه ، ونجح في اجتناب أي رفض مباشر لخطة ريغان لكنه اعلن « رفضه اعتبار هذه الخطة قاعدة مناسبة لحل عادل ودائم لقضية فلسطين والصدام العربي ـ الصهيوني » . وهكذا، أوحت هذه النتيجة بالافتقار الى أي تحرك ذي شأن في أي اتجاه وبتأكيد على تحقيق الإجماع مهما كانت الاعتبارات الأخرى .

*****

إيران : تركيز مواقع النظام وزيادة القمع

استطاع النظام الراديكالي في طهران بعد إطاحة الشاه في عام ١٩٧٩ ومواجهة الهجوم العراقي في عام ١٩٨٠ وقمع التحديات الداخلية المتعاقبة من العناصر العلمانية ومن مجاهدي خلق في عام ١٩٨١ أن يقيم سيطرته على غالبية الأراضي والمؤسسات الايرانية في عام ١٩٨٢ . وقد اصابت تجربة الإمام الخميني الثورية في الحكم الديني المباشر اعداءها بالتخبط واخذت تتحرك نحو التعزيز الفعال لسلطتها في اكبر أقطار الخليج واكثرها عدد سكان . فقد ردّت ايران على الهجمات الضارية مرأعدائها الخارجيين والداخليين بقسوة متميزة ، قاذفة موجة تلو الأخرى من الجنود والمقاتلين الفتيان إلى الخطوط العراقية ومطلقة حملة قمع أمنية محلية بالغة السطوة ، وصأبحت الآن تملك زمام الأمور داخلياً وتنمو قوة وكفاءة كذلك .

■ الحرب مع العراق :

سيطر الصراع مع العراق على الاحداث في ايران طوال عام ١٩٨٢ بشكل اكثر اكتمالاً مما في أي وقت سابق منذ الهجوم العراقي الأولي في عام ١٩٨٠ . ففي الفترة ما بين نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ وايار (مايو) ١٩٨٢ ، قامت ايران بثلاث حملات هجومية اساسية للدفع بالقوات العراقية الى الحدود الاصلية . وكان العراق يحتل عند بداية الحملة ، طبقاً لقائد الحرس الثوري الايراني ، ما يقرب من ١٠٥٠٠ كلم مربع من الأراضي الايرانية على جبهة طولها ٦٠٠ كلم . ولكن ما ان حل ايار (مايو)

حتى كـانت القوات الايـرانية قـد استولت عـلى خـورمشهـر ووصلت الحـدود في عـدة مواضع . وهنا أصبح السؤال ما إذا كانت ايران ستقف عند الحدود أم تنقل القتال الى داخل العراق .

براغماتياً بدا أنه لم يكن هناك كبير تبرير لغزو العراق . فعلى الرغم من أن جهود ايران خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٨٢ كانت ناجحة ، إلا أنها كانت باهظة الثمن جداً من حيث ارواح الافراد ومن حيث المعدات ، وبدأت مناشدات التطوع تزداد . ومن جهة أخرى تستطيع ايران من مواقعها على طول الحدود ان تواصل ضغطاً عسكرياً ضد العراق وتحول دون النفط العراقي والتحرك عبر الخليج . كما لم يتبق للعراق غير منفذ نفطي واحد غير كاف عبر تركيا .

وقد بدا ان الحجة المحبذة لغـزو العراق ، رغم انها لم تعلن صـراحة وبـوضوح ، مزيج من الايديولوجيا والحقد والاحلام الثورية. وكـان دعاة هـذه الحجة مقتنعـين ان المؤسسة السياسية ـ العسكرية العراقية محطمة وستنهار في وجه هجوم منسق . كما كانوا يعتقـدون أن الرئيس صـدام حسين ضعيف سيـاسياً وأن الأغلبيـة الشيعيـة في العـراق ستنتفض ضد حكومة البعث عندما ترى « اشقاءها » يهبون اليها عبر الحدود .

وفي النهاية انتصرت الايديولوجيا على الحس السليم . وربما كانت نقطة الانعطاف هي الغزو الإسرائيلي للبنان في ٦ حزيران (يونيو) . فقبل ذلك ، كان دعاة غزو العراق يتحدثون علناً عن ضرورة إسكات مدفعية الحدود العراقية فحسب ، أما بعده مباشرة ، فصـاروا ينادون بتحـرك عسكري داخـل العراق بـوصفه الـطريق الطبيعي الى سـوريا والقدس ومواجهة عسكرية لإسرائيل .

وقد أعلن الرئيس العراقي ، الذي كان واقعاً تحت ضغط قوي من جيرانه العرب ومن الاتحاد السوفياتي لإنهاء الحرب ، وقف اطلاق النار من طرف واحد واعاد التأكيـد على نيته سحب كافة القوات العراقية من الأراضي الايرانية خلال عشرة أيام ، وأعـاد تنظيم مجلس قيادة الثورة . لكن الخميني رفض هذه الخطوات ووصفها بأنها غير كافية . وفي صبيحة ١٤ تموز (يوليو) شن هجوم ايراني جـديد بـاتجاه البصـرة . ودعا الخميني سكان البصرة إلى التـرحيب بـ « اشقائهم المؤمنـين » وناشـد شعب العراق الانتفـاض وإرسال « نظام صدام حسين الكافر إلى الجحيم » ، بينما أعلنت القيادة العامة للجيش الايراني ان إيران « ستحرر القدس عبر كربلاء » .

غير أن هذه الحماسة تبخرت أمام الوقائع الصلبة على أرض المعركة . فقد شن الجيش العراقي ، الذي لم يكن اداؤه عند هجومه على ايران مدروساً، دفاعاً متيناً وذكياً، بعد أن أصبح يقاتل لحماية اراضيه . واستجابت الدول العربية النفطية لتهديد العدوان الايراني والتوسعية الايرانية بتجديد تعهدها بتقديم الدعم المادي للعراق . وقدم الاردن والسودان فصائل عسكرية رمزية . كما اكتسب الرئيس صدام حسين شرعية جديدة عندما صار يدافع عن وطنه . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي لم تعر ايران مناشداته لها بدخول مفاوضات وصولاً إلى تسوية أي اهتمام ، فقد تخلى بهدوء عن حياده السابق وأعاد شحن المعدات وقطع الغيار العسكرية إلى العراق . ورفض السكان العراقيون الشيعة الاستجابة لنداءات الخميني . وهكذا ، وجدت إيران نفسها ، بعد أن كانت تتوقع نصراً سريعاً ، في حمأة حرب باهظة الثمن ثابتة أساساً صارت تذبح فيها موجات متعاقبة من الفتيان الصغار الايرانيين وهم يرمون انفسهم على الدفاعات العراقية جيدة التنظيم . وفي ١ تشرين الأول (اكتوبر) ، فتحت ايران جبهة جديدة إلى الشمال قرب مدينة مندلي العراقية ، وبعد ذلك بشهر شنت هجوماً ثالثاً في مركز الجبهة الطويلة . واستطاعت ايران احتلال أراض إضافية هنا وهناك ، لكن التكتيكات الايرانية ، القائمة على استغلال التفوق العددي وحمل القوات العراقية على الانتشار دون كثافة على جبهة يبلغ طولها أكثر من ٦٠٠ كلم ، فشلت في إحراز أي نتائج ذات شأن . فبعد انقضاء ستة أشهر على القتال ، لم تكن القوات الايرانية قد انتصرت في معركة حاسمة واحدة وبدا أنها تخسر ثلاثة أشخاص على الأقل مقابل كل إصابة عراقية .

وكان الضعف الايراني الرئيسي من حيث الموارد العسكرية هو تدهور القوات الجوية والقوات المدرعة الايرانية . فقد استطاعت ايران خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من الحرب ان تعتمد على التدريب المتفوق لطياريها وتنوع المهام التي تستطيع طائراتها المقاتلة القاذفة من طراز « ف ـ ٤ فانتوم » القيام بها والمخزونات الضخمة من قطع الغيار والذخائر التي كان الشاه قد بناها وعلى تفكيك معدات لتصليح أخرى وعلى بعض قطع الغيار حاسمة الأهمية التي تلقتها من الخارج ، بما في ذلك قطع غيار الطائرات « ف ـ ٤ » وقطع الدبابات من إسرائيل وأوروبا .[١] اما بعد سنتين من القتال المتواصل ، فلم يعد ممكناً إخفاء الآثار التراكمية للاستنزاف . فرفضت ايران ان تقذف بوحداتها المدرعة الباقية في الهجومات الرئيسية الثلاث في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، واختفت عملياً من الجو قواتها الجوية ـ التي كانت في وقت من الاوقات الأكبر في المنطقة . وما ان حلت

نهاية العام حتى كان العراق قد بدأ يستخدم قواته الجوية استخداماً اشجع للقيام بهجومات على المراتب الخلفية الايرانية وعلى أهداف مدنية ايرانية ، كما بدأ يشن ضربات دورية بصواريخ الميدان السوفياتية بعيدة المدى ذات الرؤوس الحربية التقليدية .

وفي أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، قذفت ايران ثانية بجيوشها في « هجوم نهائي » على القوات العراقية . وكان المقصود بهذه الاندفاعة التي تركزت على جبهة امتدت نحو ٣٠ ـ ٤٠ كلم إلى الشمال الشرقي من العمارة الاستيلاء على هذه الأخيرة وقطع الطريق الاستراتيجي من بغداد الى البصرة . وكلفت الهجومات المتكررة الاف الإصابات الايرانية ، لكن القوات العراقية على ما يبدو ثلمت حد الهجوم خلال اسبوع فقط من إطلاقه . وفي ١٢ شباط (فبراير) أعادت وحدات الاسطول والطائرات العراقية الحرب إلى ايران ، فهاجمت محطة النفط الايرانية الرئيسية في جزيرة الخرج وأوقعت بها خسائر فادحة .

وقد أكدّ مسار هذه المعركة الأخيرة ان نتيجة الحرب لا تزال موضع شك . فرغم الصعوبات التي تواجهها ايران في الحصول على قطع الغيار الحرجة لمعداتها اميركية الصنع في معظمها إلا انها لا تزال في وضع يمكنها من القيام بمزيد من الهجومات . أما العراق فاستمر نتيجة لانقطاع الكثير من صادراته النفطية يحتاج مساعدة قدرها نحو ٢٠ مليون دولار في اليوم من الدول العربية النفطية في وقت انخفضت فيه تحصيلاتها النفطية انخفاضاً حاداً . غير ان العراق استطاع الحصول على طيف عريض من الأسلحة السوفياتية ، وكان يملك ميزة القتال في معركة دفاعية على أرضه هو . هكذا لم يكن لأي من الطرفين سبق واضح ، وبدا أن الظروف مثالية كي يحاول وسيط التوصل الى تسوية بالتفاوض .

ـ جهود الوساطة :

كانت قد جرت محاولات عدة للوساطة . فبعد ان أعيدت القوات العراقية إلى الحدود في أوائل عام ١٩٨٢ ، جرت مع الطرفين اتصالات من اولاف بالمة (نيابة عن الأمم المتحدة) ولجنة من المؤتمر الإسلامي ووفود من المؤتمر الإسلامي العالمي وحركة عدم الانحياز ، بالاضافة إلى اتصالات من سوريا والكويت والشيخ زايد (نيابة عن مجلس التعاون الخليجي) . لكن هذه الجهود جميعاً سرعان ما تعثرت على صخرة التصميم الايراني المطلق على ان التسوية غير ممكنة إلا على أساس ثلاثة شروط هي : ان يكف

العراق عن عدوانه ويترك الأراضي الايرانية وان تشكل هيئة لتحديد ومعاقبة المعتدي ، وان يدفع المعتدي تعويضات حرب .

وبينما كانت هذه الجهود العلنية تجري كانت هناك محاولة تفاوض أهم بكثير تقوم بها الجزائر ، التي كانت قد توسطت في نزاع الحدود بين ايران والعراق عام ١٩٧٥ . كذلك كان الرئيس الجزائري بن جديد ووزير الخارجية بن يحيى قد لعبا دوراً توسطياً حاسماً في إطلاق سراح الرهائن الاميركيين الـ ٥٢ الذين احتجزتهم ايـران في ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وفي منتصف شباط (فبراير) زار وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي الجزائر ، حيث تم وضع ترتيبات القيام بجهد تفاوضي سري . وكانت العملية قد قطعت شوطاً بعيداً في ايار (مايو) عندما زار بن يحيى المنطقة في مهمة تفاوض لم يعلن عنها . لكن طائرته اسقطت وهي تقطع الحدود الايرانية مع تركيا في ٣ ايار (مايو) فقتل ومعه ثلاثـة عشر آخرين .

وقد ادعت ايران ان طائرة بن يحيى اسقطت بصاروخ اطلقته طائرة عراقية . لكن العراق انكر بإصرار ان تكون له أية يد في الحادث ، وهناك من الأسبـاب ما يـدعو إلى قبول الانكار العراقي وتصديقه . فقد كان العراق يسعى بنيشـاط إلى حل تفـاوضي في ذلك الوقت ، ولم يكن هناك ما يحفزه على إعاقة جهد وساطة ربما استطاع إنهاء الصدام . ومن جهة ثانية فقد وقع الحادث في وقت اشتد فيه النقاش الداخلي في ايران حول ما إذا كان يتوجب التوقف عند الحدود او شن هجوم جديد على العراق . ولذا فإن من القابل للتصديق على الأقل أن تكون الاجنحة المحافظة والعسكرية التي كانت تحبذ الخيار الأخير علمت بمهمة بن يحيى ونظمت حادثة إسقاط طائرته غير أن الحقيقة قد لا تظهر أبداً .

وفي أيلول (سبتمبر) بدا ان عملية الوساطة قد استؤنفت ، إذ سافر وزير الخارجية الجديد احمد طالب الابراهيمي إل ايران وزار صدام حسين الجزائر بعد ذلك بقليـل . وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) قابل الملك فهد ملك العربية السعـودية الـرئيس بن جديد في الجزائر ، وذهب السيد الابراهيمي إلى ايران في الاسبوع اللاحق حاملاً رسالة ديبلوماسية جديدة . ولم يعرف محتوى هذه الاتصالات وليس من الواضح ما إذا كان هذا الجهـد الديبلومـاسي سينجح أكـثر من الجهود التي سبقتـه . غير ان المشـاركة الفعـالة للجزائر والعربية السعودية تشير إلى أن باب التوصل إلى تسوية مفتوح قليلاً ، وفي ٢٦ شباط (فبراير) اعترف رئيس مجلس الشورى الايراني رافسنجاني الذي كان حتى ذلك

الحين يهاجم أي حديث عن التفاوض ان محادثات سلام تجري خلف الكواليس .

■ **الأمن الداخلي :**

في منتصف عام ١٩٨١ واجهت حكومة الخميني صداماً هائلاً في الشوارع مع اعضاء منظمة « مجاهدي خلق » فاستجابت بإطلاق موجة ارهاب لا ضابط لها . فأصدرت أحكام سريعة على أعضاء « المجاهدين » واطلقت النار عليهم في الشوارع والقي بالكثيرين في السجن . حيث سجلت منظمة العفو الدولية ، بالاضافة إلى خصوم النظام ، حوادث تعذيب . وفي بعض الأحيان اخليت أحياء كاملة من الشباب بعد حادث القاء قنبلة أو اغتيال واعتقل البعض مدة تقل عن ٤٨ ساعة بينما كان آخرون كثيرون أقل حظاً . ونتيجة لهذا كله توقفت التظاهرات العلنية ، وحطمت الشبكات السرية وصودرت مخازن الأسلحة والإمدادات وأصبح السكان يحاولون ببساطة ان لا يلفتوا انتباه الحرس الثوري وأعضاء حزب الله الذين لم يكونوا يترددون في أخذ الأمور بأيديهم .

وما أن حل شباط (فبراير) ١٩٨٢ حتى كان ظهر مقاومة « المجاهدين » قد قصم وحتى كانت السجون معبأةً . وأعلن الخميني عفواً جزئياً خلال شباط (فبراير) وآذار (مارس) اطلق خلاله طبقاً لبيانات النظام ٨٩٣٣ سجيناً ونظر في أمر تقليص مدد محكومية نحو ١٥ ألفاً آخرين. وأعطت هذه الأرقام مصداقية لادعاءات الايرانيين في الخارج أن هناك حملات اعتقال على نطاق واسع وأن السجون مزدحمة الى درجة لم يعد بمستطاع المساجين معها ان يجسلوا .

غير أن النشاط المعارض استمر خلال العام كله متخذاً في الغالب شكل حوادث القاء قنابل أو اغتيالات افرادية . وإستطاعت عصبة صغيرة من اليساريين والمعادين لرجال الدين تعمل من تلال وغابات الشمال أن تستولي فترة قصيرة على بلدة آمول وقتلت أكثر من ٣٠ من الحرس الثوري ، وأدت حوادث إلقاء قنابل في طهران الى مقتل ١١ (وجرح أكثر من ٦٠) في شباط (فبراير) و٢٠ في ايلول (سبتمبر) و٦٠ في تشرين الأول (اكتوبر) واغتيل عدد من كبار رجال الدين ، في عمليات كان عدد منها انتحارياً .

وقد سارع خطر الحرب وخاصة تحدي جماعات المعارضة المحلية عملية بناء

مؤسسات استخبارات وأمن فعالة . فتم تنظيم الحرس الثوري وهيئات المخابرات في وزارتين مستقلتين وقللت حملات التطهير أعداد الشرطة النظامية بمقدار الثلث . وبدأ يظهر من التجربة الثورية نظام وقانون جديدين تماماً . بعد انهيار نظام الشاه نشأت عفوياً لجان ثورية في كافة الاحياء تقريباً . وكان لبعض هذه اللجان دور حيوي في الحفاظ على الأمن المحلي وضمان حد أدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية ، بينما شغلت أخرى نفسها بتصفية حسابات قديمة ومصادرة الملكية بطريقة غير مشروعة وفرض استبداد لا مبرّر له . ورغم الغاء هذه اللجان ، التي كثيراً ما تكون مشكلة من ٢٠ إلى ٣٠ شاباً ومتركزة حول مسجد ، عدداً من المرات إلا أنها بقيت وانتعشت لإنها أثبتت قيمتها في المعركة ضد المجاهدين بوصفها رأس حربة ما دعاه الخميني بانه جهاز مخابراته المشكل من ٣٠ مليوناً . وما أن حلت نهاية عام ١٩٨٢ حتى كان هناك في ايران ٦١٣٧ لجنة موجودة عملياً في كل قرية وحي . وشكلت هذه اللجان بالاضافة إلى الحرس الثوري جهازاً أمنياً مستقلاً عن مؤسسات الحكومة النظامية وموازياً لها . وإستطاعت شبكة اللجان ـ المساجد ـ الحرس الثوري رغم قلة انضباطها أحياناً أن تزود كادرات ملتزمة بخط القائد تعمل على المستوى الشعبي .

ولم يكن تطور هذه القوى المشتتة لتصبح جهازاً متماسكاً قد اكتمل في نهاية عام ١٩٨٢ ، ولكن كانت هناك دلائل متعاظمة على أن بنية أمنية دائمة بدأت تخرج إلى حيز الوجود طبقاً لنموذج ثوري فريد. ولم تكن مثل هذه البنية لتصمد في بداية الأمر دون قوة وجود الخميني في المركز . ولكن مع مرور الوقت بدأت خيوط القيادة تتطور وزادت امكانية ان يستطيع النظام البقاء بعد أن يغادر الخميني المسرح .

■ الاقتصاد :

٤ بدأت إيران العام وهي في ضائقة اقتصادية شديدة . فقد كانت مصفاة عبدان الضخمة قد تعطلت منذ بداية الحرب مع العراق وتوقفت صادرات الغاز الى الاتحاد السوفياتي تماماً منذ الثورة . كذلك كانت الصادرات النفطية التي بلغت أكثر من ٥ ملايين برميل في اليوم خلال حكم الشاه قد انخفضت لتصبح أقل من مليون برميل في اليوم . بينما كانت أسعار أوبك التي تصاعدت كثيراً خلال الأيام الأولى للثورة تهبط بوتيرة مقلقة . وقد قدرت اضرار الحرب في القطاع المدني بأكثر من ١٠٠ مليار دولار . وصار هناك ما يقرب من مليوني لاجىء حرب ، كذلك كان الاستثمار وتشكل رأس المال قد توقفا عملياً وصارت الصناعة تعاني

كساداً عميقاً . ولم يكن الاعتماد على الواردات أقل مما كان عليه في زمن الشاه إلا قليلاً . بينما كانت احتياطيات القطع الأجنبي التي ورثت من الشاه قد تضاءلت الى درجة الخطر ـ يقول البعض إلى أقل من مليار دولار بالمقارنة مع ١٤ مليار دولار في الأشهر الأولى من الثورة . وكانت البطالة تقرب مما يبلغ من ٢٥ بالمائة طبقاً لبعض التقديرات ، بينما كان التضخم فيما يتعلق ببعض البنود الرئيسية ٦٠ بالمائة رغم التقنين .

غير أنه كانت هناك بضع نقاط مضيئة في هذه الصورة المعتمة بشكل عام . فمثلاً ارتفع الانتاج الزراعي ، وإن كان لا يزال أقل من المتطلبات الوطنية . أما المدهش فهو ان الانجاز الأعظم كان في الحقل الفني ، فقد حرمت خسارة مصفاة عبدان ايران من مصدرها الأولي لمنتجات النفط المكررة ومن مصدر للعوائد . لكن المهندسين الايرانيين استطاعوا بمساعدة القلة القليلة الباقية من المقاولين الاجانب إتمام مصفاة رئيسية في شيراز وشغلوا كافة المصافي الباقية بسعة تفوق سعتها المعتادة بنسبة ١٥ بالمائة . وبين هذا الانتصار للهندسة والتنظيم أن النظام الديني قادر على تعبئة مهارات حديثة وتنسيق صناعة وطنية معقدة في ظل ظروف سلبية جداً . كما انه اشار الى ان النظام يتبنى الاولويات الصحيحة .

وفي أرائل عام ١٩٨٢ شعرت الحكومة الايرانية بخطورة التدهور السريع لاحتياطيات البلاد المالية فتخلّت عن غالبية سياساته الاقتصادية ذات القاعدة الايديولوجية وتبنّت سياسة برغماتية ، فخفضت أسعار نفطها بنسبة تزيد على ١٠ بالمائة تحت سعر أوبك وبدأت سلسلة من المفاوضات مع كافة الشركاء التجاريين المحتملين . وأصبح النفط يقايض بالأغذية والسلع المصنعة والخدمات التي كانت الحاجة اليها ماسة ، وصارت طهران ترحب بالوفود من تركيا والباكستان اللتين كانتا قد عوملتا قبل ذلك ببرود لأسباب ايديولوجية . وتمّ التفاوض مع تركيا بشأن اتفاقية تجارية واسعة النطاق تضمنت خططاً لبناء خط أنابيب غاز عبر تركيا الى السوق الأوروبي . وعرضت اليابان قرضاً بفائدة قليلة قدره ٣,٥ مليارات دولار لإتمام محطة بروكيماوية في بندر خميني .

وكان معمار هذه السياسة الاقتصادية التياوقفت تدفق احتياطيات القطع الاجنبي الى الخارج وخفضت التضخم هو بهزاد نبوي ، الذي عهد اليه الخميني بالتفاوض لإخراج ايران من أزمة الرهائن الأميركيين .

ونتيجة لجهود نبوي أخذت الصورة الاقتصادية في نهاية عام ١٩٨٢ تبدي بعض علائم

التحسن رغم انها كانت لا تزال معتمة . فقد انخفضت وتيرة التضخم بمقدار النصف واستطاع البنك المركزي ان يعلن أن فترة خطر الإفلاس الوطني قد انقضت . وأخذ تقنين المنتجات البترولية يقلص على مراحل رغم استمرار الصدام مع العراق . وبلغ معدل الصادرات النفطية أكثر من مليوني برميل في اليوم وارتفع إنتاج المصافي بمقدار الثلث وصارت المواد الغذائية الأساسية وفيرة . وأصبحت احتياطات القطع الاجنبي على مستويات مريحة وأخذ الدخل الفردي يزداد ببطء بعد أن كان قد هبط هبوطاً حاداً في الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ . وأشارت زيادة قدرها ٨٠ بالمائة في الواردات الصناعية الى ان الركود الاقتصادي قد أخذ ينحسر واستبدل الهبوط الكبير في التجارة مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان جزئياً بصفقات مع الدول الشيوعية (ارتفعت التجارة مع هنغاريا بنسبة ٦٠ بالمائة) ولكن الى حد كبير عن طريق صفقات مقايضة ضخمة مع دول العالم الثالث (مثلاً زادت التجارة مع تركيا بما يقرب من ٧٠٠ بالمائة في غضون سنتين) . كذلك ضغطت ايران على أوبك دون نجاح لزيادة حصتها من الصادرات النفطية من ٢,١ مليون برميل في اليوم إلى ٣,٢ مليون برميل في اليوم ، ولكن سواء بموافقة أوبك أو بدون موافقتها أصبح من الواضح أن ايران ستبيع قدر ما تستطيع وبأفضل سعر تستطيع الحصول عليه . ولا عجب في ذلك فأكثر من ٩٨ بالمائة من تحصيلات ايران من القطع الأجنبي يأتي من النفط ، وتلك حقيقة تعلمت القيادة الايرانية ان لا تتجاهلها .

■ **مسألة الخلافة :**

أصبحت مسألة وفاة الإمام الخميني بعد أن بلغ من العمر ٨٣ عاماً مسألة تشغل اصدقاءه واعداءه على حد سواء . فعندما اعتزل كعادته مدة اسبوعين خلال الاعياد الشيعية الرئيسية الأربع كانت هناك شائعات بقرب وفاته ، لكنه عاد إلى الظهور في كل مرة ، ولم يعكس فيض نشاطه العلني وخطاباته في نهاية العام أي تدهور في قدراته الجسدية والعقلية . وعلى اية حال ، كانت هناك مناقشة امتدت سنة داخل ايران حول عملية اختيار خليفة له . وكان من الواضح أن الخميني نفسه قانع بتسمية آية الله منتظري هادياً دينياً للأمة من بعده ، ولكن قاوم هذا الحل كثيرون لا ممن كانوا يعلمون بالوضع الصحّي والعقلي المتدهور لمنتظري فحسب بل أيضاً ممن كانت لهم مطامحهم الخاصة كذلك ، فتم التوصل إلى حل وسط . وفي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) صوتت الأمة على قائمة من ٨٣ عيناً يشكلون مجلس خبراء ينتخب خليفة للخميني في حالة وفاته أو

تعطله . ولم تكن القائمة كاملة تماماً في نهاية العام ، ولكن كان واضحاً أن غالبية المجلس ستكون بشكل ساحق من انصار الخميني الـدينيين ومن الحـزب الجمهوري الإسـلامي المسيطر .

■ ايران والاتحاد السوفياتي :

كانت العلاقات خلال العام بين موسكو وطهران رديئة ومتدهورة ، بغض النظر عن التقارير المتعارضة والمتصادمة في وسـائل الاعـلام . وقد شكـت إذاعـة « صوت ايـران الوطني » التي تصدر من الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني (ديسمبر) « ان بعض القوى والعناصر ومن بينهم أصدقاء الثورة الجاهلون يصبون الشتائم على الاتحاد السوفياتي . . . صديق ثورة ايران الشعبية المعـادية لـلامبريـالية الحقيقي المخلص » . وعـلى الرغم من حاجة ايران الماسة إلى العوائد ، لم تسفر المفاوضات بشأن شحنات الغـاز الطبيعي عن نتيجة . وفي مهرجان شباط (فبراير) في ذكـرى الثورة داس الحـراس الثوريـون العلم السوفياتي (بالاضافة إلى العلم الأميركي) هاتفين « الموت للاتحاد السوفياتي » . وحاول الاتحاد السوفياتي بصراحة إقناع ايران بايقاف هجومها العسكري عـلى الحدود العـراقية والسعي الى تسوية للحرب بالتفاوض ، لكنـه عندمـا تجاهلت ايـران نصيحته استـأنف شحنات الأسلحة للعراق . ومع نهاية العام كانت الصواريخ السوفيـاتية الصنـع تسقط على مدينة ديزفول قاتلة ٦٢ وجارحة قرابة ٣٠٠ ، فانفجرت عاصفة من الاحتجاجات العلنية من جانب الرسميين الايرانيين .

لقد أدرك خصوم نظام ايران ان السبيل الى تصليب المعارضة للخميني في الغرب ـ وخاصة في الولايات المتحدة ـ هو في إشاعة أن الاتحاد السوفياتي وحزب تـودة الشيوعي يخترقان مراكز القوة سعياً إلى السيطرة على ايران (وهذا هو السبب الكامن وراء عدد من الروايات التي كثيراً ما كانت مقنعة حول تلاعب السوفيات بالسياسة الايرانية واختراقهم مؤسسات ايرانية) . لكن الحقيقة مختلفة تماماً .

فبعد سقوط الشاه ، اتخذ حزب توده موقفاً سياسياً بسيطاً هو ان يكون خمينياً أكثر من آية الله ربما امـلاً منه في أن يكتسب شـرعية ومـوقعاً يستـطيع منـه أما التـأثير عـلى التطورات السياسية أو في نهاية المـطاف وراثة السلطة عنـدما يتقـوض النظام أو كـلا الأمرين معاً . وكان من المعقول لحزب شيوعي صريح في دولة إسلاميـة أن يؤكد عـلى المؤهلات الثورية والمعادية للإمبريالية ويقلل من أهمية المسـألة الـدينية . وبـدا ان هذه

الاستراتيجية ربما استطاعت النجاح ، إذ أن الخميني تسامح في بداية الأمر تجاه تودة ، لكن الحيلة كانت أوضح من ان يمكن التغاضي عنها . (قالت احدى الصحف الإسلامية في هذا الصدد ، ان الشيوعيين « رموا فأراً في حساء الثورة ثم صاحوا دون حياء : يا حاج نحن ايضاً شركاء لكم ») . فاحتل حزب الله في عام ١٩٨٢ مركز قيادة الحزب ، وبدأت في منتصف عام ١٩٨١ موجة قمع اجبرت تودة على التوقف عن كافة النشاطات السياسية العلنية والعمل سراً . وما أن حل عام ١٩٨٢ حتى كان قد تبخر اي تسامح محدود تجاه الايديولوجيات البديلة كان موجوداً في أيام الثورة الأولى ، وأصبح أي انحراف عن خط الخميني خطراً . فتقلص دور تودة ليقتصر على شكاوى لا طائل تحتها من أن « رجال الدين المزيفين » و « اصدقاء الثورة الجاهلين » فشلوا في تقدير « اصدقاء الثورة الصادقين حق قدرهم » . وفي تموز (يوليو) ١٩٨٢ أصدرت اللجنة المركزية لحزب تودة رسالة مفتوحة نشرت في المانيا الشرقية اتهمت فيها ايران بالتهويل وباعتقال أعضاء تودة ومنعهم من القيام بعمل سياسي واجبارهم على الاختفاء .

غير أن اللعبة لم تنته بعد . فلئن كان حزب تودة قد اختفى ليعمل سراً ولئن كانت السياسة الرسمية السوفياتية قد كفت عن محاولة ممارسة نفوذ على ايران ، فإن الاتحاد السوفياتي بحدوده الطويلة مع ايران وبتاريخ تأثيره على السياسة الايرانية لم يعدم وسائله . وقد اثار تعيين حيدر علييف وهو أذربيجاني كان نشيطاً كضابط من ضباط المخابرات السوفياتية في تبريز التي سيطر عليها السوفيات عام ١٩٤٩ ، عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي المخاوف في ايران . أما النظام الإسلامي فقد اجتنب من طرفه إلى حد كبير توجيه هجمات رسمية إلى الاتحاد السوفياتي عدا عن الشجب الكلامي لاستمرار احتلال افغانستان ، مما يشير إلى وعي براغماتي إلى أن محاولة اصطياد الدب الروسي عن هذا القرب لها اخطارها . وما دامت ايران لم تتحرك باتجاه الغرب فإن الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يتسامح تجاه الوضع وينتظر . أما عندما تحل الأزمة الكبرى التالية في ايران ، ربما عندما يتوفى الإمام الخميني ، فإن الاتحاد السوفياتي سيكون هناك على العتبة مترقّباً تطوّر الأحداث .

VI. جنوب وجنوب غربي آسيا

ظلّت الحرب في افغانستان تسيطر على التطورات في جنوب وجنوب غربي آسيا خلال عام ١٩٨٢ ، كما فعلت باستمرار منذ الغزو السوفياتي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ . وكانت هناك عوامل جعلت احتمال انتهاء الصراع في وقت مبكر بعيداً . وهذه العوامل هي استمرار المقاومة الافغانية وافتقار النظام الأفغاني الضعيف إلى الشعبية وعزوف الاتحاد السوفياتي عن زيادة جهوده العسكرية زيادة ضخمة . وقد تسارعت خلال العام الخطى باتجاه تحقيق تسوية بالتفاوض . لكن مواقف الاطراف الكثيرة في النزاع كانت لا تزال بعيدة بعضها عن البعض إلى درجة بدا معها هذا السبيل إلى الحل مسدوداً ايضاً . وعلى هذا فإن الاحتمالات المرجحة هي استمرار المأزق وتواصل القتال .

وقد كان من شأن استخدام باكستان ملجأ للاجئين الافغانيين (الذين زاد عددهم إلى أكثر من ٢,٨ مليون شخص بحلول نهاية العام) ووجود القوات السوفياتية على حدود الباكستان المباشرة تعميق قلق الباكستان بصدد أمنها ، ونجم عن ذلك تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة في الحقل العسكري . وأدى هذا بدوره بالهند إلى اعادة النظر في موقفها ، فقامت السيدة غاندي بعدد من المبادرات الديبلوماسية خلال العام هدفها تحسين علاقات الهند مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة . وكانت هذه العلاقات قد عانت نتيجة انتشار الاعتقاد بأن سياسات الهند أصبحت موالية للسوفيات أكثر مما ينبغي .

* * *

المأزق في افغانستان

ما زال الاتحاد السوفياتي والحكومة في كابول يقاتـلان منذ أكـثر من ثلاث سنـوات حرباً متعبة وغيرة حاسمة ضد قوات عصابات معارضة غير منظمة ولكنها ذات روحية عالية . وقد زاد الاتحاد السوفياتي خلال عام ١٩٨٢ حجم القوات التي خصصها للصراع وقام بجهود كأداء تستهدف قصم ظهر المقاومة . واستطاعت قـوات السوفيـات وقوات الحكومة الافغـانية تحقيق بعض النجـاحات ضـد المعارضـة في بعض المناطــق ولكنها فشلت في تحقيق أي سبق واضح ، وعلى هذا يمكن بالنظر الى الظروف السائدة اعتبـار النتيجة نصراً للمقاومة .

■ القوى المتعاكسة :

يستمر النظام الافغاني في الادعاء بأن كافة العمليات الامنية ضد المتمردين تقوم بها قوات أفغانية وان القوات السوفياتية لا تعدو كونها مجرد احتياطي لحماية افغانستـان من الهجمات الاجنبية . وبما أن النظام يدعي ايضاً أن المعارضة للنظام كلها من صنع قوى خارجية تدرب وتمول وتسلح المتمردين فإن هناك تناقضاً واضحاً في هذه الحجة . غير أن الأهم من هذا الخطل المنطقي هو الشواهد المتوافرة من المصادر السوفياتية (هذا إذا تركنا جانباً مصادر المقاومة) التي تدل على أن الاتحاد السوفياتي يقوم بمهام أكثر اتساعاً بكثير .

ولم يكن الأمـر ليختلف عن ذلك بـالنظر إلى الحـالـة المهلهلة للجيش الافغـاني . فبسبب استمرار افتقار النظام الافغاني الواضح المستمـر إلى النجاح في تشكيـل القوات المسلحة بقوامها الكامل استمرت حملة التجنيد وتصاعدت في اواخر صيف عام ١٩٨١ وطوال عام ١٩٨٢ . وقدمت حوافز كبيرة اتخذت شكل زيادة أجور وتسليفات تعليمية ومنـح من الاراضي إلى المجندين الـذين تطوعـوا بأن يستمـروا في الخدمـة بعد انتهـاء مدتهم . غير ان هذه الحوافز لم تكن كافية ، فخفض سن التجنيد في نيسان (ابريـل) ١٩٨٢ من ٢٠ إلى ١٩ عاماً . واعلنت في تموز (يوليو) سلسلة من الإجراءات الجديدة الجذرية . وتضمنت هذه أولاً دعوة الاحتياطيين الذين يقل عمرهم عن ٣٦ عاماً والذين كانوا قد أنهوا مدة خدمتهم الفعالة قبل ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨ للخدمة في الجيش لمدة سنتين بالاضافة إلى دعوة الاحتياطيين الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٦ و٣٩ عاماً للخدمة مدة سنتين في قوات الجندرمة ، وكذلك زيادة مدة الخدمـة الاجباريـة من سنتين الى ثلاث سنوات . وكان يفترض في هذه الاجراءات أن تؤدي نظرياً الى وضع

أكثر من مليون شخص تحت السلاح ، لكن من الواضح أن قوات الأمن كلها التي تضم الجيش وقوات الجندرمة وقوات الأمن والمخابرات المعروفة باسم (خاد) لا يزيد عددها عن ٥٠ الفاً . ويوضح فشل جهود الحكومة فشلاً دراميـاً فعاليـة التهرب من الجنـدية والفرار منها وضيق انتشار سلطة الحكومة المركزية .

ومن الصعب جداً تقدير قوة المقاومة اذ ان الغالبية العظمى من رجال العصـابات تنتمي إلى جماعات محلية . وتدعي حكومة كابول التي تذهب إلى أن المتمردين يأتون جميعاً من باكستان ، أن معسكرات التدريب هناك تنتج ٢٠ الف « قاطع طريق » في السنة . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ قال رئيس الشرطة السرية أن هناك ٢٢٤٢ عصابة مسلحة عاملة في أفغانستان وذلك رقم يعطي كغيره من الارقام التي تصدرها الحكـومة الافغانية انطباعاً بأنه مجرد هراء . وعلى أية حال ، إذا أخذ المرء أرقام الحكومة الافغانية على محمل التصديق يبدو أن قـوات المقاومـة تزيـد عدداً عـلى قوات الأمن الافغـانية . وتدعي كابول أن المقاومة حسنة التسليح بأسلحة تزودها بها الولايات المتحـدة والصين وإسرائيل وبعض الحكومات العربية . لكن الواقع أن الشـواهد تـدل على أن المقـاومة حصلت على غالبية أسلحتها من قوات الحكومة أو أن هـذه الأسلحة من صنـع محلي ، وانه على الرغم من أن المقاومة أفضل تجهيزاً مما كانت عليه قبل سنة إلا أنها لا تزال رديئة التسليح بشكل عام .

وعلى الرغم من ان المقاومة استمرت فعالة . في الاشتباكات المحلية ، إلا أنها ظلت مشتته تفتقر إلى تنظيم مركزي وقيادة مركزية واستراتيجية متماسكة متسقة . وكان المركز الأشهر للمقاومة خارج افغانستان في باكستان حيث زاد عدد اللاجئين من ٢,٦ مليون شخص إلى ٢,٨ مليون شخص خلال عام ١٩٨٢ (وتلك ابطأ وتـيرة زيادة منـذ عام ١٩٧٩) . ويتنافس الكثير من جماعات المقاومة في بـاكستان للحصـول على الأمـوال . ولذا ، وفي محاولـة للتغلب على بعض المشـاكل التي يسببهـا ذلك ، شكلت المنـظمات الرئيسية خلال عام ١٩٨٢ إئتلافين ، أحدهما مؤلـف من الاحزاب الاسلاميـة المتصلبة والآخر من الاحزاب الإسلامية الأقـل تصلباً والأكـثر علمانيـة . لكن التنافسـات بين الائتلافيين استمرت ، وكانت هناك بشكل خاص اتهامات بأن أعضاء حزب غلب الدين حكمتيار الإسلامي ينفقون جزءاً أكبر من وقتهم في قتال جماعات المقاومة الأخرى مما في الكفاح ضد نظام كابول . وكان من الواضح أن جماعات المقاومة داخل افغانستان هي

المصادر الرئيسية للمعارضة ضد النظام الافغاني بينما لم تمارس المنظمات التي توجد قواعدها خارج افغانستان الا نفوذاً متواضعاً .

وربما يفسر الطابع غير المركزي للمقاومة الاختلافات الكبيرة في تقديرات المراقبين المختلفين لفعاليتها . كذلك ربما ساهم تعدد رؤ وس المقاومة في الصعوبات التي يواجهها النظام الافغاني في التعامل معها ، غير ان هذا ذاته يمكن على المدى الاطول أن يعقد تشكيل أية حكومة بديلة .

■ **قتال بلا نتيجة حاسمة :**

قامت القوات السوفياتية والقوات الافغانية بجهد بالغ لتحطيم عمليات المقاومة خلال العام . فبدأت منذ آذار (مارس) ١٩٨٢ إقامة مراكز في معاقل المقاومة وحولها كجهد أولي يمهد لهجومات رئيسية عليها . وكانت هذه المعاقل ـ التي ضمت وادي بنشيد وباغمان بالقرب من كابول ومناطق مقاطعة قندهار في الجنوب ومنطقة مارجا في مقاطعة هيلماند في الغرب ـ قواعد هامة تنطلق منها هجومات المتمردين على القوافل ، كما تمر فيها خطوط المواصلات التي تتلقى المقاومة عن طريقها الامدادات والتعزيزات من الخارج .

وعلى الرغم من أن تفاصيل العمليات اختلفت من منطقة إلى أخرى ، إلا أن العمليات في وادي بانشير ، الذي شن عليه هجومان رئيسيان ، تشكل مثالاً على نمط هذه الهجمات . فقد كان مقاتلو المقاومة يتهددون من هذا الوادي قاعدة باغران الجوية والطريق الرئيسي من كابول إلى الاتحاد السوفياتي عبر مضيق سالانج . فبدأت في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) عملية اعدت بحرص استهلت بإغلاق مسالك الفرار وبقصف جوي طويل يقال ان طائرات انتقلت من قواعد في الاتحاد السوفياتي استخدمت فيه . وتبع ذلك هجوم قامت به القوات الارضية تدعمها المدرعات والمدفعية والهيلوكبترات . وادعى النظام في كابول بسرعة أنه حقق نصراً رئيسياً معلناً ان اكثر من ثلاثين عصابة من عصابات المتمردين قد سحقت وأن الوادي قد حرر تماماً (بالاضافة إلى ألوية مقاطعة بادكشان المجاورة) وأن الشعب رحب بالحرية من الحكم القمعي للمتمردين . ولكن ما أن انسحبت قوات الحكومة حتى أعاد المتمردون الاستيلاء على المواقع التي تركتها ، وأصبحت مشاعر السكان واضحة ، وصار جلياً أنه لم يتحقق أي نجاح دائم . كذلك لم يحقق مثل هذا النجاح هجوم رئيسي ثان في ايلول (سبتمبر) .

وكانت تكتيكات المقاومة في أرجاء أفغانستان جميعاً تقوم على اجتناب المعارك الحامية وتركيز الهجمات على القوافل والقواعد والمؤسسات الصناعية وممتلكات الحكومة . وكانت الاهداف المفضلة المدارس (اعترفت الحكومة بتدمير ١٧٠٠ مدرسة منذ عام ١٩٧٨) والجسور والطرق وخطوط الكهرباء والشاحنات . كذلك شنت هجمات على المدن بما في ذلك كابول حيث زاد الارهاب المديني خلال العام . ويتضح نجاح مثل هذه التكتيكات في مشاكل النقليات والامدادات والانتاج التي اعترفت بها الحكومة الافغانية . فقد عملت المصانع والمناجم بجزء صغير من سعتها فقط ، وكان الانتاج الزراعي محدوداً جداً مما اجبر النظام الافغاني على استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية بما في ذلك ٢٠٠ الف طن من القمح لاطعام كابول . أما الصناعة المزدهرة الوحيدة فكانت استخلاص وتصدير الغاز الطبيعي إلى الاتحاد السوفياتي . وقد ادعى النظام زيادة صغيرة في الدخل القومي خلال العام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ، لكن صحة هذا الادعاء تبدو موضع شك كبير .

ولم تكن هناك ارقام موثوقة عن الاصابات الناجمة عن القتال خلال السنة ، رغم ان من الواضح أن الاصابات المدنية هي الأسوأ . غيرلا انه على الرغم من دعاوى الحكومة بأنها حققت نجاحات كثيرة ضد عصابات المتمردين ، لا يبدو انه قد لحق بالمقاومة إصابات بالغة . كذلك يحتمل أن تكون اعداد القتلى والجرحى بين القوات الافغانية قليلة ، لأن هذه القوات اشتهرت باجتنابها للقيام بعمليات حيثما كان ذلك ممكناً . وهناك تقديرات متراوحة للخسائر السوفياتية (يقدرها الصينيون بـ ٢٠ ألفاً لكن أكثر التقديرات القابلة للتصديق تتراوح بين ١٠ و١٥ الفاً من القتلى والجرحى ، وربما كان هناك اضعاف هذا الرقم (ربما ٦ اضعاف) من الذين اصيبوا بامراض نتيجة عدم كفاية الاجراءات المتخذة لمجابهة مشاكل الطقس والصحة . ومما اثار قلق الاتحاد السوفياتي بقدر مساو تدني الروح المعنوية لقواته نتيجة لطبيعة القتال والتضاريس وعجز الحلفاء الأفغان .

وربما كانت نتيجة القلق السوفياتي بصدد سوء ادائه في افغانستان القيام بالمزيد من التغييرات على قمة الجيش الافغاني . فلم يعد وزير الدفاع الذي ارسل إلى الاتحاد السوفياتي مع عدد من كبار زملائه في صيف عام ١٩٨١ « للتدريب » واستبدل رسمياً في ايلول (سبتمبر) بالقائم بأعمال وزير الدفاع الجنرال عبد القادر . لكن الأكثر دلالة هو

أن الجنرال غون آغا ، رئيس الشؤون السياسية للجيش ، استبدل في آب (اغسطس) بياسيح صادقي . عير انه لا يحتمل أبداً أن تؤدي هذه التغييرات إلى الكثير من التحسن .

ونجم عن عجز أي من الطرفين عن إحراز سبق عسكري واضح قيام نوع من حرب إرهاب وإرهاب مضاد . فكل طرف من الطرفين يحاول الآن تدمير الدعم الذي يحظى به الآخر عن طريق تهديد وقتل أنصاره . ويعتمد النجاح النهائي في صراع كهذا على إقناع الناس أن الطرف الآخر لا يمكن أن يربح وليس على اقناعهم أن هذا الطرف أو ذاك أفضل . وقد ادعى الطرفان نجاحاً في هذا الصراع المرير . فأعلنت الحكومة الافغانية ان ٧٠ إلى ٧٥ بالمائة من البلاد أصبح في يديها ، وأشارت إلى أن أي نظام أفغاني سابق لم يحقق مثل هذه السيطرة . بينما ادعت المقاومة أنها تسيطر على ٨٠ بالمائة من البلاد . ويبدو من تقارير الصحافيين الغربيين الذين استطاعوا السفر في ارجاء افغانستان خلال العام ، في الغالب بصحبة جماعات العصابات في هجومها على مواقع الحكومة ، أن دعاوى المقاومة أقرب إلى الصحة .

■ **البحث عن الدعم :**

في عام ١٩٨١ تركز الجهد الأساسي الذي بذله النظام لاجتذاب الدعم لسياساته على تشكيل الجبهة الوطنية ، وهي منظمة كان يقصد بها أن تضم كافة الجماعات داخل افغانستان وأن تخترق البلاد حتى مستوى القرية . ولكن لم يسمع الكثير عن هذه الجبهة خلال عام ١٩٨٢ ولا شك أن ذلك يعود إلى أنها فشلت في تحقيق غرضها . فقد هرب بعض من لعبوا دوراً بارزاً في تشكيلها أو قتلوا وثبت أن من الصعب إيجاد من يحل محلهم ويكون مستعداً للمخاطرة بلقاء المصير ذاته نتيجة للارتباط بالنظام . وجرب في عام ١٩٨٢ سبيل جديد تركز على إحياء المجالس القبلية الافغانية التقليدية كوسيلة لتعبئة الدعم بين رجال قبائل البوشتون الذين كانوا بارزين في معارضة النظام . وليس هناك من الدلائل ما يشير إلى نجاح هذه السياسة ايضاً .

أما العنصر الهام الآخر في جهود الحكومة لتوسيع قاعدة دعمها ، فكان إحياء سياسة الاصلاح الزراعي . وكان الاصلاح الزراعي عام ١٩٧٩ السبب الرئيسي في انتشار العداء للنظام ، لكن هذه المسألة دفعت إلى الخلفية في أعقاب الغزو السوفياتي . ثم بذل في سنتي ١٩٨١ و١٩٨٢ جهد رئيسي لاحياء الإصلاح الزراعي بشكل معدّل وأقل

راديكالية أملاً في كسب غالبية الفلاحين إلى صف الثورة . ويتضمن البرنامج الجديد تحقيقات تفصيلية في الممتلكات وحقوق الماء (التي اهملت في البرنامج الاصلي) ومسألة وثائق الملكية وتطوير تعاونيات وخلق بنى تحتية في القرى . وبذلت كذلك جهود الاجتذاب الفلاحين للمشاركة في لجان توزيع الأراضي المحلية . وأكدت الحكومة أن تأميم الأرض ليس أمراً وارداً ـ فالهدف هو القضاء على الاقطاع وخلق طبقة من الفلاحين الملاكين الصغار .

وبالاضافة إلى ذلك كله حاول النظام إعادة تنظيم حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني نفسه . فقد كان الكثير من العداء للنظام في البلاد بأسرها عائداً إلى الاعتقاد الشعبي بان الحزب الحاكم لا يعدو كونه طغمة صغيرة من الراديكاليين المدينيين الجهلة ، المهتمين فحسب بتحسين أوضاعهم وأوضاع عائلاتهم ، كما كان عائداً ايضاً الى النزاعات المستمرة بين أجنحة الحزب المختلفة .

وكانت هناك في الاجتماع السابع للجنة المركزية للحزب الذي عقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ دعوات للحفاظ على وحدة الحزب وزيادة حملات التجنيد في صفوفه (خاصة بين قوات الأمن) وزيادة نسبة الأعضاء من الفلاحين والعمال . وبذل جهد رئيسي من جانب أعضاء الحزب لتقديم سياساته إلى الشعب عبر وسائل الاعلام وعبر زيارات للمقاطعات . وفي اذار (مارس) ١٩٨٢ عقد أول مؤتمر للحزب منذ الثورة في كابول . وتمت في المؤتمر المصادقة على ميثاق جديد للحزب ليحل محل ميثاق ١٩٨٠ . وكان هناك تأكيد على الحاجة إلى توسيع التركيب الطبقي للحزب وجعل قواعد العضوية أكثر مرونة والحاجة إلى الوحدة (ذلك أمر كان غيابه واضحاً في الانتخابات للمؤتمر) . وأعيد التأكيد على النقاط ذاتها في الاجتماع التاسع الكامل للجنة المركزية الذي عقد في تموز (يوليو) ١٩٨٢ ، فأوضح أن من المحتمل أن ينصت العمال والفلاحون أكثر إلى عمال وفلاحين مثلهم مما لأعضاء الحزب من أفراد الطبقة الوسطى . وادعي أن السياسة الجديدة أحرزت بعض النجاح ، فقيل أن عضوية الحزب بلغت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ما يقدر بـ ٧٥ ألف شخص ، قرابة نصفهم من العمال والفلاحين . لكن عدد أعضاء الحزب ظل صغيراً جديداً بالمقارنة مع جهود التجنيد التي بذلت ، مما يشير إلى عزوف غالبية الأفغانيين عن ربط مصيرهم بمصيره ، وكان من الواضح أن الكثيرين من محبذي الحزب الجدد أتوا من الجيش ومن الجندرمة ، وهما قطاعان منكشفان على ضغط الحزب . كما كان واضحاً كذلك ان الخلافات العنيفة داخل

الحزب لا تزال مستمرة .

■ احتمالات التوصل إلى تسوية بالتفاوض :

يبدو أن أمام الاتحاد السوفياتي في افغانستان خيارات ثلاثة ممكنة . فهو يمكن أن يزيد دعمه الاقتصادي والسياسي للنظام الافغاني زيادة كبيرة ويحاول كسب الحرب مباشرة . ويمكنه من ناحية ثانية أن يسعى إلى تسوية بالتفاوض ، أو يستطيع الاستمرار في الحرب على المستوى الراهن خلال المستقبل المنظور آملاً في أن يؤدي الاستنزاف برجال القبائل الافغان في نهاية المطاف إلى دعم حكومة يستسيغونها أكثر من النظام الراهن ، لكنها مستقرة وتستجيب للسياسات السوفياتية . ويبدو أن الخيار الأول هو الأقل احتمالاً ، وإن لم يكن استثناؤه ممكناً ، إذ ستكون النفقات الاقتصادية والعسكرية مرتفعة والنفقات السياسية اكثر ارتفاعاً ، كما انه ليس هناك ما يضمن نجاحاً سريعاً .

والاغلب أن الاتحاد السوفياتي ليس متحمساً لتحمل مثل هذه النفقات وأنه يفضل انتزاع نفسه من الورطة عن طريق تسوية يتم التوصل اليها بالتفاوض . فالمغامرة الأفغانية تحرج علاقات الاتحاد السوفياتي مع غالبية العالم وتتهدد السعي إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة بشأن نزع التسلح ، كما أنها إحدى العقبات التي تقف في طريق تعامل أكثر وداً مع الصين . كذلك تسعى الباكستان إلى تسوية تريحها من عبء أكبر عدد من اللاجئين في العالم . أما الاتحاد السوفياتي فيود من جانبه أن لا يعرقل تحسن العلاقة بين الباكستان والاتحاد السوفياتي . ولكن على الرغم من اتصالات مباشرة عبر الأمم المتحدة ومحادثات الرئيس الباكستاني ضياء الحق مع القائد السوفياتي الجديد يوري اندروبوف خلال جنازة بريجنيف في تشرين الثاني (نوفمبر) يبدو انه لم يتم التغلب على العقبات التي تقف في سبيل التوصل إلى تسوية مبكرة .

وقد بدت المحادثات غير المباشرة التي قام بها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان (ابريل) وحزيران (يونيو) وكأنها تكشف عن بعض امارات المرونة من جانب النظام الافغاني وكذلك من جانب الباكستان . فقد حافظ الطرفان رسمياً على المواقف التي اتخذاها خلال عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ ، فطالبت الحكومة الافغانية بالاعتراف والمفاوضات المباشرة وبإنهاء التدخل الاجنبي وبضمانات قبل انسحاب القوات السوفياتية ، أما الباكستان فطالبت بانسحاب القوات الاجنبية (أي السوفياتية) وباختيار الافغان للحكومة اختياراً حراً وإعادة اللاجئين . واما ايران فكانت أكثر تصلباً من

الطرفين ، إذ طالبت بانسحاب القوات السوفياتية وإقامة حكومة إسلامية في افغانستان تضم قادة المقاومة . ولكن رغم هذه المواقف العلنية ، كان هناك من الإشارات ما يفيد انه قد تم التوصل إلى بعض التفاهم خلال المحادثات وانه قد تم القيام ببعض التنازلات السياسية . على أية حال كان من الواضح أن هذه المحادثات ذات طبيعة اولية فحسب وانه لا يزال يتعين بحث المشاكل الأكثر خطورة .

والمشكلتان الرئيسيتان هما ما يدعى من تدخل أجنبي في افغانستان ومستقبل حكومة البلاد . فالاتحاد السوفياتي يطلب ضمانات ضد التدخل الأجنبي الذي يدعي انه التهديد الرئيسي لاستقلال افغانستان وتقدمها والذي يبرر به تدخله هو . لكن من الواضح أن المصدر الرئيسي للمعارضة للنظام الأفغاني داخلية . وحتى لو اعطت الباكستان ضمانات بأن لا تسمح باستخدام اراضيها للقيام بهجومات على افغانستان ، فإنها بسبب ضعف سيطرتها على مناطق الحدود لا تستطيع أن تنفذ هذه الضمانات دون ان تخاطر باندلاع حرب اهلية فيها هي . كذلك فإن حكومة طهران ليست راغبة في منع الغارات من ايران ولا هي قادرة على ذلك .

أما فيما يتعلق بحكومة المستقبل في افغانستان ، فإن الاتحاد السوفياتي ملتزم بالتغييرات التي نشأت عما يسمى بالثورة الوطنية الديمقراطية . وكان احتمال انهيار الحكومة الشيوعية السابقة هو الذي دفع بالاتحاد السوفياتي إلى ارسال الجيوش لأفغانستان ، ولذا ما لم تزد نفقات بقائه في افغانستان كثيراً عما هي عليه فإنه لن يفكر في سحب قواته قبل أن يكون مطمئناً إلى انه يترك وراءه حكومة مستقرة موالية للسوفيات على حدوده الجنوبية . أما من وجهة نظر المقاومة ، فإن العقبة الرئيسية أمام تشكيل أية حكومة يمكن أن ترضي الاتحاد السوفياتي هو الدور الذي سيلعبه الحزب الشعبي الديمقراطي الافغاني . فغالبية قادة الحزب مسؤولون في نظر المقاومة عن أعمال غير مقبولة منها . ويبدو من المستحيل تشكيل حكومة تضم عناصر من الحزب وبعض الاصلاحيين المعتدلين من فترة ما قبل عام ١٩٧٨ وقادة المقاومة . ومع ذلك فلا بد من تشكيل ائتلاف كهذا إذا كان سيتم التوصل إلى تسوية بالتفاوض .

وما دام التوصل إلى تسوية بالتفاوض ـ وهو الخيار الافضل بالنسبة للسوفيات ـ سيعني في أحسن الاحوال مساومات صعبة طويلة ، يتوقع أن يقرن الاتحاد السوفياتي سعيه إلى هذا الهدف بالخيار الثالث وهو استمرار الحرب على مستواها الراهن . وبهذه

الطريقة يأمل السوفيات في أن يملوا خطى المفاوضات مستخدمين احتمال استمرار الصراع مدة طويلة بآثاره السلبية على جارات افغانستان كوسيلة ضغط تحمل باكستان وايران على اتخاذ موقف اكثر إيجابية . وهو يستطيع بالتأكيد تحمل النفقات العسكرية التي يتضمنها ذلك ، كما انه ربما يعتقد أن الاهتمام الدولي سيتحول عن افغانستان إذ تنشأ ازمات جديدة تستحوذ على اهتمام الدول البعيدة جغرافياً .

باكستان : مشاغل خارجية وداخلية

ظلت القضية السياسية الخارجية المسيطرة على باكستان خلال عام ١٩٨٢ هي الحرب المدمرة في افغانستان . وظل الشعور بالانكشاف على الخطر الذي خلقه وجود القوات السوفياتية على الحدود الافغانية مقترناً بتدفق اللاجئين بلا انقطاع عبر الحدود يفاقم المشاكل المحلية التقليدية في البلاد وهي مشاكل التماسك القومي والمشاركة السياسية . وإذ دخلت الباكستان سنة الحكم العرفي السادسة ، دون أن تلوح في الافق أية عودة مبكرة للسلطة المدنية ، ظل النقاش السياسي يتمحور حول سعي حكومة الرئيس ضياء الحق إلى القبول الشعبي بها . وقد سعى النظام إلى شراء المزيد من الوقت بالحد من الآثار السياسية لهذه الأزمات ، لكن احداث عام ١٩٨٢ أكدت ثانية العلاقة القوية ما بين استقرار باكستان الداخلي والبيئة الاقليمية الأوسع .

■ **ردود الفعل حول الوضع في افغانستان :**

ظل الموقف الباكستاني من الحرب في افغانستان على حاله . فاستمر نظام الرئيس ضياء الحق في محاولة الحفاظ على مسار متوازن بدقة بين قطبي الصدام والتعايش . وتضمن هذا « التوجه المتوازن » (كما أسماه أحد رسميي وزارة الخارجية) استراتيجيتين متكاملتين احداهما عسكرية والاخرى ديبلوماسية : فاستمر السعي إلى تحقيق الهدف العسكري المتمثل بتحديث القوات ورفع مستواها لردع أي هجوم عبر الحدود الافغانية ، ولكن بالترافق مع موقف غير استفزازي تجاه الاتحاد السوفياتي . واستمر الدعم غير المباشر للمجاهدين الافغان (وتفيد التقارير أن ذلك يتم بدعم من مصر والعربية السعودية) لكنه لم يدفع إلى مصاف سياسة رسمية .

وكان الشعور بالانكشاف على الخطر الذي خلقه الغزو السوفياتي لافغانستان قد أدى

بالباكستان إلى التقارب مع الولايات المتحدة . وكانت إحدى ثمار ذلك برنامج سنوات ست للمساعدة العسكرية والاقتصادية الاميركية قيمته ٣,٢ مليارات دولار تم التوصل اليه في ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ بعد مفاوضات مديدة . غير أن هذا البرنامج واجه صعوبات عديدة في عام ١٩٨٢ عندما أخر تسليم أول ٦ قاذفات مقاتلة من طراز « ف ـ ١٦ » (من بين عدد كلي يبلغ ٤٠) نتيجة لنزاع بين الحكومتين حول ما إذا كانت قد زودت بالاجهزة الملاحية المناسبة . وقد شكلت صفقة طائرات « ف ـ ١٦ » رمزاً قوياً للعلاقة الأمنية الاميركية ـ الباكستانية الجديدة وأصبحت لها أهمية سياسية من بعض النواحي تفوق أهميتها العسكرية ، ولذا عبر الرسميون الباكستانيون عن امتعاضهم لان الدفعة الأولى من الطائرات لم تستلم قبل زيارة الرئيس ضياء الحق الرسمية الأولى لواشنطن في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ . وقد أعاد الرئيس ريغان في اجتماع ودي مع الزعيم الباكستاني التأكيد على التزام الادارة الأميركية ببرنامج العون (وسلمت فيما بعد أول ثلاث طائرات من طراز « ف ـ ١٦ » في ١٧ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٨٣) لكنه حذر من امكانية مواجهة صعوبات في الكونغرس حول بعض مناحي هذا البرنامج . كذلك فإن مسألة نوايا باكستان النووية قد تؤثر على تنفيذ خطة التحديث العسكرية ، وقد أوضح الرسميون الاميركيون خلال زيارة ضياء الحق مرة أخرى أن أي تفجير نووي تقوم به باكستان سيؤدي بواشنطن إلى نقض الاتفاقية . وبدا أن التأكيدات والضمانات الديبلوماسية الباكستانية تؤكد وجهة النظر الاميركية من أن صفقات السلاح التقليدي قد تشكل كابحاً لنوايا باكستان النووية ، لكن استمرار المحاولات الباكستانية للحصول على قطع غيار حيوية ضرورية لسلاح نووي كذبت الانكارات الرسمية الباكستانية .

ولكن المخاوف السياسية تخللت الرضى الذي عبر عنه الرئيس ضياء الحق فيما يتعلق بالبعد العسكري للعلاقة الأمنية الأميركية ـ الباكستانية . ففي الوقت الذي كان فيه الرئيس ضياء الحق مسروراً من أن برنامج العون الأميركي كان شبيهاً في حجمه لذلك الذي قدم إلى مصر ، فإنه أمل في أن يجتنب الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة الذي ساهم في الصعوبات السياسية التي واجهتها مصر في المنطقة . وعنى ذلك عملياً تقوية ظهور باكستان بمظهر الدولة الإسلامية غير المنحازة لموازنة علاقتها الاوثق مع الغرب .

وفي الوقت ذاته استتبعت الاستراتيجية الديبلوماسية « المتوازنة » حواراً مستمراً مع

خصمي الباكستان الرئيسيين ـ الاتحاد السوفياتي والهند . وعلى الرغم من المشكلة الافغانية ،لم تتدهور العلاقات بين الباكستان والاتحاد السوفياتي بالقدر الذي توقعه الكثيرون . فقد استمرت خلال عام ١٩٨٢ المساعدة الاقتصادية السوفياتية (المسؤولة عن مجمع الصلب الجديد الضخم خارج كراتشي) وتم التقدم باقتراحات لتوسيع العلاقة الثنائية لتشمل قطاعات جديدة (بما في ذلك عرض سوفياتي بإعطاء باكستان مفاعلاً نووياً في ظل ضمانت مناسبة) وأكدت الدعاية السوفياتية ايضاً أن الاتحاد السوفياتي على العكس من الولايات المتحدة شريك موثوق ينبغي للحكومة العسكرية أن تتخذ حياله موقفاً اكثر ايجابية ، لكن رغم اسلوب « الترغيب والترهيب هذا » قاومت حكومة ضياء الحق بنجاح الضغوط السوفياتية الهادفة إلى حملها على الحد من نشاطات المجاهدين الافغان والدخول في مفاوضات مباشرة مع نظام بابراك كارمل في كابول .

كذلك مثلت رغبة الباكستان في تجديد حوارها مع الهند في عام ١٩٨٢ المزيد من التكيف مع المشاكل التي خلقتها الحرب الافغانية بالنسبة للأمن الإقليمي . فتم بحث اقتراح الرئيس ضياء الحق عقد معاهدة عدم اعتداء بين الباكستان والهند والمقترحات الهندية اللاحقة لإنشاء هيئة مشتركة لتشجيع التعاون الاقتصادي على المستوى الوزاري في نيودلهي في اواخر كانون الثاني (يناير) . وتتوجت اتصالات ديبلوماسية أخرى خلال العام بزيارة الرئيس ضياء الحق للعاصمة الهندية زيارة موجزة في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) . وفي حين لم يكن هناك تقدم ملموس بشأن المسائل التي لا زالت منذ زمن طويل موضع نزاع بين الحكومتين (وابرزها نزاع كاشمير) ، إلا أن هذه المحادثات أشارت إلى أن الطرفين يرغبان في توسيع مدى خياراتها السياسية ، وبالتالي كسر المأزق السياسي الراهن في شبه القارة الهندية .

■ السياسة المحلية والأمن :

ظلت السياسة الداخلية الباكستانية خلال عام ١٩٨٢ متأثرة بقوة بعوامل أمنية خارجية . وبرزت العلاقة القوية بين سياسات باكستان الخارجية والداخلية ثانية وباكبر قدر من الوضوح في أزمة اللاجئين الافغان . ففي الذكرى الثالثة للغزو السوفياتي لأفغانستان كان هناك في باكستان نحو ٢,٨ مليون لاجىء في ٢٨٢ معسكراً في المقاطعة الحدودية شمال الغربية . وأخذت هذه المخيمات ، لغياب احتمال أي حل قريب للحرب في أفغانستان ، تبدو باطراد دائمة . وأدت النزاعات بين اللاجئين والسكان

المحليين حول حقوق الرعي والماء بين الحين والآخر الى صدامات عنيفة بين الطرفين ، ومن المحتمل أن تزيد مثل هذه التوترات رغم جهود الحكومة للتخفيف من أثر تدفق اللاجئين .

كذلك كانت مقاطعة بلوخستان المجاورة مصدر قلق للحكومة نشأ عن التلميح السوفياتي في وقت سابق إلى أن انكشاف باكستان على خطر الميول البلوشية الانفصالية الكامنة قد يستغل . واستمرت المخاوف من أن الاتحاد السوفياتي قد يحاول لعبة « الورقة البلوخية» إذ إن تدهور الوضع في افغانستان يؤثر على الحسابات الباكستانية. وفي محاولة لتخفيف قابلية بلوخستان للاستجابة للضغوط القومية الانفصالية (سواء تولدت من الداخل أو من الخارج) خصصت حكومة ضياء الحق.نحو ١٢٥ مليون دولار للمساعدة التنموية لهذه المقاطعة الفقيرة اقتصادياً (بالمقارنة مع ٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٦) .

وظل الرئيس ضياء الحق خلال عام ١٩٨٢ يستخدم تحول باكستان إلى « دولة مواجهة » نتيجة للأزمة الأفغانية لتبرير استمرار الحكم العرفي . غير أن الإحساس بالخطر الوشيك الذي هز باكستان عقب الغزو السوفياتي لافغانستان مباشرة قد خفت ، وزاد الضغط الجماهيري لعقد انتخابات حرة والعودة إلى الحكم المدني . وقام الرئيس ضياء الحق ، لتهدئة الانتقادات الغربية والمحلية لنظامه السلطوي ، باعلان تشكيل مجلس شورى بموجب نصوص الدستور المؤقت الذي أعلن في آذار (مارس) ١٩٨١ . وعقد المجلس ، الذي اختار ضياء الحق اعضاءه ، أول جلسة له في إسلام أباد في منتصف كانون الثاني (يناير) . وقد شجبت حركة استعادة الديمقراطية ، وهي ائتلاف يضم الاحزاب الباكستانية الرئيسية (حظر نشاط هذه الحركة منذ تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٩) ، هذه الوسيلة التجميلية الصارخة التي لا يقصد منها غير الالتفاف حول العملية الانتخابية . وجاء في اوائل أيار (مايو) ١٩٨٢ دليل آخر على خطط الرئيس فيما يتعلق بالبنية السياسية للبلاد عندما اقترح إقامة « مجلس قيادة عليا » لتكريس القوات المسلحة في الحكومة . غير أن هناك معارضة ذات شأن لهذا الاقتراح داخل المؤسسة العسكرية ذاتها . ويعتقد كثير من الضباط أن تكريس الحكم العرفي ، مهما كان قناعه ، سيلحق ضرراً بالجيش .

وكما في السنتين السابقتين تعزز الاستقرار الظاهري للحكم العسكري في باكستان بفعل ادائها الاقتصادي القوي نسبياً . فقد انخفض التضخم وظل الانتاج الغذائي على

مستوى عال بدرجة معقولة . وفاقت التحويلات من العمال الباكستانيين في الخارج - وهي مصدر حيوي للقطع الاجنبي - ١,٥ بليون دولار مرة أخرى . وكسب تكثيف برنامج « إقامة الإسلام » استمرار الدعم للنظام من عناصر السلفية المتدنية . رغم انه أنعش خطر التوتر الطائفي إذ ان الشيعة ونسبتهم ١٥ - ٢٠ بالمائة من السكان البالغ عددهم ٩٠ مليوناً- يخشون أن البرنامج سيؤدي إلى المزيد من تعزيز سلطة الطائفة السنية المسيطرة على حسابهم . وقد ساعد تدفق المعونة الخارجية الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير كذلك .

ولكن على الرغم من تحسن الافق الاقتصادي ،لا يزال نظام ضياء الحق غير شعبي بعد قرابة ٦ سنوات في السلطة . ولا يزال ضياء الحق يمسك بمقاليد السلطة جزئياً لغياب أي بديل داخل باكستان . فأحزاب المعارضة الرئيسية التي أجبرت على الالتقاء سوياً بعد أن حظرت منذ عام ١٩٧٩ مفككة وضعيفة . وقد وجدت حركة إعادة الديمقراطية ، التي يشكل حزب الشعب بقيادة عائلة بوتو رأس حربتها ، أن شجبها العنيف للرئيس ضياء الحق خلال عام ١٩٨٢ فشل في أن يكسبها أي دعم شعبي جماهيري . ومع كم افواه الصحافة والاذاعة بفعالية ، ليس هناك في الواقع أي تحد متماسك للحكم العسكري . ومع ذلك بينما دافع الرئيس الباكستاني عن ضرورة « الحكم السلطوي » حذر مراقبون مطلعون من ان قدرة نظام ضياء الحق على البقاء على المدى الطويل ستعتمد على نجاحه في خلق مؤسسات سياسية كافية تمكن الشعب من المشاركة في صياغة شكل بلاده .

***

الهند : توازن ما بين المعسكرين

في ختام عام ١٩٨٢ ، كانت الهند في حالة انتقال سياسي واجتماعي رئيسي . وقد قامت رئيسة الوزراء غاندي خلال السنة بنشاط ديبلوماسي كبير ، إذ زارت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ودول الخليج . وكانت هذه الزيارات جزءاً من جهد مستمر لاختراق العزلة السياسية التي تجد الهند نفسها فيها نتيجة لموقف حكومتها المتراخي نسبياً ، بل حتى والمتفهم ، تجاه الاحتلال السوفياتي لأفغانستان . وكان من الواضح أن السيدة غاندي بابعاد الهند سياسياً عن الاتحاد السوفياتي تأمل في وقت معاً تحسين سمعة

الهند كبلد غير منحاز وخلق مناخ مناسب لاجتذاب رأس المال الغربي والتكنولوجيا الغربية . أما على الجبهة الداخلية ، فقد واجهت السيدة غاندي توترات إقليمية وطائفية متصاعدة بالاضافة إلى تفتت حزب الكونغرس الحاكم الذي تقوده . وألقت هذه القوى الانقسامية الضوء على المعضلة التي تواجه غاندي وهي معضلة كيفية تطوير معادلة سياسية للتوثيق بين ضرورة وجود حكومة مركزية قوية وبين مطالبات الاقاليم بلا مركزية السلطة . غير أن جهودها للقيام بذلك تعقدت بشكل خطير بسبب استمرار تفتت الإجماع القومي الذي استمت به الهند منذ أيام نهرو .

وبعد فترة من الهدوء النسبي ، دخلت السياسة الخارجية الهندية مرة ثانية مرحلة ناشطة ففي عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ وجدت الهند نفسيها معزولة دبلوماسياً بشكل متزايد . ذلك أن رفض السيدة غاندي شجب الغزو السوفياتي لافغانستان شجباً مباشراً واعتراف حكومتها بنظام هنغ سامرين الموالي للسوفيات الذي فرضه الفيتناميون في كامبوتشيا أضعف أي ادعاء كان يمكن أن تتقدم به الهند لقيادة حركة عدم الانحياز بعد وفاة تيتو . وكانت الاستراتيجية الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٢ مصممة على كسر نمط السياسة هذا ومعاكسة الاعتقاد الشائع (وإن يكن خاطئاً) بأن الهند تابعة للاتحاد السوفياتي .

وبعد أن قامت السيدة غاندي بزيارة ناجحة رافقتها دعاية كبيرة الى أوروبا الغربية في آذار (مارس) ، زارت الولايات المتحدة في تموز (يوليو) للمرة الأولى منذ الحرب الهندية ـ الباكستانية عام ١٩٧١ . . وكانت العلاقات بين واشنطن ونيودلهي (التي لم تكن وثيقة ابداً تقليدياً) قد تلقت ضربات شديدة في السنوات الأخيرة بفعل قرار الولايات المتحدة الغاء عقد تزويد محطة توليد الطاقة النووية الهندية في تارابور باليورانيوم ، بالاضافة إلى الشجب الهندي العنيف المتواصل لاتفاقية المعونة التي تبلغ قيمتها ٣,٢ بليون دولار التي عقدتها الولايات المتحدة مع الباكستان استجابة للغزو السوفياتي لافغانستان . وقد سئلت السيدة غاندي خلال محادثاتها في واشنطن أن توضح موقف الهند من الأزمة الافغانية فاستمرت تضرب على أوتار مألوفة رغم انها خففت بعض الشيء وصفها المتعاطف السابق للاعمال السوفياتية . فقد أكدت ثانية أن حكومتها لا تستطيع النظر إلى الخطوات السوفياتية في افغانستان بانعزال تام عما عداها (كانت تلك ـ اشارة واضحة إلى توسيع المنشآت الاميركية في ديغيو غارسيا كجزء من

خطط الولايات المتحدة لزيادة استعدادها للتدخل في منطقة الخليج والعلاقة الأمنية الأميركية ـ الباكستانية المتطورة) ،وهكذافإن اهتمام السياسة الهندية استمر في الانصباب على اخطار مبالغة الولايات المتحدة في رد الفعل الذي يمكن أن يوسع التنافس بين الشرق والغرب إلى جنوب آسيا أكثر منه على الآثار الاقليمية المباشرة للوجود السوفياتي على الحدود الباكستانية ـ الافغانية .وعندما وجهت أسئلة دقيقة إلى السيدة غاندي في مؤتمر صحفي عبرت (عاقدة مقارنة بين الاعمال السوفياتية في أفغانستان والسياسة الأميركية تجاه السلفادور) عن معارضتها لكافة اشكال التدخل الأجنبي .

وعلى الرغم من أن المحادثات لم تؤد بأي من الطرفين إلى تغيير تقييمه السابق للوضع الأمني في جنوب غرب آسيا تغييراً ذا شأن ، إلا أنها أدت إلى تقدم هام فيما يتعلق بالنزاع النووي الأميركي ـ الهندي . فقد وافق الرئيس ريغان متلهفاً على إنهاء المشادة التي نجمت عن قرار الولايات المتحدة قطع الوقود النووي عن محطة توليد الطاقة النووية في تارابور على أن تقوم فرنسا بدور تزويد الوقود للمفاعل . وتقضي نصوص الاتفاقية التي عقدت مع فرنسا (خلال زيارة الرئيس ميتيران إلى نيودلهي في اواخر تشرين الثاني ـ نوفمبر) بأن تظل محطة تارابور خاضعة لضمانات دولية كاملة تفرضها وكالة الطاقة الدولية حتى عام ١٩٩٣ ، لكن هذه الضمانات لن تطبق علّى مفاعلات أخرى . ومع أن هذا الحل ليس متفقاً تماماً مع جهود الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية ، إلا انه أزال إحدى مسائل الخلاف الرئيسية بين الهند والولايات المتحدة . وكانت زيارة غاندي للولايات المتحدة رمزاً لرغبة البلدين في تحسين علاقاتهما وإن يكن لأسباب مختلفة : فقد ظل الهدف الأميركي انتزاع الهند بعيداً عن الاتحاد السوفياتي ، بينما رأت الهند في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وسيلة لتوسيع هامش مناورتها الديبلوماسية .

وكان الحوار المتجدد مع خصمي الهند الرئيسيين الاقليميين ـ الباكستان والصين ـ عنصراً آخر في استراتيجية السيدة غاندي في مجال السياسة الخارجية خلال عام ١٩٨٢ فقد بدأت المحادثات الباكستانية ـ الهندية في نيودلهي في اواخر كانون الثاني (يناير) ، وفي اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) تتوجت بزيارة الرئيس ضياء الحق القصيرة إلى العاصمة الهندية لعقد محادثات مع السيدة غاندي . واستؤنفت المحادثات بين الهند والصين حول الحدود المتنازع عليها بينهما خلال عام ١٩٨٢ ، أي بعد نحو ٢٠ سنة على حرب البلدين الحدودية الوجيزة . وفي حين أن أياً من سلسلتي المحادثات هذه لم يؤد إلى

نتائج ملموسة ، إلا أنهما عكستا التزام الهند والباكستان والصين بتوثيق العلاقة الثلاثية بينها كجزء من تكليف إقليمي أوسع مع التحرك السوفياتي في افغانستان .

وكانت زيارة السيدة غاندي للاتحاد السوفياتي في اواخر ايلول (سبتمبر) الأولى منذ عودتها إلى السلطة في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٠ رغم دعوات متكررة (مثلاً بمناسبة الذكرى العاشرة لمعاهدة الصداقة الهندية ـ السوفياتية) وعلى الرغم من أن الغرض الأولي لرحلة غاندي هذه كان لموازنة زياراتها لأوروبا الغربية والولايات المتحدة في وقت سابق من العام ، إلا انها استخدمت المناسبة لإعادة التأكيد على الأهمية المحورية للرابطة السوفياتية في السياسة الهندية الخارجية . وكانت السيدة غاندي واحدة من مهندسي العلاقة الهندية ـ السوفياتية ، وقد استخدمتها استخداماً خبيراً لخدمة مصالح قومية هندية هامة : فقد ظل الاتحاد السوفياتي المصدر الأساسي للأسلحة الهندية (على أسس مالية متهاودة في احيان كثيرة) ، كما بقي أكبر شريك تجاري للهند (تلقى نحو ٤٠ بالمائة من صادراتها الكلية في عام ١٩٨٢) . ولكن على أية حال دفعت عزلة الهند السياسية نتيجة للأزمة الافغانية حكومة غاندي إلى اعادة تقييم العلاقة مع الاتحاد السوفياتي وإن لم يكن إلى قطعها . فقد عمدت الهند بدلاً من ذلك إلى إبقاء العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ودعم علاقاتها مع الدول الغربية وخاصة بريطانيا وفرنسا . وسيكون من شأن هذه الروابط مع الغرب تقوية سمعة الهند داخل حركة عدم الانحياز ومعاكسة الاعتقاد الشائع بـ « تبعية » الهند للاتحاد السوفياتي ، وليس ذلك فحسب بل إنها ايضاً ستزود الهند بإمكانيات الحصول على رأس مال وتكنولوجيا لا يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يقدمها .

■ الاستقرار الداخلي :

عادت السيدة غاندي إلى السلطة إثر حملة انتخابية وعدت فيها « بإقامة حكومة تعمل » ، لكنها اتمت سنتها الثالثة في الحكم وسط خيبة أمل متنامية . فقد رأت الهند خلال تلك الفترة تطوراً مطرداً ، للضغوط المناطقية ولاحزاب في الولايات تشكل باطراد تحدياً فعالاً لسلطة غاندي المركزية . ولقد بدت هذه الوجهة واضحة على أشدها في هزيمة حزب غاندي المهينة في ثلاث انتخابات ولايات في اوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ . فعلى الرغم من ان عودة الماركسيين إلى السلطة في ولاية تريبورا الصغيرة في الشمال الشرقي من البلاد كانت متوقعة ، إلا أن هزيمة حزب غاندي في ولايتي أندرابراديش

وكارناتاكا الجنوبيتين صورتا في الصحافة الهندية على أنهما مقياس لتراخي الدعم الشعبي لحكومة غاندي . وأشارت تقارير المراقبين المطلعين إلى أن هزيمة السيدة غاندي في هذه الانتخابات المناطقية نشأت جزئياً عن الامتعاض تجاه محاولاتها فرض سلطتها على ولايات البرلمانات بفصل رؤساء وزراء الولايات ذوي العقلية المستقلة واستبدالهم بآخرين مخلصين لحزب الكونغرس وإن يكونوا غير فعالين .

وتدل نتائج هذه الانتخابات على رفض متزايد لأسلوب السيدة غاندي السياسي . فقد ثارت تساؤلات كثيرة حول المبدأ السلالي الذي اختارت بموجبه ابنها الأكبر راجيف كخليفة سياسي لها (وذلك بعد وقت قصير من وفاة ابنها الآخر سانجاي في حادثة طائرة في حزيران ـ يونيو ـ ١٩٨٠) لكن من اللافت للنظر أن موقف السيدة غاندي في المركز ظل قوياً رغم التحديات المناطقية لسلطتها . فقد احتفظ حزب الكونغرس ، الذي تقوده ، بأغلبية برلمانية كبيرة ، بينما ظلت الاحزاب التي شكلت ائتلاف جاناتا السابق ضعيفة ومفككة ، ولن تكون هناك انتخابات عامة إلا في عام ١٩٨٥ . كذلك استفادت الحكومة من اداء البلاد الاقتصاد القوي نسبياً الذي انعكس خلال سنتي ١٩٨١ و١٩٨٢ في حصاد حبوب قياسي ووتيرة نمو مرتفعة بلغ معدلها ٥,٥ بالمائة سنوياً .

وقد اتهمت السيدة غاندي في محاولتها صد التحديات السياسية الجديدة لقاعدة قوتها احزاب المعارضة بأنها « غير مسؤولة وغير وطنية » . وفي حين حذرت المعارضة من احتمال العودة إلى فترة الطوارىء الح المستشارون القريبون من رئيسة الوزراء إلى أنها تسعى إلى تغيير دستوري يؤدي إلى نظام رئاسي شبيه بذلك الذي في فرنسا. وسيكون الهدف الظاهري لمبادرة كهذه توسيع سلطات الحكومة المركزية حتى تستطيع القيام باصلاحات الحاجة اليها ماسة . والمعضلة السياسية التي تواجه السيدة غاندي ناشئة عن أن ضعف المركز يشجع الميول الانفصالية داخل البلاد ، في حين أن وجود حكومة مركزية مسيطرة أكثر مما ينبغي يشجع نمو وتطور معارضة موحدة (مثل ائتلاف جاناتا عام ١٩٧٧) وكلا الأمرين مزعج بالقدر ذاته لها ولحزبها.

■ التحديث العسكري :

دفع استمرار التقدم في بناء انظمة أسلحة جديدة رئيسية بموجب تراخيص (الذي كان الطيران الاختباري لأول طائرة « جاغوار » من صنع الهند في آذار ـ مارس ـ رمزاً له) بالهند قدماً على طريق تحقيق هدفها المتمثل بالكفاية الذاتية في انتاج الأسلحة . وقد

بلغت المخصصات الدفاعية للعام ١٩٨٢ أعلى مخصصات لها أبدا (نحو ٥,٤٨ بليون ـولار) ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الجهد المبذول في برنامج استبدال المعدات الرئيسية ـ ويتركز هذا الجهد على إنتاج نظامين تسليحيين رئيسيين جديدين بموجب ترخيص طبقاً لنصوص اتفاقية حزيران (يونيو) ١٩٨٠ مع الاتحاد السوفياتي : الطائرة « ميغ ـ ٢٣ » القاذفة المقاتلة ، كخليفة للطائرة « ميغ ـ ٢١ » (وستبنى الطائرة « ميغ ـ ٢٣ » في المصانع الثلاثة التي شاركت في برنامج « ميغ ـ ٢١ ») وعدد غير محدد من دبابات « ت ـ ٧٢ » (التي ستبنى في أفادي لتخلف الدبابة « فيجيانتا ») . وبالاضافة إلى ذلك كانت هناك تخمينات مستمرة بأن الهند قد تنتج دبابة ميدان رئيسية طورت محلياً كي تستخدمها قواتها المدرعة ، وربما كان ذلك بالتعاون مع شركة « فيكرز » البريطانية التي ساعدت على تصميم الدبابة « فيجيانتا » من قبل . كذلك قامت الهند بتجميع عدد من طائرات « ميغ ـ ٢٥ » التي ابتيعت من الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨١ .

وأكدت هذه التطورات مرة أخرى ، بالاضافة إلى نجاح برنامج الاقمار الصناعي الهندي ، الطبيعة المتقدمة للقاعدة العسكرية الصناعية الهندية التي أصبحت الآن بوضوح من بين الأكثر تقدماً في العالم الثالث . وتملك الهند ٣٣ مصنع أسلحة يعمل فيها ١٧٣ ألف عامل وتنتج أسلحة متنوعة تتضمن مدافع مضادة للدبابات ومضادة للطائرات وهاونات وصواريخ والغام . ويجري تحديث هذه المنشآت باستمرار إما عن طريق جهود وحدات البحث والتطوير التابعة لوزارة الدفاع أو عبر الحصول على تكنولوجيا أجنبية .

وعلى الرغم من أن الحصول على الأسلحة من الاتحاد السوفياتي لا يزال أهم البرامج التسليحية الهندية ، فإن السيدة غاندي حافظت على السياسة الهندية القائمة منذ زمن طويل على شراء أسلحة من مصادر أخرى أيضاً . ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ تم التوصل إلى اتفاقية لشراء غواصتين من المانيا الغربية وتجميع غواصتين اثنتين اخريين في بومباي وكانت هناك خلال عام ١٩٨٢ اتفاقيات رئيسية لشراء ثماني طائرات « سي هارير » للاسطول الهندي وصواريخ « ميلان » المضادة للدبابات الفرنسية ـ الألمانية (على أن يبدأ الانتاج الهندي لها في عام ١٩٨٥) . غير أن الاتفاقية الأكثر أهمية سياسياً كانت إتفاقية شراء ٤٠ من طائرات « ميراج ـ ٢٠٠٠ » المقاتلة ، بالاضافة إلى خيار بناء ١١٠ طائرات أخرى محلياً بموجب ترخيص . وقد قدمت الحكومة الفرنسية كي تستطيع الحصول على هذه الصفقة شروطاً محبذة جداً للهند (دفعة مقدمة قدرها ١٠ بالماية على

الطائرات الأربعين الأولى تعاد في حالة أي اخفاق في التسليم وسلفة تدعمها الحكومة مدتها ٩ سنوات بفائدة قدرها ٩,٢ بالمائة) كما تعهدت بضمان تزويد الهند بلا انقطاع بهذه الطائرات وغيرها من المعدات حتى في زمن الحرب .

وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في وجه جهود سوفياتية للحيلولة دونها . فقبل توقيع مذكرة التفاهم على البيع ، وصل وفد سوفياتي عسكري كبير يرئسه وزير الدفاع ، اوستينوف ، إلى دلهي حاملاً عرضاً مغايراً جذاباً ببيع طائرات « ميغ - ٢٥ » إضافية . يدفع مقابلها بالروبيات ، بالاضافة إلى عرض بالسماح للهند بانتاج طائرات الهجوم الأرضي المقاتلة من طراز « ميغ - ٢٧ » . لكن الدافع الرئيسي الذي حدا بالهند في الماضي شراء معدات عسكرية سوفياتية بدلاً من المعدات الغربية كان الثمن بالإضافة إلى وثوقية الاتحاد السوفياتي كمزود للأسلحة . لكن انخفاض الثمن فرض على الهند دفع سعر سياسي هو انتشار الاعتقاد بأن الهند أصبحت تابعة للاتحاد السوفياتي . فجاءت الشروط محبذة لصفقة الميراج ، التي سمحت للسيدة غاندي بتحقيق هدفها السياسي المتمثل في تنويع مصادر الأسلحة دون تحمل العقوبة الاقتصادية المصاحبة ، لتوضح الظروف التي يمكن أن تختار الحكومة الهندية في ظلها مصدرا آخر للأسلحة غير الاتحاد السوفياتي .

VII. الشرق الأقصى

الهند الصينية ودول حلف جنوب شرقي آسيا

تستمر الحرب في كمبوشيا، وقد دخلت عامها الخامس ، للسيطرة على شؤون جنوب شرقي آسيا والهند الصينية . ففي الأشهر الأولى من عام ١٩٨٢ انتقلت فيتنام إلى الهجوم في ساحة المعركة في كمبوشيا وايضاً في التنافس للحصول على مزايا سياسية في الساحة الدولية وذلك بادعائها أنها سحبت بعض قواتها . وبمضي الوقت شنت دول حلف جنوب شرقي آسيا هجوماً سياسيا مضاداًناجحاً،فقد تم التوصل في منتصف العام إلى اتفاقية وجد بموجبها الخمير الحمر من جهة ، وقائدا المقاومة الكمبوشية غير الشيوعية ، سيهانوك وسون سان من جهة أخرى معادلة لاقتسام مقعد كمبوشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة فساعد ذلك قادة حلف جنوب شرقي آسيا ، الذين فاجأوا حتى انفسهم بنجاحهم في الإبقاء على فيتنام معرضة للحد الأقصى من الضغط الدبلوماسي . ولكن فيما عدا ذلك لم يكن هناك ما يسر هؤلاء .

ففي كمبوشيا حيث تجري المعركة الحقيقية ، بدا أن فيتنام هي القطر الذي يستطيع أن يتطلع إلى عام ١٩٨٢ بالقدر الأكبر من الرضى . فقد ظهر أنها تحقق المزيد من التقدم البطيء في جهودها لتعزيز موقعها داخل البلاد رغم أن هذه العملية كانت متفاوتة وغير حاسمة . وبدلاً من أن تؤدي استراتيجية العزل الديبلوماسي ودعم حملة الاستنزاف التي تشنها جماعات المعارضة الخميرية ، التي اتبعتها دول حلف جنوب شرقي آسيا والصين والغرب ، إلى إجبار فيتنام على تقديم تنازلات ، لم يكن لها من أثر سوى تعزيز تعنت فيتنام وإصرارها على أن الوضع في كمبوشيا « لا يمكن عكسه » وأنه ايضاً « مسألة داخلية » . ورغم الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي وجهت إلى فيتنام فإن

« نقطة انكسارها » ظلت مستعصية كالعادة . ومع ذلك فإن البيانات الصادرة عن فيتنام تشير إلى انها تريد حلاً سياسياً وإن يكن في الأساس حسب شروطها هي . ولا تزال شروطها دون تغيير : انها لن تسحب قواتها جزئياً من كمبوديا إلا إذا توقفت الامدادات التي تصل الآن إلى الخمير الحمر وقوات المقاومة غير الشيوعية ، وإذا نزعت تايلاند سلاح أية قوات تابعة لهذين الطرفين تقطع الحدود إلى داخل اراضيها . أما الانسحاب الكامل فيعتمد على التفاوض للتوصل إلى معاهدات سلام بين دول الهند الصينية الثلاث (فيتنام وكمبوديا ولاوس) والصين ، ذلك أن فيتنام تصر على أن أمن هذه الدول الثلاث مترابط وأن الخطر الذي تمثله « نزعة الهيمنة التوسعية الصينية » على أمن الهند الصينية هو الذي يحول دون عودة السلام .

أما المعضلة بالنسبة لحلف جنوب شرقي آسيا فلا تزال على حالها . فالاقطار الأعضاء فيها لا تزال تصر على أن غزو فيتنام لكامبوشيا خرق للسيادة الوطنية لا يمكن التسامح تجاهه يهدد أمن المنطقة كلها ـ وخاصة أمن تايلاند وتتفق على أن هذا الخطر لن يزول إلا بانسحاب القوات الفيتنامية . وفي الوقت ذاته يتعاطف بعض قادة حلف جنوب شرقي آسيا مع رؤ يا الفيتناميين للخطر الذي تشكله الصين على المنطقة ، وإن لم يكن هذا الخطر ماثلا بالنسبة لهم بالقدر ذاته . ومما زاد القلق خاصة بالنسبة لتايلاند إشارات تزايد الضجر الغربي بمشكلة لاجئي الهند الصينية .

أما الطرفان الرابحان الوحيدان بوضوح من الصدام فهما قوتان خارجيتان : الصين والاتحاد السوفياتي . فقد قوت الأولى موقعها في تايلاند بشكل درامي ونجحت في إثبات دعواها بأن لها دوراً مقرراً في أية تسوية في كمبوشيا . أما الاتحاد السوفياتي فقد حصل بعد عقدين من المحاولات غير المثمرة على موطىء قدم استراتيجي في جنوب شرقي آسيا . وفوق ذلك وطالما استمر الصدام فإن نفوذ هاتين القوتين في جنوب شرقي آسيا سيزداد ، كما سيزداد ايضاً الأثر المخل بالاستقرار للتنافس بينهما .

وتثير هذه الظروف مشاكل صعبة لقادة حلف جنوب شرقي آسيا . فالتصعيد العسكري بواسطة تسليح القوات غير الشيوعية على الحدود التايلاندية الكمبوشية قد يزيد الثمن الذي يتعين على فيتنام (وشعب الخمير ايضاً لا محالة) دفعه لقاء الاحتلال ، لكنه لن يستطيع تغيير ميزان القوى العسكري تغييراً حاسماً . كذلك لا يمكن للائتلاف ، الذي ساعد حلف جنوب شرقي آسيا على إقامته بين الخمير الحمر والخمير غير

الشيوعيين ، أن يشكل ابداً قاعدة لإدارة في المستقبل في فنوم بنه ، ذلك انه مهما كان رأي الكمبوشيين في الاحتلال الفيتنامي فإن الغالبية تفضل الوضع الراهن على تجربتها مع نظام بول بوت . ولذا فسيأتي وقت يجد حلف جنوب شرقي آسيا نفسه مضطراً فيه إلى وقف دعمه تدريجياً للخمير الحمر في ساحة المعركة وفي الأمم المتحدة . وإلى ان يحدث ذلك فإن القتال في كمبوشيا سيستمر خالقاً حالة دائمة من التوتر في المنطقة ومحبطاً أية آمال لدى الشعب الكمبوشي في تطوير الاستقلال الذاتي الكمبوشي الذي لا ينفك حلف جنوب شرقي آسيا يدعو اليه .

■ **داخل كمبوشيا :**

اعادت القوات الفيتنامية توجيه عملياتها ضد قواعد منظمة الخمير الحمر على الحدود الكمبوشية التايلاندية خلال فصل الجفاف لعام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ، ربما اعداداً للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الفيتنامي في هانوي في اواخر أيار (مارس) ، وقد شنت القوات الفيتنامية أهم حملة لها خلال أكثر من ١٨ شهراً مسببة تعطيلاً خطيراً لمخازن الامدادات وموقعة اصابات فادحة ، كما أنها هاجمت قرى تسيطر عليها جبهة الخمير الوطنية للتحرير غير الشيوعية في الجزء جنوب الغربي من منطقة الحدود ، خلافاً للممارسات الفيتنامية السابقة . وقد جاءت هذه العمليات في اعقاب فترة تم فيها تحسين النظام اللوجستي الفيتنامي في المنطقة وجلب بقوات جديدة مجربة . وقد أشار نطاق الهجوم في بداية الأمر إلى أن الفيتناميين قد يحاولون الاحتفاظ ببعض الأراضي التي استولوا عليها ، لكنهم انسحبوا قبل الفصل الماطر في أيار (مايو) .

وقد كانت هناك تقارير متعارضة حول مقدار النجاح الحقيقي الذي احرزه الهجوم . لكنه على أي حال أثار شكوكاً في قوة القوات المعادية للشيوعيين ومهد السبيل لحملة اعلامية شنتها فيتنام لاحقاً وادعت فيها سحب عدد لم يفصح عنه من القوات من كمبوشيا . ولا شك في ان تقديرات المخابرات لمستويات القوى في ظروف كظروف كمبوشيا مطاطة بطبيعة الحال ، خاصة فيما يتعلق بالنسبة للخمير الحمر . وكان هناك في الفترة التي اعقبت الحملة الفيتنامية ميل إلى مراجعة تقديرات أعداد الخمير الحمر باتجاه انقاصها من ٣٠ ـ ٣٥ الفاً إلى ٢٥ ـ ٣٠ ألفاً ، كما ان بعض التقديرات ذهب إلى أن العدد يبلغ نحو ٢٠ الفاً فقط . أما بالنسبة للقوات غير الشيوعية فقد شاع رقم ٩ آلاف لجبهة التحرير و٣ الاف لمنظمة موليناكا التابعة لسيهانوك ، لكن الأغلب ان هذه الأرقام تبالغ في تقدير قوتي هذين الطرفين . ويعتقد الآن بشكل عام أن عدد القوات الفيتنامية

في كمبوديا أقل من الذروة التي وصلها في وقت من الاوقات والتي بلغت من ٢٠٠ ـ ٢١٠ الاف وإن لم يكن قد انخفض إلى ١٦٠ ـ ١٧٠ ألفاً كما اشير في منتصف عام ١٩٨٢ .

وقد أشارت فيتنام في حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) إلى رغبتها في « اتخاذ الخطوات الأولى » وسحب بعض قواتها إذا قطعت تايلاند الإمدادات عن قوات الخمير الحمر على الحدود الكمبوشية- التايلاندية. فقابلت تايلاند هذه التصريحات بقدر كبيرمن الشك مؤكدة ان ما تسعى اليه هو الانسحاب الكامل . غير ان الأضواء تحولت في حزيران (يونية) عن تحرك فيتنام المعد بحرص والهادف إلى وضع حلف جنوب شرقي آسيا في موقف دفاعي ، وذلك عندما اعلن بعد أشهر من المفاوضات المتعثرة عن ولادة حكومة ائتلافية لكمبوشيا الديمقراطية. وأصبح سيهانوك رئيساً وسون سان قائد جبهة التحرير رئيساً للوزراء بينما رضي كيوسامفان ، القائد الاسمي للخمير الحمر ، بمنصب نائب الرئيس . لكن الطبيعة الهشة لهذا الترتيب اصبحت واضحة عندما أصر الخمير الحمر على أنهم يحتفظون لأنفسهم بحق نقض الاتفاقية في أي وقت من الاوقات والعودة الى وضع يعتبرون فيه أنفسهم الممثل الوحيد لكمبوشيا الديمقراطية .

وشجبت فيتنام الائتلاف على انه عملية تجميلية يقصد بها إخفاء وجه بول بوت غير المقبول عن العالم ، كما ان بنوم بنه شجبته بوصفه تدخلاً في الشؤون المحلية الكمبوشية. على أية حال مثّل الائتلاف نكسة هامة لجهود فيتنام الرامية إلى منح مقعد كامبوشيا في الأمم المتحدة لحكومة هينغ سامرين الموالية لها . وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعمت حلف جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٨١ ورفضت مشروع قرار فيتنامي يقضي بمنح المقعد لنظام هينغ سامرين ، وذلك بأغلبية ٧٧ صوتاً مقابل ٣٧ وامتناع ٣١ عن التصويت . وكان حلف جنوب شرقي آسيا يخشى حدوث بعض الانزلاق ، عندما اثيرت المسألة ثانية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ ، ولكن كان التصويت هذه المرة ٩٠ مقابل ٢٩ مع امتناع ٢٦ عن التصويت .

غير أن تشكيل الإئتلاف لم يحدث كبير أثر على الأحداث داخل كمبوشيا. فقد كانت هناك بعض التقارير التي افادت أن الخمير الحمر زادوا من نشاطهم ، وانه كانت هناك صدامات بين الحين والآخر بين قوات جبهة التحرير والقوات الفيتنامية ، لكن هذه الأخيرة ظلت اكثر من مسيطرة ، فيما يتعلق بالأمن الداخلي واستمر الصحفيون الغربيون الذي يزورون كمبوشيا في الكتابة حول الدهشة بين الشعب الكمبودي تجاه دعم الامم

المتحدة للخمير الحمر . وقد ضمن الخوف من بول بوت ـ الذي فعلت فيتنام ونظام هينغ سامرين كل ما في وسعهما للإبقاء عليه حياً ـ والحاجة إلى مساعدة خارجية لإعادة بناء البلاد استمرار القبول المتحفظ بالقوات الغازية .

كذلك أشار زوار كمبوشيا بشكل عام إلى حدوث تعافٍ بطيء ومتفاوت . وفي حين أن غالبية السكان لا تزال فقيرة إلى حد بائس ، وتعيش من يوم إلى آخر ، فإن البلاد لم تعد مهددة باستمرار بشبح المجاعة كما كان الحال في الفترة التي اعقبت الغزو مباشرة . ولم تستعد بعد الكفاية الذاتية الغذائية ، لكن وتائر التوالد ارتفعت بحدة ، مما يؤكد تغير الاوضاع . كذلك هناك تقدم واضح في إعادة التعليم الابتدائي والحد الأدنى من الخدمات الصحية . وبالاضافة إلى ذلك فإن البيروقراطية تنمو حجماً وإن لم يكن كفاءة . وتعطي الادارة في بنوم بنه الانطباع أنها الأقل سلطوية منذ استقلال كمبوشيا من الحكم الفرنسي ، ولكن ذلك بلا شك ليس امراً مقصوداً ، بل يعود إلى الافتقار إلى المهارات الادارية .

وتستمر فيتنام في مواجهة مشاكل كأداء فيما يتعلق بتطورها الاقتصادي . ولم تجد القيادة سوى بضع قشات تتمسك بها وهي تحاول إعطاء أفضل صورة عن الوضع لمؤتمر الحزب الخامس . فقيل ان الانتاج الغذائي وصل حداً قياسياً بلغ ١٥ مليون طن في عام ١٩٨١ ، لكن عدد السكان الذي يبلغ نحو ٥٥ مليون كان ينمو بنحو مليون شخص في السنة . وبدأت بعض قطاعات الاقتصاد ، مثل إنتاج الفحم ، تعافياً جدياً من الضرر الذي أحدثه غزو الصين للحدود في عام ١٩٧٩ ، لكن قطاعات أخرى كانت لا تزال على مستويات أخفض من مستويات عام ١٩٧٤ ، وكانت اغلبية القطاع الصناعي وخاصة في الجنوب راكدة . وادعت فيتنام أنها قد تخطت الأسوأ ، لكن الأفق المرتقب سيكون في أفضل الأحوال افق تحسن بطيء ومتفاوت .

على أية حال ، لم يكن هناك من الدلائل ما يشير الى ان مصاعب فيتنام الاقتصادية ستؤثر على تصميمها في كمبوشيا . وقد صادق مؤتمر الحزب الخامس على التوجه الاقتصادي الأكثر براغماتية (الذي يتضمن اعتماداً أكبر على الحوافز المادية وآليات السوق) الذي كانت اللجنة المركزية للحزب قد تبنته في عام ١٩٧٩ . كذلك واصل المؤتمر التطهير الكثيف للحزب والبيروقراطية الذي بدأه في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ . لاستبدال الكادرات الفاسدة غير الفعالة بمرشحين أكثر كفاءة يفضل ان تكون لديهم

مهارات في الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا . وعلى هذا يمكن القول أن استراتيجية « إستنزاف » فيتنام لم تؤد إلى إيصال الاقتصاد الفيتنامي إلى نقطة الانهيار ، بل إنها بدلاً من ذلك تساعد على تسريع عملية إقناع قيادة دوغماتية بضرورة القيام بتغييرات أساسية من أجل إعادة البناء الاقتصادي ، وأنها ايضاً تزود بيئة تهديد يمكن في ظلها اتباع السياسات البرغماتية بسهولة أكبر .

وعلى الرغم من أنه كان من الواضح ان النقاش الاقتصادي داخل الحزب لم يحسم ، إلا أن البراغماتية الجديدة لم تكن مهددة على ما يبدو . وقد وجد خصومها ، الذين يعتقد أنهم أساساً من الكادرات الأقدم وقدماء الجيش الذين كانوا يخسرون مواقعهم لصالح جيل أصغر ، بؤرة مناسبة لهجوماتهم في المقاومة السلبية التي لا تزال تبديها العناصر المتبقية من النظام القديم والأقلية الصينية في جنوب فيتنام . غير أن الفلاحين في الشمال الذين يشكلون القاعدة الأساسية للقيادة كانوا يزيدون مداخيلهم بمقادير بلغت حتى الثلث في ظل الحوافز الجديدة ، زاد الانتاج الزراعي إلى ١٦,٢ مليون طن في عام ١٩٨٢ ، نتيجة لهذه الحوافز جزئياً على الأقل .

■ التنافس السوفياتي ـ الصيني :

إذا كان اقتصاد فيتنام ، الفلاحي أساساً ، بعيداً عن شفير الانهيار فقد كان هناك مصدر بديل للأمل بالنسبة لحلف جنوب شرقي آسيا خلال العام ، ذلك هو خفوت حدة الصدام الصيني ـ السوفياتي . فعندما اجتمع وزراء خارجية حلف جنوب شرقي آسيا في حزيران (يونيو) حث وزير خارجية سنغافورة على الصبر بالنظر إلى ما رآه من تحول هام في العلاقة السوفياتية ـ الصينية ، قد يؤدي باضعافه للدعم السوفياتي لفيتنام ، إلى اجبارها على الجلوس الى مائدة المفاوضات بعدد من الأوراق أقل . ولكن على الرغم من أن فيتنام نفسها أبدت بعض القلق تجاه المبادلات الصينية ـ السوفياتية إلى أن احتمال تخلي الاتحاد السوفياتي عن حليفته فيتنام أو احتمال التوصل إلى حل وسط صيني ـ سوفياتي سهل بصدد الهند الصينية بدا بعيداً .

وعلى الرغم من التأكيدات العلنية من جانب الاتحاد السوفياتي وفيتنام معاً بأن الاتحاد السوفياتي يحترم استقلال فيتنام لم يكن هناك الكثير من الشك في ان القطرين مشتبكين في صراع جدي حول درجة النفوذ الذي يحق للاتحاد السوفياتي أن يمارسه ثمناً لدعمه لهانوي لا في فيتنام وحدها ولكن في كمبوشيا ولاوس وايضاً . ورغم أن فيتنام

ادعت أن المعونة السوفياتية زادت ، بدا ذلك أمراً مشكوكاً فيه . ويبدو أن معونة الكوميكون الكلية ظلت ثابتة على ما يقرب من ١,١ بليون دولار في السنة ، أي نحو ٣ ملايين دولار في اليوم . غير ان فيتنام عمدت علنياً إلى اقتناص كافة الفرص لإغداق المديح على الاتحاد السوفياتي ، ورغم أن قائد الحزب الفيتنامي لي ذوان لم يشارك في جنازة بريجنيف ، أعلنت فيتنام اربعة أيام من الحداد (بالمقارنة مع يوم واحد في كوريا الشمالية) ، وكان رثاؤها له حافلاً بالمديح .

على أي حال ، لم تكن هناك إشارة إلى أن فيتنام تخلت عن شيء فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التي تؤثر على استقلالها . واستمرت توضح انها تشعر أن علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي نافعة جداً لموسكو . ومن الواضح أن فيتنام حسبت ، دون أن تقول ذلك بصراحة ، أن قيمتها الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي لا تزيد عن قيمة لاوس وكامبوشيا فحسب ، بل إنها ايضاً تتخطى النزاع الصيني - السوفياتي ، إذ انها تشكل ذخراً هاماً للمطامح السوفياتية العالمية الشاملة وفي التنافس السوفياتي مع الولايات المتحدة ، كما استغلت فيتنام مزايا كونها بعيدة عن نصيرها ، الاتحاد السوفياتي ، وكونها هامة بحد ذاتها ، بوصفها ثاني أقوى دولة شيوعية في منطقة آسيا والمحيط الهادي .

■ **مخاوف دول حلف جنوب شرقي آسيا :**

في حين سببت احتمالات تحسن العلاقات الصينية - السوفياتية قلقاً في فيتنام ، كان لها مضامين جدية بالنسبة لتايلاند . ذلك أنه إذا تم التوصل إلى تفاهم صيني - سوفياتي حول الهند الصينية ، فإن الصين قد تخفض ضغطها العسكري على فيتنام . غير ان القادة الصينيين سارعوا إلى انكار أن تكون لديهم أي نية من هذا القبيل . وخلال زيارة لبكين في تشرين الثاني (نوفمبر) قام بها رئيس الوزراء التايلاندي ، اكد المسؤولون الصينيون أن « معارضة الهيمنة والحفاظ على السلام العالمي » هما المبدأ الملزم الذي ستتبناه الصين في محادثاتها مع الاتحاد السوفياتي بشأن التطبيع .

ومع نهاية عام ١٩٨٢ ، حذرت السلطات التايلاندية من حملة فيتنامية متجددة في كمبوشيا . وفي أوائل عام ١٩٨٣ ، قامت القوات الفيتنامية فعلاً بهجمات جديدة . وتركزت هذه الهجمات بعد مناوشات أولية مع الخمير الحمر على جبهة التحرير الوطنية الكمبوشية ، التي كانت قد بدأت تأخذ المبادرة في القتال . وبما أن دفاعات قواعد الجبهة قرب الحدود التايلاندية كانت رديئة ، بالاضافة إلى أن هذه القواعد كانت تضم اعداداً

كبيرة من الانصار المدنيين غير المسلحين ، سببت هذه الهجمات لجوء اعداد كبيرة ، مما عقد مشكلة اللاجئين التي كانت صعبة حتى قبل ذلك .

وقد تم توطين ٧٠٠ ألف لاجىء منذ عام ١٩٧٩ ، بصورة رئيسية في الولايات المتحدة والأقطار الغربية ، وانخفضت وتيرة مغادرة اللاجئين للهند الصينية من معدل قارب ٨٥٠٠ في الشهر في عام ١٩٨١ إلى نحو ٣ آلاف في الشهر في عام ١٩٨٢ . ومع ذلك لا يزال في تايلاند نحو ١٥٠ الف لاجىء ينتظرون التوطين ، واقطار حلف جنوب شرقي آسيا ، وعلى الأخص تايلاند، لا ترغب في أن تترك فيها اعداد كبيرة من اللاجئين ، ويعود ذلك جزئياً إلى أسباب أمنية داخلية . وإذ تستمر مشكلة اللاجئين في الجرجرة ، ويدفع الكساد بالأقطار التي يعاد فيها توطين اللاجئين إلى الحد من برامجها لهذا الغرض ، فإن مخاوف بلاد الملجأ الأول يحتمل ان تنمو .

وقد صارت الآثار المباشرة للكساد الاقتصادي العالمي على اقتصادات اقطار حلف جنوب شرقي آسيا بشكل عام مصدر القلق الأكبر لها ، ذلك أن النمو الاقتصادي في هذه الأقطار انخفض بحدة بالمقارنة مع التقديرات الأسبق ، ففي اجتماع الروابط الاقتصادية لأقطار حلف جنوب شرقي آسيا في ديمباسار في إندونيسيا في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) روجعت تقديرات وتائر النمو التي كانت قد وضعت في عام ١٩٨٢ وتراوحت بين ٦,٥ بالمائة و ١٠ بالمائة وخفضت إلى ٢,٦ بالمائة ـ ٦ بالمائة .

وهكذا ، اجبرت كافة اقطار حلف جنوب شرقي آسيا على إعادة صياغة برامجها التنموية جذرياً في بعض الأحيان . وواجهت اندونيسيا التي تعتمد اعتماداً بالغاً على دخلها النفطي نقصاً قياسياً في عوائد الموازنة بلغ نحو ٢٠ بالمائة في عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ، ويحتمل ان تكون موازنة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ الأكثر تقشفاً منذ اواخر التسينات . كذلك نقصت احتياطيات اندونيسيا من القطع الأجنبي ، التي بلغت ١٠,٦ مليار دولار في آذار (مارس) ١٩٨٢ ، إلى النصف تقريباً بحلول آذار (مارس) ١٩٨٣ . ومع ذلك فإن أسوأ قحط عرفته اجزاء كبيرة من الأراضي الاندونيسية منذ عقد سيجبر اندونيسيا على استيراد ١,٥ مليون طن من الارز على الأقل في عام ١٩٨٣ . أما الفليبين فكانت في ضائقة أشد ، إذ بلغ العجز فيها قرابة مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، بالمقارنة مع الرقم القياسي الذي بلغ ٥٧٠ مليون دولار بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٩ . ولم يكن أمام الفليبين بعد سنتين من الحفز المالي لمكافحة الكساد خيار سوى تخفيض

الانفاق الحكومي تخفيضاً جذرياً في وقت بدا فيه التململ في البلاد متصاعداً . كذلك انهت تايلاند العام بوتيرة نمو رسمية قدرها ٤,٥ بالمائة ، بعد أن كانت تأمل في تحقيق نمو سنوي يقرب من ٧ بالمائة خلال الخطة الاقتصادية والتنموية الخمسية التي بدأت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١ . ولكن رغم هـذا الهبوط ، انخفض التضخم بحـدة من ١٩ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى أقل من ٦ بالمائة في عـام ١٩٨٢ . وهكذا فـإن آفاق تـايلانـد الاقتصادية هي الأفضل بين اقطار حلف جنوب آسيا .

وفي حين يحتمل أن تستمر هذه الدول في تحقيق أداء اقتصادي جيد نسبياً بالمقارنة مع وتائر النمو في الاقتصاديات الغربية ، إلا أن آثار الهبوط خطيرة مع ذلك . فغالبية اقطار حلف جنوب شرقي آسيا تعتبر بشكل عام ان التقلقل الداخلي ، والفرص التي كثيرا ما يمنحها للتدخل الخارجي ، لا يـزال يشكل الخـطر الأمني الكبير الـذي يتهددهـا . لقد حققت هذه الدول خلال السبعينات وتائر نمو مرتفعة بلغت نحو ٧ إلى ١٠ بالمائة ، وولد ذلك توقعات جماهيرية لن يكون بالمستطاع الآن الاستجابة لها . وإذا استمر الكساد فقد تكون هناك تحديات جدية للقـادة الحاليـين وسياسـاتهم رغم ان الافتقار إلى الاستقـرار سيظل على مستوى يمكن معه احتواؤه .

■ الآفاق بالنسبة للهند الصينية :

رغم الهبـوط الاقتصـادي في اقـطار حلف جنـوب شـرقي آسيـا فـإن مجـال القـوة الاقتصادية في المنطقة تحول بصورة ملحوظة لمصلحتها خلال العقدين الماضيين ، وخاصة منذ عام ١٩٧٥ ، فاقتصاد سنغافورة (الذي يقدر بأكثر من ١٢ مليـار دولار اميركي) يقف على المستوى ذاته كاقتصاد فيتنام ، رغم ان عدد سكان هذه الأخيرة يبلغ اكثر من ٢٠ ضعف عدد سكان سنغافورة . ويزيد الناتج المحلي الاجمالي المشتـرك لاقطار حلف جنوب شرقي آسيا الخمسة بـ ١٤ إلى ١٥ مرة عن الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام ، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لتايلاند وحدها قرابة ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لفيتنـام ولاوس وكمبوشيا مجتمعة . وهكذا يتبين ان المخاوف التي شعرت بها اقطار حلف جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٧٥ من قيام فيتنام حيوية اقتصادياً وقادرة على المنافسة لم يكن لها أساس . فمن الواضح الآن انه حتى لو انهيت العزلة الاقتصادية لفيتنام فلن يكون هناك اندفاع لرأس المال الغربي اليها كما لن يكون لديها الكفاءة الفنية والمرونة اللتين تمكنانها من استخدام اي رأسمال او معونة فنية يمكن ان تجتذبها أفضل استخدام .

ومع ذلك فإن القوة الاقتصادية النسبية لأقطار حلف جنوب شرقي آسيا لا يمكن ان تترجم في الحال إلى رافعة ضغط تحمل فيتنام على إنهاء احتلالها لكمبوشيا . وعلى الرغم من النجاحات الدبلوماسية في الأمم المتحدة التي احـرزتها أقـطار جنوب شـرقي حلف آسيـا ، فإن نفقـات سياستهـا الراهنة تجاه كمبـوشيـا آخـذة في التعـاظم . ورغم ان السياسات التي اتبعتها أقطار الحلف ساعدت على تعزيز مقامها كجماعة إقليمية ، إلا أن التوترات الناجمة عن خلافات الأقطار الأعضاء في المجموعة حول هذه السياسة يمكن على المدى الأبعد ان تؤثر على تماسكها وتلحق ضرراً بالغرض الأصلي للمنطقة .

ويبدو على الأغلب ان كمبوشيا ستظل دولة شيـوعية رغم ان اقـطار حلف جنوب شرقي آسيا والقوى الغربيـة ليست مستعدة لـلاعتراف بـذلك . فبـما ان جانب فيتنـام والاتحاد السوفياتي من جهة وجانب الصين والخمير الحمر من جهة أخرى يتقاتلان حول أية حكومة شيوعية يجب ان تسود في كمبوشيا (وليس حول إذا ما كـان يجب ان تكون هناك حكومة شيوعية في كمبوشيا أم لا) فمن غير الواقعي الأمل في التوصل إلى حل غير شيوعي . وقد انتهت إمكانية أن يكسب قادة كمبوشيا غير الشيوعيين اي شيء بخسارة الولايات المتحدة وحلفائها للحرب في فيتنام .

ولا يزال الاضطراب في كمبـوشيا عـائداً بـدرجة كبيـرة إلى استمرار التنـافس بين جناحي الخمير الشيوعيين والقوة الشيوعية الخارجية التي تدعم كل جناح . ويستـطيع حلف جنوب شرقي آسيا عبر نفوذه السياسي كقـوة إقليمية وتـايلانـد بوصفهـا الدولـة المجاورة التي تعبر منهـا الأسلحة إلى القـوة المعاديـة للفيتنامييـن ان تستمر في لعب دور رسمي في استمرار هذا الصدام. لكن لم يثبت أن قدرتها على ذلك كافية لانتزاع تنازلات من فيتنام ، ولا يحتمل ان تكون كذلك في المستقبل . وهناك جانب آخـر للافتقـار إلى الاستقرار في كمبوشيا وهو يعود إلى فقر الخبرة الادارية والتقنية الخميرية . وبسبب هذا النقص ليس هناك أمام شعب الخمير في المستقبل المنظور سوى بديلين واقعيين فقط هما الاعتماد اعتماداً بالغاً على فيتنام والاتحاد السوفياتي أو على الصين .

وعلى هذا فإن المسألة التي يتعين على قادة حلف جنوب شرقي آسيا ان يتفحصوها بقدر أكبر من الدقة هي مسألة أي سياسة تمنح أفضل الفرص لإعادة بناء الهوية الخميرية والاستقلال الذاتي الخميري ضمن نطاق دولة شيوعية . غير أنه يجب عليهم أن يدركوا أن هناك حدوداً ضيقة جداً لقدرتهم على تشجيع التغيير البناء ، ذلك أنهم لا يستطيعون

كغيرهم من القوى الخارجية المعنيـة ان يأملوا واقعيـاً في أن يكونـوا ذوي نفوذ إلا عـلى الهامش . ومع ذلك فإن هذا النفوذ قد يصبح هاماً في النطاق الأوسع ، نـطاق مستقبل شعب الخمير والعلاقات بين حلف جنوب شرقي آسيا وفيتنام والـدرجة التي سيتغلغـل فيها التنافس الصيني ـ السوفياتي الى المنطقة والمستوى العام للتوتر الاقليمي الذي سيؤثر على الأمن الداخلي لدول جنوب شرقي آسيا .

*****

الصين : سعي إلى توازن

منذ وفاة ماوتسي تونغ في عام ١٩٧٦ وقيادة دينغ هسيـاو بينغ البـرغمـاتية تبتعـد بالصين تدريجياً ، وإذ يكن مع بعض التذبذب ، بعيداً عن تركة التطرف الثوري التي خلفها ماوتسي تونغ للبلاد . واتضح ذلك بأجلى صورة في الشؤون الـداخلية ، حيث كان هناك انكار متزايد لتعاليم ماو الراديكالية حول كيفية إدارة الاقتصاد وتنظيم المجتمع وأدوات السلطة . وكان تغيير الفلسفة الاساسية للتنمية الاقتصادية هو المهمة الأولى التي وضعها دينغ لنفسه ، وقد استطاع خلال السنوات الخمس الماضية إحراز قـدر كبير من النجاح . اما المهمة الأصعب ، فكانت إعادة تنظيم البنية البيروقراطية التي ورثها ، ذلك أنها تتهدد قوى شخصية ومؤسساتية راسخة . وقد جرى خـلال عام ١٩٨٢ عـدد من المبادرات الهامة لإعادة بناء الدولة والحزب والمؤسسات العسكرية ، وإذ تستكمل هـذه المبادرات في المستقبل فإنها ستساعد على ضمان ان تبقى السياسات التي اختطها دينغ بعد غيابه من مركز السلطة .

أما في حقل السياسة الخارجية فقد تبنت الصين مـوقفاً أكـثر استقلالاً خـلال عام ١٩٨٢ ساعية إلى توازن أفضل ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في الوقت الذي قامت فيه بتحسين علاقاتها مع أقطار العالم الثالث . ويضرب جزء من هذا التحول في الموقف بجذوره في الكبرياء القومية الطبيعية للصـين ، وكان امـراً متوقعـاً إذ تصبح الصين أقوى وتشعر أنها أكثر أمنا . لكن الكثير من هذا الموقف كان رد فعل على المواقف التي تبنتها القوى الخارجية وعلى الأخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

■ **التطورات المحلية :**

بدأت تترسخ السياسات الاقتصادية التي اختطتها القيادة المعتدلة الراهنة بديلاً للنهج الماوي الأكثر تطرفاً . وليس الاقتصاد الصيني ككل متيناً تماماً ، ولكن كانت هناك تحسنات رئيسية حدث الكثير منها خلال عام ١٩٨٢ . فالأغذية والسلع الاستهلاكية متوافرة بشكل أفضل ، ونتيجة لزيادات الأجور في السنوات السابقة يملك الصيني العادي من الأموال ما يستطيع إنفاقه عليها أكثر من أي وقت مضى . ويبين مسح شامل قامت به صحيفة بيكين اليومية في خريف عام ١٩٨٢ ان الدخل السنوي للفرد الواحد صعد السنة الماضية الى ٢٢٣ يوان (نحو ١١٥ دولار) ـ وذلك رقم قد لا يبدو مرتفعاً ولكنه يشكل زيادة قدرها ٦٦ بالمائة بالمقارنة مع عام ١٩٧٨ . أما الفلاحون (الذين يشكلون نحو ٨٠ بالمائة من الصينيين كافة) فهم في وضع أفضل مما كانوا عليه طوال سنوات نتيجةلإرتفاع الإنتاج الزراعي ولتشجيع النظام لهم على بيع منتجات قطع الأرض الصغيرة الشخصية الخاصة بهم في اسواق الفلاحين « الحرة » . وكان لإدخال نظام مسؤولية جديد أثر جيد ايضاً . وبموجب هذا النظام ينظم الانتاج في اراضي الدولة على أساس العائلات وتعطى حصة من عوائد الانتاج للفلاحين كي يستخدموها كما يرغبون . وتشير إلى الكيفية التي يستخدم بها الفلاحون هذاالدخل الإضافي في زيادة قدرها ١٣ بالمائة في مبيعات الأسمدة ويزادة قدرها ١١,٩ بالمائة في مبيعات المعدات الزراعية في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٢ (بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ١٩٨١) .

وتمثل التحسينات على الجبهة الزراعية أسطع انجازات السنوات الثلاث الماضية (كان حصاد الحبوب عام ١٩٨٢ الذي بلغ ٣٣٥ مليون طن قياسياً) ، لكنها لم تكن الانجازات الوحيدة . فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل (الذين يطلق عليهم مواربة « الذين ينتظرون عملاً ») ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ان النظام يشجعهم على إقامة مصالح خدمات خاصة بهم مثل دكاكين تصليح الدراجات ودكاكين الحلاقة والخياطة والكوي والمطاعم . كذلك نمت الصناعة الخفيفة التي انصب التركيز عليها خلال بضع السنوات الماضية بنحو ١٤ بالمائة ، وتبذل حالياً جهود للتركيز أكثر على الصناعات الثقيلة لتحقيق توازن أفضل بين النوعين . وسيتم تخصيص استثمارات جديدة ، جزءكبير منها من اقطار اجنبية ، لموارد الطاقة المختلفة . فستساعد اليابان على تطوير النفط والفحم والطاقة الهيدروكهربائية ، وتقدم أوروبا واليابان قروضاً سهلة

وتشارك الولايات المتحدة أكثر فأكثر في مشاريع مشتركة للتنقيب عن النفط في عرض البحر واستغلال الفحم وبناء سدود لتوليد الطاقة الهيدروكهربائية .

وقد حدد السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الثاني عشر للحزب في ايلول (سبتمبر) هدفاً طموحاً يتمثل في مضاعفة الانتاج اربع مرات بحلول نهاية القرن ، وذلك هدف قد يكون ممكناً رغم أنه صعب جداً . غير أن هناك عدداً من الصعوبات لا بد من التغلب عليه مثل تقادم المعدات في الكثير من الصناعة الصينية وندرة المدراء الشباب الموهوبين الراغبين في اتخاذ قرارات والإفتقار إلى العمال المهرة والبنية البروقراطية القاتلة التي تخلق روتيناً وإختناقات . وفوق ذلك هناك مشكلة عدد السكان التي سلط عليها الضوء الإحصاء الذي انجز خلال عام ١٩٨٢ . فقد بين هذا الإحصاء ، الذي تم بمساعدة غربية ، أن عدد سكان الصين بلغ في نهاية عام ١٩٨١ ١,٠٠٨,٨٨٢,٠٠٠ (بإستثناء الـ ١٨ مليون شخص في تايوان والـ ٥ ملايين شخص في هونغ كونغ وماكاو الذين تعتبرهم بكين جزءاً من الشعب الصيني) . وما لم تستطع بكين تخفيض وتيرة التوالد إلى أقل من وتيرة الـ ١,٤٥ بالمائة سنوياً التي سجلت في عام ١٩٨١ ، فإنها لن تستطيع ان تبقي عدد السكان على مستوى الـ ١,٢ مليار شخص المرتقب بحلول نهاية القرن . وعلى الرغم من تكثيف جهود التخطيط السكاني ، والعقوبات القاسية التي تفرض على العائلات التي يزيد عدد اولادها عن ولد واحد ، فإن التفضيل التقليدي للعائلات الأكبر (وخاصة للذكور) يوجه ضغطاً قاسياً على سياسات ضبط عدد السكان التي يتبعها النظام . ومع ذلك فإن استمرار النمو المطرد في عدد السكان سيدمر كل فرصة ممكنة للوصول إلى اهداف الصين التنموية الطموحة .

ـ إعادة تنظيم المؤسسات السياسية والإدارية :

يعكس انتظار دينغ هسياو بينغ ورفاقه كل هذه المدة قبل بدء محاولة إعادة بناء آلة الحكم صعوبة هذه المهمة . وهناك سببان أساسيان يدفعان إلى القيام بالمحاولة ، وليس أي من هذين السببين جديد ولكنهما هامان مع ذلك . أول هذين السببين ان القادة الحاليين يرغبون في كنس الحطام الذي خلفته الثورة الثقافية : العدد الكبير من اليساريين الذين لا يزالون في الحكومة والحزب وفي المؤسسة العسكرية الذين يعتقدون ان السبيل الماوي هو السبيل الوحيد ، والمتسلقون الذي حصلوا على مناصبهم خلال الثورة الثقافية ولكنهم الآن غير ملتزمين بالمبادىء اليسارية بل يشكلون مصدر فساد وارتشاء ،

مستعدين دائماً لدعم أية قيادة تسمح لهم بالازدهار رغم مواهبهم الضعيفة . وإذا كـان دينغ يرغب في ان تستمر السياسات التي اختطهـا بعده، فقـد كان عليه إزاحة هـذين العنصرين من مراكز السلطة . ثانيا ، كانت هناك بالاضافة إلى هذه الأسباب السياسية أسباب اقتصادية محض اقترنت معها في بعض الأحيان . فـاليساريـون الذين لم يكـونوا ملتزمين بأهداف دينغ لم ينفذوا هذه الاهداف ابدا إلا دون حماسة ، أما المتسلقون فكثيراً ما كانوا يفتقرون إلى الكفاءة . وكانت هناك أعداد من الكوادر القيادية أكبر مما ينبغي ، والكثير منها كبير السن ، لم يعد حيـوياً وذا خيـال . كذلـك تطورت إمـا بسبب الثورة الثقافية أو بسبب كثافة الجهد الاقتصادي الجديد خلال السنوات الخمس الأخيرة سلسلة من الهيئات غير الضرورية ساهمت في الوزن البيروقراطي الضخم وزيادة الروتين وإحباط المبادرة .

وقد كانت إجابة القادة الصينيين على هذا العدد الغفير من المشـاكل البـدء بإعـادة تنظيم شاملة للهيئات الحكومية . ففي آذار (مارس) أعلن رئيس الوزراء خططه لجهاز الحكومة المركزي وبدأ في تنفيذها . وسيتم بموجب هذه الخطط تقليل عدد الـوزارات والهيئات التابعة لمجلس الدولة من ٥٢ إلى ٤١ ، وتخفيض عدد الوزراء ونواب الوزراء من ٥٠٥ إلى ١٦٧ . وسيحال ١١ من نواب الرئيس الـ ١٣ إلى التقاعد مما يتـرك اثنين فقط ممن يدعمون الجناح المعتدل ، بينما انخفض عدد المكاتب والدوائر التابعة للوزارات والهيئـات من ٧٢٠ إلى ٤٨٨ وعدد رؤسـاء المكـاتب ومـدراء الـدوائـر من ٢٤٥٠ إلى ١٣٩٨ .

وفي ايار (مايو) كشفت صحيفة الشعب اليومية النقاب عن أن إعادة تنظيم مماثلة تجري في منظمة الحزب المركزيـة ، إذ يجري تشـذيب دوائر اللجنـة المركـزية الـ ٣٠ ، وإنقاص عدد رؤساء الدوائر ونوابهم بنسبة ١٥,٧ بالمائة ، ويعني ذلك تغير معدل عمر الباقين من ٦٤ إلى ٦٠ سنة . وكان من الواضح ان الذين عينوا حديثاً من أنصـار دينغ وهو ياوبانغ الذي كان دينغ قد اختاره في الأساس سكرتيراً عاماً . وأهم هؤلاء المـدير الجديد للمكتب العام للجنة المركزية هوكيلي ، وهو يبلغ من العمر ٥٣ سنة فقط وكان قد قضى مدة الثورة الثقافية في مدرسة إعـادة التثقيف ذاتها الـذي كان فيهـا هو يـاوبانـغ نفسه .

واجتمـع المؤتمر الثـاني عشر للحـزب في الفترة مـا بـين ١ و١١ ايلول (سبتمبـر)

للمصادقة على الخطوط السياسية التي كان قد أقرها الاجتماع الكامل الثالث للمؤتمر السابق في عام ١٩٧٨ وللموافقة على تغييرات أخرى في بنية الحزب أوصى بها دينغ وأتباعه . وتبنى الحزب دستوراً جديداً الغى منصبي رئيس الحزب ونائب الرئيس مما ازال احد مراكز القوى الممكنة (وهو في الواقع المركز الذي كان ماو يحتفظ به) وزاد في أهمية الأمين العام . وخلقت هيئة استشارية مركزية جديدة يوضع فيها على الرف ذوي المنزلة الرفيعة من كبار السن ، وتولى دينغ نفسه رئاسة هذه الهيئة . غير أن أعضاء المكتب السياسي الآخرين الذين كان يتوقع ان يتبعوه لم يفعلوا ذلك ، فظلوا في مناصبهم القيادية .

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية جديدة ، وهنا يمكن بوضوح رؤ ية بصمات المعتدلين . فالأعضاء الجدد في غالبيتهم أصغر سناً ومرتبطين بالخط السياسي البرغماتي ، بينما أزيح كثيرون من الأعضاء الأكبر سناً إلى الهيئة الاستشارية المركزية وطهرت اللجنة المركزية من اليساريين . أما المكتب السياسي الذي انبثق عن المؤتمر فلم يكن نجاحاً لدينغ بالوضوح ذاته ، رغم أنه وحلفاءه يمسكون بميزان القوى في المكتب السياسي وفي لجنته الدائمة معاً . ويتوقع ان يزيدوا من قوتهم إذ يجبر العمر اكبر ثلاثة أعضاء سناً ، بالإضافة إلى دينغ نفسه ، على التخلي عن مناصبهم . ففي آذار (مارس) ١٩٨٣ ، أعلن أن المارشال يي جيان بينغ وعمره ٨٥ عاماً سيتقاعد قريباً بسبب المرض ، ولا يمكن ان يكون العضوان الآخران اللذان يبلغ عمراهما ٧٧ و٧٦ سنة خلفه بكثير .

ـ ترويض المؤسسة العسكرية :

إذا كانت هناك أي تهديدات متبقية لسيطرة دينغ في الهيئات القيادية التي تدير الصين ، فإن هذه التهديدات لا بد أن تأتي من القيادات العسكرية . فهناك اثنا عشر شخصاً ذوو روابط عسكرية من بين أعضاء المكتب السياسي الذين يبلغون ٢٥ ـ ثلاثة منهم مارشالات كبار السن ـ كذلك يشكل أعضاء اللجنة المركزية من العسكريين الذين يبلغ عددهم ٥٠ أكبر كتلة في تلك الهيئة . وكثيراً ما اتهم دينغ نفسه قادة الجيش بأنهم مجموعة غير موثوقة .

وكانت المراتب العليا في المؤسسات العسكرية الجهات المعارضة الأوضح والأكثر تماسكاً للسياسات الجديدة . فالإصلاحات الجديدة الناجحة في الزراعة أثرت سلبياً على التجنيد الذي يعتمد تقليدياً على الفلاحين . فمع تزايد امكانية العيش حياة جيدة في

المزارع ، لم يعد الجيش ، الذي كان فيما مضى يعتبر ملاذاً ذا امتيازات ، يجتذب متطوعين كما في الماضي . ويرى الجنرالات ان السياسة الاقتصادية تتوجه أكثر مما ينبغي نحو السلع الاستهلاكية . ويفضلون أن يروا قدراً أكثر من التركيز على الصناعة الثقيلة وخاصة الصناعة العسكرية . غير أن الخطط الراهنة تقتضي بأن يكون تحديث القوات المسلحة في المرتبة الرابعة والأخيرة من بين مجالات التحديث الأربعة .

وقد تحرك دينغ بين عام ١٩٧٩ ونهاية عام ١٩٨١ ببطء وحذر لتحويل توجه الجيش . فاستبدل احد عشر من قادة المناطق العسكرية الإثني عشر ، كما ان ٢٢ من بين القادة الـ ٢٨ على مستوى المقاطعات جدد ايضاً . غير ان هذه السياسة لم تكن ناجحة تماماً كما يتبين بوضوح من مقالة نشرتها صحيفة جيش التحرير اليومية قبل مؤتمر الحزب وهاجم فيها أحد كبار دعاة الجيش مناحي كثيرة من البرنامج المعتدل . وكانت ضربة دينغ المعاكسة سريعة ، ففي ايلول (سبتمبر) أجبرت صحيفة شنغهاي اليومية التي طبعت المقالة هي ايضاً على إصدار اعتراف بالخطأ ونشرت تحذيراً ضد وجهات النظر « اليسارية الشريرة » . واستبدل مدير الدائرة السياسية العامة للجيش بأحد أنصار دينغ الواضحين ، وعندما استقال قائد الأسطول بسبب المرض في تشرين الثاني (نوفمبر) ؛ استبدل بنائب لرئيس الاركان يعتبر عموماً نصيراً آخر لدينغ ، وتفيد تقارير أن دينغ يخطط لتغيير كافة قادة المناطق العسكريين ثانية في المستقبل القريب ، وقد تم بالفعل إستبدال أربعة من بينهم رئيس مقاطعة كانتون العسكرية الذي اشتهر انه الأكثر عداءً للمعتدلين .

وستساعد هذه الخطوات على دفع المؤسسة العسكرية الى انتهاج الخط ذاته الذي تسير فيه القيادة الراهنة ، ولكن لا تزال المعارضة تتمتع بقدر كبير من القوة . ففي تشرين الثاني (نوفمبر) استبدل وزير الدفاع جين بياو الذي عينه دينغ ولكنه لم يحصل إطلاقاً على رضى المراتب العسكرية العليا بجانغ ايبينغ الذي لا يعرف عن خلفيته ومواقفه الكثير . على أية حال احتفظ دينغ لنفسه في المؤتمر الثاني عشر للحزب برئاسة هيئة الحزب العسكرية بالغة القوة ، ويبدو أن الميزان يميل باتجاه سيطرة حزبية أكبر على الآلة العسكرية الضخمة المعقدة . والأغلب إنه إذا ظل دينغ نشيطاً في السلطة مدة كافية من الزمن (يبلغ عمره الآن ٧٨ عاماً) فإنه سيستطيع كسر المقاومة التي لا تزال المؤسسة العسكرية تبديها في مواجهة حماسه الإصلاحي .

■ السياسة الخارجية :

برهن دينغ وقيادة الحزب حتى الآن عن وعيهم لخطر أن يؤدي اتخاذ إجراءات بعيدة كثيراً عن التفكير اليساري وخاصة فيما يتعلق بالجيش إلى رد فعل ارتدادي . وكان الغزل مع الغرب الذي وسم السنوات ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧١ أحد المجالات التي أثارت تمتمات انتقادية . وربما كانت الحساسية تجاه ذلك تشكل تفسيراً جزئياً للسياسة الخارجية الأكثر قومية وإستقلالاً والتي اصبحت ملحوظة في عام ١٩٨٢ . غير أن التغيرات في سلوك القوى الخارجية كانت هامة هي الأخرى ، ولعبت على الأقل دور تعزيز الميل إلى إيجاد توازن جديد في تعامل الصين مع العالم الخارجي .

ـ تدهور العلاقات مع الغرب :

كانت الإجهادات في العلاقات الصينية ـ الاميركية جلية واضحة في بداية عام ١٩٨٢ . فقد بدا إصرار ريغان على معاملة تايوان على أنها قطر مستقل يستحق دعماً كاملاً إشارة تراجع عن التفاهم الهش الذي كان قد تم التوصل اليه في عام ١٩٧٩ مع إدارة كارتر . وكانت مسألة النزاع المباشرة هي خطة الولايات المتحدة لتزويد تايوان بطائرة عسكرية مقاتلة متطورة . لكن العامل الكامن خلف قلق الصين كان الخشية من أن ريغان ينوي طبقاً لما اشارت اليه خطاباته قبل انتخابه بعث الحياة في سياسة « صينين » . وقد قررت الولايات المتحدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ ان لا تزود تايوان بطائرات مقاتلة متطوّرة بل تسمح لها بتوسيع قاعدة الانتاج المحلي للطائرة الأقدم « ف . ٥ إي تايغر » بدلاً من ذلك . فكان ان أزال هذا المشكلة التي كانت طافية على السطح ، لكن الشكوك ظلت تحت السطح .

واستغرق التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بتزويد الأسلحة إلى تايوان في المستقبل ستة أشهر من المفاوضات بين الديبلوماسيين الصينيين والاميركيين . وسرعان ما صار هذا الحل الوسط ، كمعظم الحلول الوسط ، عرضة لتفسيرات متناقضة ، فقد فسرته الصين على أنه يعني تخفيف المبيعات الاميركية إلى تايوان تمهيداً لايقافها كلها في وقت قريب ، بينما ادعت الولايات المتحدة أن الايقاف الكامل للمبيعات رهن بتوصل بكين وتايبه إلى حل خلافاتهما واتخاذ قرار حول كيفية التعايش معاً . وظل النزاع مستمراً بهدوء طوال ما تبقى من العام ، لكنه اشتعل مرة أخرى في آذار (مارس) ١٩٨٣ عندما أعلنت واشنطن انها تخطط لمبيعات عسكرية لتايوان ستبلغ قيمتها الكلية ٨٠٠ مليون دولار في

عام ١٩٨٣ ، و٧٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . فأصرت الصين على أن ذلك مخالف لاتفاقية آب (اغسطس) ، إذ ان المبيعات للسنتين كلتيهما أكثر من المبيعات للسنة الأساس ١٩٧٩ التي بلغت ٥٩٨ مليون دولار ، فردت الولايات المتحدة أنه إذا ما أخذ التضخم بالحساب فإن الأرقام المرتقبة أقل من ذلك المقدار . وبما ان الولايات المتحدة تعهدت أنها لن تفاوض بكين حول أي الأسلحة ستزود بها تايوان ، فإن من الصعب عليها أن تعدل موقفها . ومع ذلك إذا لم يكن هناك بعض التلاؤم مع وجهات نظر الصين فإن المستقبل يعد بالمزيد من تدهور العلاقة الصينية ـ الأميركية .

ومع تدهور الجو الديبلوماسي برزت مشاكل جديدة تتعلق بالتجارة . فقد ادعت الولايات المتحدة أن الصين تعمد إلى إلقاء سلعها وخاصة المنسوجات في الأسواق الأميركية بأسعار أقل من الأسعار الحقيقية . وهاجمت الصين التأثيرات البيروقراطية التي قالت أنها تحول دون شحن بنود التكنولوجيا الرفيعة من الولايات المتحدة اليها . كذلك اتخذت بكين مواقف معارضة لمواقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسياسة الاميركية في مناطق العالم الثالث وخاصة اميركا اللاتينية وافريقيا الجنوبية .

كذلك أكدت الصين ذاتها في خلافات مع اقطار غربية اخرى . فقد أدى تغيير مقترح في طريقة عرض الحرب الصينية ـ اليابانية في الكتب المدرسية التي تستخدم في المدارس الثانوية اليابانية بالصينيين إلى اتهام اليابان بإنها إنما تعدّل التاريخ لمحو عار ذلك الصدام . وانتهت المشادة عندما انكرت الحكومة اليابانية التغييرات . لكن هذه الحادثة القت ظلالاً من الشك على العلاقة السياسية بين القطرين . وفي ايلول (سبتمبر) أثار إصرار رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر على أن المعاهدات المتعلقة بهونغ كونغ صحيحة ونافذة غضب الصين التي تعتبر هذه المعاهدات « غير متكافئة » وتصر على أن بريطانيا يجب أن تعترف بأنها كذلك . وفي حين أن هذه الصعوبات السياسية لم تؤثر بعد تأثيراً سلبياً على الروابط الاقتصادية النامية ما بين الصين ودول العالم الصناعي ، إلا أنها تنبىء بالمزيد من المتاعب إذ لم تدرك الحساسيات الصينية وتقدر حق قدرها .

ـ تحسن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي :

لا بد أن يكون برود علاقات الصين مع الغرب قد ساهم في الدفء الطفيف الذي طرأ على علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٢ . لكن العامل الأهم كان التغير في رؤى القطرين . فقد أخذت الصين بالاعتبار المشاكل الداخلية السوفياتية والمشاكل التي

يواجهها الاتحاد السوفياتي داخل امبراطوريته الاوروبية الشرقية وفي افغانستان ومع الدول التابعة له التي تشكل عبئاً عليه في اماكن أخرى . وفي حين لا تزال الدعاية الصينية تصور الاتحاد السوفياتي على انه قوة « تسعى إلى الهيمنة » إلا انها لم تعد تصر على أنه يتأهب للهجوم على الصين .

وقد كان الاتحاد السوفياتي يضغط على الصين منذ زمن لبدء حوار جديد بشأن تحسين العلاقات ما بين الدولتين ، ثم قام بتكثيف جهوده في عام ١٩٨٢ عندما تعثرت العلاقات الصينية ـ الاميركية . ويشير قبول الصين في صيف عام ١٩٨٢ لدعوة السوفيات لبدء محادثات إلى أن جليد العلاقات ما بين الدولتين قد بدأ يذوب . لكن الصين عمدت في الجولة الافتتاحية للمحادثات إلى بعث الحياة في قائمة من المطالب القديمة واعتبرتها ثمناً للتطبيع . فأصرت على أن الاتحاد السوفياتي يجب أن ينسحب من افغانستان ويخفف من وثوق علاقته مع فيتنام ويحد من قواته على طول الحدود الصينية ـ السوفياتية وفي منغوليا .

وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى أن تقدماً كبيراً قد احرز . فقد انتهت الجولة الثانية من المحادثات في آذار (مارس) ١٩٨٣ دون ان يكون هناك اتفاق على المسائل السياسية عدا قرار الاستمرار في الحوار . غير أنه تم إحراز تقدم ذي شأن فيما يتعلق بالتجارة . فخلال الاسبوع الثاني من محادثات آذار (مارس) ، أعلن التوصل إلى اتفاقية تجارية لعام ١٩٨٣ ، وتفيد المصادر الصينية أن الحجم الكلي للتجارة بموجب هذه الاتفاقية سيكون ٨٠٠ مليون دولار (وفي ذلك قفزة كبيرة بالمقارنة مع عام ١٩٨٢ حين بلغ الحجم ٣٠٠ مليون دولار ، وكان هذا بدوره ضعف ما تحقق عام ١٩٨١) .

■ الآفاق :

من الأغلب ان يكون دينغ وأتباعه مسرورين لنتائج وآثار مبادراتهم المحلية والخارجية عام ١٩٨٢ . ففي حين لا يزال يتعين عليهم ان يتعاملوا مع المعارضة التي تثيرها جماعات ذات مصالح لا توافق على تفكيرهم وخططهم ، استطاعوا مع ذلك ان يبنوا أساساً صلباً يستطيعون الانطلاق منه إلى الامام . ويتوقع أن يوسع التطهير وإعادة التنظيم اللذان نجما عن إعادة بناء مركز الحكومة والحزب ليشملا مستوى المقاطعات في عام ١٩٨٣ . وإذا ما تحقق نجاح بالقدر ذاته على هذا المستوى ، فإن ذلك سيعطي دفعة للتعافي الاقتصادي الذي يجري الآن ، ويساعد على ضمان استمرار الاستقرار السياسي

حتى بعد أن يترك دينغ مركز السلطة .

أما في حقل السياسة الخارجية فلن يسمح لإعادة التأكيد على مواقف أكثر استقلالية من الاصطدام بحاجة الصين إلى المعونة من الأقطار الغربية خاصة في حقول التكنولوجيا الرفيعة . وكان من شأن الإشارة إلى انفتاح الصين على الاتحاد السوفياتي وتحسن علاقاتها مع أقطار العالم الثالث تذكير الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة ، أنه تتوافر للصين بدائل إذا استمر تجاهل ما تعتبره مصالح حيوية لها . وقد زودت الصين نفسها بعدد من الخيارات التي يمكنها ان تلجأ اليها إذا لم تحظ حساسياتها هذه بقدر من الاهتمام في عام ١٩٨٣ اكبر من ذلك الذي حظيت به في عام ١٩٨٢ . وقد جاء الغاء بكين للمبادلات الثقافية الصينية ـ الأميركية في نيسان (ابريل) ، بعد أن لجأ أحد لاعبي التنس الصينيين الى الولايات المتحدة نذيراً ، بما يمكن توقعه إذا لم يتم ذلك .

* * * * * *

اليابان : نظرة جديدة إلى الدفاع ؟

انتخب ياسوهيرو ناكاسوني رئيساً لوزراء اليابان في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ عندما استقال زينكوسوزوكي في نهاية مدة رئاسته للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم ، التي تبلغ سنتين . وكانت الحكومة اليابانية في الأشهر السابقة منشغلة بالعلاقات التجارية المتوترة باطراد مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، كما كانت قد تعرضت لضغط متزايد من الولايات المتحدة لزيادة قدرة اليابان على الدفاع عن نفسها بقواتها هي وحماية خطوط الملاحة حتى ألف ميل من شواطئها . وأدى تضافر مقاومة اليابان للضغوط التي وجهت عليها فيما يتعلق بالدفاع مع تنامي العجز التجاري الأميركي مع اليابان (الذي وصل أعلى مستوى له عندما بلغ ١٩ بليون دولار في عام ١٩٨٢) إلى تخمينات بأن العلاقات اليابانية ـ الاميركية تقترب بسرعة من الأزمة .

■ قيادة حازمة :

تصرف رئيس الوزراء الجديد بسرعة لتهدئة الوضع . فخلال شهر من توليه منصبه أعلنت حكومته اجراءات تستهدف تسهيل دخول الواردات الاجنبية الى اليابان وقراراً بزيادة الانفاق الدفاعي للسنة المالية ١٩٨٣ بنسبة ٤,٣ بالمائة بالمعايير الحقيقية بالمقارنة مع السنة المالية عام ١٩٨٢ . وبالنظر إلى ان الحكومة اتبعت سياسة مالية ، هي الأكثر

تقشفاً منذ عام ١٩٥٥ ، فرضت تجميد الانفاقات العامة على المستوى ذاته الذي كانت عليه خلال السنة المالية ١٩٨٢ ، فإن زيادة الانفاق الدفاعي أثرت على برامج محلية ذات اهمية سياسية مثل برامج الرفاه الاجتماعي والتعليم العام والأشغال العامة . كما ان ذلك عنى استمرار وجهة ارتفاع الانفاق الدفاعي التي سادت خلال بضع السنوات الماضية وصولاً إلى ٠,٩٨ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي المرتقب (بالمقارنة مع ٠,٩١ بالمائة في السنة المالية ١٩٨١ و٠,٩٣ بالمائة في عام ١٩٨٢) ويتوقع انه يتخطى هذا الرقم حاجز الـ ١ بالمائة الهام سيكولوجياً ، الذي ما زال منذ أمد طويل يكبح توسع القوات اليابانية .

وافترقت مبادرة اخرى من مبادرات السيد ناكاسوني عن سياسة كانت قد اتبعت منذ زمن طويل ، وذلك عندما قررت حكومته في كانون الثاني (يناير) أن تجعل بالامكان نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الولايات المتحدة . ولا بد أن يثير هذا القرار قدراً كبيراً من السجال لإنه يتعارض مع تيار قوي في التفكير الياباني بصدد مبيعات الأسلحة . ففي عام ١٩٦٧ أعلنت الحكومة اليابانية « مبادىء ثلاثة لتصدير السلاح » (وهي ليست صادرات إلى الأقطار الشيوعية ، ولا إلى اقطار تحظر الأمم المتحدة تصدير السلاح اليها ، ولا إلى اقطار تشارك أو يمكن ان تشارك في حرب دولية) ، وقد عززت هذه المبادىء في عام ١٩٧٦ بحيث أصبحت تغطي عملياً أي تصدير للسلاح أو منشآت انتاج الأسلحة . وعندما برزت امكانية الاستجابة الى طلب من الولايات المتحدة بنقل تكنولوجيا عسكرية يابانية اليها ، اقر مجلس النواب الياباني مشروع قرار يحث الحكومة على التعامل مع أية صادرات اسلحة بطريقة حذرة .

كذلك ابدى السيد ناكاسوني رغبة في أن يضع منزلته الشخصية خلف جهود تستهدف الابتعاد عن مواقف تقليدية أخرى . فأكد في زيارة للولايات المتحدة في كانون الثاني (يناير) أهمية التحالف مع الولايات المتحدة مستخدماً عمداً اصطلاحاً كان قد سبب الكثير من المتاعب للسيد سوزوكي ، عندما استخدمه بقدر أكبر من الحرص والمواربة في عام ١٩٨١ . فأكد في مقابلة مع صحيفة أميركية على حاجة اليابان الى اتخاذ موقف دفاعي اقوى كي تواجه الاتحاد السوفياتي . وتفيد التقارير انه شدد على ضرورة تحويل اليابان إلى « حاملة طائرات لا يمكن اغراقها » . لمنع قاذفات باك فاير من اختراق مجالها الجوي ولإعطاء « قوات الدفاع الذاتي » الياباني القدرة على منع الغواصات والسفن

القتالية السوفياتية من العمل في المضائق المحيطة باليابان في حالات الطوارىء .

وقبل زيارتـه لواشنـطن قام السيـد ناكـاسوني بـزيارة نـاجحة بـوضوح إلى كـوريا الجنوبية ، هي اول زيارة يقوم بها رئيس وزراء ياباني لها . وكانت العلاقات بين البلدين صعبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكنها توترت أكثر عندما اختطف كين دى يونغ ، أحد قادة المعـارضة الكـورية الجنـوبية خـلال زيارة لـه إلى اليابـان ، وأعيد بـالقوة إلى سيئول . وقد وافق ناكاسوني في محاولة منه للتغلب عـلى صعوبـات الماضي عـلى طلب مساعدة مالية تقدمت به كوريا الجنوبية (٤ بلايين دولار على مدى ٧ سنوات) ـ كذلك وافق ناكاسوني مع الرئيس شون على أن « السلام والاستقرار في شبه الجـزيرة الكـورية حيوي الأهمية لسلامة واستقرار جنوب شرقي آسيا، بما في ذلك اليابان »، متخذاً بذلك موقفاً واضحاً من مسألة كانت قد اصبحت موضوع سجال منذ أن اثيرت اول مرة عام ١٩٦٩ في بيان مشترك صـدر بعد محـادثات رئيس الـوزراء اليابـاني ساتـو مع الـرئيس الاميركي نيكسون . وتقف خلف القلق بشأن هذا الموقف الخشية من ان تؤدي علاقات اليابان الأمنية بالولايات المتحدة الى توريـطها في صـدامات عسكـرية في شبـه الجزيـرة الكورية . وقد حقق ناكاسوني بزيارته الى كوريا الجنوبيـة وبرغبتـه في تبني مواقف غـير شعبية إلى هذا الحد أو ذاك هدفين في وقت واحد : إذ بدأ علاقة اكثر ايجابية مع كوريا الجنوبية وساعد على تمهيد الطريق لاجتماعـه مع الـرئيس ريغان الـذي يعرف عنـه انه « يثمّن التحالف الأميركي مع كوريا الجنوبية » .

وهكـذا ، ابدى نـاكاسـوني خلال الشهرين الأولين كـرئيس للوزراء قيادة مـاهـرة وإحسـاساً واضحـاً بالاولـويات ـ وتلك خصـائص غـير معتـادة في القـادة السيـاسيـين اليابانيين . غير انه لم يخرج بعد عن إطار السياسات التي اختطها اسلافه . فقـد كانت الوجهة الصاعدة للإنفاق الدفاعي واضحـة خلال السنتـين السابقتـين ، كما أن السيـد سوزوكي أعلن في أيار (مايو) ١٩٨١ هدف الدفاع عن خطوط الملاحة إلى عمق الف ميل . كذلك كانت الجهود لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة مستمرة قبل إستلام نـاكاسـوني منصبه (رغم أن التـركيز كـان حينئذ عـلى النواحي الاقتصادية والمشـاكـل التجارية) ، كما أن رئيس الوزراء اوهارا كان أول من أكد الحاجة الى العمل بتساوق مع الديموقراطيات الغربية الصناعية ، وذلك عندما قرر المشاركة في الشجب الغـربي للغزو السوفياتي لافغانستان . أما التمهيد لدور ياباني في الاستقرار الاقليمي في آسيا فقد قام به

رئيس الوزراء فوكودا الذي بادر إلى اقامة علاقات سياحية وثيقة مع حلف جنوب شرقي آسيا في صيف عام ١٩٧٧ . لكن الأمر المختلف في توجه ناكاسوني هو أنه جمع هذه الخطوط كلها معاً ، ودفع باتجاه تغيير الاولويات ونقاط التأكيد . ولا يزال من المبكر التنبؤ بالكيفية التي سيرتب بها ناكاسوني اولوياته السياسية ، إلا ان اهتمامه بتحقيق قوام دفاعي أقوى أصبح واضحاً ، حتى انه لم يتردد في الإعلان ، وإن يكن مع تحفظات حريصة ، عن قناعته الشخصية بأن الضرورة قد تقضي في وقت من الاوقات بتغيير الدستور لأخذ الدفاع بالاعتبار الكامل .

■ **عوامل كابحة :**

لكن مسألة ما إذا كان السيد ناكاسوني سيستطيع فعلاً تحقيق تغييرات ذات شأن في السياسة الدفاعية اليابانية ما تزال مسألة مفتوحة ، ذلك أن الظروف المحلية ليست مواتية تماماً . فقوة ناكاسوني السياسية داخل الحزب الليبرالي الديموقراطي التي تعتمد على الجناحين اللذين يقودهما رئيسا الوزراء السابقان تاناكا وسوزوكي ، ضعيفة نسبياً . ولا تحظى سياساته على الدوام بإجماع اعضاء الحزب، وقد ظهرت داخل الحزب انتقادات لتأكيده الخطابي على قوام دفاعي أقوى . ولذا فإنه قد يضطر في ظل هذه الظروف إلى تعديل سياساته لاستيعاب وجهة نظر أغلبية الحزب خاصة فيما يتعلق بمسائل تثير جدالاً عنيفاً كمسائل الدفاع والرفاه الاجتماعي . ثانياً ، الحزب الليبرالي الديموقراطي ذاته يواجه صعوبة سياسية بسبب قضية الرشوة التي تورط فيها السيد تاناكا ، وستؤثر نتيجة هذه القضية على موقف ناكاسوني . ثالثاً ، شنت احزاب المعارضة في البرلمان الياباني هجوماً على سياساته .

وقد كان هناك تحول تدريجي مطرد في اليابان باتجاه دعم قدرات دفاعية أقوى وكذلك دعم الترتيبات الأمنية اليابانية ـ الاميركية ، لكن الرأي العام لم يصل إلى درجة ترضي قبول سياسة ناكاسوني الدفاعية . وقد كان هناك كما في اوروبا انتعاش للمشاعر المعادية للأسلحة النووية في السنوات الاخيرة ، لكن على العكس من اوروبا لم يتبلور دعم لجهد دفاعي يقوم على الأسلحة التقليدية أكبر . وعلى هذا فإن تأكيد رئيس الوزراء الخطابي على الحاجة إلى قوام دفاعي أقوى يمكن بسهولة ان يفزع الرأي العام الياباني المتردد . وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الانفاق الدفاعي على حساب البرامج المحلية قد يكون غير شعبي ابداً .

من جهة ثانية ، ما دامت المشاكل التجارية ستستمر بالتأكيد ، رغم الخطوات المترددة التي اتخذها ناكاسوني وأسلافه لفتح السوق الياباني أمام المنتجات الأجنبية ، فإن التراجع عن موقف ناكاسوني الواضح من الدفاع لن تكون له سوى آثار سلبية إضافية على العلاقات مع الولايات المتحدة . فقد اثنى الرئيس ريغان والكونغرس على قرار ناكاسوني بزيادة الانفاق الدفاعي في السنة المالية ١٩٨٣ ، لكنهما معاً اوضحا ايضاً انهما يريدان جهوداً أكبر وأسرع . ولكن بالنظر إلى أن الظروف المالية الدقيقة يحتمل ان تستمر خلال بضع السنوات القادمة على الأقل ، فإن الفجوة بين ما تريده الولايات المتحدة وبين ما تشعر اليابان انها تستطيع القيام به يحتمل على الأغلب ان تتسع .

كذلك يمكن ان تصبح مسألة الدفاع عن خطوط الملاحة ، التي أصبحت نقطة محورية في التعاون الدفاعي بين القطرين ، نقطة نزاع . فسيكون من الضروري للإستجابة للمطالب الاميركية استجابة كاملة زيادة الانفاق الدفاعي بسرعة أكبر وتعديل القوام الدفاعي الراهن كما ينص عليه « برنامج الدفاع الوطني » لعام ١٩٧٦ لكن الأمرين كليهما غير ممكنين . فالكوابح المالية القاسية قد تعيق أية زيادة سريعة في الانفاق الدفاعي والدعم الجماهيري لتغيير القوام الدفاعي الراهن ليس مضموناً .

وبالإضافة إلى ذلك فإن مجرد اقتراح التحول إلى قدرات يابانية عسكرية أقوى ايقظ قلقاً عظيماً في منطقة الهادي ، فأعطى الرئيس الفليبيني ماركوس والرئيس الاندونيسي سوهارتو تصريحات خلال العام تعارض توسيع القوة البحرية اليابانية . فالذكريات المريرة لسلوك القوات اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية لا تزال حية في أقطار جنوب شرقي آسيا التي تخشى أي توسيع للقوة العسكرية اليابانية إلى المنطقة . وقد عبر الرئيس الماليزي ماهاثر خلال زيارة له الى طوكيو في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ عن « اقتناعه » بتأكيدات السيد ناكاسوني بأن البناء الدفاعي الياباني لا يقصد منه سوى الدفاع عن الذات وأن اليابان لن تصبح قوة عسكرية ، ولكن لن يكون من السهل مع ذلك التغلب على المخاوف في اقطار جنوب شرقي آسيا . وتجد هذه المخاوف صدى لها في مشاعر شبيهة داخل اليابان ذاتها .

■ ردود الفعل السوفياتية :

حاول الإتحاد السوفياتي هو أيضاً إستمالة الرأي العام الياباني . فزاد خلال عام ١٩٨٢ في انتقاده للسياسة الدفاعية اليابانية ، وعبر عن هذا الانتقاد بشكل اكثر استفزازاً

من العادة . كما هاجم الخطط الاميركية لحشد طائرات إف ـ ١٦ القاذفة المقاتلة في القاعدة الاميركية في ميساوا في شمالي اليابان بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩ ، وعارض بيان اصدرته تاس في نهاية زيارة ناكاسوني إلى واشنطن دفاعه عن قوام دفاعي عسكري ياباني أقوى . وشجبت موسكو ما ادعت انه انحراف نحو « العسكرية » وذهبت الى حد الإشارة إلى أن اليابان قد تصبح هدفاً لهجوم نووي سوفياتي نتيجة لذلك . والأخطر من ذلك هو الملاحظات التي نقلت عن وزير الخارجية غروميكو من أن الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى التي ستزيد عن تلك التي ستقام في اوروبا بموجب أية اتفاقية قوات نووية متوسطة المدى في جنيف ستحشد في سيبريا . وذهب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي يوري اندروبوف أبعد من ذلك عندما أبلغ القائد الاشتراكي الألماني الديموقراطي فوغل أن جزءاً من قوات الصواريخ متوسطة المدى المحشودة حالياً في أوروبا سيسحب كي يحشد في الشرق الأقصى لموازنة القواعد الجديدة في اليابان (من الواضح أنه عنى بـ « القواعد الجديدة » حشد طائرات « ف ـ ١٦ » في ميساوا وما أعلن عن إرسال مراكب اميركية مزودة بصواريخ « كروز » من طراز « توماهوك » إلى غربي المحيط الهادي) .

وهكذا ، فإن مفاوضات القوات النووية متوسطة المدى اضافت بعداً جديداً ، إلى الإعتبارات الأمنية اليابانية . فالحكومة اليابانية تدعم اقتراح الرئيس ريغان المسمى « خيار الصفر » ، لكن الإشارات إلى أن حكومات أوروبا الغربية قد تسعى إلى تخفيض متوازن كاتفاق وسيط بانتظار الإلغاء الكامل للقوات النووية متوسطة المدى قد ايقظ قلقاً يابانياً من أن أوروبا الغربية قد تقتنع بتخفيض عدد الصواريخ القادرة على الوصول اليها ، حتى ولو كان ذلك يعني ان ما تبقى سينقل بحيث تصبح اقطار آسيوية ضمن مداه .

ولا تعارض اليابان مثل هذا الترتيب فحسب ، بل إنها ايضاً بتأكيدها على الحاجة الى بحث المسألة في نطاقها الشامل بدت تشير إلى الحاجة إلى السعي إلى تخفيض في الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى في الشرق الأقصى في الوقت ذاته ، إذا كان لحلف شمال الأطلسي ان يسعى إلى اتفاقية مؤقتة كهذه فيما يتعلق بالمسرح الاوروبي . وقد اصدرت الولايات المتحدة خلال العام عدداً من الاعلانات الصريحة ، بما في ذلك ما ورد في احدى خطب الرئيس ريغان ، مؤكدة أنها لن تسمح بنقل صواريخ « س . س ـ ٢٠

من اوروبا إلى الشرق الأقصى كجزء من اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي ، لكن المسألة لن تنتهي إلا بعد ان تصل محادثات القوات النووية متوسطة المدى إلى ختامها في جنيف . أما المنازعات بين اليابان واقطار اوروبا الغربية حول هذه المسألة حتى ذلك الحين فلن تفيد غير الاتحاد السوفياتي إذ انها ستضعف إحساس التضامن بين الديموقراطيات الصناعية الغربية ، ذلك الإحساس حيوي الأهمية للتوصل إلى استراتيجية غربية شاملة تجاه الاتحاد السوفياتي .

■ استمرار الشكوك :

يمكن القول بشكل عام أن مبادرات السيد ناكاسوني أكثر تشجيعاً في نطاق الأمن الغربي من تلك التي اتخذها أسلافه . ولكن لا تزال أمامه مسافة طويلة يتعين قطعها . فللإجماع في اليابان وزن أكبر مما للشخصيات في عملية صنع السياسة البريطانية مثلا . وعلى هذا فإن مسألة ما إذا كانت هذه المبادرات ستحرك الرأي العام الياباني فيصبح أكثر تحبيذاً لمشاركة ايجابية أكبر في الأمن الغربي أهم مما قام به فعلاً حتى الآن . غير أن للغرب دوراً يتعين عليه ان يلعبه في هذا الصدد ، إذ ان من المهم قيام الأقطار الصناعية الأخرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بتسهيل مشاركة اليابان في السعي الى الأمن والاستقرار العالميين . وفي هذا النطاق من المهم أن تأخذ الولايات المتحدة وأوروبا الغربية رؤية اليابان لاحتياجاتها الدفاعية بالحساب عند التخطيط الأمني قدر ما هو مهم لهذه الأقطار ان تستمر في حث اليابان على أن تفعل المزيد لتحمل قسطها من العبء .

* * *

VIII. أفريقيا

استحوذت الأحداث في افريقيا الجنوبية على اهتمام صانعي السياسة الغربيين في عام ١٩٨٢ ، ولكن كانت هناك أزمات كثيرة في أماكن اخرى من القارة . فمع انخفاض الطلب على المواد الأولية الافريقية وانخفاض اسعار السلع، اقترب الوضع الاقتصادي في إجزاء عدة من القارة الافريقية من الكارثة . فقد عنى تقلص الأسواق زيادة البطالة ونقص عوائد التصدير بحدة ، وأدى هذا بدوره إلى تحنيط خطط التنمية . وتفاقم هذا الوضع الاقتصادي الصعب في الساحل وأجزاء من جنوب شرقي افريقيا بفعل تمادي القحط وما نجم عن ذلك من نقص في الأغذية ، أما في اماكن اخرى فقد انعكس سوء الاوضاع الاقتصادية من خلال تزايد انتشار الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية .

وما آن حل تشرين الأول (اكتوبر) حتى كانت نيجيريا ، وهي التي كانت احتمالات التنمية فيها الأفضل بين اقطار القارة جميعاً ، تجد نفسها متخلفة عن دفع ديون تجارية روتينية . فقامت الحكومة ، إذ واجهت نقصاً حاداً في القطع الاجنبي ، بالحد من الانفاق الرأسمالي وفرضت قيوداً صارمة على الواردات . كذلك عانت نيجيريا من اندلاع العنف الديني ثانية عندما قام أعضاء من الجماعة الدينية المعروفة باسم « مثياتسيني » بأعمال شغب في منطقتي « مايدوغري » و « كادونا » مما أدى إلى مقتل ٥٠٠ شخص . وأثارت هذه الاضطرابات ، بالإضافة إلى صدامات عنيفة بين الأحزاب في ولاية النيجر وتأجيل تسجيل الناخبين في لاغوس بسبب خروقات منهجية ، شكوكاً بصدد استقرار نيجيريا السياسي .

وخبر السودان اضطرابات خطيرة في عدد من مدنه الشمالية في كانون الثاني (يناير) في أعقاب زيادة كبيرة في اسعار المواد الغذائية الأساسية . وكانت الزيادة نتيجة لتخفيض معونات الدعم الحكومي لـلأغذيـة ، وذلك كجـزء من صفقة إجـراءات تقشف طلبها صندوق النقد الدولي مقابل تقديم سلفة بالقطع الأجنبي إلى الحكومة التي كانت تحتاجها حاجة ماسة في خدمة دينها الخارجي . وتوازى مع الاضطرابات في الشمال إحتجاج في الجنوب على خطة غير محبوبة من الناس لتقسيم النصف غير العربي من البلاد إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة إستقلالاً ذاتياً .

واستمرت حكومة الرئيس أوبوتي في اوغندا تواجه مشاكل في تثبيت سلطتها . وأدى استياء الباغندا بشكل خاص من عودة أوبوتي إلى السلطة بنشاط العصابات إلى الانتشار فوصل إلى العاصمة وحولها في شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٨٢ . وتحسن الوضع في مقاطعة النيل الغربي تحسناً كبيراً منذ أوائل عام ١٩٨١ ، عندما كانت المنطقة تحت سيطرة متمردين الى حد بعيد ، ولكن استمرت هجومات الإزعاج التي يقوم بها جنود سابقون من قوات الرئيس السابق عيدي أمين ، يعملون على ما يبدو من قواعد في شمال شرقي زائير وفي جنوب السودان ، على الجيش الاوغندي . واشارت الأسلحة التي قبض عليها حول كامبالا وفي النيل الغربي معاً الى ان الأقطار العربية ، وخاصة ليبيا ، تسلح المتمردين الاوغنديين .

كـذلك واجهت المـوزامبيق مشكلة تمرد حـادة متنامية ، إذ شنت حركـة التحرير الموزامبيقي التي تدعمها جنوب افريقيا هجمات متكررة على خطوط المواصلات الرئيسية بين موزامبيق وزيمبابوي وأرهبت السكان الريفيين والرسميين المحليين في وسط البلاد . فرد الرئيس سـامورا مـاشيل عـلى ذلك بـأن دعا في منتصف العـام إلى بعث الحياة في المليشيات الريفية وإلى إحياء حـرب الشعب . وواجهت زيمبابـوي المجاورة صعـوبات شبيهة، إذ تحدت جماعات المتمردين سلطة الحكومة في منطقة ماتابيلي، حيث يتركز دعم حزب جوشوا نكومو ، اتحاد الشعب الافريقي (زابو) ، فاستجابت الحكـومة بـإرسال قوات إلى المنطقة . وما ان حـل شباط (فبـراير) ١٩٨٣ حتى بـدأت التقاريـر ترد عن استخدام واسع للعنف ضد السكان المحليين . وفي هذه الأثناء خربت جماعات صغيرة من المتمـردين تعمل من جنـوب افريقيـا منشآت في جنـوبي زيمبابـوي . وأشار اختيـار الأهداف التي شنت عليها الجماعات التي تـدعمها جنـوب افريقيـا هجماتهـا في هذين

القطرين الى ان بريتوريا كانت تحاول تعزيز اعتمادها على جنوب افريقيا بـأن تجعل من المستحيل عليهما تطوير روابط بديلة الواحد منهما مع الآخر .

وكـانت هناك ثـلاث محاولات انقـلابية كبيـرة في عام ١٩٨٢ ، اكبـرها المحـاولـة الانقلابية التي قام بها سلاح الجو الكيني في آب (اغسطس) ضد حكومة الرئيس دانييل اراب موي . ولم تقمع هذه المحاولة إلا بعد مقتل ٢٠٠ شخص وبعد ان وقع بالممتلكات في نيروبي ضرر يقدر بـ ٤٠ مليون دولار . وجاءت هذه المحاولة تتويجاً لفترة من الاهتياج السياسي في كينيا التي كانت تعتبر سابقاً واحدة من أكثر دول افريقيا السوداء استقراراً . وكانت الأشهر السابقة قـد شهدت اعتقـال ومحاكمـة عدد من اسـاتذة الجـامعة بتهمـة التخـريب ومحاكمـة عدد من رسْميي الحكـومة الكبـار بتهمة الخيـانة ومضـايقـة رجـال الصحافة الـذين يتخذون مـوقفاً نقـدياً من نـظام موي وتـطهير حـزب الاتحاد الـوطني الافريقي الحاكم من العناصر المعارضة . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) انتقلت البؤرة الى افريقيا الغـربية حيث تحدّى عدد من ضبـاط الصف حكومـة جيري رولينغـز في غانـا وأطاحت عناصر من الجيش نظام زيربو في فولتا العليا .

***

صدامات مستمرة

كانت هناك ضمن الصورة القائمة بشكل عام في افريقيا ثلاث مناطق عانت بشكل خاص من الاضطراب والصدام الأهلي ، وهي منطقة القرن وتشاد والصحراء الغربية .

■ **القرن الافريقي :**

منذ أوائل الستينات والقرن الافريقي يعاني من صدامات داخليـة وصدامـات بين الدول ذات علاقة بصورة رئيسية بمطالبة الصومال بمنطقة الاوغادين في إثيـوبيا وبمنـطقة الحدود الشمالية في كينيا من جهة ، وبصراع الشعب الارتيري من اجل تحقيق المصير من جهة أخرى . وكان التدخل السوفياتي والكوبي قـد مكن النظام الإثيـوبي بحلول اواخر عام ١٩٧٨ من صد القوات الصومالية وطـردها من الاوغـادين واستعادة السيـطرة على الجزء الاعظم من ارتيريا ، لكن الجهود التي بذلت خلال الفترة مـا بين عـامي ١٩٧٩ و١٩٨١ للقضاء على الحركات الانفصالية في ارتيـريا ومقـاطة تيغـره المجاورة لم تـواجه نجاحاً يذكر .

وفي أوائل عام ١٩٨٢ شن النظام الاثيوبي حملة « النجم الأحمر » التي كان يأمل أن تكون الحل النهائي للمشكلة الارتيرية . فتضافرت هجمات ضخمة بالمدرعات والمشاة على معاقل الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا في منطقة نقفه ، مع برنامج للدعاية السياسية والإعمار الإقتصادي قصد به كسب قلوب وعقول سكان المقاطعة . ولكن بعد عدة اسابيع من القتال العنيف في افابت وحول برقه قرب الحدود السودانية بدا أن القوات الإثيوبية التي بلغ عددها نحو ١٢٥ الفاً تكبدت خسائر فادحة واجبرت على الإنسحاب . وفي تلك الأثناء ترك تركيز القوى على الحملة في ارتيريا مواقع الحكومة مكشوفة في اماكن أخرى من البلاد ، مما أدى إلى تجدد القتال في مقاطعة تيغره حيث شنت الجبهة الشعبية لتحرير تيغره هجومات على الثكنات وخطوط المواصلات بين أديس بابا وارتيريا . وما أن حل منتصف عام ١٩٨٢ حتى كانت الحكومة قد اضطرت إلى نقل ٢٠ ـ ٢٥ الفاً من القوات من ارتيريا لمجابهة النشاطات التمردية في هذه المقاطعة ذات الأهمية الحرجة .

وقد أدت الحملة الإرتيرية مقترنة مع قصف قرى الحدود السودانية وإجتياز القوات الإثيوبية الحدود مع السودان ، بالإضافة إلى أن إثيوبيا تؤوي جماعات الأنصار المعادية لنظام النميري ، إلى تدهور العلاقات بين البلدين بعد ٤ سنوات من التحسن التدريجي . وفي منتصف العام حشد السودان قواته بسرعة على طول الحدود ، لكن حدة التوتر خفتت بخفوت القتال في ارتيريا .

بعد ذلك انتقلت بؤرة التوتر الى منطقة اوغادين مرة ثانية ، فقد كان الاضطراب يتنامي في الصومال خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ إذ اشتدت المعارضة لنظام الرئيس سياد بري في العاصمة وكذلك بين العشائر الشمالية التي كانت مستاءة بسبب إجحاف توزيع المعونة التنموية والمناصب الحكومية . وشجعت الشكوك التي ثارت حول قدرة سياد بري على البقاء اثيوبياً على تصعيد دعمها لجبهة الخلاص الديموقراطية المعادية لبري . وفي اواخر حزيران (يوليو) ، اجتازت وحدات من الجبهة يدعمها عدة آلاف من الجنود النظاميين الإثيوبيين الحدود إلى الأراضي الصومالية في حملات باتجاه بالينبالي وغالدوغو وغالاسيو وبيت هوين . واشتد القتال في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ، وأضافت التقارير ان اثيوبيا استخدمت طائرات « ميغ ـ ٢٣ » القاذفة المقاتلة ودبابات « ت ـ ٥٤ » . فناشد بري القوى الغربية تقديم الدعم له ، فاستجابت الولايات المتحدة في

آب (اغسطس) بإقامة جسر جوي لنقل معدات الاتصالات والأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة الخفيفة والذخائر التي بلغت قيمتها جميعاً ٢٠ مليون دولار ، والتي شكلت جزءاً من صفقة اتفق عليها سابقاً مع الصومال لقاء منحها تسهيلات للأسطول الأميركي في ميناء بربره . ونجحت القوات الصومالية بعد أن تعززت قوتها بهذه المساعدة في ايقاف الاندفاعة الإثيوبية ، بينما استفاد بري داخلياً من المشاعر الكامنة المعادية للإثيوبيين التي يحملها السكان الصوماليون . وتوازى الجهد الدفاعي الصومالي مع ازدياد نشاط المنظمة الموالية لسياد بري ، وهي جبهة تحرير الصومال الغربي ، في أوغادين الاثيوبية .

ولا يزال القتال المتناثر هنا وهناك مستمراً في اوغادين ، وكذلك النشاط التمردي في ارتيريا وتيغره . ولا تزال هناك تساؤلات حول قدرة النظامين الإثيوبي والصومالي على البقاء ـ فكل منهما واقع في ازمة نتيجة للاختلالات الاقتصادية التي سببتها الحرب ، ونفقات الدفاع والأمن الداخلي المرهقة وآثار سنوات عديدة من القحط ومشاكل اللاجئين الخطيرة . وتواجه إثيوبيا بشكل خاص عجزاً تجارياً هائلاً ، لكن القطرين كليهما يفتقران إلى القطع الأجنبي ، وليست منزلة أي من البلدين التسليفية كافية للحصول على رأس المال من مصادر خاصة . ولذا فإن الاحتمالات بالنسبة للقرن الافريقي هي احتمالات استمرار الأزمة الاقتصادية والإضطراب الداخلي والصراع الإثني والصدام بين الدول . وهذا بدوره يضمن استمرار تدخل الشرق والغرب كليهما في شؤون المنطقة .

■ **تشاد :**

ذلك البلد المدقع فقراً الذي تنخره الانقسامات الدينية والتنافسات الإثنية واحد من اكثر تركات التقسيم الكولونيالي في افريقيا افتقاراً إلى المصداقية . وقد كان تاريخ تشاد عاصفاً أثرت عليه قوى خارجية تأثيراً كبيراً ، وخاصة الحرب الأهلية المديدة (من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٩) بين الحكومة المركزية التي يدعمها الفرنسيون وبين اجنحة شرقية وشمالية متنوعة ضمتها بشكل مهلهل جبهة التحرير الوطني « فرولينات » ، تلك الحرب التي لم تنته إلا بإقامة حكومة انتقالية مهزوزة . وأدى تجدد الصدام بين الأجنحة المختلفة إلى تدخل ليبي في خريف عام ١٩٨٠ دعماً لغوكوني عويدي قائد أحد الأجنحة الرئيسية لفرولينات ، « قوات الجيش الشعبي » . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ ، أعلنت ليبيا وحدة بين القطرين ، لكن الفكرة وضعت على الرف بهدوء في وجه معارضة

صلبة من أقطار المنطقة الأخرى وتمرد تزايدت فعاليته في تشاد الشرقية من جانب رجال العصابات التابعين لحسين حبري وجناحه المسّمى « قوات جيش الشمال » ، الذي مولته وسلحته السودان ومصر والولايات المتحدة ، بعد أن أفزعها جميعاً الوجود الليبي المتنامي في ذلك البلد . وفي تلك الأثناء أخذ عويدي يتململ وبدأ يبحث عن بدائل للدعم الليبي . وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ ، وبعد أن تلقى ضمانات من الرئيس ميتيران بتقديم مساعدة عسكرية فرنسية ودعم ديبلوماسي ومالي لقوات تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تحل محل الليبيين ، طلب عويدي من قوات الرئيس القذافي ان ترحل ، ففعلت ذلك في تشرين الثاني (نوفمبر) . وليس من الصعب استشفاف الأسباب التي حدت بالليبيين إلى الإذعان : الإصابات الكثيرة ، والعبء المالي للتورط في تشاد في وقت كانت فيه العوائد النفطية تتناقص ، والرغبة في اجتناب اضعاف فرص تسلم الرئيس القذافي لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية الذي كان من المقرر ان يتم في آب (اغسطس) ١٩٨٢ ، وتشتت القوات الليبية في وقت أخذت فيه التوترات مع مصر والسودان والولايات المتحدة تتصاعد بعد اغتيال الرئيس السادات . غير أن وصول قوات منظمة الوحدة الافريقية لم يحل مشاكل عويدي ، إذ لم يكتمل قوامها أبداً ورفض جنودها النيجيريون والزائيريون والسنغاليون ، الذين بلغ عددهم ٣٥٠٠ ، القتال في الميدان ضد قوات حبري أو مقاومة تقدمه باتجاه العاصمة . وفشلت قوات عويدي في شن مقاومة فعالة لقوات حبري رغم تدفق اسلحة فرنسية عليها ، ورفض حليف عويدي الرئيسي الكولونيل عبد القادر كاموغي الزج بالقوات التابعة له ، « قوات الجيش التشادي » ، مقترحاً التوصل إلى تسوية سلمية بدلاً من ذلك . غير أن غوكوني رفض التفاوض مع حبري مصراً على السعي إلى حل عسكري لم يكن يملك اليه سبيلا . وفي هذه الأثناء شعرت منظمة الوحدة الافريقية بالفزع لاستمرار العنف في تشاد ولتزايد نفقات عملية حفظ السلام فيها . فتبنت في مؤتمر القمة المصغر في نيروبي في شباط (فبراير) ١٩٨٢ خطة سلام ، لكن عويدي رفض في الحال هذه الخطة التي حددت مواعيد لوقف إطلاق النار وللمفاوضات بين الأجنحة المتنافسة وإنتخاب حكومة جديدة وانسحاب قوات منظمة الوحدة الافريقية . واستمرت قوات حبري في تقدمها غرباً وجنوباً في إتجاه العاصمة نجامينا التي سقطت في ٧ حزيران (يونيو) ، وفر عويدي اولاً إلى الكاميرون ثم إلى الجزائر وليبيا . وظلت المنطقة الجنوبية التي تسيطر عليها « قوات الجيش التشادي » التابعة لكاموغي خارج سيطرة حبري ، وبقيت وحدات تابعة

« للمجلس الديمقراطي الثوري » التابع لأصيل أحمد نشيطة في الشرق ، لكن عدداً من الأحداث غير المتوقعة ساعد حبري على تعزيز موقعه . فقد قتل أصيل أحمد أوثق حليف لليبيا في تشاد في حادث ، وحدثت شقاقات في قوات كاموغي . وتعثرت جهود التوصل إلى تسوية بين حبري وكاموغي ، فتعرض كاموغي لضغط عسكري متزايد من قوات حبري ومن العناصر المستاءة ضمن منظمته هو . ولما لم يعد موقفه معقولاً هرب إلى المنفى في ايلول (سبتمبر) . وبعد ذلك بشهرين أعلن حبري نفسه رئيساً .

ويشير التفوق الواضح الذي احرزه حبري وجبهته في السياسة التشادية والجهود التي يبذلها لتوسيع نطاق دعمه في جنوب البلاد والاعتراف الدولي المتزايد بحكومته إلى أن أمام تشاد فرصة لتخفت الصدامات الداخلية فيها ، ولربما استطاعت تحويل الانتباه إلى بنيتها التحتية المهشمة والنقص الواضح في الغذاء والتضخم المنفلت في المناطق المدينية والبنية البيروقراطية المتهاوية . غير أن حالات اندلاع قتال متفرقة تبدؤها قوى تابعة لعشيق بن عمر ، خليفة أصيل أحمد ، تستمر في غويرا وعوادي ، في الوقت الذي استعاد فيه عويدي رضى ليبيا وأعلن مع ثمانية من الأجنحة الأحد عشر التي شكلت الحكومة الانتقالية عام ١٩٧٩ « حكومة سلام وطني » في بردعي في اقصى الشمال . ولذا فإن أي تفاؤل بشأن مستقبل تشاد لا بد أن يكون متحفظاً .

■ **الصحراء الغربية :**

منذ عام ١٩٧٥ وجبهة البوليساريو تخوض حرباً مع المغرب حول الصحراء الغربية وما أن حل عام ١٩٨١ ، حتى كانت ٤٥ دولة قد اعترفت بالجمهورية الصحراوية العربية الديموقراطية التي اقامتها البوليساريو ، بينما كانت منظمة الوحدة الافريقية تمارس ضغطاً متزايداً على المغرب والبوليساريو معاً لحل خلافاتهما . وفي حزيران (يونيو) ١٩٨١ اقترحت لجنة من سبعة من رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وقفاً لإطلاق النار واستفتاء عاماً ، وفي وقت لاحق من الشهر نفسه خلال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في نيروبي وافق الملك الحسن على إجراء استفتاء بشأن مستقبل المنطقة ، لكنه رفض أن يقبل البوليساريو طرفاً مفاوضاً ، مدعياً أنها مشكلة من مرتزقة جزائريين. وأصر على أن يستثني الاستفتاء العام الاف اللاجئين الصحراويين في معسكرات في الجزائر . وفي تلك الأثناء أصرت البوليساريو على اشتراك هؤلاء في الاستفتاء وطالبت بوقف إطلاق النار وإنسحاب القوات المغربية قبل التصويت .

وقد حمي وطيس الحرب ثانية في تشرين الأول (اكتوبر) عندما هاجمت البوليساريو ثكنة مغربية في « غويلتا زيمور » واوقعت بالمغرب افدح خسائر حتى ذلك الوقت وأسقطت مقاتلة نفاثة مغربية بواسطة صاروخ من طراز « سام - ٦ » السوفياتي خلال المعركة ، مما أشار إلى زيادة هامة في تقدم القدرات العسكرية للبوليساريو . وقد اعتبر الملك الحسن ذلك على انه دليل على تورط اجنبي (أي سوفياتي) ، ودعا داعميه الغربيين ، وأهمهم الولايات المتحدة ، إلى زيادة المعونة اليه . وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة والمغرب باردة خلال فترة حكم الرئيس كارتر ، غير ان الرئيس ريغان وافق عندما تولى منصبه على تزويد المغرب بطائرات وهيلوكبترات قيمتها ٢٣٠ مليون دولار بموجب اتفاقية كان قد وقعها كارتر لكنه أخرّ تنفيذها . وفي وقت لاحق من عام ١٩٨١ وافقت وزارة الخارجية الأميركية على بيع دبابات وقطع غيار إلى المغرب بقيمة ١٨٠ مليون دولار . وأصبحت العلاقات أكثر وثوقا في عام ١٩٨٢ ، إذ زادت الادارة مخصصاتها للمعونة العسكرية للمغرب ثلاثة أضعاف وأعقبت ذلك اتفاقية اعطت الولايات المتحدة الحق في استخدام القواعد الجوية المغربية في حال اندلاع ازمة ما في الشرق الأوسط . وفي الصيف أقام البلدان هيئة عسكرية مشتركة مهمتها دراسة خطط لتدريب وحدات مضادة للعصابات نقالة . غير أن علاقات الادارة المتوثقة مع المغرب ودعمها لحملة المغرب في الصحراء الغربية لاقيا بعض المعارضة المحلية . ففي ايار (مايو) صوتت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي بالموافقة على تخفيض المعونة العسكرية إلى المغرب بمقدار النصف ، كما صوتت ايضاً على حظر تدريب أي مغربيين « لأغراض هجومية مضادة للعصابات » وحظر استخدام أي افراد عسكريين اميركيين في المنطقة المتنازع عليها .

ومن الصعب تقييم أثر الحرب على الوضع السياسي داخل المغرب . فقد كانت في بداية الأمر شعبية جداً ، وحاز ضم الصحراء الغربية على دعم الجميع ، بما في ذلك جماعات المعارضة . لكن احداث عام ١٩٨١ أشارت إلى أن قبضة الملك على زمام السلطة أخذت تضعف . ففي حزيران (يونيو) هز البلاد اضراب عام واحتجاجات واسعة على زيادة أسعار الأغذية . ولم تتحسن الظروف كثيراً منذ ذلك الحين . فقد الحقت سنتا قحط قاس أضراراً فادحة بماشية البلاد وسببت انخفاضاً في انتاج الحبوب قدره ٥٠ بالمائة . وفاقم ما نجم عن ذلك من تدفق الفلاحين المدقعين على المدن مشكلة

البطالة التي كانت حتى بدون ذلك مستفحلة ، بينما كان التخضم يبلغ نحو ٢٠ بالمائة . ولذا وعلى الرغم من المساعدة العسكرية والاقتصادية الاميركية الكبيرة ، فإن الحرب تشكل عبئاً على الموازنة لا تستطيع المملكة تحمله ببساطة ، خاصة وأن السوق العالمي لسلعتها التصديرية الرئيسية ، الفوسفات ، ضعيف .

على أية حال ، لم يكن هناك تكرار للعنف في عام ١٩٨٢ . وتفيد التقارير جميعاً أن الملك لا يزال محبوباً كما أن المعارضة العلنية للحرب بين المدنيين والعسكريين لا تزال محدودة . وبالاضافة إلى ذلك ، استقر الوضع العسكري في الصحراء الغربية خلال العام . ففي منتصف العام اتم المغرب بناء حاجز رملي طوله ٦٠٠ كيلو متر يفصل القطاع الشرقي الهام اقتصادياً عن الصحراء ، وفشلت محاولات البوليساريو اختراق هذا الحاجز . ونتيجة ذلك من وجهة النظر العسكرية، أصبح المغرب يسيطر على ١٠ بالمائة من المنطقة بينما تتمتع البوليساريو بحرية حركة نسبية في الـ ٩٠ بالمائة المتبقية . أما داخل الحاجز فقد تحسن الوضع الأمني بحلول تموز (يوليو) إلى درجة أن المغرب استطاع إعادة فتح مناجم فوسفات بوقراع بعد أن اغلقت ٦ سنوات .

ويبدو أن الاحتمالات المستقبلية فيما يتعلق بالصحراء الغربية هي استمرار الصدام على مستوى منخفض . فليس هناك ما يدل على تضعضع تصميم المغرب ، بينما تستطيع البوليساريو الاستمرار في نشاطها العسكري ما دامت ليبيا والجزائر تمدانها بالأسلحة والأموال . ودعم البوليساريو شعبي ومحبوب في الجزائر بصورة خاصة ، وعزوف المغرب عن توسيع الحرب بمهاجمة قواعد البوليساريو داخل الجزائر يعني ان الجزائر لا تواجه سوى مخاطر ضيئلة ولا تتحمل نفقات كبيرة في دعمها للبوليساريو .

■ **منظمة الوحدة الافريقية :**

كان لصدامي تشاد والصحراء الغربية آثار قاسية على منظمة الوحدة الافريقية . ففي اواخر شباط (فبراير) ١٩٨٢ سمح الامين العام للمنظمة للجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية بحضور اجتماع لوزراء منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا محاججاً بأن اعتراف غالبية أعضاء المنظمة بالجمهورية أجبره على قبولها . لكن المغرب وأنصاره عارضوا ذلك وانسحبت ١٩ دولة واجل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي كان مخططاً له ان ينعقد في طرابلس في آب (اغسطس) للسبب ذاته .

وتم التوصل نتيجة لجهود ديبلوماسية حثيثة قامت بها نيجيريا وتانزانيا الى حل وسط بحيث يعترف بالجمهورية الصحراوية عضواً في منظمة الوحدة الافريقية على أن تـوافق على التغيب عن القمة لاجتناب التسبب في انسحاب عدد من الدول من المؤتمر. وبدا أن قبـول البوليسـاريو لهـذا الاقتراح يمهـد السبيل لعقـد مؤتمر القمـة في تشرين الثـاني (نوفمبر) ، ولكن سرعان ما اصبح واضحـاً ان مشكلة اعتراف أخرى تتعلق بتشاد ـ تشكل عقبات جديدة . ففي حين دعمت الدول الميالة لفرنسا ادعاء حبري لمقعد تشاد ، أصرت ليبيا والدول المتقاربة معها مثل اثيوبيا على ان المقعد من حق عويدي . وحاول رئيس المنظمة حينذاك الرئيس الكيني موي ، التوصل إلى حل وسط شبيه بذلك الذي تم التوصل اليه فيما يتعلق بالجمهورية الصحراوية ، لكن القذافي وحبري رفضا مثـل هذا الترتيب معاً . وأدى هذا المأزق بالإضافة إلى رفض مصر والسودان والصومال وغيرها من الـدول حضور مؤتمـر يعقد في ليبيـا إلى ترك الاجتمـاع بلا نصـاب مرة ثـانية . ويشير الانشقاق في منظمة الوحدة الافريقية حول الصحراء الغربية وحول تشاد شكوكاً جدية حول قدرتها على الاستمرار والبقاء وحول نفعها فيما يتعلق بالتعامل مع مشاكـل الأمن الإقليمي .

*****

جنوب افريقيا : مأزق في ناميبيا

استمر التوصل إلى تسوية في ناميبيا مستعصياً على الجهود الكثيفة التي بدأها الغرب في عام ١٩٨٢ . فقد انتهى العام وجنوب افريقيا لا تزال تحتل المنطقة ، كـما استمرت الحرب المتعبة ، وإن تكن ذات كثافة منخفضـة ، بين قـوات جنوب افـريقيا ومنـظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو) . وقد حققت جنوب افـريقيا مكـاسب من وجهة النـظر العسكريـة ، إذ استطاعت ان تـدفع بقـواعد سـوابو الى الخلف بعيـداً في عمق انغولا ، لكن احداث السنة جعلت من الواضح أن التسوية الوحيدة التي ستكون مقبولة وتكسب اعترافاً دولياً ايجابياً لا بد ان تكون تسوية سياسية وليس عسكرية .

■ **دور « مجموعة الاتصال » الغربية :**

استمرت الولايات المتحدة كما في عام ١٩٨١ في لعب الدور الرئيسي في المفاوضات

التي قامت بها « مجموعة الاتصال » (المشكلة من فرنسا وكندا والمانيا والولايات المتحدة) . وقد ذهب شيستر كروكر مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الافريقية الى انه لا يمكن التوصل إلى تسوية دون اذعان جنوب افريقيا ، ولكن لا يمكن إقناع جنوب افريقا بالتخلي عن سيطرتها على ناميبيا إلا إذا استجيب لاهتماماتها الامنية المحقة . وبالمقابل طالما ظل هناك ٢٠ ألف جندي كوبي في انغولا ، فإن بريتوريا لا يمكن ان تفكر في الانسحاب ولا يمكن ان تقنع الناخبين جنوب الافريقيين بتسوية . وعلى هذا الأساس استطاعت الولايات المتحدة في عام ١٩٨١ إقناع حليفاتها المتشككات بعض الشيء بقبول سياسة مزدوجة ـ الاستمرار في « التعامل البناء » مع جنوب افريقيا وفي الوقت ذاته محاولة إقناع انغولا بقبول سحب القوات الكوبية .

وقد بدا في اوائل عام ١٩٨٢ أن هذه السياسة قد تعطي ثمارها . فقد كانت ردود فعل « سوابو » ودول المواجهة (انغولا وبوتسوانا وموازمبيق وتانزانيا وزامبيا وزيمبابوي) إيجابية على الاتجاه العام لاقتراح « مجموعة الاتصال » للتوصل إلى اتفاق على سلسلة من المبادىء تضمن في دستور ناميبيا في المستقبل . وإذ حققت مجموعة الاتصال هذا القدر من النجاح ، استدارت للمسألتين اللاحقتين ، طبيعة (ومهمات) قوات الرقابة على وقف إطلاق النار التابعة للأمم المتحدة قبل الانتخابات الناميبية ، وجدول انسحاب القوات جنوب الافريقية . وكان الجدول الكلي الذي اقترحته المجموعة مضغوطاً ولكنه لم يستثن امكانية الاستقلال مع نهاية العام . غير أن علائم التقدم الديبلوماسي أخذت تبهت ، فقد واجهت قيادة الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا انسحاب ١٧ عضواً من أعضاء الحزب في البرلمان احتجاجاً على سياسات الحكومة الداخلية القائمة على إدخال قسط من الليبرالية ، ولما اصبحت تخشى حركة ارتدادية بين انصارها التقليديين من الأفارقة ، فإنها أصبحت بوضوح تفتقر إلى الثقة الكافية للتوصل الى تسوية في ناميبيا ، في وقت كانت تحتاج فيه الى الاحتفاظ بدعم البيض بخطط الإصلاح الدستوري في الداخل . وتعزز هذا الحذر نتيجة لتشتت « تحالف تورن هالا الديمقراطي » في ناميبيا ، وهو ائتلاف يضم ١١ جماعة إثنية (بما في ذلك البيض) كانت جنوب افريقيا تأمل ان يشكل بديلاً انتخابياً « لسوابو » . فقد عانى التحالف من التمزق طوال عام ١٩٨٢ نتيجة الإنسحابات وحالات الطرد والاتهامات المتبادلة المريرة ، فانسحب رئيس التحالف ، قائد الاوفامبو بيتر كالانغولا ، في كانون الثاني (يناير) وحاول تشكيل ائتلاف وسط جديد ، بينما انسحبت جماعة الحزب الوطني في الشهر

اللاحق . ودفع ذلك كله في ايار (مايو) جنوب افريقيا الى رفض مقترحات « مجموعة الاتصال » المتعلقة بإجراءات التصويت في الانتخابات المخطط لها . فكان في ذلك الغاء للجزء الأكبر من الجهد الديبلوماسي الذي بذل خلاله السنة السابقة ، ثم راجعت « مجموعة الاتصال » تكتيكاتها في محاولة منها لبعث الحياة في المفاوضات التي وصلت إلى مأزق . فتخلت عن طريقتها القائمة على التحرك « مرحلة فمرحلة » وعقدت محادثات « عن قرب » لكافة الأطراف (اجتمعت فيها مجموعة الاتصال مع كل طرف على حدة في نيويورك في تموز (يوليو) املاً في اتمام المفاوضات بحلول ايلول (سبتمبر) وعقد الانتخابات في آذار (مارس) أو نيسان (ابريل) ١٩٨٣ . ولكن عند هذا الحد كان هناك قلق عام خاصة بين دول المواجهة من ان مبادرات جماعة الاتصال ادخلت عدداً كبيراً من التعديلات والتوسيعات على خطة التسوية الاصلية الى درجة أنه حتى لو قبلتها كافة الاطراف دون قيد أو شرط ، فإنها قد تجد أنها لم تعد تمثل الشروط التي وافقت عليها في الأصل .

وهكذا ، كانت المحادثات فاشلة ، وما أن حل صيف عام ١٩٨٢ حتى بدا واضحاً أن جنوب افريقيا لا تتوقع ان يستطيع تحالف « تورن هالا » الديمقراطي حل خلافاته ، وفي ايلول (سبتمبر) حذرت من أنها قد لا تجدد الجمعية الوطنية التي كانت مدتها ستنتهي في تشرين الثاني (نوفمبر) . وعلى الرغم من انها جددت تفويض الجمعية (لمدة ثلاثة أشهر) إلا أنها استمرت تأمل في اقامة إدارة « أكثر تمثيلاً » لناميبيا ، أي إدارة تضم ممثلي الحزب القومي الذي تدعمه غالبية البيض في ناميبيا وتتعاطف غالبية البيض في جنوب افريقيا . غير ان مجلس وزراء تحالف تورن هالا الديموقراطي استقال في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ احتجاجاً على سياسات جنوب افريقيا واستأنفت جنوب افريقيا السيطرة المباشرة على ناميبيا .

وكانت المسائل التي لم يتوصل إلى اتفاق بشأنها بعد هي مسائل النظام الذي سينتخب بموجبه المندوبون الذين سيضعون دستور استقلال ناميبيا ، ومسألة أي الأقطار سيزود فصائل لقوات الأمم المتحدة ، وتاريخ وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا وسوابو . ولم يبد ان المسألتين الأوليين مشكلتان رئيسيتان . فقد عرضت جنوب افريقيا الاختيار بين التمثيل النسبي أو التمثيل على أساس المناطق لاختيار المندوبين ، وتم التوصل إلى اتفاق حول اربعة من الأقطار السبعة التي ستساهم في قوات حفظ السلام ،

ولكن لم يكن بالامكان التوصل إلى موعد لـوقف إطلاق النـار إلا عندمـا تقرر جنـوب افريقيا ان لديها واجهة سياسية مصداقة يمكنها ان تضعها مقابـل سوابـو وفرصـة حسنة نسبياً لاقناع ناخبيها هي بالتسوية .

■ « الارتباط » الكوبي :

كانت مسألة القوات الكوبية في انغولا ، التي حددتها إدارة ريغان على أنها العقبة الرئيسية أمام اتفاق نهائي حول ناميبيا يشمل كل الأطراف بالقدر ذاته من الصعوبة . وعلى الرغم من أن دول المواجهة ودول مجموعة الاتصال نظرت الى هذا الادعاء بكثير من الشك ، إلا أنها وافقت في أوائل عام ١٩٨٢ على انه لا يمكن توقع ان تقدم جنوب افريقيا تنازلات قد تلحق ضرراً بأمنها . وبدا من المعقول الافتراض أنه إذا امكن إقناع الكوبيين بمغادرة انغولا فإن أسباب بقاء جنوب افريقيا في ناميبيا ستتضاءل ـ خاصة وأن وزير خارجية جنوب افريقيا وعد قبل بدء محادثات الغرب بقليل بأن تلتزم جنوب افريقيا التزاماً كاملاً بخطة التسوية شريطة ان يقابلها انسحاب القوات الكوبية .

لكن المحادثات الانغولية ـ الاميركية حول المسألة لم تبدأ بنشاط حقاً إلا عنـدما زار السفير الاميركي المتجول فيرنون والترز لواندا في الاسبوع الثاني من حزيران (يونيو) . وبحلول تشرين الأول (اكتوبـر) لم تكن انغولا قـد اقنعت بتقديم أي تنـازلات رغم محادثات بين وزير خارجيتها ونائب مساعد وزير الخارجية الاميـركي لشؤون افريقيـا . وفي ايلول (سبتمبر) كتب الرئيس ريغان رسالة صريحة إلى دول المواجهة يهدد بانسحاب الولايات المتحدة من مجموعة الاتصال إلا إذا قبل انسحاب القوات الكوبية شرطاً مسبقاً للمزيد من المفاوضات . ولم تترك هذه الرسالة اثراً كبيراً على من تلقوها ، ذلك أنهم منذ بداية الامـر يتخذون مـوقفاً انتقـادياً من ربط مسـألة نـاميبيا بمسـألة انسحـاب القوات الكوبية ، ذاهبين إلى أن استقلال ناميبيا التزام لا تحوطه اية تحفظات فرضه مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية .

وكانت المشكلة في الربط بين القضيتين هي أن استمرار غارات جنوب افريقيا على انغولا هو الذي ابقى القوات الكوبية هناك ، ولولا الأعمال العسكريـة التي قامت بهـا جنوب افريقيـا ، لكانت الحكـومة الانغـولية قـد طلبت من الكوبيـين ان يغادروا قبـل سنوات . غير أن بريتوريا واصلت الضغط عسكريـاً على انغـولا . وما أن حلت نهايـة العام حتى كانت القوات جنوب الافريقية قد اقامت قـاعدتـين في الجنوب (في شيـدي

ونوليلا) ومنها مارست قوات تعدادها ٥٥٠٠ شخص احتلالاً فعلياً لمنطقة نصف دائرية كبيرة امتدت نحو ٧٠ كيلو متراً الى الشمال من الحدود . وحدا هذا الوجود جنوب الافريقي بانغولا إلى سؤال الولايات المتحدة سؤالاً وجدت هذه الأخيرة ان من الصعب الإجابة عنه : من سيحمي انغولا إذا ترك الكوبيون ؟ لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة ان تعطي أي ضمان . فقد بدا انها لا تملك الكثير من وسائل الضغط على جنوب افريقيا ، ولم يكن من المحتمل بالنظر إلى دعم إدارة ريغان لحركة يونيتا المتمردة في انغولا ان تزود حكومة لواندا بدعم عسكري . وهكذا استمرت لواندا تعتمد على القوات الكوبية التي زيد عددها بنحو ١٠ الاف خلال العام لدعم النظام في وجه الهجمات جنوب الافريقية .

وأدت هذه الغارات الى مخاوف بصدد ما يخبئه المستقبل لناميبيا مستقلة . فعندما وافقت بريتوريا رسمياً على الموقف التفاوضي الغربي في بداية العام ، أصرت على أن ناميبيا يجب عندما تستقل أن تدخل في حلف عدم اعتداء مع جاراتها . ومن الواضح ان جنوب افريقيا ستكون الجارة الوحيدة التي يمكن ان تجد الدولة الجديدة نفسها في حالة صدام معها ، وهي بمطالبتها بـ « ضمانات عدم تدخل وعدم استعمال للقوة متبادلة » إنما كانت تحتفظ لنفسها بحق التدخل إذا خرقت هذه الضمانات . وكان رئيس الوزراء جنوب الافريقي قد عرض معاهدات عدم اعتداء على عدد من الدول المجاورة في وقت حذرها فيه من أنها إذا اعطت معونة للمجلس الوطني الافريقي فإنها يجب ان تتوقع أعمالاً انتقامية من جنوب افريقيا . وكشف بوضوح عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه الأعمال الانتقامية عندما قامت القوات جنوب الافريقية في الاسبوع الأخير من كانون الأول (ديسمبر) باجتياز الحدود مع ليسوتو ودخلت عاصمتها وقتلت ٣٧ شخصاً ممن كانت تشتبه في أنهم رجال عصابات تابعون للمجلس الوطني الإفريقي . وعلى الرغم من أنه كان هناك في ليسوتو أكثر من ١١ الف لاجيء من جنوب افريقيا ، بما في ذلك ٥ الاف كان يعتبر ان لهم نوع المنزلة السياسية ، فإن العملية لم تكن على الأغلب تستهدف هؤلاء وحدهم أو تستهدف حكومة ليسوتو ، بل كانت مصممة لتوصيل رسالة إلى الدول المجاورة لا يمكن لسوابو التغافل عنها .

■ الوجود السوفياتي والانتقادات الغربية :

كانت لسياسة الربط الاميركية نتيجتان أخريان لم يكن بالامكان التنبؤ بهما في بداية

عام ١٩٨٢ . أولا ، اصبح الاتحاد السوفياتي الذي كان قد استثني إلى حد كبير من عملية السلام في جنوب افريقيا في عام ١٩٧٨ وتكبد هزيمة ديبلوماسية في زيمبابوي بعد تسوية لانكاسترهاوس ـ قوة هامة في المفاوضات الدبلوماسية مرة ثانية ، إذ لم يكن المزود الرئيسي لسوابو بالدعم المالي والعسكري فحسب ، بل ايضاً خط الدفاع الأخير لأنغولا . وزار وفد انغولي قادة احد اعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير انغولا ووزير الدفاع الانغولي الاتحاد السوفياتي في الصيف لاطلاع القادة السوفيات على محادثات انغولا مع الولايات المتحدة . ومن المعروف ان الوفد بحث المعونة العسكرية بما في ذلك إمكانية تلقي صواريخ سطح ـ جو لتحدي تفوق جنوب افريقيا الجوي .

ويصعب تقويم مدى النفوذ السوفياتي ، لكن هذا النفوذ قد يفسر تصلب موقف « سوابو » في وقت لاحق من العام . ففي المفاوضات التي افضت الى مؤتمر جنيف الفاشل في اوائل ١٩٨١ ، كانت سوابو ، بعد ان شجعها انتصار روبرت موغابي الساحق في زيمبابوي ، متلهفة على التوقف عن الجدال حول النقاط الإجرائية والانتقال بأسرع ما يمكن إلى الانتخابات . وكانت جنوب افريقيا هي المسؤولة عن تأخير العملية إذ انها تنبهت إلى أن « سوابو » ستحرز النصر في نهاية المطاف . ومع ذلك بدأت سوابو تجرجر قدميها في عام ١٩٨٢ رغم الصعوبات الواضحة التي كانت تواجه تحالف تورن هالا الديمقراطي . ولربما في التحذيرات من النوايا الاميركية الرامية الى تسوية الأزمة الناميبية على حساب سوابو ، والتي اطلقها رئيس الوزراء السوفياتي تيخونوف وغيره من الناطقين السوفيات ، إشارة إلى أحد التفسيرات الممكنة . على أية حال ، ما ان حل الخريف حتى كانت الولايات المتحدة قد بدأت تستشير الاتحاد السوفياتي بصدد المسألة . ربما لطمأنته تجاه أهداف جماعة الاتصال . ففي ايلول (سبتمبر) طار السيد كروكر إلى جنيف لمقابلة نائب وزير الخارجي السوفياتي ليونيد اليشيف ، وفي كانون الأول (ديسمبر) طار إلى موسكو لعقد جولة أخرى من المحادثات .

كذلك أصبحت استراتيجية ربط الاستقرار الناميبي بانسحاب القوات الكوبية موضع انتقاد بعض حلفاء اميركا وخاصة فرنسا . وأدت الخشية من أن مسألة الربط قد تستعدي دول المواجهة تماماً بفرنسا في ايلول (سبتمبر) إلى عرض قيام قوات فرنسية بالحلول محل القوات الكوبية ، وقام سام نجوما ، قائد سوابو ، فيما بعد ببحث هذا الاقتراح مع الرسميين الفرنسيين خلال زيارة قام بها لباريس . كذلك بحث الرئيس

ميتيران المسألة مع البرتغال التي كانت قبل ذلـك قد ارسلت قـوات للعمل مـع الجيش الانغولي والتي كانت مستعدة لبحث الدور الذي تستطيع القيام به دعماً لأية قوة فرنسية . وحدت هذه المباحثات التي كانت حتى ذلك الحين دون نتيجة بالسيد كروكر إلى السفر إلى باريس في تشرين الأول (اكتوبر) في محاولة منه للحفاظ على قدر من الإجماع بين الدول الأعضاء في جماعة الاتصال . لكن مقترحات أميركية أخرى للخروج من المأزق لم تحقق تقدماً ملحوظاً فقد رفض وزير الخارجية الفرنسي شيسون اقتراحاً اميركياً بإيقاف إطلاق النار وتمركز قوات تابعة للأمم المتحدة في ناميبيا إلى أجل غير مسمى ، بينما تستمر الادارة جنوب الافريقية الى ان يتم التوفيق بين سوابو والأحزاب السياسية الداخلية في ناميبيا . كذلك لم يتلق الكثير من الدعم اقتراح اميركي آخر بخلق حزام فاصل بين جنوب افريقيا وجاراتها لردع المجلس الوطني الافريقي وسوابو من القيام بعمليـات في جنوب افـريقيا وبالتالي منع جنوب افريقيا من شن غارات على موزامبيق وانغولا .

■ الآفاق :

أصبح واضحاً مع نهاية عام ١٩٨٢ أنه إذ اخذت المجموعـة الاوروبية تلعب دوراً أكثر نشاطاً في المنطقة بدأت المواقف الاوروبية والأميركية من افريقيا الجنـوبية ، التي لم تكن مفاوضات « مجموعة الاتصـال » سوى من جـانب واحد منهـا ، تفترق بسـرعة ، والواقع انه برزت مع نهاية عام ١٩٨٢ امكانية أن لا تستطيع جماعة الاتصال البقاء خلال السنة القادمة ، إذ كان شيسون قد هدد بترك الجماعة ، إذا استمرت جنوب افريقيا في تعطيل المفاوضات . وأخذ الاوروبيون بشكل أعم ينظرون إلى سياسة ريغان تجاه المنطقة على أنها تفتقر إلى الصواب إلى حد خطير .

هكذا وعلى الرغم من أن عام ١٩٨٣ بدأ بانتهاء أجل الجمعيـة الوطنيـة التي كان يسيطر عليها تحالف تورن هالا الديمقراطي ، وانتهى مجلس الوزراء الذي كان يسيـطر عليه التحالف ايضاً ، فإن جنوب افريقيا احرزت بعض النجاحات بـاستغلال سيـاسة إدارة ريغان القائمة على « التعامل البناء » . وكلما استمرت المحـادثات مـدة أطول كلما أصبح من المحتمل اكثر أن تتفتت جماعـة الاتصال وأن تختلف الـولايات المتحـدة مع حلفائها، وقد حذر السيد شيستر كروكر في شهادة له أمام لجنة من لجان الكونغرس في عام ١٩٨١ كافة الأطراف ذات العلاقة بالمشكلة الناميبية من أن الولايات المتحدة ستفك ارتباطها بالمفاوضات إذا شعرت أن وقتها ومصداقيتهـا « يبددان في وهم ديبلومـاسي لا

طائل تحته » . على أية حال ، لم تخفت المقاومة جنوب الافريقية ، وبدت الاحتمالات الدبلوماسية أكثر سوءاً مما كانت عليه قبل ذلك بعام . ومع ذلك هناك دون التوصل إلى تسوية بالتفاوض خطر متعاظم من قيام جنوب افريقيا بنشاط عسكري اوسع واكثف داخل انغولا وما يستتبع ذلك من تقوية النفوذ السوفياتي والكوبي في المنطقة .

* * * *

IX. أميركا اللاتينية

حرب الفولكلاند

كانت حرب الفولكلاند غريبة من نواحي عدة . فلا بد أنها واحدة من حروب قليلة جداً في التاريخ لم يكن أحد الطرفين فيها ينوي الغزو حتى اللحظة الأخيرة تقريباً ، وحارب فيها الطرف ا لآخر ذوداً عن اراض قضى السنوات العشرين السابقة يقول انه لا يريدها حقاً . وكان المضمار العام لهذه الحرب مضمار ارتباك بين قوى العالم وكتلة ، وليس مضمار مؤامرات ، مضماراً لم يتسم بقدر كبير من الانقسامات ومع ذلك لم تكن فيه وحدة إلا بين الحين والآخر . ويمكن القول ان ذلك يعكس جزئياً افتقار الصدام إلى عمق دولي . فقد تأججت العواطف في الصحافة الإسبانية ، التي ظلت في غالبية الاحيان تنشر تقارير عن انتصارات ارجنتينية حتى آخر لحظة تقريباً ، وفي نيوزيلندا ، التي اعارت بريطانيا سفينة . ولكن ، بشكل عام ، كان من حسن الحظ ان بعد المنطقة وبطء العنصر الأساسي الذي تمّ خوض الصراع فيه ، أي البحر ، عنيا أن الأزمة اشتدت ووصلت ذروتها وانتهت دون أن تعرض النظام العالمي للخطر أو تؤثّر على حياة عدد كبير من الناس . وسمح ضيق الصدام بتنوع كبير في ردود الفعل ، كما سمح بالتوصل إلى نتيجة عسكرية له. ولكن إذا كان الصدام في بعض نواحيه ضيقاً فإنه كان شاملاً في مضامينه وتأثيراته . غير أن شمولية المسائل التي اثارها انطمست بفعل الغموض التي ميّز الطريقة التي تم بها التعامل معها .

■ **الحملة :**

حدثت الخطوات الأولى في « أزمة الفولكلاند» في ١٩ آذار (مارس) عندما رسا ٤٢ عاملاً أرجنتينياً على جزيرة جورجيا الجنوبية « ساوث جورجيا) التي تبعد ٨٠٠ ميل إلى

الجنوب الشرقي من جزر الفولكلاند لتفكيك محطة فارغة لصيد الحيتان بموجب عقد تجاري مشروع . لكن هؤلاء العمال لم يتلقوا ترخيصاً من الحكومة البريطانية بالرسو على الجزيرة ، فاحتجت بريطانيا ، لكنها تلقّت ردّاً مفاده أن العمال سيظلون وسيتلقون الحماية الكاملة من الحكومة الارجنتينية . وبعد ذلك ببضعة أيام انتقلت سفينة حراسة بريطانية وثلاثة مراكب تابعة للأسطول الأرجنتيني إلى المياه المحيطة بساوث جورجيا ، ولاحظت تقارير المخابرات البريطانية نشاطاً كثيفاً في القواعد البحرية الارجنتينية . وما أن حلت نهاية آذار (مارس) ، حتى كانت بريطانيا كانت قد ادركت أن غزواً للجزر يوشك ان يقع ، ولكن لم يكن لديها أية خيارات عسكرية متاحة . وفي ٢ نيسان (ابريل) غزت القوات الارجنتينية الفولكلاند وقبضت على الحاكم البريطاني و٦٠ من جنود المشاة ، رغم نداء شخصي أصدره في اللحظة الأخيرة الرئيس ريغان الى المجلس العسكري الحاكم في الارجنتين بعدم استخدام القوة . وفي اليوم التالي احتلت القوات الارجنتينية ساوث جورجيا .

وقد أجابت الحكومة البريطانية بسرعة رغم أنها اخذت على حين غرة . فقد اوقفت في الحال التجارة مع الارجنتين ، وجمدت ١,٥ مليار دولار من الموجودات الارجنتينية في لندن ، وجمعت بسرعة وأرسلت النصف الأول من قوة بحّرية رئيسية باتجه الجزر ، وأقنعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإصدار القرار ٥٠٢، الذي يدعو إلى وقف القتال وانسحاب كافة القوات الأرجنتينية من الفولكلاند وبدء محادثات بريطانية ـ أرجنتينية لحل النزاع ديبلوماسياً . وبالإضافة إلى ذلك اعلنت بريطانيا منطقة حرب حول الجزر إلى مسافة ٢٠٠ ميل (٣٢٠ كلم) .

وبينما كانت قوّة الاسطول البريطاني تتوجه إلى الفولكلاند ، نقلت الارجنتين جنوداً وإمدادات إلى الجزر عن طريق الجو . وأخذ وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيغ يتنقل ما بين لندن وبيونس أيرس في محاولة منه لإيجاد حل سلمي للأزمة . فاقترح خطة تدعو إلى سحب القوات الارجنتينية ومغادرة قوة الاسطول البريطاني وإدارة مؤقتة للجزر تشارك فيها الولايات المتحدة والارجنتين وبريطانيا ، وفيها بعد مفاوضات لحل المسألة المركزية ، مسألة السيادة . وبعد ١١ يوماً من المفاوضات الكثيفة ، أصبح من الواضح أن أياً من الطرفين لن يقدم تنازلات ذات أهمية ، فأنهى هيغ مهمة السلام التي كان يقوم بها . وفي ٣٠ نيسان (ابريل) اعلنت الولايات المتحدة رسمياً أنها ستدعم بريطانيا

في الصدام .

وقد بدأ القتال بين الطرفين على أشده في اواخر نيسان (ابـريل) وفي الاسبـوعين الأولين من أيار (مايو) . ففي ٢٥ نيسان (ابريل) تمكن مشاة البحرية البريطانيون من إحتلال ساوث جورجيا ، وبعد ذلك بأسبوع قصفت القوات البريطانية المطارات في غوز غرين وفي العاصمة بورت ستـانلي ، كـما اغرقت غـواصة بـريطانيـة الطراد الارجنتيني « الجنرال بلغرانو » ، فردت القوات الأرجنتينية بإغراق المدمرة البريطانيـة « شفيلد » . وفي ١٤ ايار (مايو) قامت القوات البريطانية بغارة كوماندوس ناجحة على جزيرة بييل الواقعة مقابل الساحل الشمالي لجزر الفولكلاند الغربية مدمرة ٦ طائـرات ومحطة رادار هامة .

وفي تلك الأثناء استؤنفت الجهود الديبلوماسية . ففي ٧ ايار (مايو) ، اتخذ الأمين العـام للأمم المتحـدة لنفسه دور الـوسيط ، واقترح خـطة تدعـو إلى انسحاب متـزامن للقوات وتعيين إدارة مؤقتة برعاية الأمم المتحدة وبدء مفاوضات حول الوضـع النهائي للجزر . وعلى الرغم من أن المحادثات خلال الاسبوعين اللاحقين احرزت بعض التقدم حول مسألة الانسحاب ، إلا أن مسـألة السيـادة ظلت على تعقيـدها دون حـل . فقد طلبت الارجنتين ان تلزم بريطانيا نفسها بالتخلي عن السيادة على جزر الفولكلانـد قبل بدء المفاوضات ، ولم يكن مثيراً للدهشة أن ترفض بريطانيا ذلك .

وفي ٢٠ ايـار (مايـو) وبعد انهيـار المفاوضـات في الأمم المتحدة ، أمـرت رئيسـة الوزراء البريطانية مرغريت تاتشر قواتها بالاستيلاء على الجزر . وفي اليوم التالي اقـامت القوات البريطانية بدعم من السفن الحربية الطائرات المقاتلة رأس حربة على بعد نحـو ٥٠ ميلاً إلى الغرب من بورت ستانـلي في منطقـة خليج سـان كارلـوس . وبينما كـانت القوات البريطانية تعزز مواقعها بإنزال المزيد من القوات والمعـدات خلال بضعـة الأيام اللاحقة ، شنت الارجنتين هجومات جويـة كثيفة ضـد الأسطول البـريطاني فـاغرقت فرقاطتين ومدمرة والحقت ضرراً بعدة سفن أخرى ، لكنها خسرت خـلال العملية ٣٦ طائرة .

وبعد ذلك بقليل بدأت القوات البريطانية بالتقدم نحـو بورت ستـانلي وداروين ، وفي ٢٨ ايار (مايو) ، وبعد معركة طويلة وصعبة ، استطاعت الاستيلاء على غوز غرين وداروين آسرة ١٤٠٠ ارجنتيني ومزودة مقاتلات «الهاريير» بقاعدة لهـا قريبـة من بورت

ستانلي . ثم تحركت القوات البريطانية خلال الاسبوعين التاليين الى مسافة ١٠ أميال من بورت ستانلي ، بينما قامت السفن البريطانية بقصف الثكنات الارجنتينية هناك . وقامت القوات الارجنتينية باسقاط طائرتي «هاريير» وإلحاق ضرر بالغ بأربع سفن بريطانية ، لكنها خسرت ١١ طائرة أخرى من طائراتها خلال العملية . وفي النهاية ، وفي ١٢ حزيران (يونيو) ، شنت القوات البريطانية هجوماً مفاجئاً على المواقع الارجنتينية خارج بورت ستانلي مباشرة آسرة ٤٠٠ جندي وعازلة البلدة . وبعد ذلك بيومين استسلمت كافة القوات الارجنتينية في الجزيرة .

■ **دوافع الارجنتين :**

ما الذي دفع بالحكومة الارجنتينية الى هذه النتيجة الكارثية ؟ هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الأنظمة السابقة في الارجنتين ترددت حول ما إذا كان يتوجب عليها غزو الجزر أم لا . ويؤكد تقرير التحقيق الرسمي الذي قامت به الحكومة البريطانية حول حملة الفولكلاند (تقرير فرانك) أن قرار المضي بالغزو لم يؤخذ إلا في آخر لحظة . والواقع ان الأمور كافة تشير إلى أن الجنرال غالتييري ، رئيس المجموعة العسكرية الحاكمة ، كان في بداية الأمر يسعى إلى مجرد استخدام الدعوى الأرجنتينية بالسيادة على الفولكلاند لتجميع القوى في مواجهة المتاعب الداخلية التي كان النظام يواجهها .

فقد استعدى النظام قطاعات نافذة من القوات المسلحة ببدئه لتطهير طفيف لبعض أكثر دعاة القمع خلال السبعينات قسوة ، وفي الوقت نفسه كان قد خسر الدعم الشعبي لتشجيعه لسياسات اقتصادية نقدية ، وكاد ينجح في إعادة خلق تحالف ما بين النقابات وبين البيرونيين . هذا كله بالاضافة إلى ان المجموعة الحاكمة كانت منقسمة على ذاتها .

وتمكن رؤ ية مدى عمق العواطف التي تثيرها مطالبة الارجنتين التاريخية بالفولكلاند في أن عدداً من رجال العصابات المنفيين ، الذين كانت عودتهم للارجنتين تعني تعرضهم لخطر الموت ، قاموا بعرض خدماتهم من أجل القضية الوطنية عند بدء القتال . غير مسار الأحداث بين شباط (فبراير) ونيسان (ابريل) يشير إلى أن السلطات الارجنتينية فعلت كل ما في وسعها لتجعل السفارة البريطانية في بيونس أيرس على علم بالاستعدادات للغزو ـ توقعاً من السلطات بأن ترسل بريطانيا فرقاطة أو اثنتين او ربما غواصة للحيلولة دون أي إنزال فعلي للقوات على الجزر . وعندئذ سيلعب التدخل البريطاني دور تعزيز الشعور بالشرعية القومية ، ويتم التوصل إلى وحدة مؤقتة في البلد ،

وهو المعروف بافتقراه إلى ثقافة سياسية حية . لكن الذي فاجأ المجموعة الحاكمة هذه المرة ، كان غياب أي رد فعل بريطاني .

وكانت مسألة الفولكلاند قد أصبحت مشوشة ومختلطة بنقاش بريطاني محلي حول حجم وقوام الاسطول البريطاني في المستقبل . ووضح أن احدى النقاط المركزية لهذا النقاش ما اقترح من سحب سفينة الحراسة القطبية البريطانية الوحيدة « إنديورانس » . وكان قبطان هذه السفينة يحذر لندن باستمرار من الإعدادات الارجنتينية للغزو ، ولكن يبدو أن الحكومة لم تكن راغبة في تحمل احراج تغيير قرارها بصدد السفينة ـ كما كان هناك اعتبار آخر هو ان الغموض البالغ للسلوك الأرجنتيني أدى لا محالة إلى اثارة شكوك فيما إذا كان أي رد فعل بريطاني علني سيحضر القيام بغزو أم يردعه . فهل يفسر ذلك لماذا طلبت السيدة تاتشر في وقت مبكر من آذار (مارس) خطط طوارىء ، ثم لم تفعل شيئاً طيلة أسابيع ثلاثة ؟ المشكلة هي عندما لم تفعل بريطانيا شيئاً شعرت الارجنتين على ما يبدو انه لا بد لها من المضي بالغزو .

والأغلب أن الجنرال غالتييري كان يشعر بقدر من القلق أكبر من ذاك الذي ابداه عندما أخبر الجماهير المحتشدة في بيونيس أيرس أن جزر « المالفيناس » قد أعيدت الى الحكم الوطني . فلو ان التطورات المحلية لم تدفعه ، لكان قد استطاع انتظار سنتين إلى أن يتم تقليص الاسطول البريطاني ، وعندئذ لم تكن بريطانيا لتستطيع القيام برد فعل فعال ، رغم التأكيدات الرسمية بأن العكس هو الصحيح . لكن الذي حصل هو أن مناورة سياسية محلية اساساً أدت إلى أزمة دولية أصبحت تتهدد نظامه . وكانت السياسات الارجنتينية قد اصبحت معتمدة على حساب ما قد يحدث : على ما إذا كانت الأمم المتحدة ستبارك العمل الارجنتيني ، على ما إذا كانت بريطانيا ستلجأ إلى رد فعل عسكري أم لا ، على ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدعم بريطانيا أم لا . وكانت حسابات المجموعة العسكرية الارجنتينية الحاكمة متفائلة إلى حد بائس وخاطئة فيما يتعلق بكل نقطة من هذه النقاط الثلاث . وفي النهاية تعين الوصول إلى قرار بما إذا كانت الحصافة تتطلب انسحاباً ام ان الشرف يتطلب معركة لا طائل تحتها . وتفيد التقارير الأخيرة ان الجنرال غالتييري وقف الى جانب الحصافة والاحتراز ، لكنه هزم داخل المجموعة الحاكمة بتدبير من الادميرال انايا الذي يبدو أن اعتبارات الشرف تكاملت لديه مع الحاجة الى تخليص النظام الارجنتيني . لقد تقرر السلوك الارجنتيني كله عملياً

باعتبارات خارجية وداخلية متصادمة ، وقد كسبت الثانية .

■ **رد الفعل البريطاني :**

كانت الحالة البريطانية مختلفة بعض الشيء ، فعلى العكس من الاعتقاد الشائع ، لم تكن رئيسة الوزراء ولا الحكومة تريدان الحرب ، بل قاما بكل ما في وسعهما من جهود لاجتنابها . وقد أخبرت السيدة تاتشر مجلس النواب البريطاني الغاضب في بداية الأزمة ان هدف الحكومة هو إعادة « الإدارة البريطانية » إلى الجزر . ولكن بعد ذلك مباشرة ، وبعد استقالة اللورد كارنغتون ، أخذ وزير الخارجية الجديد فرانسيس بيم يستكشف كل سبيل ممكن لتدويل النزاع والتسوية المقبلة . وكان المفاوضون البريطانيون يعتمدون في ذلك على تاريخ طويل من المحادثات بين لندن وبيونس أيرس حول جزر الفولكلاند في عملية لم تكن بريطانيا قد أبدت فيها خلال السنوات العشرين السابقة اهتماماً كبيراً بالاحتفاظ بسيادتها على الجزر . على أن المسألة أصبحت ما إذا كان سيتولد لديها الآن اهتمام كهذا . لقد كان من سخرية الأحداث اللاحقة ان نمط التداخل ما بين الأعمال البريطانية والأرجنتينية ضمن لا الحرب ذاتها فحسب بل ايضاً التزاماً عسكرياً بريطانياً بالجزر طوال فترة قادمة سيتطلب منها حشد في الجزيرة يبلغ عددها ضعف عدد السكان .

لقد جمعت بريطانيا فعلاً قوة مهمات ضخمة استجابة للغضب البرلماني والشعبي ، ولكنها على ما يبدو قصدت ان تكون هذه القوة في الأساس وسيلة للضغط على الارجنتين للانسحاب بينما تجري مفاوضات ملحة بين لندن وبيونس أيرس . غير أن المجموعة العسكرية الحاكمة في الارجنتين أخطأت على ما يبدو تقدير الوضع ، واستخلصت أن بريطانيا ليست راغبة في القتال حقاً . ومع ذلك ومهما كان تقدم قوة المهمات البريطانية استعراضياً ، فقد كان من الواضح انها ستضطر إلى القيام بعمل عسكري عندما تصل جنوب الأطلسي ، إن لم يكن لشيء فببساطة لإنها لا تستطيع الانتظار طويلاً في مياه قاسية الظروف .

وقد كان قرار الإستيلاء على ساوث جورجيا غريباً من ناحية عملياتية ، ذلك أن تحقيق هذا الهدف العسكري ، الذي كان بعيداً عن السهولة ، لم يكن ليمنح القوات البريطانية أي ميزات لوجتسية . ولذا فإنه كان بالتأكيد مناورة سيكولوجية وليس عسكرية قصد بها التدليل على استعداد بريطانيا للقتال . ويبدو هذا التفسير اكثر

احتمالاً بالنظر إلى عامل الوقت . فقد كانت أول مناقشة للوضع في مجلس العموم في ٢ نيسان (ابريل) . وتجمعت قوة المهمات في ٥ نيسان (ابريل) ، وخلال الاسابيع الثلاثة اللاحقة ، كانت المفاوضات تجري . ثم اعيد الاستيلاء على ساوث جورجيا في ٢٥ نيسان (ابريل) . وبكلمات أخرى كان التخطيط والأعداد لإعادة الإستيلاء عليها يمضيان في الوقت ذاته الذي كانت تجري فيه المبادلات الدبلوماسية وإلى جانبها . وكان من الواضح ان الحكومة البريطانية لم تكن في هذه المرحلة تحاول إعادة الاستيلاء على جزر الفولكلاند نفسها . والواقع أنها لم تكن حتى ذلك الحين في وضع يمكنها من ذلك . وعلى هذا فإن النتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن الحكومة البريطانية أملت في بداية الأمر أن تؤدي معركة رمزية إلى تسوية ، هذا إذا وصلت الأمور إلى حد القتال إطلاقاً .

غير أن هذا الأمل لم يأخذ بالاعتبار على ما يبدو أمرين ، أولهما أن الارجنتين ربما كانت راغبة في التفكير بمعركة كاملة ، لإنها كانت تعتقد فعلاً أنها تستطيع الكسب والثاني أن المجموعة العسكرية الارجنتينية الحاكمة قد تحمل تفضيل بريطانيا لمعركة رمزية على أنه يعني أنها ليست مستعدة حقاً لمعركة كاملة . فقد كان لدى الارجنتين عند المقارنة البسيطة للقوى المتوافرة محلياً من الأسباب ما يحملها على توقع النصر . وبالنظر إلى المقترحات التي كانت وزارة الخارجية البريطانية تتقدم بها في ذلك الحين يمكن عذرها إذا ظنت أن بريطانيا غير راغبة في القتال ، فقد كان هذا هو الحال بمعنى من المعاني . وعلى الرغم من شجب وزير الخارجية الارجنتيني كوستا منديز للتعنت البريطاني بشدة فإن بونيس ايريس أخطأت عدم رغبة بريطانيا في القتال معتبرة اياها افتقاراً إلى التصميم .

وهكذا ، يمكن القول بشكل عام أن البلدين خاضا الحرب لإن كلا منهما استخلص أن الآخر ليس مستعداً للحرب . فقد لجأت بريطانيا إلى الأمم المتحدة وقبلت الوساطة وشاركت في تحركات دبلوماسية حثيثه بينما كانت تتحرك ببعض البطء باتجاه العمل العسكري . أما الارجنتين المنقسمة على نفسها بين الاعتبارات الداخلية والاعتبارات الخارجية فحاولت أن تنقذ الأمور باللجوء إلى معاهدة ريو . وبدت كذلك واثقة من ان حشداً عسكرياً سيردع هجوماً بريطانياً .

■ دور الولايات المتحدة :

إلى هذا الحد والأحداث تتبع نمطاً كلاسيكياً ، إن لم يكن عادياً . لكن ما كان حاسماً هو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة . وهنا يمكن تقدير الغموض الحقيقي للأزمة

أفضل تقدير . فلو أن الولايات المتحدة كانت راغبة في التوضيح للأرجنتين منذ اللحظة التي عرضت فيها التوسط انها ستقف الى جانب بريطانيا إذا وصلت الأمور حد القتال ، فلربما كانت الحسابات الأرجنتينية بشأن حكمة استخدام القـوة ونتيجتها مختلفـة حقاً . لكن وجهـة نظر وزارة الخـارجية كـانت في ذلك الـوقت أن أية إشـارة من هذا النـوع متعارضة مع طبيعة وأغراض التوسط ذاته ، وأن الالتزام الأول للولايات المتحدة هو أن تبدي نزاهة وعدم تحيز . غير أن هذا الموقف كان في الواقع يعتمد على عدد من اخطاء الفهم الأسـاسية ، وحكم مسبقـاً على كـافة جهـود التوسط بـالفشل وضمن في نـطاق السياسة الارجنتينية ان الحرب ستتبع بلا شك .

كان خطأ الفهم الأول يتعلق بطبيعة التوسط ذاته ، فنادراً ما يكون المتوسطون غير منحازين تماماً . وقد كان هنري كيسنجر قادراً عـلى عرض اتفـاقات فـك اشتباك عـلى الحكومتين المصـرية والسـورية في عـام ١٩٧٤ بالضبط لان الـولايات المتحـدة صديقـة لإسرائيل . أما في حالة نزاع الفولكلاند فإن التصريحات العلنيـة المتكررة أن الـولايات المتحدة صديق وحليف للطرفين لم تؤد إلى شيء سوى تشجيع الأرجنتينيين على التعنت ودفعهم إلى حسـاب أن بريـطانيا لن تحصـل على دعم أميـركي إذا وصلت الأمور حـد القتال .

أما خطأ الحساب الثاني فكان متعلقاً بغرض التوسط . وهنا تتضح في أجلى صورة ضروب الغموض التي اكتنفت الصدام ، فقد قال رئيس تحرير إحدى الصحف الاميركية الاسبوعية الكبرى في ذلك الوقت « إننا نحاول إيجاد صيغة تنقذ ماء وجه تاتشر » . لكن هذا كان خطأ اساسياً ، ذلك أن أي شكل من أشكال التوسط يقصد به تمكين بريطانيا من الخروج برشاقة من مصيدة تركة استعمارية تجاهل طبيعة ما كان حقاً جوهر الأمر . فعلى الرغم من المرونة التي ابدتها الحكومة البريطانية كان ينـظر إلى النزاع في بـريطانيـا بشكل عام على انه نزاع حول مبدأ . وكان المبدأ الغالب ، لا في عين الحكومة البريطانية وحدها ولكن ايضاً في عين احزاب المعارضـة أن الارجنتين يجب ان تسحب قـواتها من ارض استولت عليها بصورة غير مشروعة وبينما كانت المفاوضات تجري . ولا يمكن لأي قدر من المساومة بمستقبل الجزر أن يطمس ذلك . ومع هذا فإن الادلة المتوافرة كلها تشير إلى ان التوسط الاميركي تركز بالضبط على مسألة إدارة الجزر في المستقبل .

وهذه هي النقطة التي يلتقي عندها خطأ الفهم الأول بالثاني ، فلو أن السيد هيـغ

استطاع ان يوضح للمجموعة الحاكمة في الأرجنتين ان الولايات المتحدة ستقف الى جانب بريطانيا بسبب عمل عدواني قامت به الارجنتين ، وأنها لذلك ستدعم بريطانيا في حالة اندلاع القتال ، لكان لمحاولاته التوسط لإيجاد معادلة للمستقبل فرصة نجاح . لكن موقف الحياد المدروس الذي اضطر إلى تبنيه أغضب الحكومة البريطانية لأنه تجاهل هذا المبدأ موضع النزاع وشجع المجموعة الحاكمة في الارجنتين للسبب ذاته ، وكان يمكن للأرجنتين أن تلعب دوراً في تقرير إدارة جزر الفولكلاند في المستقبل لو أنها في المقام الأول كانت مستعدة لسحب قواتها . ولكن لأنها لم تكن على استعداد لهذا ، كانت الحرب هي الخيار الوحيد . ولم تجعل واشنطن ذلك واضحاً في حينه .

وقد قصدت الولايات المتحدة ان تبدو وكأنها تؤيد جانبي القضية لأن مشاغلها الاستراتيجية العالمية الشاملة جعلتها تعتبر الارجنتين حليفاً ممكناً قيماً . وكان هناك اعتباران ، أولهما ضمان أمن جنوب الأطلسي ضد القوة البحرية السوفياتية ، الذي يمكن للارجنتين ، بسبب طولها ساحلها واهتمامها الواضح بالحصول على أسلحة حديثة أن تكون فيه شريكا طبيعياً لجنوب افريقيا ، على الجانب الآخر من المحيط ، والولايات المتحدة . أما الاعتبار الثاني فكان ان اميركا الوسطى أصبحت أحد مراكز الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كما يتبين من حالتي نيكاراغوا والسلفادور . وكانت الارجنتين حليفاً نشيطاً للولايات المتحدة في هذين الصدامين . ولهذين السببين اعتبرت الولايات المتحدة الارجنتين ذخراً . غير ان النظام الذي أيدته بيونس أيريس ، كان كغيره من الأنظمة التي شجعتها ورعتها وأدامتها في أنحاء كثيرة من اميركا اللاتينية نظاماً سلطوياً غير مستساغ وغير مستقر أساساً . لقد كان الحليف الذي وجدته واشنطن في الجنرال غالتييري بحاجة إلى غزو جزر الفولكلاند بسبب هذا الافتقار إلى الإستقرار ، ومع ذلك فإنه وللسبب ذاته كان من الهشاشة بحيث لم يتمكن لا من تعليق العملية العسكرية ولا من البقاء بعد الهزيمة .

وهناك اعتبار آخر . فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تشجع هذه الانظمة وتدعمها بشكل متقطع عن طريق العون الاقتصادي والعسكري يميل سكان هذه البلدان كقاعدة عامة إلى أن يكونوا قوميين ، ومعادين لليانكي ، وذلك أمر يكاد يكون إحدى وقائع الحياة الجغراسية . صحيح ان الجنرال غالتييري كان يخاطب الرئيس ريغان « يا صديقي » ، لكن تعاطيه مع مسألة الفولكلاند سرعان ما تحول إلى استغلال شعبوي

للمشاعر المعادية للأميركيين المنتشرة على كافة مستويات المجتمع الارجنتيني . وفي مثل هذه الظروف كان لا بد لجهود التوسط الاميركية من ان تبدو وكأنها إعلان ضمني بدعم بريطانيا . هكذا اقنع حياد الولايات المتحدة في النزاع بريطانيا أن الإدارة الأميركية إنما تخون القيم المشتركة ، واقنع الارجنتين أنها موالية لبريطانيا . فكانت النتيجة إعاقة التوصل إلى أي حل وجعل الحرب أكثر احتمالاً .

■ المبادىء الدولية والمصالح القومية :

وهكذا، فإن طبيعة السلوك الاميركي في الأزمة ركزت الأضواء على غموض ردود الفعل البريطانية والارجنتينية الى درجة غيبت المبدأ الأساسي موضع النزاع . ومع ذلك فإن الأزمة أثارت قضايا شاملة . وكان رد الفعل العسكري البريطاني يجد تبريره وبالقدر ذاته في مبدأ وفي معيار مصداقية (رغم أن جزءاً من صعوبة تقييم موضوع النزاع في الفولكلاند يكمن في الخلط بين هذين الأمرين) .

بدأت ردود بريطانيا على الأزمة بدعوتها إلى قرار يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم جواز العدوان ، وقد أقر مشروع القرار رقم ٥٠٢ دون فيتو في ٣ نيسان (ابريل) بسبب شمول هذا المبدأ . وبذلك تكون بريطانيا بالاضافة إلى تحقيقها لنصر ديبلوماسي كبير قد قبلت الحاجة إلى حكم دولي على المسائل . لكنها وفي الوقت ذاته جمعت قوة مهمات وأعدت لإرسالها على أساس قومي محض كي تخوض حرباً قومية . وكان البديل الوحيد بعد أن فشلت جهود التوسط الأميركية ان تحرز دبلوماسية الأمم المتحدة توفيقاً ما بين المصالح القومية البريطانية والمبدأ موضوع النزاع . ولكن عندما جاءت وساطة الامم المتحدة وجهود السكرتير العام بيريز دي كويلار ، وجدت بريطانيا نفسها تسعى إلى هدفين لم يكن باستطاعة أحد حتى لو كان دبلوماسياً محنكاً التوفيق بينهما . كان الهدف الاول اعادة تأكيد المبدأ والثاني الدفاع عن المصالح البريطانية وتوكيدها . وكان ذلك ناجماً عن إرسال القوة البحرية البريطانية في وقت كانت فيه قضية الفولكلاند أمام الامم المتحدة .

ولم تكن هناك عملياً علاقة ما بين المصالح القومية البريطانية وجزر الفولكلاند ـ إلا بقدر ما كانت حماية أرواح ورفاه رعايا بريطانيين مصلحة وكذلك مبدأ . فعلى الرغم من التقارير المغالية بشأن احتياطيات النفط في المنطقة (التي تتجاهل صعوبات استخلاص نفط تحت البحر في الظروف المناخية والجيولوجية المعطاة) ، لم تكن لبريطانيا مصلحة

حقيقية في الجزر نفسها ، بل إنها كانت عقبة في سبيل تطوير علاقة تجارية يمكن ان تكون مربحة مع الارجنتين . غير ان المصالح القومية الحقيقية التي رأتها بريطانيا في الفولكلاند تضرب بجذورها في اعتبارات أوسع . أولها اهمية تبيان الارادة القومية، مثلاً في ردع مغامرات مرهقة في اماكن أخرى . وثانيها مبدأ المصداقية العام . فحكومة تكون ضعيفة ومترددة في شأن يتعلق بحياة مواطنيها لا يتوقع أن تكون مقنعة تماماً عندما يتعلق الأمر بنزاعات صيد أو نقاشات موازنة أو مساهمات دفاع أو ما إلى ذلك . أما الاعتبار الثالث فملحق نوعاً ما بالاعتبارين الأولين ، لكنه يتأثر بهما . ويمكن ان يؤثر على مصالح مادية في المستقبل ، فمعاهدة انتارتيكا تنقضي في عام ١٩٩٢ ، ومن بين بنودها تعليق النزاعات الاقليمية . ولبريطانيا والارجنتين دعاوى متصادمة في انتارتيكا ، ولو أن بريطانيا لم تستجب لتحدي الفولكلاند لكان ذلك قد أضعف الدعاوى البريطانية بحق بريطانيا في نصيب من تنمية تلك القارة في المستقبل . وفي كل حالة من هذه الحالات أثر الموقف التي اتخذته بريطانيا على مسائل أوسع من مجرد تلك التي تتعلق بالفولكلاند .

ومع ذلك فقد خيضت الحرب على أساس اعادة الادارة البريطانية ، وكذلك ـ بعد فشل آخر محاولة توسط، إعادة تأكيد السيادة البريطانية . ولهذا السبب اكتسبت بريطانيا سمعة عناد ، ولكن إذا لم تكن حكومة الارجنتين مستعدة لسحب قواتها فقد كان كل ما عدا ذلك موضع نزاع بما في ذلك المبادىء التي تضمنها القرار ٥٠٢ . وكان الغموض النهائي للصدام كله هو أن بريطانيا انتهت إلى خوض حرب قومية حول مسائل عالمية . وكان هذا هو الثمن الذي دفع لقاء محاولات توسط لم تأخذ هذه المسائل بعين الاعتبار في المقام الأول .

*****

الدروس العسكرية لحملة الفولكلاند

أصبح تقييم الشواهد المتعلقة بغزو الفولكلاند وإعادة الاستيلاء عليها مكتملاً بهذا القدر أو ذاك . ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ نشرت الحكومة البريطانية روايتها هي للدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة وانتهت إلى ان « الكثير من الدروس ليس جديداً » وتلك نتيجة كان قد وصل اليها قبل ذلك غالبية المعلقين العسكريين . لقد كانت هذه الحرب بمعنى من المعاني على الأقل « تقليدية » إلى حد ملحوظ : فقد بدا أن

المزايا العسكرية التقليدية قد انتصرت من جديد ، وأن تكتيكات تقليدية بوضوح استخدمت ، كما لم تتضمن المعدات التي استخدمت كلها تقريباً آخر ما في التكنولوجيا العسكرية . وقد جربت بعض الأفكار الجديدة والمعدات الجديدة للمرة الأولى خلال الصدام، لكن التجربة التي استنبطت من ذلك كانت جداوها بشكل عام أقل بكثير من خبرة الصدام مثلاً ما بين سلاح الجو الإسرائيلي وسلاح الجو السوري ووحدات صواريخ أرض ـ جو السورية في لبنان في حزيران (يونيو) . ومع ذلك فإن من الواضح انه قد تم تعلم كثير من الدروس مما سيحسن أداء الأسلحة البريطانية في المستقبل . وتتعلق اكثر التعديلات أهمية بالهجمات على مدارج المطارات والتزود بالوقود في الجو والدفاع الموضعي عن السفن ضد الهجومات الجوية والهجومات بالصواريخ وتحسين قدرات الحرب الالكترونية .

ويبدو بشكل عام انه لم يكن هناك في مجرى الصدام ما أثار دهشة بريطانيا ، إذ كانت قد توقعت بدقة غالبية الاخطار والمصاعب التي يحتمل أن تنشأ ، واتخذت من الاجراءات ما استطاعت للتعامل معها . وكان احد نواحي الأعداد للحرب الأكثر جدارة بالملاحظة هو المدى الذي أمكن فيه تعديل المعدات في وقت قصير جداً . فقد ابدي الكثير من الحذق وتم القيام بتعديلات تقنية فائقة خلال أيام بدلاً من أسابيع .

كانت قوة المهمات البريطانية في كثير من النواحي غير مناسبة للقيام بعمليات طويلة الأمد في مياه ذات ظروف صعبة جداً وضمن مدى ضربات العدو ، وكان القادة يعلمون ذلك . فقد كانت القوة تفتقر إلى السفن البرمائية ووسائط انذار مبكر منقولة جواً كافية كما إلى قدرات استطلاع كافية . وكان مدى طائراتها القليلة محدوداً وكذلك حمولتها ، كما أن قدرتها على الاعتراض البعيد كانت لا تذكر . وبالاضافة إلى ذلك كانت قدرتها على حرمان العدو من استخدام مدارج مطاراته محدودة أيضاً. وبالاضافة إلى ذلك تقلصت قدرتها على القيام بعمليات نقل بالهيلوكبترات - وهي التي كادت لا تكون كافية منذ البدء ـ بشكل درامي نتيجة فقدان سفينة الشحن « أتلانتيك كونفيير » وكل ما كان عليها من الهيلوكبرات تقريباً . ولم يكن بالامكان تصحيح أي من هذه النقائص بسرعة ، أو في غالبية الحالات ابداً .

وكان من في موقع المسؤولية بعيدين عن الثقة الكاملة بأن النصر مضمون ، واعترفوا فيما بعد انهم كانوا قلقين . ويبدو أن النتيجة العامة هي ان حسن الحظ وافتقار

الأرجنتينيين إلى الكفاءة ساهما معاً في النجاح النهائي للحملة . وقد خفت القلق بقدر هام حالما انزلت القوات الارضية على الشاطىء . فقبل تحقيق الإنزال كانت النتيجة مشكوكاً فيها جداً ، أما بعد ذلك فقد بدا على الدوام أن من المحتمل هزيمة الحامية الارجنتينية وخاصة بعد الأداء الرديء نوعاً ما للجيش الارجنتيني في المراحل الأولى ، على ساوث جورجيا وفي غوز غرين وداروين ، وليست هناك رواية ارجنتينية للأحداث يمكن الاستفادة منها ، ولكن يمكن القول أن التكتيكات الارجنتينية كانت خاطئة على ما يبدو من ثلاث نواحي على الأقل . اولاً ، بعد اغراق الطراد « الجنرال بلغرانو» انسحب الاسطول الأرجنتيني لحماية المياه الساحلية الارجنتينية ولم يتحد قوة البحرية البريطانية لا بالسفن السطحية ولا بالغواصات . ثانياً ، بدا ان قوات الارجنتين الجوية غير قادرة على استخدام ما توافر لديها من موجودات كبيرة في غارات كبيرة ولم تستخدم طائراتها إلا باعداد صغيرة جداً (على العموم اربع) . وهكذا لم تكن قادرة ابداً على إشباع الدفاعات الجوية البريطانية ، كما أنها لم تبد ابداً قدرة على تغطية الطائرات القاذفة بحزام دفاعي من الطائرات المقاتلة يستطيع إبعاد طائرات « هاريير » البريطانية ، ثالثاً ، كانت هناك الغلطة الحاسمة المتمثلة بمهاجمة السفن المرافقة لسفن الانزال وهي المسلحة بكثافة بدلاً من مهاجمة سفن الإنزال غير المسلحة نفسها . فعلى الرغم من ان الخسائر التي نجمت عن ذلك في المدمرات والفرقاطات البريطانية خطيرة إلا انه لم يتوافر إطلاقاً احتمال ان تكون حاسمة ، فقد كانت هذه عملياً هي العناصر الوحيدة المتوافرة جداً في قوة البحرية البريطانية والتي كان بالامكان استبدالها بسهولة . ومن هنا فإن القوات الجوية الارجنتينية ، إذ بددت قوتها ضد وحدات التغطية البريطانية ، إنما خسرت فرصة إيقاع ضرر حاسم بالعناصر البرمائية التي لم يكن استبدالها ممكناً . ويبدو ان اكثر الخسارات جدية من ناحية لوجستية ـ اتلانتيك كونفيير ـ كان عرضياً ، وليس نتيجة تقدير حريص وذكي لما كان حقاً الهدف المنكشف الوحيد . وباختصار سهلت أخطاء الارجنتين المشاكل التي كانت تواجهها قوة البحرية البريطانية . ولا يقصد بهذا القول ازدراء المهارة وحسن الحكم اللذين ابداهما قادة القوات الارجنتينية ورجالها بل هو إشارة إلى المصاعب الكبيرة جداً التي واجهوها في القيام بعملية من هذا النوع ، وكيف إن هذه العملية كان يمكن أن تخطىء بسهولة في عدد من المراحل .

وكانت هناك بعض الدروس الأقل مباشرة أو الأقل وضوحاً مما افترض في الأساس . فمثلاً لم يكن فشل الكثير من القنابل الأرجنتينية في الانفجار عند إصابتها

سفناً بريطانية هو المهم قدر السبب الكامن وراء هذا الفشل . فلم تكن هذه القنابل بشكل عام فاسدة كما افاد كثير من التقارير بل كانت الطائرات التي القتها مجبرة على الطيران على علو من الانخفاض لم يترك في كثير من الحالات وقتاً كافياً بين إطلاق القذيفة وإصابتها للهدف كي تتم عملية تسليحها الاتوماتيكية بالصواعق والسبب الذي أجبر هذه الطائرات على الطيران بهذا الانخفاض هو فعالية الدفاعات الجوية البريطانية على الارتفاعات الأعلى . وعلى هذا يمكن الذهاب إلى ان عدد الطائرات التي دمرت فعلاً كان أقل أهمية من وجهة نظر مباشرة من أنها أجبرت على تبني طريقة هجوم غير واقعية ، هي بعينها الطريقة التي يبدو ان الطيارين الارجنتينيين لم يكونوا مدربين عليها .

وبالمثل فإن الدرس الأهم بالنسبة للطائرات البريطانية ليس أن طائرة « هارير » طائرة جيدة قتالياً ، بل ان التوازن الجوي يجب ان يحتسب من حيث الوجود الفعال في الجو بدلاً من احتسابه بالإشارة إلى عدد الطائرات المتوافرة . فقد تم عملياً تحييد الميزة التي كانت تتمتع بها الارجنتين من حيث عدد الطائرات والتي بلغت ٦ إلى ١ (بل ويذهب البعض انها كانت ١٠ إلى ١) بواسطة وتيرة طلعات من جانب طائرات « هارير » البريطانية كانت على الأقل أكبر بست مرات للطائرة الواحدة . وإذا تركنا الطقس جانباً يبدو أن الارجنتين لم تكن تستطيع بشكل عام غير أقل من طلعة واحدة للطائرة الواحدة في اليوم فوق جزر الفولكلاند ، أما طائرات « الهارير » فكانت تطير ست طلعات في اليوم (إما من على حاملتي الطائرات او من الأرض)، حتى أن تعب الطيارين حل محل توافر الطائرات بوصفه العامل المقرر. ولم تكن طائرات «الهارير» أفضل بست مرات من الطائرات المقابلة لها ، ولكنها كانت في الجو أكثر منها بست مرات .

كذلك برهن الصدام على مزايا مفهوم الاقلاع والهبوط العمودي ومرونته الفائقة . فقد استطاع نوع واحد من الطائرات ـ « هارير » ـ ان يقوم بمهام طائرات الاعتراض والهجوم الأرضي والهجوم البحري والإستطلاع ، وعمل ايضاً انطلاقاً من الناقلات ومن مهابط ارضية، وانتقلت الطائرات الى مسرح العمليات على ظهر حاملات طائرات أو في سفن شحن أو بقوتها هي (مع تزودها بالوقود وهي في الجو) . وهكذا، أثبتت طائرات الاقلاع والهبوط العمودي جاذبيتها بالنسبة للأساطيل التي لا تستطيع تحمل أعباء سوى عدد قليل من الطائرات ذات الجناح الثابت التي تحمل على حاملات الطائرات .

أما الدرس الآخر فهو أن الغواصات الهجومية التى تعمل بالطاقة النووية سلاح

مدمر ولكن من الصعب استخدامه بشكل متدرج سعياً إلى هدف سياسي . فمهما كانت محاسن ومساوىء إغراق « الجنرال بلغرانو » بالطوربيد (ومن الواضح ان إحدى المحاسن كانت ان ذلك أرعب الأسطول الارجنتيني واخرجه من الصراع) ظهر من تلك الحادثة أنه لم يتوافر للغواصة « كونكرر» سوى طيف محدود من الخيارات. إذ كان يمكنها الاشتباك بالطوربيدات (وما يصاحب ذلك من خطر إغراق الطراد « بلغرانو ») أو كان يمكنها تستمر في متابعته بأكبر قدر ممكن من الاختفاء مع ما يصاحب ذلك من خطر فقد الاتصال او الانكشاف أو كان يمكنها الانسحاب ، لكنها لم تكن تستطيع إعطاء تحذير ولا ببساطة الإعلان عن وجودها دون ان تسبب لنفسها خطراً . ولم تفلت الغواصة البريطانية من السيطرة السياسية بأي معنى من ا لمعاني ، بل على العكس من ذلك تشير كافة الادلة المتوافرة أن قائدها كان يعمل ضمن « قواعد الاشتباك » التي سلمت له، وانه سعى الى الحصول على ترخيص بالاشتباك وحصل عليه ـ ترخيص اعطته رئيسة الوزراء البريطانية على أساس أن الطراد والسفن المصاحبة له بدت تشكل الشعبة الجنوبية من هجوم ذي ثلاث شعب على القوة البحرية البريطانية . هكذا يتبين أن استخدام غواصة هجومية تعمل بالطاقة النووية في وضع كهذا أداة قوية ، لكنها تفتقر الى الدقة بشكل واضح .

ويمكن ايراد دروس أخرى بإيجاز :

ـ تستنفد المخزونات اللوجستية من جميع الأنواع بسرعة كبيرة جداً في الصدامات التقليدية .

ـ لا تعني أعداد القوات شيئاً إذا كانت سيئة التدريب والقيادة، وتغذي بمعلومات خاطئة .

ـ اللياقة الجسدية والروح المعنوية العالية للوحدات الصغيرة حاسمة الأهمية في ظروف المناخ والتضاريس الصعبة إلى درجة قصوى .

ـ يجب أن لا تخشى أية أمة استخدام مايتوافر لها من موجودات مدنية بكثرة ، ويجب ان تتخذ ترتيبات لذلك وقت السلم .

ـ القوات الخاصة هامة الى درجة قصوى لجمع المعلومات ولقدرتها على ايقاع أضرار خطيرة بالعدو وازعاجه .

ـ اهمل ضبط الأضرار في البحر مدة طويلة جداً ونسيت الحاجة الى استخدام مواد

تعيق الإحتراق وغير سامة .

ـ لا يزال للمدفع دور سواء في البحر أو على الأرض .

ـ يمكن للإخلاء السريع للاصابات والقدرة على القيام بجراحة تنقذ الحياة في مواقع متقدمة جداً (ضمن ٦ ساعات) ، أن تخفف الوفيات بشكل كبير .

ـ يستغرق التكيف للقتال وقتاً . وتشكل الأخطاء المبكرة ـ التي تكون في بعض الأحيان مميتة ، كما حدث مع « شيفيلد » ـ اساس التكيف .

ويبدو أن الكثير من الدروس أخذ يحدث أثراً مباشراً على التخطيط الدفاعي البريطاني بالمعنى العام من حيث ان ما استخلص في نطاق جنوب الأطلسي ينطبق على كافة ظروف القتال التي يمكن التنبؤ بها ، وكذلك بالمعنى الأضيق من حيث التأثير على تصميم وقدرات القوات المخصصة للتدخل خارج حلف شمال الأطلسي .

ولعل الدرس العسكري الأوسع انطباقاً بشكل عام هو أن القوات العسكرية (وخاصة القوات العسكرية المحترفة) اكثر مرونة بكثير عملياً مما افترض في السابق . فقد تبين ان قوات دربت ونظمت وجهزت لتقوم بأدوار ضمن حلف شمال الأطلسي قادرة على ان تستخدم استخداماً فعالاً (وإن يكن انتقائياً) خارج تلك المنطقة عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك . وقد كانت هذه القوات في الحالة التي نحن بصددها أفضل تدريباً وتنظيفاً واعداداً بعض الشيء للقتال في جنوب الأطلسي . ومع ذلك يبدو أنه يمكن شراء المرونة بثمن متواضع نسبياً ، كما تنوي الحكومة البريطانية ان تفعل ، وليست هناك حاجة إلى شرائها على حساب تقليص أداء القوات لدورها الأولي (في حلف شمال الأطلسي) . والواقع أن كل ما يجري السعي اليه الآن لتعزيز قدرة قوات متواضعة على العمل خارج منطقة حلف شمال الأطلسي يحتمل ان يكون ذا نفع مباشر لدور بريطانيا في الحلف .

ومع ذلك فإن حلفاء بريطانيا في الحلف لا يودون أن يروها تتخذ لنفسها ثانية دوراً أمنياً دولياً إذا كان سينجم عن ذلك تقليص انتباهها للتحالف . ولذا كانت الورقة البيضاء التي اصدرت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ حريصة على إعادة التأكيد على

التزام بريطانيا بالأمن المباشر لأوروبا وعلى ان تقول ان « هذه الادوار (الاوروبية) تظل في موقع الاولوية في جهدنا الدفاعي » غير أنه يبدو واضحاً ان بريطانيا ، بالاضافة إلى الولايات المتحدة ، ستحاولان ان تعلما دول أوروبا الغربية القارية ان تفهم انه قد يكون للقوات العسكرية بعض النفع خارج منطقة حلف شمال الأطلسي ، وأن درجة متواضعة من المرونة تشكل ميزة عسكرية .

* * * * * *

التوتّر في أميركا الوسطى

عندما تسلمت إدارة ريغان السلطة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ ، أقامت أولى خطواتها في حقل السياسة الخارجية على فرضية ان الإدارات السابقة قللت من قدر التحدي الذي صار يواجهه أمن الولايات المتحدة في اميركا الوسطى . وخلقت الإدارة تبريراً لاستخدام ادوات عسكرية لايقاف التيار بالإصرار على ان كافة الأعمال الثورية هناك يغذيها الاتحاد السوفياتي عبر كوبا . ولكن توجد شكوك جيدة في الولايات المتحدة وبين حليفاتها الاوروبيات ايضاً حول ما إذا كانت المشكلة حقاً مشكلة عالمية وإستراتيجية يمكن حلها بهذه الطرق .

لم تكن أقطار المنطقة الستّة - غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما - تحظى تقليدياً الا باهتمام ضئيل من صانعي السياسة الاميركيين . ويعود ذلك إلى ضآلة حجمها (إذ لا يزيد عدد سكانها مجتمعةً عن ٢٤ مليوناً) واقتصاداتها الضئيلة المتخلفة (كان ناتجها المحلي الاجمالي المشترك في عام ١٩٨٠ نحو ٣٥ بليون دولار) . وبدا وقتاً طويلاً أن هذه الدول تتمتع باستقرار سياسي نسبي في ظل حكامها العسكريين اليمينيين . ولم تكن هناك في منتصف السبعينات بكل تأكيد اية إشارة إلى الاغتراب الذي وسم كوبا ما قبل الثورة وحتى اقطار مثل البرازيل والارجنتين وبوليفيا في أعقاب الثورة الكوبية . غير أنه كان يجري تحت سطح الهدوء تغيير اجتماعي اضعف الاستقرار السياسي لهذه البلدان . وكانت قوة التغيير الرئيسية اقتصادية فبين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠ قفزت القيمة الحقيقية لصادرات اميركا الوسطى ١٨ مرة ، وبين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠ نمت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١١ بالمائة إلى ١٨ بالمائة .

وكان من أثر النمو الاقتصادي خلق طبقة وسطى كبيرة تحدت السيطرة التقليدية للنخب الصغيرة المالكة للأراضي . ومال جزء من هذه الطبقة الجديدة الى الوقوف في صف القوات المسلحة لهذه البلدان ، التي لم تعد مجرّد شرطة خاصة بملّاك الأراضي والتي اصبحت كثيراً ما تستولي على السلطة السياسية لنفسها . لكن جزءاً منها انشق ليشكل احزاباً سياسية جديدة ـ في غالبيتها ديموقراطية مسيحية أو ديموقراطية اشتراكية ـ سعت إلى الحصول على الدعم بين الطبقة العاملة الصناعية المتنامية وبين الفلاحين . كما انشق قسم ثالث ليشكل حركات عصابات اليسار المتطرف .

وانفجر الضغط من أجل التغيير في منتصف السبعينات مع تدهور الوضع الاقتصادي للمنطقة بسبب ارتفاع أسعار النفط وضيق أسواق صادراتها . فانخفض النمو الصناعي من معدل بلغ ٨,٥ بالمائة في السنة في الستينات إلى ٣,٥ بالمائة في السنة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ . وإذ حاولت الأنظمة أن تجد طريقة للخروج من الكساد ، نما الإقتراض الحكومي من معدل بلغ ١,٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٠ إلى ٧,٨ في عام ١٩٨٠ . فولد ذلك تضخماً دون ان يفعل الكثير لتخفيف حدة الهبوط الاقتصادي ، وكانت النتيجة خلق اضطراب أعمق .

■ نيكاراغوا :

هنا تفاقمت المشكلة الاقتصادية العامة بفعل مشكلة سياسية مباشرة . فقد كان ديكتاتور نيكارغوا الجنرال انستاسيو سوموزا الرابع في سلالة حاكمة ، قاعدة قوتها الحرس الوطني الذي يبلغ تعداده ٧ آلاف جندي . وبعد أن هدمت هذه ارضية القسم الأعظم من ماناغوا العاصمة في عام ١٩٧٢ ، أدى تصرف سوموزا عندما استولى لنفسه على جزء كبير من معونات الإغاثة ، بالإضافة إلى اعادة بناء المدينة الى حد كبير على اراضٍ تملكها عائلته ، إلى توليد إستياء واسع الانتشار بين الطبقة الوسطى .

وانفجرت الأمور عندما قتل في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ بدرو يواكيم شامورو ، أحد أبرز رجال حركة المعارضة المعتدلة ورئيس تحرير جريدة البلاد الرئيسية ورأس إحدى عائلات البلاد السياسية الهامة . فأصبحت هجوات رجال العصابات تتكرر أكثر ، وتتوجت في خريف عام ١٩٧٨ باستيلاء جماعة من العصابات أسمت نفسها «الساندنيستيين» (نسبة إلى أحد قادة العصابات المعادين للولايات المتحدة في العشرينات) على الكونغرس النيكاراغوي كله . وما أن حلت نهاية العام حتى كانت

حرب العصابات قد تحولت إلى حرب أهلية كاملة ، استطاع رجال العصابات خلالها احتلال مدن كبيرة والاحتفاظ بها مدة طويلة . وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٩ أجبر سوموزا على الفرار (اغتيل فيما بعد في منفاه في باراغواي) وانتقلت السلطة إلى الساندينستيين .

وقد كان لسقوط سوموزا أثر تنشيطي على جماعات العصابات الصغيرة في الاقطار الأميركية الوسطى المجاورة . فقد زودتهم نيكاراغوا بملجأ يستطيعون العمل منه بحرية ، كما أنها كانت ثانياً أول انتفاضة أميركية لاتينية منذ سقوط باتيستا في كوبا في عام ١٩٥٩ . وثالثاً خلقت فرصة للتغلغل الكوبي والسوفياتي في البر الرئيسي لأميركا الوسطى . وكانت كوبا زودت الساندينستيين بكميات صغيرة من الأسلحة فحسب ، لكنها الآن اصبحت عبر نيكاراغوا المدرب والمزود الرئيسي لحركات العصابات في السلفادور وبدرجة اقل غواتيمالا .

وفي شباط (فبراير) ١٩٨١ ، أصدرت وزارة الخارجية الاميركية ورقة بيضاء تصف فيها بالتفصيل طرق انتقال الأسلحة إلى السلفادور ، وعلى الرغم من ان جزءاً من هذه الورقة قد ثبت خطؤه منذ ذلك الحين ، إلا أن الكثير منها لا يزال مصداقاً ، خاصة الشواهد المتعلقة بالشاحنات والطائرات الخفيفة التي تهرب الأسلحة عبر هندوراس . وبالإضافة الى ذلك فإن نيكاراغوا تستضيف الفي مستشار كوبي على الأقل ، كما أنها وسّعت وحدّثت مرافئها ومطاراتها على طول ساحلها الشرقي النائي (يعتقد ان بعض هذه المطارات يستطيع استقبال طائرات « ميغ - ٢٣ » القاذفة المقاتلة التي يعتقد أن عدداً منها موجود في كوبا) . وقد تحول الفرح الشامل الذي عم نيكاراغوا في أعقاب انتصار الساندينستيين إلى ما يشبه خيبة أمل . فقد وعد هؤلاء في البداية بعقد انتخابات حرة ، لكن هذه أجلّت حتى عام ١٩٨٥ ، وصرح القادة الموالون لكوبا ، مثل وزير الداخلية تومو بورغيه ، أنهم يعتبرون الانتخابات مسألة شكلية على أية حال . كذلك أمّم النظام الجديد نحو ٤٠ بالمائة من اراضي وصناعة البلاد ، كما صادر ممتلكات عائلة سوموزا ، واستمر فيما بعد في مضايقة القطاع الخاص ، مما ترك رجال الأعمال محبطين ومتخوفين . وفي أيار (مايو) ١٩٨٢ ، اعلنت حالة طوارىء . فانتهت بذلك آخر بقايا الحريات السياسية ، ويجري اخضاع الصحافة لسيطرة شديدة متزايدة. كذلك هرب الفونسو روبيلو ، قائد حزب المعارضة الهام الوحيد وأحد الأعضاء المؤسسين في أول جماعة

حاكمة بعد انتصار الساندينستيين من البلاد في عام ١٩٨٢ لينضم إلى قائد العصابات ايدن باستورا في تشكيل قوة معادية للساندنيستيين في كوستاريكا . وأصبحت الكنيسة الكاثوليكية معادية للنظام علانية . وجرت عشرات الهجمات التي قامت بها العصابات المعادية للساندينستيين داخل نيكاراغوا وكذلك على حدودها الشمالية مع هندوراس حيث يتجمع نحو ٤ آلاف من المسلحين المنفيين ، وعلى حدودها الجنوبية مع كوستاريكا حيث قواعد قوات باستورا .

■ **السلفادور :**

حدا تنامي نشاط العصابات في السلفادور بضباط شباب إصلاحيين إلى القيام بانقلاب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ أطاحوا فيه بنظام الجنرال هامبيرتو روميرو القمعي جداً . وحظي الانقلاب منذ البداية بدعم الولايات المتحدة التي أملت في بناء الوسط لعزل عصابات اليسار . وقامت الجماعة الحاكمة الجديدة بتأميم التجارة الخارجية والمصارف وشرعت في برنامج إصلاح زراعي طموح . ولكن نجح ضباط محافظون يدعمهم وزير الدفاع الجنرال غوليرمو غارسيا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ في إزاحة كبير الإصلاحيين الكولونيل ادولفو ماجانو . وفي شباط(فبراير) ١٩٨٢ قامت البلاد بقفزة ثانية إلى اليمين عندما تشكلت اغلبية في الجمعية التأسيسية من ائتلاف احزاب يرئسه الميجور روبرتو دوبويسون ، وهو ضابط مخابرات سابق شديد العداء للشيوعية . ولم ينجح غير قدر كبير من الضغط الأميركي في حمل الجمعية التأسيسية على اختيار رئيس وسط هو أدولفو ماغانا ، بدلاً من الميجور دبويسون . وتعتمد السلفادرو اعتماداً بالغاً على المعونة الاقتصادية والعسكرية الاميركية . فقد قامت الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بتدريب ثلاث كتائب مقاتلة من الجيش السلفادوري بالإضافة إلى إعادة بناء اسطول الهليوكبتر التابع للجيش . كما يعتمد اقتصاد البلاد الذي تقلص بنسبة ١٣ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى حد بعيد على الأسواق الاميركية . غير انه لا يمكن تقديم المعونة العسكرية إلى السلفادور إلا بعد أن يشهد الرئيس الأميركي للكونغرس ان هناك تحسناً مستمراً فيما يتعلق بحقوق الانسان هناك . فقد تسببت الحرب الأهلية في السلفادور بحلول عام ١٩٨٢ ، بعد أن كانت قد اشتدت حدتها منذ عام ١٩٧٩ ، في مقتل نحو ٣٠ ألف شخص معظمهم من المدنيين الذين قتلتهم « فرق إعدام » مشكلة من جنود يمينيين . وقد انخفض عدد القتلى بضغط من واشنطن إلى نحو

٦ آلاف في عام ١٩٨٢ ، مما سمح للرئيس ريغان بأن يدعي انه كان هناك تحسن في حقوق الإنسان ، لكن معارضة الكونغرس لاستمرار المعونة الى السلفادور قوية ومتنامية . وأحد العناصر الرئيسية هو رفض النظام السلفادوري محاكمة قتلة اربع راهبات أميركيات لاقين حتفهن في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ ، رغم الشواهد التي جمعها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي والنظام نفسه .

ولا تزال حرب العصابات في مأزق . فقد فشل أول هجوم «نهائي» شنه رجال العصابات في عام ١٩٨١ في تحقيق اهدافه ، وتهافت هجوم آخر ، كان من المقرر له أن يأتي وقت الانتخابات في شباط (فبراير) ١٩٨٢ . وبينما تسيطر قوة العصابات البالغة ٦ آلاف شخص على أجزاء كبيرة من الريف في شرقي وشمالي البلاد ، إلا أنها لم تستطع بعد السيطرة على أي مركز من مراكز السكان الرئيسية فترة من الوقت . ومن جهة أخرى فإن الجيش الذي يبلغ تعداده ٢٣ الف رجل يعاني من سوء تدريب افراده (الذين كثيراً ما يكونون صبية لم يبلغوا سن الرشد) ورفضه التحرك في الريف إلا بقوات كبيرة وهبوط معنوياته . وإذا لم يكن رجال العصابات قد استطاعوا تحقيق تقدم ، فإن الجيش لم يستطع بقدر مساو الحد من قدرتهم على التحرك بحرية في اجزاء كبيرة من البلاد وضرب اهداف اقتصادية .

■ **هندوراس :**

تحتل هندوراس ، وهي أفقر أقطار أميركا الوسطى ، موقعاً استراتيجياً بين نيكاراغوا والسلفادور ، وقد وجدت نفسها تدفع باطراد إلى دوامة حروب المنطقة الأهلية . وكان حسن تصرف حكومتها النسبي وحيادها الحريص قد حالا إلى وقت قريب دون اندلاع نشاطات تمردية . غير ان اراضيها اصبحت تستخدم طريقاً لامدادات السلاح من نيكاراغوا الى العصابات في السلفادور ، وحدودها مع نيكاراغوا بجعلها نقطة إنطلاق مفيدة للنشاط المعادي للساندنيستيين . وكانت قد وقعت تحت ضغط الولايات المتحدة للعب دور أكبر في الجهود الرامية الى قطع حركة انتقال الأسلحة الى السلفادور وكي تكون ملجأ لمن يحاولون إطاحة نظام ماناغوا .

وكان نظام الجنرال بولغاربو باز غارسيا العسكري قد انسحب من السلطة في عام ١٩٨١ لتتبعه حكومة مدنية معتدلة برئاسة روبرتو سوازو كوردوفا . ولكن رغم الحكم الديمقراطي الاسمي من جانب المدنيين للمرة الأولى منذ سنوات طويلة ، أصبح واضحاً

في عام ١٩٨٢ ان الرجل القوي الحاكم في البلاد هو الرئيس الجديد للقوات المسلحة الجنرال غوستافو الفاريز الذي تسلم منصبه في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ . وقد تعاون الجنرال ، لكونه معادياً للشيوعية بحدة ، مع الولايات المتحدة تعاوناً كاملاً .

وللولايات المتحدة ٥٠ إلى ٦٠ مستشاراً على طول الحدود الهندوراسية ، وغرضهم الرئيسي طبقاً لوزارة الخارجية الأميركية هو قطع تدفق الأسلحة الى السلفادور . لكن الواقع هو أن هؤلاء رغم الخطر الذي اعلنه الكونغرس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ نشيطين في تدريب القوات المعادية للساندينستيين المشكلة من ضباط سوموزا السابقين ومن آلاف من هنود الموسكيتو الذين اضطروا إلى الهرب بسبب إضطهاد الساندينستيين . وتشير الشهادات أمام لجان الكونغرس في اواخر آذار (مارس) ١٩٨٣ إشارة واضحة إلى ان وكالة المخابرات المركزية تلعب دوراً كبيراً في هذا الجهد . وقد تسبب رفض الإدارة انكار الاتهامات في إثارة بعض القلق .

اشتدت التوترات داخل هندوراس ، ويعود ذلك جزئياً إلى تغير موقف الجيش والحكومة من مشاكل التمرد في القطرين المجاورين . وفي خلال عام ١٩٨٢ استجابت قوات الأمن الهندوراسية لهجمات المتمردين داخل هندوراس نفسها بإطلاق مجموعات اغتيال صغيرة . وهكذا فإن دورة العنف الأميركية اللاتينية المألوفة التي تولد فيها أعمال الحكومة القمعية ارهاباً معادياً للحكومة أخطر أخذت تهدد بالسيطرة على هندوراس كما سيطرت على جاراتها .

■ غواتيمالا :

بدأ التمرد في غواتيمالا إلى الشمال في اواخر عام ١٩٧٩ وتركز على أقصى شرق البلاد وفي مقاطعتي ايلكيشه وهيهي تينانغو بالقرب من العاصمة غواتيمالا المدينة . وتضخمت صفوف رجال العصابات عندما رد نظام الجنرال رميرو لوكاش غارسيا ببدء مذبحة على نطاق واسع للسياسيين المدنيين (ومن بينهم ٢٠٠ من قادة المسيحيين الديمقراطيين المحليين) وسكان البلاد الهنود ذوي العدد الكبير . ومع بلوغ عدد القتلى ١٣ الفاً على الأقل بحلول بداية عام ١٩٨٢ ، زورت الحكومة انتخابات عامة فرضت نتيجة لها مرشح الجيش الجنرال انجيل انيبال غويفارا خليفة للجنرال لوكاش غارسيا . وبدا ان تزوير الانتخابات لا يحتمل ان يسهل على غواتيمالا استعادة العون العسكري الاميركي الذي كان الرئيس كارتر قد قطعه في عام ١٩٧٩ بسبب الإساءة الى حقوق

الإنسان في غواتيمالا .

وفي آذار (مارس) عام ١٩٨٢ قام عدد من الضباط الصغار متخوفين من خسارة الحرب بانقلاب ورشحوا للرئاسة الجنرال ايفرين ريوس مونت، الذي كان فيما مضى قد رشح نفسه للرئاسة ممثلاً للديموقراطيين المسيحيين. وفي الحال عمد القائد الجديد إلى تخفيض اغتيالات السياسيين المعتدلين في المدن، لكنه صعد الحملة المضادة للعصابات في الريف. ويعتقد أن نحو ٥ آلاف هندي قد قتلوا في حملته المضادة للعصابات، لكن سياسات الأرض المحروقة التي يتبعها يبدو أنها تحرم رجال العصابات من ملاجئهم . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ عرض الرئيس ريغان معونة عسكرية رمزية قدرها ٦ ملايين دولار اعترافاً بالتحسن المتحفظ في حقوق الإنسان في غواتيمالا ، وستكون هذه المعونة موضع ترحيب لدى قوات الحكومة التي تبلغ نحو ٢٠ الف رجل والتي تحتاج إلى عدد اكبر من المعدات الأفضل لمقارعة تحدي رجال العصابات الذين يبلغ عددهم ٦ آلاف .

■ **المكسيك :**

هناك الآن خطر يتهدد المكسيك ، التي تملك حدوداً مشتركة مع غواتيمالا . كما ان نظام ملكية الاراضي في مقاطعة شياباس المجاورة لغواتيمالا يجعلها منطقة مرشحة بشكل طبيعي لانتفاضة من الطراز الغواتيمالي . وبالاضافة إلى ذلك فإن اقتصاد المكسيك الذي يقوم على النفط ، والذي كان مزدهراً في وقت من الاوقات ، قارب الإفلاس في عام ١٩٨٢ ، مما أجبرها على إعادة جدولة نحو ٧٧ بليون دولار من ديونها بموجب صفقة رتبها صندوق النفط الدولي ، وتضمنت تقليص الانفاق الحكومي ومستويات المعيشة الحقيقية . وبدا من المحتمل ان يفرض ذلك إجهاداً رئيسياً على سكان مدن المكسيك التي تنمو بسرعة متفجرة .

ومع ذلك فإن الحزب المؤسساتي الثوري المألوف نجح في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٣ دون صعوبة وقد نصب القائد الجديد ميغويل دي لامدريد فريقاً من الوزراء الاقتصاديين المعتدلين مما يبعث على الطمأنينة . ويبدو أن التحدي الرئيسي في المكسيك لن يأتي على الأغلب من أحد احزاب المعارضة الصغيرة ولكن من أية حركة عصابات مدينية ممكنة . واستعداداً لمثل هذا الخطر فإن الجيش المكسيكي المهلهل يدرب قوة « تدخل سريع » خاصة به لاستخدامها في اية حالة طوارىء أينما نشأت .

■ **خيارات الولايات المتحدة :**

لا تزال إدارة ريغان ، في محاولة منها للحيلولة دون سلسلة من انتصارات العصابات اليسارية عبر اميركا اللاتينية ، تعتمد كلياً تقريباً على المعونة العسكرية لقوات الحكومات وكذلك على تدريبها . ومع ذلك فإن استمرار دعمها لأنظمة يمينية قمعية واعتمادها على طرق عسكرية محض لحل مشكلات المنطقة يساعدان عملياً على استقطاب الصدامات الاجتماعية هناك . والخاسرون الرئيسيون في الصراع هم أحزاب الوسط وسياسيو الوسط الذين تدعي الولايات المتحدة أنها تحاول مساعدتهم . ويرى خصوم الأنظمة اليمينية باطراد أن خيارهم الوحيد هو نوع من التحالف مع اولئك الذين تجعلهم وجهات نظرهم أقرب إلى كوبا منهم إلى الولايات المتحدة . والجهود التي تبذلها واشنطن لقطع أي معونة خارجية للذين يقاتلون ضد الحكومات اليمينية يؤدي إلى زيادة احتمال ان يندفعوا إلى قدر أكبر من الاعتماد على كوبا أو الاتحاد السوفياتي .

وسيكون من الانجح للحيلولة دون ذلك أن تعمد واشنطن إلى استبدال تركيزها على الحلول العسكرية بتركيز على المعونة الاقتصادية والمفاوضات من أجل الاستقرار السياسي . لكن المبادرة حول الكاريبي التي اعلنتها إدارة ريغان بكثير من الصخب عام ١٩٨١ لم تنطلق حقاً ، وعلى أية حال تجعلها انتقائيتها (من حيث انها استثنت بحرص نيكاراغوا مثلاً) موضع شبهة . غير ان قبول عرض المكسيك بأن تشكل جسر تفاوض للتوصل إلى حلول سياسية لنيكاراغوا والسلفادور يشكل طريقاً إلى الأمام . فهناك حاجة الى تغييرات سياسية واقتصادية أساسية في المنطقة . وما لم تقتف الولايات المتحدة أثر المكسيك وتعترف بأن محاولة بعث الماضي لم تعد ممكنة ، فان التغيرات التي ستنشأ ستكون ماركسية وليست تلك التي ترغب فيها الإدارة الأمريكية .

* * *

X. عوامل جديدة في مجال الأمن والدفاع

قدرة السفن السطحية على البقاء

اطلقت خسائر السفن في صدام الفولكلاند العنان لسعي حثيث إلى « الدروس المستفادة » فيما يتعلق بقدرة السفن على مواجهة الاخطار . غير ان من الخطر الافتراض انه إذا تمت معالجة نقاط الضعف التي وضحت في الفولكلاند فإن السفن السطحية ستكون بالتأكيد قادرة على القيام بعمليات كهذه في المستقبل . فالقدرات المضادة للسفن حتى لأصغر القوى تنمو بسرعة كبيرة جداً . وعلى الرغم من ان وسائط مقارعة هذه القدرات تتحسن ايضاً ، فإن العقود القادمة تتهدد السفن السطحية الغربية بخسارات تتزايد فداحة في أية صدامات مع قوات الاتحاد السوفياتي أو دول العالم الثالث . وأصبح إيجاد طرق لتصحيح الميزان الذي انقلب بشكل ملحوظ لمصلحة المهاجم مشكلة حيوية يتعين على الأساطيل حلها ، وربما لن تكون قابلة للحل .

■ **التهديد :**

على الرغم من أن قدرات الإتحاد السوفياتي التقليدية المضادة للسفن وكذلك غواصاته التي تعمل بالقوة النووية وأسلحته النووية البحرية تضمن ان يستمر في كونه التهديد الأكبر للسفن السطحية الغربية ، فإن دولاً أصغر أخذت ايضاً تستفيد من التقدم في تكنولوجيا الأسلحة التقليدية المضادة للسفن . فانواع الصواريخ المضادة للسفن المتوافرة الآن تخلق خطراً خاصاً على كافة الأساطيل. فبالإضافة إلى أن هذه الصواريخ رخيصة نسبياً ويسهل تشغيلها فإن لها مزايا أخرى هي : ١) انها مناسبة للإطلاق من الطائرات وقوارب الحراسة السريعة ، وغير ذلك من الوسائط على أبعاد تكفي لتقليل انكشاف منصة الإطلاق على الهجوم . ٢) انها تستطيع على الأغلب ان

تصيب اهدافها بنجاح ، رغم أن ذلك يعتمد على الإجراءات المضادة التي تتخذ لتعطيل انظمة هدايتها . ٣) انه يصعب اسقاطها بسبب انخفاض مسار طيرانها وارتفاع سرعتها ، ٤) أنها تستطيع الحاق ضرر فادح بتصاميم السفن الحربية الحديثة .

وقد تكشفت هذه النقطة الأخيرة بصورة ملحوظة في الفولكلاند ، عندما أغرقت ضربة صاروخ واحد المدمرة البريطانية « شفيلد » والحقت ضربة أخرى أضراراً بالمدمرة البريطانية « غلامورغان » . ولم يختبر عدد الضربات كهذه التي يمكن لحاملات طائرات أن تتلقاها وتبقى قادرة على العمل . وتظل هذه المسألة موضع جدال حام على أساس الشواهد المتوافرة من الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إلا أن صدام الفولكلاند يشكل اختبارا لمدى الجودة التي يمكن بها منع أسلحة العدو من الوصول إلى حاملات الطائرات وغيرها من السفن القتالية الرئيسية. فقد كانت الأضرار التي الحقتها الهجمات الارجنتينية بقوة البحرية البريطانية في الفولكلاند أقل مما كان سيصيبها لو لم تكن محمية بطائرات معترضة تنطلق من حاملات الطائرات وصواريخ سطح ـ جو وشبكات لتعطيل انظمة هداية اسلحة العدو .

لكن ظروفاً قد لا توجد في صدامات المستقبل حدت من الخطر الذي تعرضت له القوات البريطانية . فبسبب المسافة ما بين القوة البحرية البريطانية والقواعد الجوية الأرجنتينية على البر الرئيسي الارجنتيني ، لم تكن النفاثات الأرجنتينية قادرة على المهاجمة بشكل عام إلا من مدى ضيق من الاتجاهات ، وركزت الدفاعات الجوية البريطانية طبقاً لذلك ـ وتلك ميزة حاسمة لن تتوافر لسفن سطحية قد تعمل قرب قواعد العدو. كذلك اطلقت الطائرات الارجنتينية بضعة صواريخ «ايكسوسيت» المتوافرة لها بالتقسيط ولذا لم يتعين على شبكة صواريخ سطح ـ جو البريطانية ان تتعامل مع أكثر من مهاجم واحد أو اثنين في الوقت ذاته ، أما محاولات السيطرة على الدفاعات عن طريق هجمات أضخم وأكثر تنسيقاً فستشكل خطراً أكبر بكثير على قدرة السفن على البقاء . كذلك لم تكن الهجمات الجوية الأرجنتينية مدعومة بذلك النوع من الإجراءات الالكترونية المضادة الذي يعمل على تقصير مدى اكتشاف الرادارات ويعطل عمل الشبكات الدفاعية مما يزيد إلى حد كبير احتمال ان تصل الصواريخ المضادة للسفن أهدافها . أما نواحي القصور الأخرى في الأداء الارجنتيني (مثل استخدام قنابل لا تنفجر صواعقها على ارتفاعات منخفضة) فاحتمال حدوثها مرة ثانية أقل إذ تضيف الدول إلى ترساناتها المضادة

للسفن . وبالطبع ستشكل التحسينات في قوات العالم الثالث تهديداً ممكناً للسفن السطحية السوفياتية ، كما ستشكّل مثل/لهذا التهديد التحسينات في الأسلحة الاميركية المضادة للسفن . بما في ذلك صواريخ كروز التكتيكية المنطلقة من البحر . غير أنه يتعين على حلف شمال الأطلسي ان يكون قادراً على السيطرة على شمال الأطلسي في وقت الحرب كي يكون بالامكان إمداد أوروبا الغربية . أما الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو تواجه المتطلبات ذاتها ، إذ انها ليست بحاجة إلا إلى حرمان الغرب من السيطرة على البحار ، والقيام بأقصى ما تستطيع لاغراق القوافل الغربية والسفن السطحية المصاحبة لها ، وهي لا تعتمد في ذلك على السفن السطحية . فأولاً يملك الاتحاد السوفياتي اقماراً صناعية وطائرات تنطلق من قواعد أرضية وغير ذلك من وسائل الاستطلاع مما يمكنه من تحديد مواقع السفن الغربية التي ستهاجم . ثانياً ، يستطيع الاتحاد السوفياتي لكونه يملك منصات واسعة التنوع يمكن منها إطلاق صواريخ مضادة للسفن (بما في ذلك القاذفة باكفاير والغواصات العاملة بالقوة النووية) ان يشتبك مع القوات الغربية في كافة المسارح الحيوية وبأعداد كبيرة تسمح بالقيام بمحاولات كبيرة النطاق للسيطرة على الأنظمة الدفاعية الغربية واشباعها . وهدوء الغواصات السوفياتية التي طورت حديثاً سيجعل من الأصعب تعيين مواقعها وتدميرها قبل أن تطلق صواريخها أو طوربيداتها وبالمثل فإن اتساع مدى الصواريخ والإجراءات الالكترونية المضادة سيؤدي إلى مشاكل خطيرة للطائرات المعترضة في محاولاتها الإشتباك مع القاذفات السوفياتية . وما ان تطلق الصواريخ فإن مسارات طيرانها وسرعتها وخصائص هدايتها وأعدادها الساحقة ستخلق صعوبات في الدفاع ضدها ، خاصة إذا استخدمت في هجوم متناسق متعدد الاتجاهات .

كذلك تشكل قدرة الاتحاد السوفياتي على تسليح الكثير من أسلحته المضادة للسفن برؤوس حربية نووية تهديداً آخر لقدرة السفن السطحية على البقاء . غير ان هناك عاملين قويين يعملان ضد الاستخدام السوفياتي الأول للأسلحة النووية في البحر. أولاً ، قد يكون مثل هذا الاستخدام غير ضروري . فقدرات الإتحاد السوفياتي التقليدية المضادة للسفن ضخمة قد تكون بحد ذاتها كافية لكسب أي صدام في المستقبل ، وبالتالي يمكن ان تردع قيام مثل هذا الصدام إطلاقاً . والأهم من ذلك ان خطر التصعيد المنفلت وصولاً الى حرب نووية استراتيجية يساعد على منع اندلاع حتى صدام تقليدي

مع القوات الاميركية والبريطانية والفرنسية ـ واستخدام الأسلحة النووية التكتيكية البحرية يكثف مثل هذه المخاطرة كثيراً .

على أية حال ، لا يمكن التغاضي عن امكانية نشوب حرب نووية في البحر . فبالقدر الذي تتصور فيه الدول الغربية الاستخدام الأول للأسلحة نووية للدفاع عن اوروبا ، يجب ان يؤخذ جدياً احتمال استخدام الاتحاد السوفياتي لأسلحة نووية ضد سفن حلف شمال الأطلسي التي تحمي طرق الملاحة وغير ذلك من الأهداف . وبالاضافة إلى ذلك ، إذا كان يمكن اطلاقاً تصور استخدام أسلحة تكتيكية على اليابسة دون أن يؤدي ذلك إلى حرب شاملة ، فإن فرص مبادلات نووية محدودة ستكون حتى افضل في البحر ، حيث يمكن التدمير العرضي ان يكون صغيراً إلى حد لا يؤبه له ، وحيث يكون هناك « قاطع نيران » واضح بين الاستخدام في البحر وعلى اليابسة .

ولهذا كله مضامين واضحة بالنسبة لقدرة السفن على البقاء . ذلك ان انفجاراً نووياً واحداً يستطيع ان يعطل اية سفينة،والواقع أن الانفجار وغيره من الآثار النووية لإخطاء الهدف بقليل قد تحدث الضرر ذاته الذي تحدثه اصابة مباشرة ، ويمكن حتى لانفجارات بعيدة ان تعطل الالكترونيات المحمولة على السفينة بواسطة نبضات كهرومغناطيسية . وهذا يعني انه اذا أريدت حماية وحدة بحرية ذات قيمة عالية (مثل حاملة طائرات) ، فيجب ان لا يسمح لأي رأس حربي نووي بالانفجار قربها مباشرة ـ فمنع ٩٩ من ١٠٠ سلاح نووي من الاقتراب من الهدف هو الفشل الكامل بعين ذاته . هكذا ، عندما يكون الكثير من القدرة الهجومية للأساطيل الغربية متركزاً في عدد قليل من الحاملات ، وعندما يكون الدفاع الكامل غير محتمل إلى حد بعيد على ما يبدو ، وعندما يتشكل كثير من الأسطول السوفياتي من غواصات وطائرات ذات قواعد أرضية يمكن نسبياً ان تكون قادرة على البقاء بعد حرب نووية في البحر ، فإن الاتحاد السوفياتي سيتمتع بميزة واضحة في أي صدام كهذا .

■ ردود ممكنة :

يمكن تحسين قدرة السفن على البقاء عبر العمل على ثلاث محاور اساسية . أولاً يمكن اتخاذ خطوات لتحسين قدرة السفن المفردة على الدفاع عن نفسها ضد الهجمات وفي الوقت ذاته الحد من الضرر الذي يقع بها عندما تصاب . ثانياً ، يمكن رفع درجة القدرة الجمعية لقوة سفن سطحية على البقاء عبر تحسينات في الدفاع المناطقي وإجراءات

أخرى ، ثالثاً ، تركيز اهتمام خاص على العوامل السياسية والجغرافية التي تحيط باستخدام السفن السطحية مما يساعد على اجتناب عمليات تكون فيها النفقات الممكنة المتمثلة بالأضرار التي تلحق بالسفن السطحية اكبر من الأهداف السياسية المتوخاة .

ـ قدرة السفن المفردة على البقاء :

ليست قدرة السفن السطحية على البقاء مهددة بالتحسينات التي تدخل على الأسلحة المضادة للسفن فحسب ، بل ان التصاميم الحديثة للسفن الحربية تركز أقل بشكل عام من التصاميم الأبكر على إجراءات تحسين قدرة السفينة على الحد من الاضرار التي تتكبدها عندما تضرب (القدرة على البقاء بعد الضربة) . ولم تقف التطورات في هذا المجال تماماً ، فمثلاً تصمم الشبكات الالكترونية المحمولة على بعض السفن ضد النبضات الكهرومغناطيسية النووية . غير ان غالبية السفن الحربية لم تعد تدرّع ، كما لم يعد يركز على تكرار انظمة دفع السفن ومولدات الطاقة ذات الفولطية العالية وغيرها من عناصر التصميم الحرجة ، ذلك التكرار الذي يمكن ان يحسن القدرة على البقاء بعد تلقي الضربة تحسيناً بالغاً . من جهة أخرى ، ساعدت مثل هذه التحولات في التصاميم على إنقاص اوزان السفن ونتيجة لذلك يمكن تركيب أنظمة دفاعية أثقل في السفن ، مما يحسن قدرتها على البقاء « قبل الضربة » .

ومع ذلك فإن كل سفينة لا تستطيع أن تزود إلا قدراً محدوداً من الدفاع عن نفسها . فشبكات المواقع سريعة الطلقات ، مثل شبكات « فالانكس » ، قد تكون فعالة جداً في اعتراض الصواريخ المهاجمة كما قد تكون فعالة ايضاً صواريخ سطح ـ جو قصيرة المدى ، مثل صواريخ « سي سبارو » . غير انه إذا تفتت الصاروخ المهاجم لدى اعتراضه فإن فتاته يمكن ان تلحق ضرراً كبيراً بالرادارات وغير ذلك من الشبكات الالكترونية المحمولة على السفينة . كذلك فإن هذه الدفاعات المحلية المحصورة محدودة جداً من حيث عدد الأهداف التي يمكن ان تشتبك معها في وقت واحد . صحيح ان نشاطات « التغطية والخداع » يمكن أن تزيد صعوبات التهديف التي يلاقيها العدو . فالإجراءات الإلكترونية المضادة يمكن ان تعطل أنظمة هداية الصواريخ المهاجمة ، ومولدات الضجيج يمكن أن تشوش طوربيدات العدو ، لكن قدرات التغلب على مثل هذه الإجراءات تتحسن باستمرار . كذلك فإن التصاميم غير التقليدية لأبدان السفن لا تشكل بلسماً شافياً . فعلى الرغم من أن مثل هذه التصاميم قد يكون أقل انكشافاً على

خطر أنواع معينة من الأسلحة مثل الطوربيدات (كذلك فإن سرعة مثل هذه السفن التي تمكنها من البحث عن الغواصات على مساحة واسعة قد تعزز قدرات القوة البحرية التي تشارك هذه السفن فيها) فإن السرعات الأعلى وتقليل حجم الماء المزاح لن يـزودا كبير حماية ضد الصواريخ التي تسير بسرعة أعلى من سرعة الصوت .

ـ قدرة القوى البحرية على البقاء :

بالنظر إلى خطر ان لا تستطيع الاجراءات المتخذة لتحسين قدرة السفن المفردة على البقاء وحدها مقارعة التهديد التقليدي الصاعد (وبشكل أقل بكثير مقارعة الاستخدام الممكن للأسلحة النووية) يجب أيضاً تحسين قدرة القوى البحرية مجتمعـة على البقـاء، وذلك بتحسين أسلحة الدفاع المناطقية والحاسات التي تستخدمها هذه القوى السطحية . فمحاولة تعطيل شبكة القيادة والسيطرة والاتصالات التي يستخدمها العدو لشن هجوم يمكن أن تكون لها منافع كبيرة . ويمكن تقليل فعالية جهود العدو للتهديف على القـوى البحرية السطحية بتدمير وسائط استطلاعه مثل الطائرات بعيدة المدى « تي ـ يو ـ ٩٥ » (بير) التابعة لسلاحي الجو والبحرية السوفياتيين ، كذلك فإن الإجراءات الالكترونية المضادة يمكن ان تستخدم لتعطيل رادارات الرقابة التي يستخدمها العدو . بالمقابل يمكن للسفن السطحية ان تجتنب قـدر الامكان كشف الإشارات الالكترونية التي قد تساعد العدو على التهديف ، معتمدة بدلاً من ذلك على الرادارات المحمولة جـواً لحمايتهـا . وحتى بعد أن يعين موقع قوة بحرية سطحية فإن تعطيل شبكات العدو الالكترونية قـد يلحق ضرراً بالغاً بقدرته على إطلاق صواريخه بطريقة منسقة على وحدة مخصوصة ذات قيمة عالية .

وقد دل صدام الفولكلاند على الحـاجة إلى رادارات الاستـطلاع المحمولـة جواً ، لإكتشاف الطائرات المعاديـة على مـدى أبعد ، كـما دل على قيمـة استخدام الـطائرات المعترضة للدفاع خارج المنطقة المحيطة . غير أن الطائرات المعترضة لن تكون قادرة على الحيلولة دون كافة أدوات الهجوم المقـابلة وإطلاق صـواريخها المضـادة للسفن في حالـة هجومات أوسع من تلك التي الذي شهدتها حـرب الفـولكلانـد ، هجومـات تدعمهـا إجراءات الكترونية مضادة وتستخدم أسلحة ذات مدى أبعد . ولذا يجب ان تسد الفجوة الدفاعات المناطقية بصواريخ سطح ـ جو .

ويعكس نظام الدفاع بصواريخ سطح ـ جو الاميركي المسمى « ايجيس » الحاجة الى

مجابهة هجومات كثيفة بالصواريخ بواسطة تضافر وتائر نيـران عاليـة وقدرات اكتشـاف بالرادار محسنة في وجه الإجراءات الالكترونية المضادة ومساعدة الكومبيوتر على إدارة عدد كبير من الاشتباكات ضمن فترة قصيرة . غير انه لا يزال عـلى نظام « ايجيس » ان يفي بهذه المتطلبات بشكل مرض في بيئة قتالية حقيقية . فقد تنشأ مشاكل خطيرة عن استنفاد الموجودات من صواريخ سطح ـ جو ، وعن إشباع الدفـاعات وعن تـدني الأداء بسبب حتى ضربة واحدة مفردة . وفوق ذلك ، في حين أن القوى العاملة ضد خصوم حسني التسليح قد تحتاج إلى حشد أكثر من نظام واحد من نوع « ايجيس » فإن نفقة مثل هذه الانظمة ستحول دون غالبية الاساطيل وامتلاكها على الإطلاق .

كذلك سيتطلب الدفـاع ضد خـطر الصواريـخ التي تطلق من الغـواصات انـظمة صواريخ سطح ـ جو رفيعة القدرة . أما تدمير الغواصات ذاتها (سـواء كانت مسلحـة بالصواريخ أو بالطوربيدات) قبل أن تطلق أسلحتها فيتطلب تضافر عدد من الأنظمة . فأدوات الاستشعار الصوتية الايجابية والسلبية على السفن وخاصة تلك التي تكـون على هيئة مصفوفات مقطورة ، تشكل وسيلة هامة لاكتشاف غواصات العـدو ، بينما تكـون الطائرات التي تحمل أدوات استشعار اضافية صوتية وغير صوتية ضرورية عموماً لتحديد موقع الهدف بدقة أكبر وإطلاق الأسلحة عليه . ولكن إذ تصبح الغواصات أهدأ وتصبح صواريخها ذات فعالية متزايدة ، فإن الدفاع الناجح ضدها سيصبح أصعب فأصعب .

تجعل كل هذه الاعتبارات من غير الحكمة الافتراض أن السفن ذات القيمة العالية تستطيع اجتناب الضرر في مواجهة خصوم حسني التسليح . وليست السرعة التي تتدهور بها قدرة حاملة طائرات على العمـل بعد أن تصـاب بضربـات بصواريـخ تقليديـة امراً مؤكداً ، لكن المؤكد هو ان خسارة الدعم الجوي الذي تقدمه حاملة طائرات سيكون كارثياً بالنسبة للقوة البحرية السطحية المعنية . غير أن سفناً تعمـل على مـدى أبعد من مدى الطائرات الصديقةذات القواعد الارضية لا تستطيع البقاء في وجه تهـديد رئيسي دون شبكة التحذير المبكر المحمولة جواً والطائرات المعترضة والأسلحة والمعدات المضادة للغواصات التي تزودها الحاملة . كذلك فإن توفير مستوى كاف من القـدرة على البقـاء ضد عدو قادر كثيراً ما يتطلب استخدام أكثر من حاملة طائرات واحدة لتزويد حماية على مدى ٢٤ ساعة في اليوم . ولكن في صدام واسع النطاق قد تجد حتى الولايات المتحدة التي تملك ١٥ حـاملة طـائـرات من الصعب عليهـا استخـدامهـا في كـل الأمكنـة التي تحتاجها .

ويلقي ذلك الضوء على وسيلة أخرى من وسائل تحسين القدرة الجمعية للقوى البحرية على البقاء : توزيع قدرات حاملة الطائرات على سفن سطحية أصغر وأرخص ثمناً وبالتالي أكثر عدداً . فسيسمح ذلك بقدر أكبر من مرونة الاحتشاد ويعقد بشكل هائل مشاكل تهديف وتحصيص الأسلحة التي يوجهها العدو . وفوق ذلك فإن القدرات الجوية الكلية للقوة البحرية السطحية لن تعاني بالضرورة هبوطاً واحداً حاداً إذا ضربت سفينة مفردة من هذا النوع . وسيكون هذا هاماً بشكل خاص في بيئة نووية تكتيكية . ولا بد من اجتياز عقبات فنية وسياسية كبيرة قبل أن يمكن القيام بتوزيع اوسع للطائرات . فلتحقيق تخفيضات النفقة الضرورية لزيادة عدد السفن القادرة على حمل طائرات ، لا بد لهذه السفن من ان تكون على الأغلب صغيرة إلى درجة تفرض استخدام طائرات اقلاع وهبوط عمودي . وقد عملت طائرات هاريير عمودية الاقلاع والهبوط بفعالية ضد القاذفات الارجنتينية في الفولكلاند ، ولكن لا بد من تحقيق تقدم كبير في تكنولوجيا الإقلاع والهبوط العموديين قبل أن يكون استخدام مثل هذه الطائرات فعالاً ضد طائرات قادرة على إطلاق صواريخ مضادة للسفن من مدى بعيد . وفي حين تعطي الطائرات السفن السطحية الأصغر قدرة هامة ضد الغواصات ، فإن تطوير طائرات إنذار مبكر عمودية الاقلاع والهبوط لن يتم إلا في المستقبل غير القريب . وبالاضافة إلى ذلك سيكون من الصعب على طائرات الاقلاع والهبوط العموديين الارتفاع الى مستوى القدرات الهجومية للطائرات المحمولة على حاملات الطائرات بسبب الذخائر وحمولات الوقود المحدود نسبياً التي تستطيع حملها . وقد يمكن في النهاية تطوير صواريخ بعيدة المدى للاستخدام ضد السفن والأهداف الأرضية ، مما يلغي الحاجة إلى طائرات اقلاع وهبوط عموديين لحمل حمولات أسلحة ثقيلة . وبالمثل قد تأخذ صواريخ سطح - جو بعيدة المدى جداً لنفسها عبء الدفاع عن المنطقة الخارجية من الطائرات المعترضة عمودية الاقلاع والهبوط . غير أنه لا بد من التغلب على صعوبات هداية حادة ، ومن المؤكد تقريباً ان مثل هذه الصواريخ سيتطلب دعماً تهديفياً من طائرات بسبب الافق المحدود لرادارات أدوات الاستشعار التي تركب على سفن .

■ **عوامل سياسية وجغرافية :**

الحل الأكثر فعالية ، وغير المقبول إطلاقاً لمشكلة قدرة السفن السطحية على البقاء هو اجتناب استخدامها حيث تحتمل ان تدمر ، ذلك أنه يمكن أن تكون السفن السطحية أدوات حيوية الأهمية لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية . وإذا كانت الأهداف من

الأهمية بما يكفي ، فإن القادة السياسيين كثيراً ما سيكونون راغبين في تحمل بعض الخسارات ، لكن المشكلة هي تقدير مستوى الخسارات المقبول . كما انه مع تحسن قدرات العدو المضادة للسفن ستميل نفقات تحقيق اهداف سياسية ـ عسكرية الى الارتفاع ، وستصبح بالنسبة لبعض الأهداف غير متناسبة إطلاقاً مع المنافع المرتجاة ، وهناك أيضاً خطر أن تشجع الخسارات الأكبر مما هو متوقع على الدفع بقوات لا تتناسب إطلاقاً مع الاهداف السياسية الأصلية للدولة المعنية . أخيراً ، مهما كان مستوى الخسارات المقبول سياسياً ، فإن الحقيقة تظل أن الكثير من أنواع العمليات (بما في ذلك حملة الفولكلاند) سيكون مستحيلاً دون الدعم الجوي الذي ستزوده حاملة الطائرات . وحيث تستخدم حاملة طائرات واحدة فقط فإن خسارتها ستجعل القيام بالمزيد من الأعمال صعباً جداً .

إذا بقيت هذه المشاكل في الذهن ، يتبين أن هناك ظروفاً سياسية وجغرافية قد ترفع احتمالات انكشاف القوات البحرية السطحية على الخطر وتستدعي حساباً دقيقاً قبل ان تستخدم مثل هذه القوات . ويمكن ان تكون للكوابح السياسية على نوع الأهداف التي تمكن مهاجمها آثار خطيرة على أمن القوات البحرية السطحية . فخلال حملة الفولكلاند مثلاً كانت هناك اعتبارات سياسية تحول دون بريطانيا وتحسين أمن سفنها تحسيناً جذرياً بمهاجمة القواعد الجوية في البر الرئيسي الارجنتيني . وقد تكون قيود كهذه موجودة في صدامات المستقبل ، وفي تلك الحالة قد يصبح من الأصعب استخدام قوات بحرية سطحية في مثل هذه الظروف السياسية ، إذ ان تهديد الطائرات ذات القواعد الارضية يصبح حاداً بتزايد . فإما ان تتكبد هذه القوات خسائر كبيرة أو تجاز هجومات على قواعد العدو الجوية في اراضيه ، مما سيستتبع نتائج سياسية خطيرة ويحول الصدام الى صدام مختلف تماماً عما كانت الأهداف السياسية الأصلية تقتضيه .

وليس العمل قرب اراضي العدو هو الوضع السياسي غير المؤاتي الوحيد الذي يجب اجتنابه . ففي اوقات الأزمات المتوترة خلال السلم حيث تكون القوى البحرية المتعادية مختلطة عن كثب (كما كانت القوات الاميركية والسوفياتية في شرقي البحر المتوسط خلال حرب عام ١٩٧٣) يكون احتمال هجوم مفاجىء كابوساً بالفعل للطرف الذي يستخدم سفناً سطحية ذات قيمة مرتفعة الى حد أقصى . إذ يمكن حتى للمدافع ذات العيار المتوسط سريعة الإطلاق ان تكون مدمرة في هجوم استباقي يشن من على كثب . وعلى الرغم من أن السفن المهاجمة قد تدمر حقاً بدورها إلا أن خسارتها قد تبدو ثمناً مقبولاً

لتدمير حاملة الطائرات .

وعلى هذا فإن الاساطيل التي تستخدم حاملات طائرات تعتمد عليها يجب ان تجتنب وضعيات يمكن ان تقتصر فيها حرب نووي تكتيكية على البحر . ولا شك أن احتمال حدوث طارىء كهذا ، مهما كان تناسب القوى التقليدية والاستراتيجية للخصوم ، بعيد بالنظر إلى اخطار التصعيد الكامنة في أي استخدام للأسلحة النووية . على أية حال ، ستكون الأساطيل التي تعتمد على حاملات الطائرات منكشفة جداً في حرب نووية تقتصر على البحر ، خاصة ضد خصوم يعتمدون على غواصات وطائرات تنطلق من قواعد في اراضيهم هم .

■ نتائج :

ـ المشكلة :

ستكون الإجراءات التي يقتضيها تحسين قدرة السفن السطحية على البقاء في وجه خطر الأسلحة المضادة للسفن المتنامي متطلبة فنياً ومرتفعة الثمن ، وربما كانت ايضاً غير كافية ما لم تقترن بانتباه حريص للظروف التي تستخدم فيها القوات البحرية السطحية . كذلك فإن اجتناب استخدام القوات البحرية السطحية في ظروف سياسية وجغرافية مؤاتية سيستتبع نفقات هو الآخر . وإذا بدا أن الخسائر الممكنة تفوق الأهداف المحدودة التي يجري السعي اليها ، في وضعيات كتلك التي نشأت في صدام الفولكلاند ، حيث تؤدي المشاكل السياسية المتعلقة بضرب القواعد الجوية للعدو في اراضيه إلى التعامل معها وكأنها ملاجىء آمنة ، فإن أداة قيمة من أدوات السياسة ستفقد . وليست مشكلة الملاجىء الآمنة في اراضي العدو مقتصرة على العمليات ضد قوى صغيرة . فإذا اشتبكت الأساطيل الغربية مع قوات سوفياتية بعيداً عن أوروبا ولكن ضمن مدى القاذفة باكفاير ، فهل سيجاز القيام بضربات ضد المطارات السوفياتية ؟ أم أن أخطار التصعيد ستفوق بكثير الوضع غير المؤاتي القاسي الذي ستواجهه القوات البحرية السطحية الغربية في البحر ؟ ولعل السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الهجومات على المطارات المعادية تستطيع تعديل ميزان انكشاف السفن السطحية على الخطر . فالمطارات عادة محمية بطائرات معترضة وشبكات صواريخ سطح ـ جو وتدميرها صعب بالتأكيد . وبالاضافة الى ذلك فإن الهجومات على المطارات لن تفعل شيئاً لتعديل ميزان الخطر المتنامي من الغواصات المسلحة بالطوربيدات والصواريخ . وعلى هذا لا بد للدول أن

تكون مقيدة في اختبارها لخصومها كما في تجنبها للظروف السياسية غير المؤاتية . والمشكلة هي إنه إذ تنتشر الأسلحة المضادة للسفن الفعالة ، فـان النفقات المحتملة لاستخدام للقوات البحرية السطحية ستميل الى الارتفاع ، رغم أن قيمة الاهداف السياسية التي يجري السعي الى تحقيقها قد تظل ثابتة نسبياً .

وتشمـل هـذه النتيجـة العمليـات في وقت السلم ، وكـذلـك الاشتبـاكـات وقت الحرب . وفي حين ان الإدراك المتنامي لانكشاف السفن السطحية على الخطر قد يخفض من النفع السياسي لِـ « التلويح بالعلم » ، فإن هناك في غالبية الظروف مشاكل خاصة تتعلق باستخدام القوات البحرية السطحية للإشارة إلى التصميم خلال الأزمات المتوترة وقت السلم ، ذلك أن خطر اشتباك بالنيران مفاجىء بين سفن متعادية قريبة إلى بعضها البعض جداً يشكل حافزاً لسحب الوحدات ذات القيمة المرتفعة من مناطق الأزمة . غير أن الانطباع الخاطىء الذي سيتركه انسحاب كهذا على الحلفاء والخصوم قد يكون كارثياً في الحالات التي تستخدم فيها القوات البحرية السطحية للبرهنة على التصميم .

ـ الحلول :

ستخفف الأموال التي تنفق لاستخدام وسائط موجودة لتحسين قدرات السفن كل على حدة وقـدراتها الجمعيـة كـذلـك بعض التخفيف من الخطر المتنامي على المـدى القـريب . وقد يثبت أن الأنـظمة التي تستخـدم لتعـطيـل شبكـات القيـادة والسيـطرة والاتصالات العادية ذات قيمة خاصة في هذا المجال . غير أنه إذا كان لقدرة السفن على البقاء ان تقترب إطلاقاً من الحد الكافي ضد خصوام رئيسيين في المستقبل ، فيجب بحث البدائل لبناء نسخ أكثر وأفضل من عناصر القوات الموجودة . وتستحق إمكانية توزيـع موجودات حاملات الطائرات على منصات أصغر وأكثر عدداً اهتماماً خاصاً . وقد يتبين ان السفن والأسلحة والطائرات عمودية الاقلاع والهبوط الضرورية لتنفيذ هـذا المفهوم أصعب من ان تطور وأغلى من ان تستخدم ، ومع ذلك إذا كان لهذه الاحكام أن تصدر على أساس معلومات وافية فلا بد من انفاق قدر كبير من الأموال اليوم على استكشـاف إمكانيات المفاهيم البديلة . والمسألة هي إلى أي مـدى ينبغي التضحية بـانتاج عنـاصر القوى الموجـودة لإفساح المجـال لهذه البـدائل غـير المؤكدة فنياً ؟ كذلـك يجب الأخذ بالاعتبار امكـانية تكامـل انواع أخـرى من القوات بـالسفن السطحيـة . فالغـواصات وطائرات الحراسة البحرية ذات القواعد الارضية التي تلعب دور الدعم المبـاشر للسفن

السطحية يمكن ان تخفف من حدة تهديد الغواصات ، هذا على افتراض انه يمكن حل مشاكل القيادة والسيطرة . وبالمثل فإن استخدام واحـدة أو أكثر من طـائرات الأواكس ذات القواعد الارضية لمساعدة القوات البحرية السطحية ضد الهجومات الجوية سيكون قيماً حيث تسمح الجغرافيا بذلك. لكن تعيـين هذه الموجودات للمسـاعدة عـلى حمايـة السفن السطحية سيأخذها بعيداً عن الإستخدامات التي ابتيعت من أجلها أصلاً .

اخيراً قد يمكن دعم الأدوار التي تقوم بها السفن السطحية بأنواع من القوات أكثر قدرة على التحمل والبقاء . فسفن الشحن لا يمكن تعويضها في جهود الإمداد الرئيسية . غير أنه قد يمكن مثلاً بالاضافة إلى حمايتها بسفن قتالية سطحية حماية مسالـك إبحارهـا بطريقة غير مباشرة وذلك بتحشيد اكثف للغواصات وطائرات الحراسة الغربية في فجوة غيرنلاند ـ ايسلنده ـ المملكة المتحدة (التي لا بد لغواصات الصواريـخ السوفيـاتية من العبور فيها للوصـول إلى الأطلسي) . أما التهـديد الجـوي السوفيـاتي فقد يكـون من الافضل التعامل معه بواسطة ضربة ضخمة للقواعـد الجويـة بواسـطة صواريـخ كروز تقليدية تطلق من منصات بحرية، رغم أنه ليس من المؤكد إطلاقاً ان هذا أمر ممكن فنياً . وبالقدر الذي قد لا يكون فيه من الحصافة الاعتماد على ضربات كهذه ، بسبب القيود السياسية الممكنة على الهجوم على أراضي الخصم ، فلربما يتوجّب على الدول الغربية ان تأخذ بالاعتبار ايضاً امكانية استخدام أكثر كثافة للطائرات التابعة للبحرية ذات القواعد الأرضية .

ولكن في حين أن الغواصات والطائـرات ذات القواعـد الارضية قـد تكون قـادرة بشكل افضل على التحمل والبقاء ، فإنها ستجد من الصعب عليها القيـام بدورين من اهم الأدوار التي تقوم بها السفن السطحية . ففي حالة القيام بعمليات برمائية بعيداً عن مطارات متوافرة، من غير المحتمـل ان تقدم الـطائرات ذات القـواعد الأرضيـة الدعم الحاسم الذي تقدمه حتى الآن حاملات الطائرات . ومن الصعب بالقدر ذاته رؤ ية كيف يمكن ان تستبدل ناقلات الجنود والسفن السطحية المصاحبة لها بالطائرات دون تخفيضات خطيرة في قدرات الامداد واسعـة النطاق . كـذلك فـإن الغواصـات والطائـرات ذات القواعد الارضية لا تستطيع ان تكون واسطة مرئية بوضوح للتلويح بالعلم والدلالة على التصميم وإرسال إشارات سياسية أخرى كما كانت تفعل السفن السطحية في الماضي .

والعبارة الحاسمة هنا هي عبارة « في الماضي » ، إذ يجب ان لا تقارن بدائل السفن

السطحية بما كانت تستطيع السفن القتالية السطحية تقديمه بل بالخدمات التي ستكون قادرة على تقديمها في وجه قدرات مضادة للسفن متنامية . وعلى الرغم من أن فرصاً هامة تتوافر لمقارعة هذه القدرات ، سيصبح مع ذلك من الاصعب تحقيق اهداف سياسية محدودة بثمن بخس . والجهود التي تبذل لتخفيض الخسارات الممكنة باجتناب الظروف السياسية غير المؤاتية ستميل بحد ذاتها إلى التقليل من نفع القوات البحرية السطحية .

******

قوات التدخل السريع والخليج

بدلت الثورة في ايران الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج تبديلاً أساسياً . فقد كانت ايران في ظل الشاه مستقرة في الظاهر وحاجزاً قوياً نسبياً وموالياً للغرب يقف بين الاتحاد السوفياتي ودول الخليج الأخرى . وكان باستطاعة الولايات المتحدة الاعتماد على جيش الشاه « كشرطي اقليمي » وكذلك كرادع اولي لأي محاولة تقدم سوفياتية . ولكن هذا الوضع المؤاتي تحلل فجأة عندما اجبر الشاه على مغادرة ايران . وهكذا فإن ثورة شباط (فبراير) ١٩٧٩ ، مقترنة مع الغزو السوفياتي لافغانستان بعد ذلك بـ ١٠ أشهر ، تركت الولايات المتحدة ومصالح الحلفاء في الخليج مكشوفة لقوات يمكن للاتحاد السوفياتي أن يحشدها في المنطقة بسرعة . وقد أعلن الرئيس كارتر في غضون أسابيع من الخطوة التي اتخذها السوفيات في افغانستان خططه لتطوير قوات يمكن ان تستجيب بسرعة في حالة نشوب ازمة في المنطقة . وفي آذار (مارس) ١٩٨٠ أنشأ قيادة « قوات التدخل السريع » . وفي الوقت ذاته بدأ الدبلوماسيون الاميركيون يسعون الى الحصول على حقوق إنزال وقواعد للقوات الاميركية من القوى الاقليمية التي كانت رغم صداقتها للولايات المتحدة أقل رغبة في التعامل علانية مع الولايات المتحدة مما كان الشاه .

ولا يزال من المبكر بالنظر إلى دورات تطوير الأسلحة الحديثة والخطى الديبلوماسية الوئيدة القيام بتقييم كامل لمدى نجاح الولايات المتحدة في الوفاء بمتطلباتها الأمنية الجديدة . غير أن من الجدير التساؤل عما حققه هذا النشاط الاميركي حتى الآن وعما يحتمل ان يحققه في المستقبل .

■ **القدرات السوفياتية :**

على الرغم من أن قوات التدخل السريع قد تضطر إلى التعامل مع أزمات محلية فإن تخطيطها تركز أساساًعلى الخصم الأكثر خطورة (وإن يكن الأقل احتمالاً) ، أي الاتحاد السوفياتي . ويكمن خلف ذلك افتراض ـ ليس صحيحاً بالضرورة ـ هو أنه إذا كانت قوات التدخل السريع تستطيع مجابهة « الحالة الأسوأ » ، حالة هجوم سوفياتي على المنطقة ، فإنها ستكون ايضاً قادرة على التعامل مع أخطار أقل شأناً .

تعتمد قدرة الاتحاد السوفياتي على مد يد القوة إلى ارجاء الخليج أساساً على القوات الارضية التي لا زال يحشدها منذ زمن في مناطق شمال القفقاس وعبر القفقاس وتركستان العسكرية التي تقع على الحدود الشمالية لإيران . فهناك ٢٤ فرقة : واحدة محمولة جواً وواحدة مدرعة و٢٢ فرقة ميكانيكية . وغالبية هذه الفرق يحتفظ بمستوى من التأهب من الدرجة الثالثة (أي ٢٥ بالمائة من قوته وبعض المعدات المتقادمة) عدا الفرقة المحملة جواً كاملة التأهب . وهكذا فإن الإمكانيات العسكرية الكامنة لهذه القوات لا يمكن تحقيقها إلا بعد فترة تعبأ فيها الوحدات ذات الدرجة المنخفضة وتدرب . ولا تزال مسألة الوقت اللازم للتعبئة موضع كثير من النقاش ، ولكن يبدو أن الإجماع استقر على أن الاتحاد السوفياتي يحتاج ثلاثة إلى أربعة اسابيع لاستكمال التعبئة في المنطقة الواقعة إلى الشمال من إيران .

ويدعم القوات الارضية جيشان جويان : واحد على كل جانب من جانبي بحر الخزر ، يتشكلان من عدد كلي من الطائرات ، ربما بلغ ٤٥٠ طائرة من انواع مختلفة . وتعتمد التغطية الفعالة التي يمكن لهذين الجيشين ان يزوداها على أنواع الطائرات المستخدمة وحمولتها ومسار طيرانها . وسيكون لأطول الطائرات الهجومية في هذين الجيشين مدى ، « سوخوي ـ ٢٤ » (فنسر) ، مدى قتالي في الظروف المثلى يبلغ نحو ألف ميل (١٦٠٠ كيلو متر) ، وهكذا فإنها لا تكاد تستطيع الوصول الى الطرف الشمالي للخليج . كذلك فإن الحاجة إلى القيام بطلعات تتطلب مسارات قتالية شاقة تخفض نصف القطر هذا ربما إلى ٤٠٠ ميل (٥٥٠ كيلومتراً) .

وتضيف القوات السوفياتية في افغانستان ـ نحو ١٠٠ ألف جندي وعناصر دعم جوي بعداً اضافياً للقدرات السوفياتية حوالي الخليج ، وتعطي نظرياً للاتحاد السوفياتي إمكانية الاندفاع عبر هضبة ايران الشرقية المنبسطة نسبياً إلى مضيق هرمز . غير ان هذه

الوحدات عملياً مشغولة تماماً في افغانستان ، والأغلب ان لا يكون من السهل الدفاع عن الخط اللوجستي الطويل الذي تقتضيه الحاجة لدعم عمليات في ايران . وما لم يتم التغلب على المعارضة الافغانية ، فإن نفع افغانستان في مجال مد يد القوة السوفياتية سيظل مقتصراً على استخدام قواعد جوية مثل القاعدة الجوية في شنندان مما يسمح لقاذفات « باكفاير » بمد مداها القتالي ضد سفن البحرية الأميركية بنحو ٥٠٠ ميل (٨٠٠ كيلو متر) اضافي في المحيط الهندي .

ويمكن كذلك استخدام الوحدات السوفياتية المحمولة جواً في الخليج . فالفرقة المحمولة جواً المتمركزة إلى الشمال من ايران والأخرى الموجودة في افغانستان تشكلان جزءاً من قوة محمولة جواً مشكلة من ثماني فرق (الفرقة الثامنة وحدة تدريب) يسيطر عليها مركزياً من موسكو ، وتشكل العمود الفقري لقدرة الاتحاد السوفياتي على التدخل السريع . وقد كانت وحدات محمولة جواً رأس حربة التدخلين السوفياتيين في تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان . ولا شك في أنها ستقود أي تقدم في ايران . وهي على الأقل تستطيع ان تشكل فريق غزو متقدم مستخدمة عرباتها هي أو تنقل جواً إلى اهداف رئيسية .

وتستطيع قدرة السوفيات على مد الجسور الجوية نقل فرقتين محمولتين جواً في الوقت ذاته (إذا كرست لهذا الغرض فقط) ، ويمكن نقل اجزاء من فرقة ثالثة إذا عبئت طائرات شركة « إيروفلوت » . وتختلف مسافات القفزة الواحدة باختلاف حجم وتقدم القواعد الجوية المستقبلة ، لكن من المتفق عليه عموماً انه يمكن نقل فرقة واحدة نحو ألف ميل (١٦٠٠ كيلو متر) أو فرقتين نحو ٦٠٠ ميل (٩٠٠ كيلو متر) . ويمكن نقل وحدات أصغر مسافات أبعد إذا توافرت توقفات وسيطة للتزود بالوقود .

ولا يحتمل ان تلعب القوات البحرية السوفياتية غير دور داعم لأشكال القوة العسكرية السوفياتية الأخرى هذه . فقدرة الاتحاد السوفياتي على إيصال قوات مشاة بحرية الى سواحل الخليج صغيرة إلى الحد الأدنى ، ذلك ان مشاة بحريته لم تصمم لهذه المهمة ، ولا يمكن دعمها بالنظر الى مسافة بعدها عن القواعد البحرية السوفياتية ، كما ان وصولها على أي حال سيستغرق زمناً طويلاً . والأكثر احتمالاً بكثير هو أن يستخدم الاتحاد السوفياتي وحداته المحمولة جواً استجابة لدعوة من احدى دول الخليج ، بينما يقوم اسطوله بدور حاجز دفاعي ساحلي وجوي محمول بحراً لهذه العملية . كذلك يمكن

أن يلعب الأسطول السوفياتي دوراً ناشطاً في مقارعة قوات اميركية ترسل إلى الخليج ، وتلك مهمة يحتمل ان تقع بصورة رئيسية على عاتق قوات جوية تابعة للبحرية وذات قواعد ارضية (قاذفات باكفاير) . وقد تستطيع الغواصات السوفياتية مضايقة القوات الاميركية البرمائية لدى دخولها مضيق هرمز .

■ **القدرات الأميركية :**

لم يتطلب خلق الرئيس كارتر لقوات التدخل السريع في آذار (مارس) عام ١٩٨٠ قوات اميركية مقاتلة جديدة . بل جرى بدلاً من ذلك تخصيص قوة مشاة بحرية برمائية وثلاث فرق تابعة للجيش (الفرقة الـ ٨٢ المحمولة جواً والفرقة ١٠١ المنقولة جواً والفرقة الـ ٢٤ الميكانيكية) وعدد متنوع من الوحدات المقاتلة والوحدات الداعمة الأصغر (يبلغ عددها الكلي ٢٠٠ الف رجل و٧ أجنحة من المقاتلات التكتيكية (٥٠٠ طائرة تقريباً) من القوات الجوية ومن السلاح الوطني الجوي للقيادة الجديدة لأغراض التدريب ولأغراض السيطرة العملياتية حينما يتطلب الأمر ذلك خلال أوقات الأزمة الفعلية . كذلك خصصت عناصر من قوة بحرية تابعة لحاملة طائرات لدعم قوة التدخل السريع هذه .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ حولت قوة المهمات المشتركة للتدخل السريع إلى « قيادة مركزية » ، وهي قيادة « موحدة » تابعة مباشرة لوزير الدفاع . وزيدت القوات البحرية الداعمة لتضم عناصر من ثلاث مجموعات قتالية تابعة لحاملات طائرات ، لكن البحرية الاميركية احتفظت بالسيطرة على هذه القوات وكذلك على مشاة البحرية الى أن تنزل الى الشاطىء ، وستنمو « القيادة المركزية » خلال السنة القادمة لتتضمن خمس فرق تابعة للجيش وفرقتين من مشاة البحرية بالاضافة الى ما يعادل عشر أجنحة جوية تكتيكية . وستنتقل القيادة دورياً بين جنرالات الجيش وبين جنرالات مشاة البحرية .

وقد اثارت ترتيبات القيادة هذه جدالاً منذ البداية . وبينما يعود بعض الجدل إلى الشخصيات والسياسات ، فإن هناك أسباباً له أكثر عمقاً . فمن جهة فروع القوات المسلحة الأميركية عازفة عن التخلي عما تبقى لديها من المرونة الاستراتيجية ، بعد أن خصصت بعض قواتها لحلف شمال الأطلسي . فلو تخلى الجيش عن سيطرته على خمس من فرقه للقيادة المركزية مثلاً ، لكن بذلك قد تخلى عن غالبية احتياطه الاستراتيجي . ومن جهة ثانية فإن موقف كل فرع من فروع القوات المسلحة من مسألة القيادة يعكس

الطريقة التي يتصور بها الحرب في منطقة الخليج . فمثلاً ينجم عزوف البحرية عن التخلي عن سيطرتها عن قوتها للقيادة المركزية عن نظرتها الشاملة للمهمات البحرية في حالات الأزمة . وهذه مسائل اثرت على قدرات الحشد الأميركية طيلة فترة ما بعد الحرب كلها إلى الآن.

غير ان المشاكل التنظيمية كانت بسيطة بالمقارنة مع مشاكل كيفية نقل القوات المتوافرة إلى الخليج بالنظر إلى تركة ٢٠ سنة من الإهمال الأميركي لمتطلبات الجسور الاستراتيجية ، وكراهية الدول الصديقة في منطقة الخليج لإقامة قواعد أميركية فيها ، وخشية واشنطن ذاتها من أن جهوداً تبذل للحصول على وجود في المنطقة قد تهز استقرار الأنظمة الصديقة . وعندما خلقت قوات التدخل السريع لم تكن لدى الولايات المتحدة قدرة جسور بحرية سريعة ولم يكن لديها من قدرة الجسور الجوية ، إلا ما يكفي لنقل كتيبة من الفرقة الـ ٨٢ المحمولة جواً الى الخليج خلال ٤٨ ساعة ولواء خلال اسبوعين والفرقة كلها خلال شهر (على افتراض أن الجسر الجوي لن يستخدم لمهام منافسة مثل نقل معدات القواعد التابعة للقوات الجوية) وكانت هناك قاعدتان هامتان وحيدتان قريبتان من المنطقة يمكن للولايات المتحدة استخدامها هما قاعدة دييغو غارسيا على بعد الفي ميل (٣٢٠٠ كيلو متر من الخليج) وقاعدة حلف شمال الأطلسي في إينسيرليك في تركيا . ولم تكن قد حشدت مسبقاً معدات أو تخزينات لدعم القوات القادمة . وكان الوجود العسكري الأميركي الوحيد في المنطقة هو البحرية التي كان اسطولها في المحيط الهندي قد وسع من جماعة قتالية ملتفة حول حاملة طائرات واحدة الى جماعتين خلال عام ١٩٧٩ (منذ ذلك الحين عاد هذا الاسطول ليصبح مشكلاً من جماعة واحدة بالاضافة إلى زيارات متقطعة من جماعة ثانية) .

ولتحسين هذا الوضع تحركت الولايات المتحدة اولاً لتعزيز فعالية قدرتها على مد الجسور الاستراتيجية فاستفادت قوة التدخل السريع من برنامج زيادة طول طائرات « سي ـ ١٤١ » الذي كان بدأ في وقت سابق من السبعينات وانتهى في عام ١٩٨٢ ، والذي أدى الى زيادة سعة اسطول القوات الجوية من طائرات « سي ـ ١٤١ » الذي يبلغ عدد طائراته ٢٧٩ واعطاها قدرة على إعادة التزود بالوقود خلال الطيران . كذلك سارعت القوات الجوية إلى شراء طائرات صهريج من طراز « كي ـ سي ـ ١٠ » . وسيزيد برنامج لشراء ٥٠ طائرة إضافية من طراز « سي ـ ٥ غالاكسي » بين عامي

١٩٨٢ و١٩٨٨ اسطول الطائرات الشاحنة بأكثر من ٦٠ بالمائة . وبالاضافة الى ذلك توصلت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٠ إلى اتفاقات مع مصر ومراكش وبعض حليفاتها الاوروبيات (وإن ليس مع البرتغال ذات المنشآت حرجة الأهمية) حول استخدام قواعد جوية لاعادة التزود بالوقود مما سيمكنها من رفع حمولة طائراتها الى الخليج إلى الحد الأقصى .

واشترت البحرية الاميركية كذلك ثماني سفن سريعة من طراز « س . ل ـ ٧ » يجري الآن تحويلها للتعبئة والتفريغ على الشاطىء . بحيث تكون جاهزة للإستخدام بحلول عام ١٩٨٥ . وستكون هذه السفن قادرة على نقل فرقة ميكانيكية إلى الخليج عبر رأس الرجاء الصالح في مدة تقل عن ثلاثة أسابيع رغم انها ستستغرق ١٠ أيام إضافية للتحميل والتفريغ . ولم تكن هناك مبادرات للإستحصال على سفن شحن عادية جديدة ، فالاسطول يشعر انه إذا كان هناك وقت كاف لتعبئة الأسطول التجاري واسطول الدفاع القومي الاحتياطي فان سعة الشحن المتوافرة لدعم عملية رئيسية في الخليج ستكون كافية .

وتضمنت سلسلة ثانية من المبادرات التي يقصد بها تسهيل التدخل السريع لقوات الولايات المتحدة في الخليج حشد المعدات مسبقاً في المنطقة . ففي صيف عام ١٩٨٠ استأجرت البحرية الأميركية ٧ « سفن للحشد المسبق في الأمد القريب » وحملتها بمعدات للواء برمائي تابع لمشاة البحرية ومخزونات احتياطية لبعض اسراب المقاتلات التابعة للقوات الجوية وأرستها في دييغو غارسيا . وبدأت ايضاً شراء سفن « تحشيد مسبق بحرية » مستهدفة الحصول على ١٢ سفينة بحلول عام ١٩٨٧ ، مما يكفي لحاجات ثلاثة ألوية من مشاة البحرية من المعدات والإمدادات مدة ٣٠ يوماً . وسيسمح البرنامج الأول للواء من مشاة البحرية بالنزول الى الشاطىء خلال نحو ٤٨ ساعة وأن يكون في مرافىء حسنة التجهيز فقط بينما سيكون البرنامج الثاني قادراً على نقل فريق إلى الشاطىء مستخدماً معدات التفريغ الخاصة به . وفي كل حالة من الحالتين سينقل الجنود جواً إلى المنطقة ويلاقون معداتهم هناك . وتضمنت مبادرات حشد مسبق أخرى خزن مخزونات حربية احتياطية تابعة للجيش الأميركي في دييغو غارسيا ، بالاضافة إلى خطط لخزن المزيد في مسيرة في عمان وكذلك في رأس بناس في مصر ، إذا وصلت خطط إقامة قاعدة هناك إلى نتيجة . وتنوي القوات الجوية ايضاً خزن قطع غيار وذخائر في مسيرة ورأس

بناس بالاضافة إلى استخدام سفن الحشد المسبق البحرية . وكانت إحدى نتائج وضع أربع من طائرات « الأواكس » في العربية السعودية، عندما اندلعت الحرب الايرانية - العراقية ، إعطاء الولايات المتحدة بعض أدوات الدفاع الجوي في قاعدة حرجة الأهمية في الخليج ذاته .

وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة نقل الأسلحة الأميركية استخدمت بعض الشيء بديلاً للحشد المسبق ، خاصة في حالة العربية السعودية . فطبقاً للاتفاقية التي وقعت في شباط (فبراير) عام ١٩٨٢ والتي تغطي بيع خمس طائرات أواكس الى العربية السعودية ، ستستمر الولايات المتحدة في الحصول على معلومات من هذه الطائرات حتى بعد أن تسلم وتنتقل الى السيطرة السعودية . كذلك تملك العربية السعودية موجودات كبيرة نسبياً ومتنامية من ذخائر جو - جو وجو - أرض أميركية الصنع . وقد اشترت قطع غيار ومعدات صيانة لطائرات إف - ١٥ المقاتلة بكميات أكبر من تلك التي تقتضيها موجوداتها من طائرات إف - ١٥ بينما القاعدة الجوية في الظهران كبيرة ومخزوناتها من الوقود جيدة . ويمكن لهذا كله ان يسهل بدرجة كبيرة مد يد القوة الجوية الأميركية ضمن منطقة الخليج . ويمكن لتخزين شبيه في القاعدة الجوية في مدينة الملك خالد العسكرية التي تقرب على الاكتمال ان يسمح بتغطية فائقة الجودة للجزء الشمالي من الخليج وإيران .

غير أن تغطية كهذه ستعتمد على رغبة الرياض في السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد السعودية وهذا أمر ليس مضموناً . وينطبق الأمر ذاته على القوى الاقليمية الأخرى فهي جميعاً غير راغبة في السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعد في اراضيها استخداماً غير مقيد . حتى أن مصر وهي شريك حميم للولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط لم تكن راغبة في توضيح ترتيبات استخدام رأس بناس بما يكفي لإرضاء الكونغرس الذي حجب في السنة المالية ١٩٨٣ نصف الأموال التي طلبت لإقامة القاعدة هناك .

وليس للولايات المتحدة خيار غير قبول هذه الترتيبات ، وقد نجم عن سلسلة ثالثة من المبادرات ذات العلاقة بقوات التدخل السريع ترتيبات « لحقوق الاستخدام في حالات الطوارىء » . لعدد متنوع من المطارات والمرافىء في عمان والصومال وكينيا مما سيسهل الدعم البحري ويخفف من مشاكل التدخل السريع على طول ساحل المحيط

الهندي . اما حق الولايات المتحدة في استخدام القواعد السعودية فهو من جهة أخرى خاضع لتفاهمات وليس لاتفاقيات صريحة . وسيتطلب استخدام قواعد في أي من هذه الأقطار سماح القطر المضيف بذلك . وفي خريف عام ١٩٨٢ ، كجزء من صفقة معونة تسليحية أكبر عقدت ضمن نطاق الدور التركي على المجنبة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي ، توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مع اسطنبول بشأن استخدام قواعد في شرقي تركيا كذلك . وتسمح هذه الاتفاقية للولايات المتحدة ببناء قواعد لحلف شمال الأطلسي في كونيا وفان وكارس ، رغم أن قرب هذه جميعاً من الحدود السوفياتية سيفرض بناءها وتجهيزها وتزويدها بدفاعات كبيرة قبل ان تصبح ذات نفع . وقد اصرت تركيا على أن هذه القواعد لاستخدام حلف شمال الأطلسي وليس لحالات الطوارىء في الخليج (رغم ان اندفاعاً سوفياتياً في إيران على حدود تركيا الشرقية يمكن أن يعتبر مشكلة من مشاكل حلف شمال الأطلسي) . وعلى هذا فإن استخدام هذه القواعد لا يحتمل ان يكون مضموناً في كافة الظروف . لقد حسنت القدرة على إقامة الجسور الاستراتيجية والحشد المسبق للمعدات والإمدادات ومبادرات الحصول على حق استخدام قواعد قدرة الولايات المتحدة على إرسال قوات إلى الخليج بسرعة . وتزيد معدات مشاة البحرية المحشودة مسبقاً في الجوار من حجم القوة التي تستطيع الولايات المتحدة نقلها إلى الخليج بسرعة بمقدار الضعف تقريباً ، بينما يسمح وجود طائرات الاواكس في العربية السعودية والقوة الجوية التابعة للأسطول القريبة وبعض معدات الحرب الاحتياطية في دييغو غارسيا لهذه القوة بأن تحمى وتدام بسهولة أكثر مما في الماضي . وستظل القوات السوفياتية المحمولة جواً ، بسبب كونها أقرب إلى الخليج من قوات الولايات المتحدة ، أقدر على الوصول إلى مطارات شبه الجزيرة العربية بسرعة أكبر مما تستطيع الوحدات الاميركية . لكن سيناريوهات يتوجب فيها على وحدات صغيرة ان ترد بسرعة ـ مثلاً استجابة لدعوة حكومة سعودية محاصرة ـ نادراً ما تحدث دون بعض الإنذار المسبق . هكذا فإن الولايات المتحدة إذ عززت قدرتها على التدخل بسرعة وإمكانية استخدامها لقواعد في الطريق الى المنطقة وكذلك في المنطقة نفسها ، أصبحت في وضع معقول يمكنها من ردع قيام السوفيات بأعمال في المنطقة ما دامت تبدي الإرادة السياسية اللازمة .

■ **سيناريوهات ممكنة :**

تركز الكثير من الاهتمام في الولايات المتحدة على إمكانية غزو سوفياتي إلى إيران

يستهدف المنطقة النفطية حول عبدان .. وستتوافر للاتحاد السوفياتي القدرة على القيام بغزو كهذا إذا توافر الوقت اللازم لتعبئة وتدريب كافة وحداته على حدود ايران ، وجلب وحدات دعم من مناطقه العسكرية المركزية . غير أن تضاريس ايران الوعرة ستجعل العملية صعبة إلى درجة قصوى . فستضطر كافة القوات عدا الخفيفة جداً منها إلى استخدام شبكة الطرق الضيقة حادة الانحدار المحدودة جداً من الاتحاد السوفياتي إلى ايران ، مما سيحشر التقدم في قنوات ضيقة ويبطئه ويعيق الإمدادات . كذلك فإن الحاجة الى نقل طائرات تكتيكية إلى الجنوب مع تقدم الهجوم سيشكل إجهاداً رئيسياً اضافياً على متطلبات الامداد السوفياتية .

وعلى هذا فإن هجوماً سوفياتياً رئيسياً في ايران لن يتخذ شكل مسيرة منتظمة الى الخليج بل سيحصل على الأغلب على هيئة سلسلة من الخطوات ، إذ تتقدم القوات السوفياتية معتمدة على الدعم الذي تستطيع حمله ثم تتوقف مدة تكفي لتعزيز إبنيتها التحتية الداعمة ، ثم تنتقل إلى الحركة ثانية . وبما انه ستكون هناك حاجة إلى قوة لتأمين المجنبات والمطارات والبنية التحتية ، فلن يتوافر في عبدان غير جزء صغير من الوحدات المحتشدة إلى الشمال من إيران . أما عدد هذه الوحدات والوقت الذي سيستغرقه وصولها الى هناك . فيعتمد اعتماداً بالغاً على درجة ونوع المقاومة التي ستواجهها على الطريق .

وهناك سيناريو آخر أكثر احتمالاً يتضمن هجمات سوفياتية محدودة في الجزء الجنوبي من إيران . وبما ان مثل هذه الهجمات سيتطلب قوات سوفياتية أقل مما يتطلبه الاندفاع إلى عبدان، فإنها يمكن ان تشن بسرعة نسبياً. ويمكن ان تتلقى هذه الهجمات تغطية من طائرات قواعدها في الاتحاد السوفياتي. وسيخفف هذا بالاضافة الى قصر المسافات من المشاكل اللجستية . فهناك سابقة تاريخية لمثل هذه الهجمات في النشاطات السوفياتية في أذربيجان وكردستان الايرانيتين في نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويمكن تخيل ظروف سياسية تحفز وتبرر تحركاً سوفياتياً في هذه المنطقة بسهولة أكبر مما يمكن تخيل ظروف تبرر اندفاعاً سوفياتياً إلى الخليج .

وقد يكون لخطوة كهذه هدف مباشر هو ببساطة تأمين الحدودالسوفياتية ،لكن هجوماً في شمال ايران يسمح للاتحاد السوفياتي بتقريب قوته الجوية الى الخليج وإقامة بنية تحتية لوجستية إلى الجنوب من السلسلة الأولى من الجبال الايرانية ، مما يوسع القوة السوفياتية

المشرفة على الخليج ويسهل خطوات لاحقة أعمق في ايران . وعلى هذا فإن خطوة محدودة في ايران قد تكون اخطر تهديد يمكن لـلاتحاد السـوفياتي ان يشكله في المنـطقة واكثـرها واقعية ، وذلك لأن خطوة كهذه اسهل من الاندفاع الى عبدان وتتهدد في الوقت نفسـه المصالح الغربية .

أخيـراً هناك نـوع مختلف تمامـاً من السيناريـوهات يتضمن استخـدام السـوفيـات لوحدات محمولة جواً في استراتيجية « حشد استباقي » يقصد بها سبق الولايات المتحدة الى اهداف إقليمية رئيسية مما يردع الولايات المتحدة عن القيام بعمل ما أو يدعم ببساطة حكومات محلية طلبت ذلك . وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي يملك بالتأكيد القدرة على القيام بجسر جوي ضخم بسرعة إلا أن تلك العملية ستكون محفوفة بالمخاطـر إلى حد فائق . إذ انها ستحمـل معها المخـاطرة بصـدام بين القـوتين العـظميين ، كـما أن الوحدات المشاركة ستكون منكشفة في مـراحل الحشـد الأولى على الخـطر الذي تشكله القوات الارضية المحلية وعلى اعتراض الطائرات الاميركية أو الطائرات المحلية (إلا إذا أقيمت قواعد للطائرات المقاتلة السوفياتية وإلى ان يتم ذلك) ولعل هذه هي الأسبـاب التي جعلت الاتحاد السوفياتي يبدي حذراً اقصى في القيام بعمليات كهذه (مثلاً لم يبدأ الجسر الجوي إلى انغولا إلا بعد أن كان مجلس الشيوخ الأميركي قد ضمن عملياً أن لا تقوم الولايات المتحدة بعمل مضاد) . وهكذا بينما تشكل قدرة السوفيات على مد الجسور الجوية وعلى القيام بعمليات محمولة جواً تهـديداً حقيقيـاً ، فإن الأكـثر احتمالاً هـو ان تستخدم استجابة لدعوة وليس قسرياً أو استباقياً .

■ الأفق المنظور :

مهما كان نجاح مبادرات الولايات المتحـدة للإستحصـال على الأسلحـة والمعدات وحشدها مسبقاً ، فإن قدرة وحدات القيادة المركزية على مواجهة قوات سوفياتية في منطقة الخليج ستعتمد إلى حد كبير على توافر قواعد لها . وبشكل خاص يبدو أن ايصال القوات الأرضية الى منطقة الخليج ذاتها ـ وخاصة إلى ايران مسرح الصدام الأميركي ـ السوفياتي المحتمل ـ سيعتمد اعتماداً حرجـاً على استخـدام القواعـد والبنى الداعمـة في العربيـة السعودية .

وبدون استخدام قواعد داخل الخليج ، الأغلب ان تقتصر قدرة الولايات المتحدة على مد يدها إلى تلك المنطقة على القوة الجوية وحـدها تقـريباً غـير أن تضاريس ايـران

الوعرة ستحبذ عمليات الاعتراض الجوية ، ويمكن أيضاً للقوة الجوية ان تشكل رادعاً قوياً لتحركات القوات السوفياتية المحمولة جواً مسافات بعيدة . لكن مدى وفعالية القوة الجوية الأميركية سيعتمدان بحد ذاتهما على توافر قواعد . فالطائرات المنطلقة من حاملات طائرات في المحيط الهندي يمكن ان تتهدد العمليات السوفياتية المحمولة جواً في الأجزاء الجنوبية من منطقة الخليج ، لكنها لن تستطيع أن تشن هجوماً جوياً جدياً على القوات السوفياتية في شمال إيران . أما إذا انتقلت حاملات الطائرات إلى الخليج ذاته ، فإنها لن تستطيع على الأغلب ان تستمر بذاتها في حملة اعتراض جوية رئيسية ، كما انها ستكون منكشفة على خطر طائرات الأسطول السوفياتي أو حتى على خطر طائرات القوات الجوية المحلية .

أما القواعد الجوية في تركيا فتقع مباشرة على مجنبة اندفاع سوفياتي إلى عبدان أو هجمات سوفياتية أكثر محدودية في ايران . وبالنظر إلى تضاريس ايران فإن حملة اعتراض جوية من قواعد حسنة التجهيز في شرقي تركيا ستعطل العمليات السوفياتية بشكل خطير . وسيزيد ذلك من حافز قيام الاتحاد السوفياتي بمهاجمة هذه القواعد عند بداية العمليات . غير ان هجوماً كهذا سيكون ايضاً هجوماً على عضو في حلف شمال الأطلسي ، مما يجعل القيمة الردعية لهذه القواعد مساوية لقيمتها العسكرية .

وتضع هذه الظروف عبئاً ثقيلاً على الدبلوماسية الأميركية . إذ يتوقع أن يقوم الاتحاد السوفياتي خلال أزمة بتشجيع تركيا ودول الخليج على حرمان القوات الاميركية دخول اراضيها . وإذا نجح في ذلك ، فإن مدّ يد القوة العسكرية الاميركية سيقتصر على الأطراف الخارجية لمنطقة الخليج بعيداً عن المحاور المركزية للتقدم السوفياتي المحتمل . ولذا فإن كسب المعركة الدبلوماسية للحصول على ولاء الدول الرئيسية سيكون بالنسبة للولايات المتحدة مدخلاً ضرورياً للاشتباك في معركة عسكرية .

ومن الأهمية بالقدر ذاته أن الولايات المتحدة إذا سعت لمواجهة اندفاع سوفياتي في إيران بأية قوى غير القوات الجوية فإن عليها ان تكون مستعدة لدخول معركة دبلوماسية موازية للحصول على حياد إيران إن لم يكن على دعمها الفعال ، ذلك إن إدخال قوات ارضية سيكون صعباً حقاً إذا كان على هذه القوات ان تقاتل جنود إيرانيين بالاضافة إلى الجنود السوفيات . وفي حين أن درجة الصعوبة ستتراوح طبقاً للمواقع التي تسعى الولايات المتحدة إلى استخدام القوات الارضية فيها فإن غالبية أهدافها الاستراتيجية

الممكنة تقع في الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من ايران المأهولة بكثافة .

وهكذا فإن استخدام القدرات العسكرية الأميركية في منطقة الخليج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل أوسع هي مسائل العلاقات الاميركية مع دول الخليج . ومن هنا فإن سياسة شرق أوسطية جيدة ـ استمرار الاهتمام بالمسألة الفلسطينية ، الحساسية تجاه الكوابح ، والقيود السياسية على انظمة الخليج وما إلى ذلك ، ليست سياسة عسكرية جيدة فحسب ، بل وحيوية الأهمية ايضاً . وبالقدر الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في تطوير قدرتها على إرسال قواتها إلى المنطقة واستخدامها فيها ، وبالقدر الذي تفعل فيه ذلك مع الاحترام لاهتمامات اصدقائها الاقليميين ، فإن ذلك سيخلق على الأغلب قدراً أكبر من الثقة بالولايات المتحدة ، وبالتالي رغبة أكبر في المنطقة في التعاون في حالة الأزمات . غير أن الولايات المتحدة لا تستطيع في نهاية المطاف أن تضمن لنفسها استخدام التسهيلات الإقليمية ، ولذا سيظل هناك على الدوام درجة من الشك الذي يحف قدرتها فعلياً على استخدام المدى الكامل لقوات التدخل السريع .

* * * * * * *

العقوبات الاقتصادية : علاج ناجح أم سراب خادع ؟

في بداية الثمانينات اصبحت مسألة التجارة ما بين الشرق والغرب ، وبخاصة الدور الذي يمكن أو يجب أن تلعبه في العلاقات السياسية مع الكتلة الشيوعية ، مصدر انقسام حاد ضمن المجموعة الأطلسية . فخلال العقدين اللذين تبعا مرسوم المعركة الأميركي لعام ١٩٥١ الذي سعى إلى الحد من التعامل الاقتصادي مع الشرق ، تضاءلت تجارة الشرق مع الغرب ، وكان ذلك رمزاً بارزاً للحرب الباردة . لكن هذا الوضع انعكس مع قدوم الانفراج الذي كان تعبيراً عنه وشجعه في وقت معاً مرسوم إدارة الصادرات للعام ١٩٦٩ ، فازدهرت تجارة الشرق مع الغرب خلال السنوات العشر اللاحقة وارتفعت قيمتها بحلول عام ١٩٨٠ مقاسة بالأسعار الراهنة إلى أكثر من ٥ أضعاف . لكن كثيرين في الغرب ممن كانوا يتطلعون إلى تقدم مشابه في حقول العلاقات الأخرى ما بين الشرق والغرب أصيبوا بخيبة أمل . فقد كان هناك بناء عسكري سوفياتي ضخم ، ذهب كثيرون إلى أن المنافع الاقتصادية التي جنتها الكتلة السوفياتية من الانفراج ربما كانت قد سهلته . وبدلاً من زيادة الاعتدال أبدى القادة السوفيات

استعداداً أكثر فأكثر لاستخدام القوة أداة للسياسة إما مباشرة كما في افغانستان أو عبر وسطاء كما في أنغولا واثيوبيا . وفي الوقت ذاته أدخل التقدم السريع للتكنولوجيا الغربية إلى السوق طيفا من المنتجات التي يمكن أن تكون لها قيمة عسكرية ، والتي كان الاتحاد السوفياتي قادراً على الحصول عليها بسهولة متزايدة . كذلك كشفت أزمة مصرفية حادة ان مديونية الكتلة الشرقية إحدى نقاط الضعف في المؤسسات المالية الغربية . وتساءل البعض عما إذا كان دافعو الضرائب الغربيين سيضطرون رغم التطمينات المعاكسة إلى تغطية جزء من تكاليف تنمية العالم الشيوعي بعد أن دفعوا مبالغ ضخمة لاحتواء التهديد العسكري الذي يشكله هذا العالم على الأمن الغربي .

وتنامت الهواجس إذ قيمت واشنطن ورقة الميزانية السياسية لسنوات الانفراج . وبدا من الضروري بشكل متزايد لصانعي السياسة الاميركيين إيجاد أداة ترهيب يمكن أن تستخدم في التعامل مع الاتحاد السوفياتي بعد أن كان قد التهم كميات كبيرة من طعوم الترغيب دون أن يكون لذلك أثر واضح سوى تغذية قوته العسكرية والسياسية . فصرح أحد مساعدي وزير الخارجية ، ايغلبيرغر ، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ « يجب أن لا يتوقع قادة الاتحاد السوفياتي ان يتمتعوا بمنافع نشاطات مشتركة في حقول تهمهم حتى وهم يسعون للتأثير سلباً على مصالحنا » . وبدا باطراد أن سياسة وفاق فحسب لا تدعمها أية وسيلة للانسحاب من هذا الوفاق أو الاستعداد لذلك ليس سياسة على الاطلاق .

ولذا لعب اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية دوراً في السياسة الخارجية الأميركية منذ صدور مرسوم التجارة لعام ١٩٧٤ . فقد حد هذا المرسوم من التسليفات لمشتريات الكتلة السوفياتية ، وكان تعديل جاكسون ـ ڤانيك يستهدف استخدام سلاح التجارة للتأثير على السياسة السوفياتية بشأن الهجرة اليهودية . وجوبه غزو افغانستان بحظر جزئي على بيع الحبوب الاميركية ، بالاضافة إلى محاولة لمقاطعة الألعاب الأولومبية في موسكو وحرمان الاتحاد السوفياتي من المزايا السيكولوجية التي كان يأمل في تحقيقها من هذه الألعاب .

لكن التجارة الأميركية ـ السوفياتية التي كانت مقتصرة على المبادلات النقدية ـ لم تمثل سوى جزء صغير من التجارة التي كانت تجري عن طريق تسليفات مضمونة بين الكتلة السوفياتية وحلفاء اميركا في حلف شمال الأطلسي . ولذا أصبح واضحاً أن

الولايات المتحدة بحاجة إلى تعاون العالم المتقدم في استراتيجية اقتصادية جماعية ، إذا كان لسلاح التجارة أن يؤثر عملياً على صنع القرار السوفياتي . وعلى هذا حثت الولايات المتحدة حلفاءها في قمة فرساي ومن خلال المحادثات المستمرة خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ على إنهاء وتائر الفائدة الدنيا من وتائر الفائدة السائدة في السوق لتمويل تسليفات تجارة الشرق مع الغرب وضغطت باتجاه بعث الحياة في لجنة تنسيق ضوابط التصدير متعددة الاطراف ، لإعطائها سلطة أوسع وأكثر فعالية للحد من تصدير التكنولوجيا الحرجة إلى العالم الشيوعي .

ووجهت هذه الضغوط للحد من التجارة بمقاومة يمكن فهمها من الأقطار الاوروبية التي استفادت اقتصاداتها فائدة كبيرة من زيادة تجارة الشرق مع الغرب على امتداد السنوات السابقة . وانفجرت خلافات حادّة نتيجة محاولات الولايات المتحدة فرض تعليق مشروع خط انابيب الغاز السوفياتي الذي كان عدد من الشركات الاوروبية قد التزم به التزاماً بالغاً . وفي خضم هذه المفاوضات الخاصة والمشادات العلنية . نفخت الروح في مسائل قديمة تتعلق بالعقوبات الاقتصادية ونوقشت من جديد : هل يمكن أن تؤثر على الاطلاق ؟ وهل تفرض ثمناً غير مقبول على من يستخدمونها ؟

■ منظور تاريخي :

اقتراحات توجيه ضغط جماعي على دولة فرد قديمة على الأقل قدم مفهوم تحالف الدول . وتمثل العقوبات بمعناها الأوسع قصاصاً يوقع بدولة ذات سيادة لردعها عن اتخاذ أعمال تعتبر تهديداً للممارسة الديبلوماسية المشروعة أو خرقاً لها . ولذا فإنها يمكن أن تتخذ اشكالا كثيرة تتراوح من الحرمان البابوي في القرون الوسطى إلى استخدام القوة العسكرية الذي نص ميثاق عصبة الأمم على انه وسيلة رئيسية يتوقع منها أنها تستخدمها لحفظ السلام .

وبمرور السنين اتخذت فكرة العقوبات سمات خاصة يمكن استخدامها في تطبيقها على الظروف الراهنة . ففي حين كانت خطط كثيرة لحفظ السلام تنص على « عقوبات عسكرية » ، أصبح ينظر اليوم بشكل عام إلى هذه العقوبات على أنها محاولة لفرض قصاص اقتصادي على الدولة المستهدفة . وبالاضافة إلى ذلك هناك ميل إلى اعتبار العقوبات عملاً جماعياً تقوم به مجموعة من الدول ، مما يعطيه سلطة اخلاقية تمده بالكثير من فعاليته . كما أنها تعني ضمناً هدفاً محدوداً يتمثل بتغير في سياسة نظام وليس تدمير

ذلك النظام . أخيراً ، ينظر في العادة الى العقوبات على أنها وسيلة لتغيير الطريقة التي تسير بها دولة شؤونها الخارجية وليس شؤونها المحلية .

غير أن العقوبات فشلت في حيز التطبيق في الأوقات الأخيرة في إبداء كل هذه الصفات . فقد فرضت من طرف واحد دون لجوء إلى إجماع دولي أو حتى إقليمي ، كما حدث عندما قطع الإتحاد السوفياتي علاقاته الاقتصادية مع الصين ويوغوسلافيا . وفي حالات أخرى استخدمت العقوبات بدلاً من الحرب ، ولكن للغرض ذاته المتمثل بالقضاء على نظام بدلاً من مجرد إصلاح سلوكه الخارجي ، فمن الصعب مثلاً تخيل بقاء واستمرار نظام كاسترو في كوبا ونظام سميث في روديسيا بعد تسوية ترضي القوى التي اوقعت العقوبات بهما . أخيراً أخذت العقوبات تستخدم بتزايد في محاولة لاحداث تغييرات في الطريقة التي تسير بها دولة شؤونها المحلية . فمثلاً أجاز تعديل جاكسون ـ فانيك فرض قيود على التجارة مع الاتحاد السوفياتي بهدف تغيير السياسة السوفياتية تجاه الهجرة اليهودية ، كما أن سياسة التمييز العنصري جنوب الافريقية تشكل صراحة سبباً كافياً لفرض عقوبات على ذلك البلد ، وفي حالة روديسيا اوقفت الافتراضات التقليدية للدبلوماسية الحديثة على رأسها عندما فرضت الأمم المتحدة عقوبات لتساعد إحدى الدول الأعضاء فيها على الحفاظ على سيطرتها الاستعمارية على بلاد تسعى إلى الاستقلال عنها .

وهكذا ، بينما تختلف العقوبات الاقتصادية في الشكل الذي تتخذه والسلطة التي تدعيها فإن غرضها المباشر واضح في العادة ، وهو فرض عقوبات على الرفاه الاقتصادي للدولة المعنية بما يدفعها الى تعديل او تغيير سياساتها كي تزال العقوبات . والنتائج المباشرة للعقوبات الفعالة واضحة : تتضاءل التحصيلات من الصادرات مما يقلل من قدرة البلد المستهدف على الشراء في الخارج ، تماماً في الوقت الذي يحتاج فيه إلى دفع أسعار أعلى لاستيراد سلع من مزودين أبعد أو لعرض مغريات لاولئك الذين يودون ركوب مخاطر الالتفاف على العقوبات . أما نتائجها غير المباشرة فتجعل أثرها محسوساً تدريجياً إذ يلجأ البلد المستهدف إلى إحلال الواردات ويخسر منافع الميزة النسبية ـ القدرة على تصدير ما ينتجه بكلفة رخيصة وفعالية واستيراد ما يجد من الصعب عليه أن يتزود به بنفسه . وفي حالات ، مثل حالة الاتحد السوفياتي ، تؤثر العقوبات الاقتصادية على عملية استخدام الواردات لتخفيف الاختناقات في اقتصادات جامدة مخططة مركزية .

كذلك ما دام فرض العقوبات يشوش انماط التجارة القائمة ، فإن موجودات بلد من المعدات تصبح على المدى القصير قابلة للتأثر بخسارة قطع الغيار ، مما يؤدي إلى تعطلات تتبعها تصليحات مؤقتة يتبعها مزيد من التعطلات ، مما يؤدي إلى استنزاف موارد العمل وإلى نتيجة تضخمية محتومة . وبالاضافة الى كل هذه الأضرار المرئية التي يمكن حصرها ، هناك خسارة فرص النمو وانفتاح ثغرات في عملية التنمية مما يحدث أثراً تضاعفياً في المستقبل .

وهكذا ، فإن العقوبات الاقتصادية قادرة على ايقاع عقاب اقتصادي مرتفع . أما ما إذا كانت ستنجح نتيجة لذلك في قهر الارادة السياسية للحكومة المستهدفة فمسألة أخرى . فهنا يتوجب على المرء أن يأخذ بالاعتبار عوامل أخرى كثيرة : الثمن الذي يتوجب على المجتمع دفعه ورغبة السكان في دفع هذا الثمن ، درجة السيطرة وفعالية القيادة التي تتمتع بها الحكومة ،الأهمية السياسية للتنازلات التي تطلب من الدولة المستهدفة بالعلاقة مع كلفة العقوبات المفروضة ، تصميم وإرادة القوى التي تفرض العقوبات أو افتقارها اليهما . فمن الواضح أن مجتمعاً يعتمد اعتماداً بالغاً على امدادات مستمرة من المواد الغذائية او الطاقة أكثر انكشافاً من مجتمع ليس كذلك . لكن نظاماً يملك حرية ان يفعل ما يشاء دون إشارة إلى رغبات سكانه (أو حتى افضل مصالحهم) ربما يكون مستعصياً على ضغوط خارجية كهذه . فمثلاً لا تزال البانيا تعيش منذ عقود ركوداً قاسياً فرضته هي على نفسها .

وقد استخلصت نتائج متصادمة من الحالة الوحيدة التي استخدمت فيها عصبة الأمم سلاحها النهائي ، عندما فرضت عقوبات على ايطاليا نتيجة غزوها لاثيوبيا عام ١٩٣٥ . فقد كان قادة فرنسا وبريطانيا يواجهون ضغطاً من الرأي العام ، كما كانوا ملتزمين بآلية عصبة الأمم ، لكنهم كانوا يأملون في الوصول الى وفاق مع ايطاليا لتحسين قدرتهم على الضغط على المانيا فكانت النتيجة أنهم دخلوا الأزمة بأهداف مختلطة جداً . ولذا كانت العقوبات التي تم تبنيها في النهاية بائسة إلى حد بعيد: فقد كانت تدريجية وليست فورية ، محدودة النطاق وليست شاملة ، مما سمح للدولة المستهدفة بأن تأمل في التوصل الى حل مؤات قبل أن تصبح آثار هذه العقوبات محسوسة . وقد حدت هذه العقوبات من بيع الأسلحة إلى ايطاليا وهي ذاتها مصدّر للأسلحة . لكن قناة السويس لم تغلق في وجهها ولم تقطع امداداتها من النفط (وذلك إجراء اعترف موسوليني نفسه فيما

بعد أنه لو اتخذ لكان كافياً لاجباره على الانسحاب) . وباختصار استخدمت العقوبات كإجراءات تفاوضية ، ولم تكن حتى في هذا النطاق متسمة بالحماسة . ولذا فإن كثيرين عارضوا بقوة النتيجة التي توصل اليها نيفيل تشامبرلين ، والتي اصبحت منذ ذلك الحين ضرباً من الحكمة العامة ، وهي ان العقوبات قد جربت وثبت ضعفها . فالواقع ان احتياطي ايطاليا من الذهب وتجارتها الخارجية هبطا بمقدار النصف تقريباً بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ مما يشير إلى أن ارادة الحلفاء السياسية هي التي كانت ضعيفة .

وكثيراً ما يساق تطبيق عقوبات الامم المتحدة على روديسيا مثالاً على فشل هذه الإجراءات في تحقيق غايتها ، فعلى الرغم من أن المستعمرة كانت منكشفة الى حد بعيد على العقوبات الاقتصادية ، إذ بلغت الصادرات في عام ١٩٦٥ ، ٤٠ بالمائة من الدخل بينما كانت الواردات تستهلك ٣٠ بالمائة من الانفاقات ، إلا أن العقوبات الحقت ضرراً أقل مما كان متوقعاً . فقد كانت روديسيا مكتفية ذاتياً عملياً من حيث الانتاج الزراعي ولم تعتمد على النفط المستورد إلا في ربع احتياجاتها من الطاقة (بل إن إمدادات النفط لم تقطع تماماً في الواقع . والأهم من ذلك كله ، ان تعاون الدول المجاورة ـ خاصة جنوب افريقيا والموزامبيق والبرتغال ـ جعل الالتفاف حول العقوبات ممكناً ، مما حدّ من أثرها . ولا يعني ذلك أن العقوبات كانت دون أثر إطلاقاً ، لكن الأثر السياسي المباشر للصعوبات التي سببتها كان ضئيلاً الى حد أقصى . فقد وقع عبء العقوبات في الجزء الأكبر منه على عاتق المزارعين الفقراء وليس على عاتق الطبقة الحاكمة البيضاء ، التي أدت العقوبات ، إن أدت لشيء ، إلى تصليب ارادتها السياسية . ولذا فإن من المتعارف عليه بشكل عام أن العقوبات كانت عاملاً أقل أثراً في فرض التسوية النهائية من استمرار تهديد الأمن الشخصي من جانب قوات العصابات . ومع ذلك فإن من المعقول الافتراض انه مهما كانت الدولة الروديسية قادرة على تحمل الضغوط الاقتصادية المعادية ، فإن العقوبات لعبت دوراً ما ، وإن يكن ربما دوراً سيكولوجياً فحسب في حمل السكان على قبول التغيرات التي كانت مطلوبة .

أما في حالة كوبا فكان أثر العقوبات الاقتصادية عميقاً . إذ انها بسبب صغر حجمها وانماط تجارتها تاريخياً تحملت تدهوراً هائلاً في المعدات الرأسمالية وانهياراً مطرداً لاقتصادها نتيجة الإجراءات التي فرضت عليها بعد عام ١٩٦١ . فتعطلت المنشآت الانتاجية عن العمل ، وتكاثرت التعطلات إذ اصبحت قطع الغيار غير متوافرة . وثبت

إن إحلال الواردات صعب جداً وحرمت خسارة السياحة المتنامية الاقتصاد من مصدر جيد من مصادر القطع الأجنبي . ولكن كانت هناك بالطبع عوامل معاكسة : تكرس النخبة الحاكمة وحماستها الثورية ، تلك النخبة التي لم تترك لنفسها خياراً غير أن تقاوم ، والرقابة الصارمة والسيطرة البوليسية ، وهجرة عدد كبير ممن كان يحتمل ان يعانوا أكثر معاناة من سياسة الحكومة فيحتجوا عليها ، أما بين من ظلوا فإن مستوى المعيشة المنخفض تاريخياً لم يتأثر بالاختلالات التي وقعت في الاقتصاد ككل . كذلك ، وعلى العكس من روديسيا ، لم تكن السلطات الحاكمة في كوبا مهتمة بتطبيع العلاقات مع القوة التي فرضت العقوبات . ومع ذلك كله ، كان يمكن للعقوبات ضد كوبا ان تجعلها غير قادرة على الإستمرار لولا تدخل الاتحاد السوفياتي . وهكذا فإن كوبا ، على العكس من ردويسيا ، لم تجد وسائل للالتفاف حول العقوبات ، بل استطاعت بدلاً من ذلك أن تنقل جزءاً كبيراً من كلفتها لتتحملها خزانة الاتحاد السوفياتي ـ التي لا تزال تتحملها حتى هذا اليوم ـ فأدى ذلك بالتالي إلى جعل الاقتصاد مستقراً على مستوى أدنى ولكنه مقبول .

وبالمثل لا تعطي حالات فرض العقوبات خلال السنوات العشرين الماضية أساساً متماسكاً لتعميم حول فعاليتها أو اثرها السياسي . فلا شك ان مقاطعة الدول العربية لإسرائيل أدت إلى تغيير انماط تجارة ذلك البلد وحرمته فرص التفوق التجاري في المنطقة ومع ذلك لم يكن لها الأثر المرجو على سياسات إسرائيل ، ناهيك عن الأثر المرجو على وجودها .

وفي بعض الحالات يبدو أن العقوبات ثبتت سياسة كان يراد لها أن تبدلها ، فمثلاً أدى الحظر الذي قادته الولايات المتحدة على كوبا إلى تثبيتها في المدار السياسي للكتلة الشيوعية التي تقدم لها الآن إمكانية الاستمرار الاقتصادي الوحيدة . كذلك اضطرت الصين التي كانت انماطها التجارية قد تحولت نحو الاتحاد السوفياتي بعد انتصار الحزب الشيوعي والانفصال عن الغرب إلى إعادة تنظيم تجارتها الخارجية مرة ثانية بعد الشقاق السوفياتي ـ الصيني في أوائل الستينات ، وتحركت باطراد منذ ذلك الحين باتجاه الصداقة مع الغرب . وبالمثل ، وكما اعترف خروتشوف، توازي وفاق يوغوسلافيا المطرد مع الغرب مع نبذها من عائلة الدول الاشتراكية .

■ **النفع الراهن :**

إذا كان من الصعب استخلاص نتائج عامة من تجربة العقوبات في السنوات الأخيرة فإن من الأصعب استخلاص دروس يمكن ان تنطبق بالتحديد على النقاش الراهن بين الولايات المتحدة وحلفائها بشأن الاستراتيجية الاقتصادية بعيدة المدى ضد الكتلة السوفياتية . فحجم الاتحاد السوفياتي وموارده من الطاقة والمواد الخام وتجربته الطويلة مع أوضاع تكاد تكون أوضاع كفاية ذاتية تستثني جميعاً أية مقارنات مع اقتصادات كاقتصاد روديسيا أو كوبا . وفرض قيود تجارية فعالة على بلد يستطيع الوصول الى عدد كبير جداً من الأسواق يستدعي درجة من التنسيق بين القوى التي تريد ايقاع العقوبات أعلى بكثير مما بحث في أي وقت مضى زمن السلم . ويجب على المرء ان يعترف ايضاً بتنوع المصالح الذاتية للدول التي يجري السعي إلى تحقيق تعاونها ، وكذلك تنوع الثمن الاقتصادي الذي ستفرضه المشاركة على كل منها .

فمثلاً قدر عدد الوظائف التي تعتمد في المانيا الغربية على صناعات تستخلص ارباحها من المبيعات إلى أوروبا الشرقية بما يتراوح بين ١٠٠ ألف و٣٠٠ الف ، بينما يقدر عدد مثل هذه الوظائف في العالم الغربي كله (بما في ذلك اليابان) بمليون شخص تقريباً . وقد يكون هذا الرقم الأخير صغيراً نسبياً بالمقارنة مع البطالة الكلية التي تبلغ نحو ٢٨,٥ مليون شخص (وهي ذاتها لا تزيد على ٨ بالمائة من القوة العاملة في العالم الغربي) ، لكن اللجوء المنهجي إلى قيود تجارية سيفرض تبعات غير متكافئة على الدول التي تشارك فيه ، كما أوضحت بجلاء المشادة بشأن خط انابيب الغاز السيبيري . وقد سارعت وسائل الإعلام السوفياتية إلى الإشارة إلى دراسات ادعت أن وزارة الخارجية الأميركية قامت بها في عام ١٩٨٢ وتنبأت بأن تخفيضاً قدره ٥٠ بالمائة في الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي سيخفض وتيرة نمو الناتج القومي الإجمالي السوفياتي بنسبة ٢ بالمائة فحسب بكلفة للمزودين الغربيين تبلغ نحو ٣٠ بليون دولار .

وبالطبع تطمس مثل هذه الاسقاطات مشاكل إيجاد أساس مشترك لمقارنة اقتصادات الكتلة الغربية باقتصادات الكتلة الشرقية ، كما أنها تميل إلى تغطية الأثر الذي تحدثه خسارة واردات رئيسية مثل الحبوب .

ومع ذلك فإن من المؤكد أن الحلفاء الأطلسيين الذين سيخسرون أكثر خسارة سيعمدون إلى حساب النفقات بحرص . وستقاس هذه النفقات التي سيفرضها الغرب على نفسه

بمعايير سياسية مختلفة خلال فترة كساد عما خلال فترة تعاف أو ازدهار . وفوق ذلك فإن من غير المحتمل مثلاً ان تميل فرنسا بعد انسحابها من تحالف شمال الأطلسي عسكرياً إلى الالتزام باستراتيجية اقتصادية شبيهة بقيادة واشنطن .

غير أن هذا كله لا يعني ان الاتحاد السوفياتي ممتنع تماماً على آثار مثل الإجراءات . فالعقوبات الاقتصادية يمكن ان تخلق صعوبات على المدى القصير . لكن المشكوك فيه أكثر هو أن يكون أثرها من الخطورة بحيث يحقق غرضها . فمثلاً يمثل الاعتماد السوفياتي الراهن على الواردات الزراعية نقطة ضعف مؤقتة تسببت فيها جزئياً ممارسات التوزيع السيئة ومشاكل بنيوية ولكن تسبب فيها ايضاً جزئياً المناخ . وقد اختار القادة السوفيات لمواجهة هذه المشاكل استيراد كميات كبيرة من الحبوب، ولكن إذا لم تتوافر هذه الواردات فإنهم يستطيعون العودة الى انماط الاستهلاك قبل ١٥ عاماً واستخدام مقادير أقل من الحبوب لإنتاج اللحوم . وبالاضافة الى ذلك فإن عقوبات تفرض على واردات الاتحاد السوفياتي من الحبوب تتطلب درجة من التعاون على المستوى العالمي قد لا يمكن تحقيقها ، فعندما علق الرئيس كارتر شحنات الحبوب الاميركية إلى الاتحاد السوفياتي ، إستطاع هذا الأخير ايجاد مصادر امداد بديلة وإن يكن بكلفة أكبر وبمقدار اكبر من الصعوبة .

كذلك فإن الطبيعة المركزية جداً والمفتقرة إلى المرونة نسبياً للاقتصاد السوفياتي تجعله حساساً للضغوط الاقتصادية ، ذلك ان الاختلالات تميل الى نشر آثارها في الشبكة الاقتصادية كلها قبل ان تحصر وتصحح . ولكنها تصحح مع الزمن واحياناً يكون أثر ذلك نافعاً . فكما لاحظ جورج بول حديثاً ، عندما استطاع الرئيس كيندي قبل ٢٠ عاماً الحيلولة دون مشاركة المانيا الغربية في مشروع خط انابيب سابق استطاع الاتحاد السوفياتي بناء خط الأنابيب بنفسه . واستطاع ذلك لانه اجبر على بناء منشآت خاصة به لتصنيع أنابيب ذات قطر اكبر .

إن القيادة السوفياتية التي تسيّر شؤون البلاد الخارجية ملتزمة ببرامج اقتصادية طويلة الأمد يمكن ان يصبح نجاحها أو فشلها مسألة بقاء سياسي شخصي ، لكن الارتباطات والمقايضات في بنية كهذه بين الاعتبارات المحلية ـ الاقتصادية والاعتبارات الخارجية ـ السياسية ، يحتمل أن تتلقى اهتماماً اكثر فعالية مما على المستوى التنفيذي للحكومات الديمقراطية التي تقف على رأس مجتمعات تعددية . وليس قادة الاتحاد

السوفياتي بغافلين عن المقارنة ما بين التقدم السوفياتي المؤلم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة (او حتى قبلها) وبين التطور السريع لأوروبا الغربية ، ولدى هذه القيادة من الأسباب ما يحملها الى تشهي قسط من عبقرية انتاج الثروة التي تتمتع بها جاراتها . وقد تدرك ان منافع التكنولوجيا المستوردة لا تسارع وتيرة التنمية فحسب ، بل إنها أيضاً تمثل الثمار المعلبة للرأسمالية - اساليب الادارة والحوافز وتدريب القوة العاملة وتنظيمها والتسويق ، تلك الثمار التي ثبت ان انتاجها يكاد يكون مستحيلاً في البستان السوفياتي .

وفيما عدا هذه الأسئلة حول أثر استراتيجية اقتصادية غربية على الاقتصاد السوفياتي يظل هناك سؤال اصعب هو كيفية ارتباط مثل هذه الضغوط بالقرارات السياسية السوفياتية ، إذا كان هناك أي ارتباط كهذا . ففي حين ان من الصحيح في الغالب افتراض ان القادة السوفيات مستعدون لأخذ عامل التجارة الاقتصادية الغربية في حساباتهم للمصلحة الذاتية فإن من المؤكد ايضاً أنهم سيقاربون مثل هذه الحسابات بمواقف واولويات تختلف اختلافاً بيناً عن تلك التي تحفز القادة الغربيين . لكن المقاربة ستكون هي ذاتها فيما يتعلق بأمر واحد : لا يمكن لقوة عظمى ان تسمح لنفسها بأن تظهر وهي تغير سياساتها علناً نتيجة حملة ضغط مشهرة يوجهها خصومها ، ولذا يجب الحكم عن كل حالة على حدة طبقاً لخصائصها مع الاعتراف الحق بأهمية التكتم وحتى السرية في خلق وتعزيز المرونة التي يحتاجها الكرملين كي يتجاوب مع اهداف السياسة الغربية .

■ استخدام للعقوبات أم لا ؟

على هذا فإن محاولة الغرب صياغة استراتيجية اقتصادية أمر يحفل بالصعوبات . وسيكون من الصعب تحقيق إجماع . ففي مركز النزاع الراهن بين واشنطن وحلفائها اختلاف اساسي في تفسير الانفراج . فمن جهة يرى كثير من القادة الاوروبيين في الانفراج نوعاً من « العودة الى الوضع الطبيعي » وجهداً لأعطاء الاتحاد السوفياتي حصة أكبر في الاستقرار العالمي ، على حد وصف كيسنجر . غير ان هذه سياسة مدى طويل لا تنفع كثيراً في التعامل اليومي مع مشاكل مواجهة الاتحاد السوفياتي على المستوى الدولي ، ولذا ليس من المدهش ان تتبناها بقدر أكبر من الحرارة تلك الاقطار التي لا تتخطى مصالح سياستها الخارجية حدودها . أما الولايات المتحدة ، فإنها من جهة أخرى تقاوم محاولات السوفيات لجعل اوروبا « جزيرة انفراج » - اي نوعاً من المنطقة الحرام تخصص للتعاون التجاري المثمر وتصبح معزولة عن مسائل السعي إلى المصالح السوفياتية في

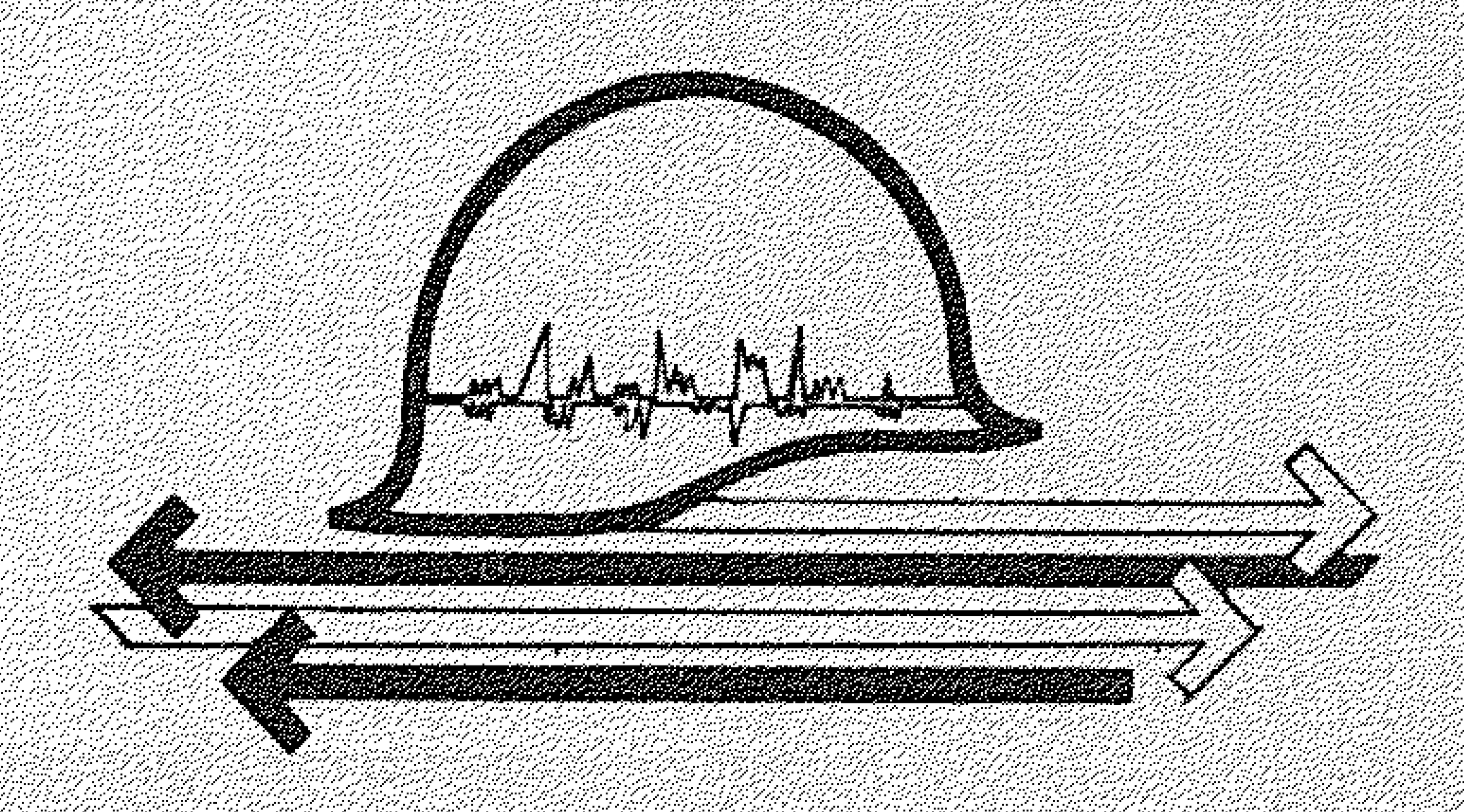
أرجاء العالم الأخرى .

ومهما كان الحل النهائي للتعارض ما بين هذين المفهومين المختلفين ، يبدو من المحتمل ان يدخل تاريخ تجربة استخدام العقوبات الطويل مرحلة جديدة ويواجه واشنطن وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي بمشاكل لم تدرك حتى الآن . وقد تكون الطريقة الممكنة لتسوية الخلاف في وجهات النظر هي الاتفاق على اجراءات صارمة جداً للحيلولة دون الاتحاد السوفياتي والحصول على تكنولوجيا رفيعة يمكن ان تكون لها تطبيقات عسكرية ، وايقاف البحث في أي حظر تجاري ، فقد كان الأثر الاقتصادي والسياسي لحالات فرض الحظر في الماضي مشكوكاً فيه وهو سيظل كذلك على الأرجح خلال المستقبل المنظور .

* * * * * * *

الفهرس

I. تمهيد عام ٥
II. ضبط التسلح ٣٣
III. القوتان العظميان ٦٧
IV. أوروبا ١٠٣
V. الشرق الأوسط والخليج ١٤٣
VI. جنوب وجنوب غربي آسيا ١٨٥
VII. الشرق الأقصى ٢٠٧
VIII. أفريقيا ٢٣٥
IX. أميركا اللاتينية ٢٥٥
X. عوامل جديدة في مجال الأمن والدفاع ٢٨١



المسح الاستراتيجي

١٩٨٢ - ١٩٨٣

يتناول هذا الكتاب في ما يتناول الحروب الثلاثة الرئيسية التي وقعت خلال عام ١٩٨٢ ونعني بها الحرب بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، والحرب بين ايران والعراق، والحرب بين الارجنتين وبريطانيا، وموقف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من هذه الحروب التي انتهى بعضها وبعضها الآخر ما زال مستعراً يلتهم المال والرجال والعتاد.

كما يتناول الكتاب تحليل بعض الاضطرابات والمصادمات الاقليمية الأخرى كتلك الكائنة بين الثوار الأفغانيين والروس أو بين الفيتناميين وقوات المقاومة الكامبودية او تلك القائمة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصدام بين اثيوبيا والصومال، والمغرب والبوليساريو وناميبيا وأنغولا فضلاً عن الحروب الأهلية المتكررة في السلفادور ونيكاراغوا وغيرهما. كما يحلل كذلك العلاقات داخل كل من حلف شمال الاطلسي (ناتو) وحلف وارسو دون ان يهمل شؤون العالم الاقتصادية والأمنية والسياسية والتسليحية.

المؤسّسة العربيّة
للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً ـ موكيالي ـ بيروت ـ ص.ب ١١/٥٤٦٠ بيروت